

صناعة الطاغية

سقوط النخب وبذور الاستبداد

د. ياسر ثابت

دار اكتب للنشر والتوزيع



صناعة الطاغية

سقوط النخب وبذور الاستبداد

د. ياسر ثابت

تصميم الغلاف: محمد كامل

رقم الإيداع:

I.S.B.N:

دار اكتب للنشر والتوزيع



الإدارة: 10 ش عبد الهادي الطحان من ش الشيخ منصور،

المرج الغربية،القاهرة .

المدير العام: يحيى هاشم

هاتف: 01110622103 - 01147633268

E – mail: daroktob1@yahoo.com

دار اكتب للنشر والتوزيع: Facebook

الطبعةالأولى، 2013م



صناعة الطاغية

سقوط النخب وبذور الاستبداد



صناعة الطاغية

سقوط النخب وبذور الاستبداد

د. ياسر ثابت



دار اكتب للنشر والتوزيع



المحتويات



موقعة كوماسي: هوامش على دفتر الشماتة

حروب بلا وثائق



المقدمة

هذا كتابٌ عن اللبنة الأولى في صناعة الطغاة: النخب الكسيحة.

تلك النخب التي تخضع للاستبداد، وتروج للطاغية، وتتماهى مع أفكاره الشمولية وقراراته السلطوية، وتصمت عن تعسفه وبطشه، وهي تتمنى ألا يصيبها بعضٌ من رذاذه. في تواطئهم أو خضوعهم، يكون هؤلاء أصابع الطاغية وذراعه الباطشة، ويصبحون بمشيئتهم أو على غير إرادتهم جزءًا من صناعة الاستبداد وعائلة الطغيان.

وفي حقيقة الأمر، فإن هذا الكتاب يتناول الطغيان، لا الطاغية؛ لأنه يتحدث عن الطغيان ابتداءً، وكيف تتورط النخب الكسيحة في صناعته.

في مختلف مواقع المسؤولية وصنع القرار، هناك مكانٌ لتلك النخب الزائفة التي تتضافر وتتضامن لحماية مصالحها وضمان استمرار نفوذها وسطوتها، وتساوم على القيم والإجراءات الديمقراطية، وتزين للطاغية ومسوخه المستنسخة عنه سوء عملهم، وتدفع الوطن باتجاه تكرار إخفاقات الماضي، وكل ذلك من أسباب نكبتنا في مصر المحروسة.

ستجد هؤلاء، من بطانة السوء وحملة المباخر ومروجي الشائعات والمتحالفين بالتواطؤ، خلف الميكروفونات وأمام عدسات المصورين وفي الكواليس، غارقين في لعب دور الجناة والضحايا على حد سواء. يتحالف هؤلاء بفجاجة مع المكون العسكري- الأمني، ويتورطون في التمكين للسيطرة السلطوية على الدولة والمجتمع، وقد يوظفون الدين في السياسة على نحو يختزل الأخيرة إلى صراع على الهوية ويناهض الحرية والمواطنة ويمهد للعنف.

ويمكن أن ترى أشباههم وأشباحهم في ساحات السياسة، وقاعات الاجتماعات الحكومية، وأقسام الشرطة، وأبراج رجال الأعمال، واستوديوهات التليفزيون، ومراكز الأخبار، وملاعب الكرة، ومواقع التصوير السينمائي، وجلسات الجماعات التي ترتدي مسوح الدين كي تكبل الحاضر وتلغي المستقبل.

لا تخرج مواقف هذه "النخب" عن تبرير هيمنة التيارات الدينية أو



المؤسسات الأمنية، أو تسويغ عسكرة الدولة والمجتمع، والترحيب بقرارات وإجراءات تنتهك حقوق الإنسان، وتُغيب الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وتعطل مكافحة الفساد المحصن والمحمي بشبكات المصالح العامة والخاصة.

بالنسبة لهؤلاء، ما أحلى الانفراد بالمشهد والاستئثار بالسلطة ومواصلة الاحتكار السياسي والاقتصادي والثقافي والرياضي والديني؛ لأن ذلك يضمن بلغة المصالح بقاء الحال على ما هي عليه، ويحقق الغرض من مناقشة القضايا والموضوعات واتخاذ القرارات في حضرة الأحبة والخلان والأتباع والموالين.

تلك النخب، الباحثة إما عن الهيمنة الأحادية أو المتصارعة حول المصالح دون اعتبار للقيم الديمقراطية ولسيادة القانون، تستغل الثغرات وأوجه التضارب الموجودة في 63 ألف تشريع مصري، بعضها يُعرف باسم "القوانين سيئة السمعة"، وبعضها الآخر أصبح يُثقل كاهل المواطن.

يمكن اكتشاف تهافت ممثلي هذه النخب على السلطة، ونهمهم للتوريث العائلي، ورغبتهم في شغل مواقع المسؤولية وصنع القرار تحت أضواء الإعلام المُدجن؛ إذ إنهم يرفعون على الدوام شعار الخليفة الراشد عثمان بن عفان "لم أكن لأخلع سربالاً سربلني الله".

غذت تلك النخب المشوهة كل ما يصب في اتجاه قيام الطاغية، فردًا أو مذهبًا، باسم الأغلبية، وتحت شعارات متلونة لا تخلو من تحايل. ومارست هذه النخب، التي تغرس بذور الاستبداد، كل ما يحرض على الفرقة والانقسام والاستقطاب وأي أمر من شأنه أن يفتت هذه الجماعة الوطنية أو يؤدي بها إلى حافة الاحتراب الأهلي، الذي يشكل خطورة كبيرة على بنية المجتمع وشبكة علاقاته الاجتماعية فضلاً عن العلاقات بين مؤسسات المجتمع وسلطاته.

بسذاجةٍ مفرطة، وفي أحيانٍ أخرى بدهاء لا نظير له، اخترع هؤلاء نظريات المؤامرة وتفننوا في تسميم الأجواء وصناعة أعداء وهميين. وسواء أكان ذلك نوعًا من الإلهاء والتخدير للمجتمع أو عن اقتناع حقيقي بها، فإن هذه الفزاعات لقيت رواجًا في آذان الناس وتغذت عليها عقولٌ وقلوبٌ دأبت على الاستسهال وأدمنت اتباع الهوى.

وحين يتوطن الخوف والظلم والنفاق في أرض، فقُل على نخبتها السلام.

كنا نريد لمصر أن تكون جنة الوسطيين، في الرأي والسلوك، فإذا



بها تتحول إلى جنة المتوسطين، من محدودي الموهبة والخيال والإدراك، الذين تصدروا المشهد من حيث لا يدري أحد. وفي ظل الغيبوبة الجمعية، شهدنا التزييف العمدي للواقع، والتغني الأجوف بمنجزاتٍ متوهمة لا تصمد أمام المقارنة المتأنية مع تاريخ مصر أو مع الآخرين في العالم.

عائلة الطغيان طرفٌ أساسي في تلك المعادلة المسمومة؛ إذ انشغل عامة الناس بالتشاكي والسخرية من القهر والظلم وافتقاد العدالة، عن التحرك الإيجابي والعمل الواعي والمسؤول لتصحيح المسار، مهما كان الثمن.

أفرز ذلك مشهدًا عامـًا يبدو بكل عمومياته وتفصيلاته، طاردًا للأمل، في ظل هيمنة نخب وقوى سياسية واقتصادية ودينية عاشت وتربت في كنف أنظمة مستبدة، خضعت لها طويلاً واستكانت لها كثيرًا، حتى باتت مؤمنة بأدواتها في الحُكم وأساليبها في الطغيان.

كانت النتيجة هي الواقع المزري والمؤسف الذي نراه ونعيشه؛ فلا مصر، الآن، هي مصر التي كانت، ولا صورة مستقبلها واضحة وقوى هذا المستقبل محددة، ثم إنها لم تعد مركز القرار العربي بأي حال من الأحوال.

لقد أفقدها الطغيان موقعها كقيادة للأمة، من دون أن تمكنها الريادة من احتلال مركز القيادة إقليميـًا أو دوليـًا.

إن من يتابع ما يجري على الساحة في مصر يجد نفسه أمام خيارين كلاهما مُر: إما أن يشاهد ويسمع ويعاين فيكون في الغالب شاهدًا على رداءة الأداء وسقطات ممثلي تلك النخب والتكتلات من جماعات المصالح، بما يُحدثه ذلك من أثر في النفس يتراوح بين السخرية والضيق والازدراء، فيقرر تبعـًا لذلك المقاطعة والانزواء السلبي، أو حتى ادعاء الحياد؛ وإما أن يتحرك بإيجابية لكشف الحقائق وتبديد الأوهام والأساطير المؤسسة لتلك النخب الكرتونية، فيضطر إلى خوض مواجهات ليست سهلة، بالنظر إلى نفوذ تلك القوى وبطش أجهزتها وأذرعها الممتدة في مختلف مناحي الحياة ومؤسسات الدولة.

ونحن اخترنا المواجهة بالأسماء والوقائع؛ لأن هذا هو طريق الإصلاح والإنقاذ، ولأننا إذا بقينا في هذا المربع الكريه، فلن نحصد سوى المزيد من الأزمات والنكبات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إننا في حالة حرب حقيقية مع واقع صعب ملتبس، إن لم نهزمه سيلتهمنا بسهولة؛ حرب مع أفكار تجذبنا إلى الماضي، في حين أننا أحوج ما نكون إلى العبور نحو المستقبل.

بعد ثورتيّ 25 يناير و30 يونيو، لا بدَّ ألا يخاف المصريون شعبًا وحكومة من الحرية واختلاف وجهات النظر؛ لأن الخائفين لن يصنعوا تقدمًا لهذا الوطن، وهو المأمول بعد خروج الملايين لإحداث تغيير في الدولة ومؤسساتها.

علينا أن نبادر إلى تجديد دماء النخب وإصلاح مسارها، وتوعية أفرادها بالحقوق والواجبات، والعمل على انخراطهم في جهودٍ بناءة تهدف إلى التفكير السليم في مستقبل الوطن، وإنقاذ هوية باتت مفككة مأزومة نتيجة الحناجر التي تهتف والأيدي التي تصفق على مسرح صناعة الطاغية.

والديمقراطية الحقة، كما يشير إليها الفيلسوف كارل بوبر، ليست حُكم الشعب كما هو رائج ومفهوم خطأ، بل إنها القدرة على محاكمة الحكومات، والمقدرة على منع قيام طاغية باسم الشعب أو الأغلبية مهما كانت.

لقد كان مأمولاً من النخب في مرحلة ما بعد 25 يناير و30 يونيو، إطفاء الحرائق لا إشعالها، ومساعدة المجتمع على عدم الانفلات والانصياع للقانون، والانضباط المجتمعي، من أجل عودة السكينة لمجتمع بات مرهقًا ومنهكًا ومتوترًا، وعلى ما يبدو أنه أصبح قاب قوسين أو أدنى للانفلات والتحول من الإرهاق والإنهاك والتوتر، إلى الكراهية والشراسة والبغضاء نتاج معاناة دامت سنوات.

إلا أن الأمور سارت على نحوٍ مغاير، بسبب حالة التشنج والتصلب في الرأي، واحتكار الحقيقة، والانسياق المؤسف وراء جوقة تسعى لمواصلة مسيرةٍ تعد فخر الصناعة المصرية: صناعة الطغاة!

إن بيننا جهلة ومدعين وغيرهم من المستغلين، ممن يُنسبون عن استحقاق أو ظلمًا إلى مفهوم "النخبة". وهذا الثلاثي قاتل وقد تركناه يستشري كثيرًا، وحان وقت إسقاط الأقنعة الزائفة عن هذا الثلاثي غير الظريف.

سطور هذا الكتاب قد تكون نقطة البداية.

ياسر ثابت



القاهرة

22 نوفمبر 2013

Email: yasser.thabet@gmail.com



النخبة الكسيحة

"طَغِيَ، كَرَضِيَ، طَغْيـًا وطُغْيانـًا، بالضم والكسر: جاوَزَ القَدْرَ، وارْتَفَعَ، وغلا في الكُفْر، وأسْرَفَ في المَعاصِي والظُّلْمِ. والطاغِيَةُ: الجَبّارُ، والأحْمَقُ المُتَكَبِّرُ، والصاعِقَةُ، ومَلِكُ الرُّومِ"[1]

في اختبار "النخب".. لم ينجح أحد!

كلهم سقطوا؛ النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والدينية.

فشل هؤلاء وغيرهم في تصحيح المسار الديمقراطي وإقامة دولة المؤسسات وتحقيق الحد الأدنى من الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية للمواطن المصري. لم نجد سوى الأداء المرتبك والمربك، والصراعات التي يشوبها التهافت، وكأن هذه النخب بتنوعاتها استحالت في مراحل متعاقبة من نعمة إلى نقمة أو خيبة أمل كبرى.

فشلت تلك النخب – والوصف على سبيل المجاز- في لعب الدور المنتظر منها، وانخرطت في لعبة الإقصاء والتخوين، كما لو أن ميزة "الاصطفاء" – بغض النظر عن مدى الاستحقاق- تجر وراءها دائمـًا نقيضة "النبذ" المحجوزة للخصوم الذين يغردون خارج السرب المهيمن على المشهد. هكذا أصبح مألوفـًا الإمعان في الإساءة مع المختلف سياسيـًا، وانتهاك اللغة باستخدام ألفاظ ونعوت خارجة، في إطار السجال السياسي البذيء والسوقي الدائر بين مختلف الأفراد والقوى، ربما بسبب التداخل بين لغة المثقفين والعوام، وصعود نجومية الأعلى صراخـًا والأقل تهذيبـًا.

تقاعست "القوة المائعة" من تلك النخب، عن هموم الوطن تقاعسـًا اتخذ أشكالاً عدة، منها مثلاً التجاهل التام لكل ما يجري في ربوع الوطن بلا أي حراك فاعل لهم بين الجماهير؛ ومنها أيضـًا الالتفاف على الهموم الحقيقية للمصريين بالانشغال في هموم أخرى خارجية تكفل لهم البريق الإعلامي الخارجي من دون أن تكلفهم التنازل عن امتيازاتهم المحلية غالبـًا.



أما أسوأ أشكال التقاعس فهو التعالي على صوت الجماهير واعتبار هذه الجماهير مجرد غوغاء تمارس الصراخ في الشارع، وبالتالي فإنه ينبغي عدم الانشغال بسماع ما تقول.

وفي حقيقة الأمر فإن "المجتمع بكليته هو الذي يتغير ويعاد إنتاجه، بالاشتغال المتواصل على نفسه عبر قراءته لواقعه وتخيله لذاته، وتلك مهمة يشارك فيها المجتمع بكل قطاعاته وفعالياته، وبكل سلطاته ومشروعياته. أما أن تدّعي فئة، تسمي نفسها الطليعة الواعية أو النخبة المستنيرة، الاضطلاع بعمل التنوير والتحرير والتغيير، فتلك مهمة أثبتت فشلها ودفعت البشرية ثمنها جهلاً وتفاوتًا واستبدادًا"[2].

إن افتقاد الكفاءة مرضٌ أصاب النخب السياسية في الحُكم والمعارضة على حدٍ سواء، حتى صارت تلك النخبة من أسباب النكبة، بسبب انشغالها بالصراع على السلطة، ودفاعها عن مصالح آنية وضيقة، ولجوئها إلى ممارسات ومواقف تميل إلى الهدم لا البناء، وتعمق معاني الصدع والشق في الجماعة الوطنية[3].

وقس على ذلك الكثير مما جرى في صفوف النخب الإعلامية والسياسية.

ففي الإعلام، شاركت وسائل الإعلام في وأد الحرية بدلاً من تعزيزها، وعجزت عن استغلال مساحة الحرية الكبيرة التي أتيحت لها عقب ثورة 25 يناير مباشرة. كان من المفترض أن يقود الإعلام حملات توطيد الحرية في البلاد في مواجهة كل من يحاول عرقلة تقدمها، لكن المذهل حقًا أن وسائل الإعلام تراجعت عن ممارسة حرياتها، وفي غالب الأحيان قادت حملات معاكسة لفكرة الحريات العامة.

للأسف الشديد، تصدرت النخب بكل أشكالها واتجاهاتها عمليات وأد الحرية، بما في ذلك النخب الدينية (إن جاز التعبير)، التي صكت شعار "غزوة الصناديق" في مرحلة مبكرة من عمر الثورة (مارس 2011) فتحطمت الحريات سريعًا على هامش معارك المؤمن/ الكافر، الديمقراطي/ المستبد، الوطني/ الخائن، فبدأت الحريات تتلاشى تحت سمع وبصر الجميع دون أن يحرك أحدٌ ساكنًا، اللهم بعض شباب وثلة من مفكرين، وأصوات معدودة، حاولت التنبيه، لكن ماكينة الإعلام المتوحشة التهمت كل شيء وهي تلهث وراء صراخ أقطاب الاستقطاب، الذين نجحوا فعلاً في دهس الحرية بدم بارد[4].

ما حدث بعد 3 يوليو 2013، أطاح تمامًا بفكرة نهوض الحرية من



مرقدها؛ لأن الاستقطاب اشتعل على كل الصُعُد، وصار من يطرح هذه النوعية من النقاشات مهددًا بالتورط في صراعات ومواجهات تذهب بفرص الموضوعية والحوار الجاد، وقد يطاله العنف اللفظي أو المادي، فضلاً عن مناخ سلبي طارد يدفعه دفعـًا إلى الهامش.

مارس "شبيحة الوضع المستجد"[5]، قدرًا مشهودًا من الإرهاب الفكري، للترويج بأن الحل الأمني كفيل بإنهاء الأزمة الراهنة في مصر، الأمر الذي يعني أن الصراع الحاصل لن يحله غير الجيش والشرطة، ويعني أيضـًا أن العقل السياسي يجب أن يُنحى جانبـًا ويمنح إجازة مفتوحة، على أن تتولى الأجهزة الأمنية والمحاكم العسكرية إدارة الصراع، محروسة بقانون الطوارئ، وبالمدرعات والأسلاك الشائكة.

هذا هو المناخ الذي يمهد الأرضية لظهور المتوسطين والمحدودين في صدارة المشهد.

إن تاريخ مصر الحزينة يقول بكل انكسار، إنّ كل رجل صحيح، وضِع في مكان خطأ، وإن كل نظرة معبّرة وقعت على من لا يفهم، فنال الفنان المخبر، ونال العالم "الكمان"، والخطيب الحكم، وفي عهد سطوة "الحاكم الضابط" حُجِّم "الفعّال والخبير"، وفي عهد الحريّة "عُزِل"[6]!

ولأن الرئيس الأسبق حسني مبارك نفسه هو أوضح مثال على اختيار المتوسطين لمواقع القيادة؛ إذ أزيح كبار القادة العسكريين في حرب أكتوبر وعلى رأسهم الفريق سعد الدين الشاذلي، والمشير عبدالغني الجمسي، والفريق محمد علي فهمي، والفريق أحمد بدوي وغيرهم، قبل أن يختاره الرئيس أنور السادات نائبـًا له في مايو 1975. نقول، إنه لهذا السبب وغيره من الأسباب ذات الصلة، مارس نظام مبارك سياسة التجريف على امتداد ثلاثة عقود، أقصى خلالها الكفاءات واختار أنصاف المواهب أو أرباعها، فإذا به يترك وطنـًا مجرفـًا من العقول، والقابضون فيه على الجمر تعوزهم التجربة والخبرة.

ومع صعود عناصر الرأسمالية الاحتكارية، مثل أحمد عز ولطفي منصور وأحمد المغربي وهشام طلعت مصطفى ومحمد أبو العينين وحسين سالم وآخرين، وسيطرة الدولة الأمنية على النظام السياسي، اتسم عهد مبارك بتحنيط المجتمع؛ إذ دخلت مصر في حالة جمود طويل تماهى مظاهره وتداعياته مع "الجمود البريجينيفي" الذي استبق سقوط الاتحاد السوفيتي. في الجمود



الطويل والتجريف الذي صاحبه، تأكدت مسؤولية مبارك عما آلت إليه الأحوال. يروق لنا هنا أن نستعير مقولة الدبلوماسي المصري تحسين بشير، حينما قال في أحد الاجتماعات: "لقد نجح المصريون القدماء في تحنيط الأموات، بينما نجح نظام مبارك في تحنيط الأحياء"[7].

وعندما وصلنا إلى نهاية فترة حُكم مبارك كان قد تم تجريف كل شيء وجف نهر السياسة في مصر، على حد تعبير محمد حسنين هيكل.

وسرعان ما سقط من جاؤوا بعد مبارك في ذات الانحياز إلى الأقرب رحمـًا والأكثر ثقة؛ لجأوا إلى السيطرة الفجة أو الاعتماد على مؤسسات البطش، غابت الكفاءات أو غُيبت، وصارت شاشة التليفزيون هي المستشار.

ومنذ تلك اللحظة، أمسك صانع القرار - سواء أكان المجلس العسكري أو حكومة الرئيس المعزول محمد مرسي أو السلطة الانتقالية وحكومة د. حازم الببلاوي- في يده ريموت كونترول، وتجول مركزًا خياراته في نخبة تليفزيونية، منها من هم أكثر ظهورًا، ومنها من هم أعلى صوتـًا، وترك لهم مجال تأسيس وطن ما بعد مبارك، فجاء تأسيسـًا مهتزًا تغلب فيه الهوى على الكفاءة والجموح على العقل، فانهار في أول اختبار؛ لأنه ابتدأ من حيث انتهى مبارك، وليس من حيث بدأ[8].

صارت مصر جنة المتوسطين، الذين قصرت بهم الهمة عن أن يكونوا من أهل الفعل والإنجاز، واكتفوا بالمناصب اللامعة والأضواء الساطعة، التي تغطي عجزهم وهوانهم على أنفسهم.

هكذا ظهرت أسماء عدة، وجاء إلى مواقع المسؤولية أو النجومية مَن عِلمُهم عند ربي.

نجح هؤلاء في أداء أدوارهم المرسومة لهم بامتياز، حتى باتوا النجوم الزاهرة في سماء القاهرة؛ أموال سائلة، وشركات ومتاجر ومطاعم كبرى، وفيلات وقصور فخمة، ومواقع اجتماعية متميزة، مع الاستئثار بالمشهد بوصفهم "الثوار" و"الكتاب" و"المفكرين"، رغم كونهم من كبار المزايدين والملكيين أكثر من الملك، ورغم أن تجارب سابقة – تذكروا المتحولين بعد ثورة يناير- أثبتت أنهم أول من يفرون من السفينة لحظة الغرق.

شيء كثيرٌ من هذا حدث في عهود جمال عبدالناصر وأنور

السادات وحسني مبارك ثم في أيام المشير حسين طنطاوي ومحمد مرسي، قبل أن تصل جوقة المديح إلى الفريق أول عبدالفتاح السيسي بعد ثورة 30 يونيو 2013.

ونحن نعرف بالاسم أهل السياسة والرأي الذين رقصوا أمام عبدالناصر وصولاً إلى محمد مرسي.. نفس الرقصة وذات الإيقاع.. ونجوم الجيل الحالي الذين دقوا الطبول لمبارك في زمانه هم الذين عزفوا الألحان أمام مرسي وإخوانه، وعندما ذهبت الجماعة وولى زمانها، جاء الدور على الفريق السيسي[9].

"هل تؤيد ترشيح وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي أم تعارضه؟".

طرحت النخبة السؤال كما لو أننا في معترك سؤال عن الأهلي والزمالك؛ إما أن تكون أهلاويـًا وإما أن تكون زملكاويـًا، بحيث يصبح أي تصنيف آخر مرفوضـًا.

في توصيف ما جرى، يقول الكاتب الصحفي حمدي عبدالرحيم: "قاد فريقان من النخبة الجماهير إلى صدام مؤكد حول السيسى، فريق يوزع منشورات تحمل عنوان "كمّل جميلك" يدعو إلى إجبار السيسي على أن يتقدم للترشح لمنصب الرئاسة، والفريق الآخر يقود حملة كلامية ميدانها الشوارع والمساجد وبعض الفضائيات والجرائد تناصب السيسي العداء المطلق كأنه الشيطان الرجيم"[10].

لم تطرح النخبة مرشحها واكتفت بالتشاجر حول السيسي، كأنه الفاعل الوحيد الأوحد في المشهد المصري كله. إن المطالبة بدفع قادة عسكريين إلى الواجهة ليست في حقيقتها سوى محاولات يائسة من القوى السياسية المدنية المختلفة للهروب من مسؤولياتها والتهرب من القيام بدورها في حماية فكرة الحُكم المدني على أسس ديمقراطية راسخة.

في ظل حُمّى المبالغات وسقوط النخب عقب ثورة 30 يونيو، بدا طبيعيـًا أن يكتب أحدهم العبارات التالية:

"لا يزال البعض يصر بل وينصح الرجل الوحيد القادر على قيادة سفينة الوطن.. بأن يبتعد عن عجلة القيادة بحجة أن هذا الأمر سوف يثبت أن ما حدث لم يكن إلا مجرد انقلاب.. لهؤلاء "الحماقرة" أقول: احتفظوا بآرائكم لأنفسكم وابتعدوا عن الصورة علشان تطلع حلوة من غيركم. أما أنت يا سيدي الفريق أول عبدالفتاح السيسي، فاسمح لي

أن أعيد على أسماعك ما قاله أحد الشعراء للخليفة الحافظ، وكانت البلاد تمر بظروف دقيقة. قال الرجل:

ما شئتَ لا ما شاءتِ الأقدارُ

فاحكُمْ فأنتَ الواحد القهّارُ

و كأنّما أنتَ النبيُّ محمّدٌ

وكأنّما أنصارَكَ الانصارُ"

وفضلاً عن خطأ المعلومة؛ إذ إن هذين البيتين هما للشاعر ابن هانئ الأندلسي ضمن قصيدة تزلف فيها للخليفة الفاطمي المعز لدين الله الفاطمي، فإن عبارات الكاتب الصحفي أكرم السعدني أعلاه هي قولٌ لا يحتمل جهلاً، وتشبيهٌ لا يرضى عنه السيسي نفسه لما فيه من تجاوز ونفاق مذموم.

ومثل ذلك تجده في قصيدة صادمة في مديح السيسي بعنوان "نساؤنا حبلى بنجمك" للشاعر المصري مختار عيسى، جاء فيها:

"يا سيدي

الخفق لكْ

والعزف لكْ

خذنا معكْ

فنساؤنا حبلى بنجمك في الفلكْ.

سبحان من قد عدّلكْ

ورجالهم حاضوا، فما خاضوا

ساساتهم ساسوا فما استاسوا

وحكيمهم رجِفٌ

إن شاء عانق خزيهُ

أو شاء ضاجعه الملكْ"[11]

ولا نجد تعليقًا يناسب قصيدة تهين حرائر مصر وتسيء إلى بعض رجالها من أجل وصلة نفاق مكشوفة.

في عهد عبدالناصر، كانت الأغاني تمتدحه بالاسم، وعبدالحليم



حافظ كان النموذج المثالي للموظف في عالم الغناء لمديح القائد[12]، ثم جاء السادات، فكان الناس يستمعون إلى خطبه في الإذاعة ويشاهدونها في التليفزيون، ثم تعاد إذاعتها مسموعة ومرئية في اليوم التالي مرتين إن اقتصدوا، وثلاث أو أربع مرات حين ترتفع حرارة النفاق.

ومن مظاهر تقديس الحاكم عندنا أن تتصدر صوره جميع الصحف، وأن تكون تنقلاته وأخباره - حتى ولو كانت مما يمارسه رئيس الدولة في حياته الروتينية المألوفة- هي الخبر الأول في جميع نشرات الأخبار، ولا بأس من تكرارها في كل نشرة[13].

لعل هذا ما يفسر أنه حتى في نشرات الأخبار التي تذاع باللغتين الفرنسية والإنجليزية والتي يُفترض أن جمهورها من الأجانب، كانت خطب الرئيس تذاع باللغة العربية التي لا يفهمها المستمعون للراديو أو المشاهدون للتليفزيون، وذلك إمعانًا في النفاق والرياء. حدث ذلك مثلاً في خطبة السادات في سيناء التي أذاعتها نشرة الأخبار الإنجليزية مساء يوم 13 فبراير 1979.

وشاهدنا السادات يُحدث مذيعة التليفزيون همت مصطفى عن ظروف حياته في قريته ميت أبو الكوم، والقاعة التي كان ينام فيها هو والأرانب، مستدركًا بأن هذا حديثٌ ليس في الموضوع الذي يهم البلاد، فقالت له بأن حديث القاعة والأرانب جزءٌ من تاريخ مصر الخالد على مر الزمان[14].

وأخذت وتيرة النفاق تتصاعد في عهد مبارك، الذي قرَّب إليه بطانة السوء، من زكريا عزمي رئيس الديوان، إلى صفوت الشريف وزير الإعلام نحو ربع قرن قبل أن يتولى رئاسة مجلس الشورى، وكمال الشاذلي الذي تغول في البرلمان وزايد على الجميع في الولاء للرئيس، وعاطف عبيد الذي شارك كرئيس للوزراء في بيع مصر وإفقارها... إلخ.

بعد ثلاث سنوات من ثورة 25 يناير، مازلنا نشاهد ظلال تلك النخبة الزائفة هنا وهناك، تمارس أدوارًا مريبة وتنعم بالشهرة والأضواء والامتيازات دون وجه حق. وفريقٌ من هؤلاء الذين ملأوا الدنيا ضجيجًا بعد 30 يونيو 2013 لم يكن هدفهم سوى الانتقام من 25 يناير بمحاولة العودة إلى ما قبلها، بفساده واستبداده، وسطوته الأمنية، بل وبوجوهه الكالحة القديمة. يظنون أن الأمر قد دان لهم، فباتت أصواتهم عالية بلا حرج، ويبدون أحيانًا جوقة واحدة رغم "نشاز" المصالح، وما

تفرضه المزايدات من "عزف منفرد"[15].

حاربت تلك النخبة الزائفة أي تحرك يمارس النقد الاجتماعي والسياسي والثقافي بعيدًا عن التحيزات الجامدة على جانبي الاستقطاب، ولم تسمح بأن يقرع هؤلاء جرس إنذار دائم يُذكر بالمسألة الاجتماعية التي لم نقترب منها بمبضع جراح، وتراجع أداء الجهاز البيروقراطي، وفوضى الحياة في الشارع المصري.

وعرقلت تلك التكتلات والجماعات مبادراتٍ وأفكارًا ترنو ببصرها إلى الهندسة السياسية للمجتمع، وتنظر إلى أهمية احتضان كل القوى السياسية، ووضع الإطار الذي يسمح لها بالندية والتنافسية، ويحول دون تغول أحدها على الأخرى سواء باسم الدين أو الوطنية أو ما شابه.

وقعت تلك "النخب" في أخطاء ساهمت في تمزيق المجتمع، وعمدت في الوقت نفسه إلى تجاهل الأصوات المتعقلة التي تنادي بنزع الثارات من النفوس، وتعزيز التعددية والاختلاف، وطرح وجهات النظر حول السياسة العامة، ونزع "القبلية" في التفكير، و"الغريزية" في الفعل على جانبي الاستقطاب، مع التذكير دومًا بأهمية الديمقراطية التنموية، التي تسمح بالتداول السلمي للسلطة، وفي الوقت نفسه تجعل من الدولة وكيلاً عن الشعب في تحقيق التنمية[16].

وفي ظل ارتباك المشهد، تبادلت النخبة الأدوار بشكل بهلواني عجيب، ليلعب - على سبيل المثال- أحمد المسلماني دورًا سياسيًا، بتصريحاته تعليقاته ولقاءاته وجولاته الخارجية، رغم أن منصبه هو المستشار الإعلامي للرئيس المؤقت عدلي منصور؛ في المقابل، اكتفى د. مصطفى حجازي بإطلالته عبر مؤتمر صحفي، تاركًا الدور المطلوب منه لغيره.

ظاهرة النخب الكسيحة والطفيلية الجاثمة على مقدرات المصريين هي عنوان المرحلة.

بدت تلك النخب أشبه بجماعات مصالح، لديها اهتمامات أو مواقف مشتركة قد تكون مؤقتة، وتسعى للتأثير على النظام السياسي أو الوصول إلى مواءمات معه لضمان مصالحها[17]. المشكلة أن هذه النخب/جماعات المصالح باتت أقرب إلى أن تكون مستودعًا لفئة أو مجموعة معينة، ولم تكترث بلعب دور التوعية والتنوير حتى تكون مدرسة لتخريج أجيال جديدة أكثر نضجًا ووعيًا وفاعلية اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا.



إن البناء الذي يشيد في ظل هيمنة تلك النخب يعاني خللاً فادحًا في المكونات ونقصًا في الرؤى، ذلك أنه يتم في ظل نخب تعمل على حماية مصالحها لا تحقيق المصلحة العليا للوطن والمجتمع، وهي في نهاية الأمر نخبٌ تمثل قوى وتكتلات وجماعات مصالح مختارة من فئات لا يجمع بينها سوى الرغبة في الاستئثار بالمشهد والانفراد بعوامل القوة والجاه والنفوذ.

إن الجزء الأكبر من أزماتنا ومشكلاتنا يعود إلى طريقة تفكير "النُخبة" من أفراد هذا الشعب الذين يتصرفون بطريقة لا تخلو من أنانية؛ إذ تجدهم يهاجمون كل جهة أو مؤسسة أو هيئة ليس لديهم فيها تمثيل أو دور أو نصيب.

الفكر السقيم نفسه نلحظه في تناول عدد من "نُخبة" هذا البلد أداء الحكومات المتعاقبة بعد ثورة 25 يناير بعبارات لا تخلو من كلمات النقد الحاد والسخرية اللاذعة، بل استغلال بعض الأزمات الطارئة لمحاولة ذبح الحكومة مُستعينين على ذلك بإعلاميين لهم حساباتهم ومصالحهم. كما تنتشر آراء تكتب في عناوين مثيرة وبعيدة عن المناقشة العلمية الجادة، خارجة من عقول كانت ترى في نفسها أنها كانت الأحق بكرسي الوزارة، ليس إلا[18].

إن المرء قد يصادف مجموعة أفكار مبهمة ورؤى ضيقة الأفق تسيطر على آراء غالبية من يُطلق عليهم وصف "النُخبة"، وهو تعبير يفترض أن يمثل الشريحة من الشعب الأكثر تعليمًا وتثقيفًا وقدرات، بحيث إنها يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي في بقية فئات الشعب وشرائحه المختلفة، وهي التي يمكن أن تقوده إلى طريق النجاة أو الهلاك. ولا شك أن تحديد هذه الشريحة في مصر يُعد عملاً صعبًا إن لم يكن مستحيلاً، بحكم تغيرات كبيرة حدثت في المجتمع المصري في العقود الأربعة الأخيرة أدت إلى ظهور أثرياء جدد وأصحاب أعمال وأموال ليسوا فوق مستوى الشبهات، علا صوتهم، وانتشرت أخبارهم، أصبحوا من زُمرة "نُخبة" المجتمع على الرغم من محدودية ثقافتهم وفهمهم.

قد يبدو من باب العبث أن نتوقع من تلك النخب التخلي عن صراعاتها وحساباتها التي تنتمي إلى الماضي وتحاول القفز بها مثل أرنب إلى اللحظة الراهنة، ذلك أن تلك النخب تحولت بمرور الوقت إلى فرق متناحرة ومتشرذمة تسعى إلى تكبيل الحاضر بقيود الماضي، ولم تعد مهتمة في شيء بالمستقبل؛ لأن غالبية هذه الفرق لا تملك أصلاً رؤى للمستقبل.



إن ثقافة الاستبداد المهيمنة على المشهد السياسي في مصر تحاول وأد الأفكار المتعلقة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وأحيانًا تتعداها لفكرة أن الشعب ليس ناضجًا بما فيه الكفاية لممارسة الحرية كما قال رئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف (قبل الثورة) أو كما ذكر عمر سليمان رئيس المخابرات العامة السابق (بعد الثورة) أن الشعب المصري غير مستعد للحرية الآن، وكأن الحرية عبء على الشعب المقهور الذي خرج مطالبًا بها وثائرًا على منعها. وإذا كان ذلك مقبولاً من رجال سلطة، أو من رجال حول السلطة، فإنه يصبح غير مقبول على الإطلاق من الذين تصدوا للحديث باسم الجماهير الثائرة، أو من الذين يعتقدون أنهم رجال مرحلة ما بعد الثورة.

ربما يكون لدينا دستور جيد، أو مشرف، لكن الأكيد أنه ليس لدينا أي نخب قادرة على تفعيل هذا الدستور، وحمايته من المشرعين الذين يملكون حق التلاعب بصياغته بالقوانين المكملة. وما تابعناه من نقاش، وجدل، خلال اجتماعات لجنة الخمسين لوضع دستور ما بعد ثورة 30 يونيو، يكشف لنا بجلاء، كيف عشعش الاستبداد في عقول كثيرين، بما في ذلك الذين كانوا يتقدمون الصفوف في مقاومة الاستبداد[19].

ببساطةٍ متناهية، تنازل هؤلاء في مواضع كثيرة عن حق المشاركة والمساءلة والاحتكام إلى قانون يخضع له الجميع بلا استثناء، وحق التعامل مع المواطنين كأفراد لهم صوت وليس كرعايا ليس أمامهم سوى ممارسة طقوس الامتثال والخضوع. تجاهلوا قضية الكرامة الإنسانية، وأغفلوا مخاطر شعور المواطن بالهوان الانكسار، وتحدثوا عن سلطات الحاكم وصلاحياته المطلقة أكثر مما دافعوا عن الحقوق والحريات العامة.

يدافع هؤلاء – ومعظمهم من مُنظري الماضي- عن جهود بناء استبداد جديد في صيغة عصرية، عن طريق توظيف خاطئ لمسلمات على شاكلة ضرورة "الحفاظ على الدولة" وضرورة احترام "هيبة الدولة". ويبرر البعض من مُنظري ذلك الماضي، الذي تثور عليه جموع الشعب المصري منذ 25 يناير 2011، الانتهاكات المستمرة لأبسط حقوق الإنسان كالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية على يد أجهزة الدولة.

ولا بأس لدى هؤلاء من تأييد قانون التظاهر الذي تراجعت عنه حكومة د. حازم الببلاوي، بعدما كشف كثيرون عواره وتناقضه مع حرية التعبير السلمي. بل إنهم يواصلون تزييف الوعي بالادعاء بأننا نعيش إطلاق الحريات يعكر صفو الأمن، دون أن يدركوا أن الأمن يصان



بالحرية، وإعلاء كلمة الشعب وتحقيق مطالبه وضمان مصالحه. فات هؤلاء أن "الحرية لا تصان بقوة التصريحات، ولا بكثرة الوعود. وإنما تصونها الشعوب الحُرة؛ أعني الشعوب المنظمة بحرية في أحزابها ونقاباتها وجمعياتها المختلفة والمتحركة بحرية أيضًا، دفاعًا عن مصالحها"[20].

ما يدافع عنه هؤلاء في جوهره هو استمرار ظلم نخبة القاهرة لبقية سكان مصر.

إن نخبة العاصمة تسيطر على قمة الجهاز البيروقراطي للدولة المصرية، وهي فعليًا تحكم مصر عن طريق مساندتها غير المحدودة لأنظمة الحُكم الاستبدادية التي شهدتها مصر منذ تأسيس جمهورية 195. نخبة القاهرة تلك، تسكن أحياء معدودة في العاصمة تمتلك معظم أراضي مصر من غرب الإسكندرية وحتى الحدود الليبية، أو ما يُعرف بالساحل الشمالي، وهي نفس النخبة التي تمتلك الأراضي والمنتجعات على شواطئ البحر الأحمر، وهي نفس النخبة التي تسيطر على منطقة تونس على ضفاف بحيرة قارون في محافظة الفيوم الفقيرة[21].

ومع استمرار التنكيل بالمدينة، استمر فرار أبناء تلك النخبة من المفزوعين من جحيم القاهرة إلى جنة التجمعات التي لا تملك مقومات العيش المستقل، بل يستخدمها عادةً اللصوص الكبار للاختفاء من أعداء محتملين في المدينة ويستخدمها زبائنهم الخائفون ثكنات ليلية تصون كرامتهم لنصف اليوم، ويضطرون إلى العودة لأعمالهم صباحًا في مدينة تتعرض للتنكيل.

كان إنشاء هذه التجمعات بما تضم من مجمعات مسورة، التعبير العمراني الواضح عن ثأر كامن بين فقراء وأغنياء المجتمع، جعل الأغنياء ينعزلون في أماكن خاصة بهم. وكان هذا هو نهاية الطريق لا بدايته[22].

تستطيع نخبة القاهرة بنفوذها وفسادها أن تمد خطوط المياه الصالحة للشرب وخطوط الكهرباء وشبكات الصرف الصحي لمنتجعاتهم التي يزورونها عدة مرات سنويًا، في الوقت الذي يتجاهلون فيه بقاء عدة ملايين من المصريين بلا مياه صالحة للشرب ولا كهرباء ولا صرف صحي في قراهم ونجوعهم.

نخبة القاهرة ليست نخبة ثقافية أو فكرية بمعايير النخب المقارنة، بل نخبة طفيلية استهلاكية، لم تكن لديها نية ولا مقدرة على قيادة



المجتمع كله للأمام. وتثير علاقة نخبة القاهرة بالغرب الكثير من الاشمئزاز والشفقة معًا، ومن المخزي أن نخبة القاهرة لا تشبه النخب الأوروبية أو الأميركية في شيء؛ ينظرون للغرب بانبهار ويقدسون نمط حياتهم وفنونهم وتكنولوجيتهم، إلا أن نخبة القاهرة تختار تجاهل القيم المجتمعية التي أدت لقوة وتطور الغرب مثل المساواة والحرية واللا مركزية.

أوجدت هذه النخبة مدارس ومستشفيات ووسائل انتقال بديلة عما توفره الدولة لبقية أبناء مصر. وتتنافس هذه النخبة على اللحاق بآخر ما أخرجته بيوت الأزياء الإيطالية، ومحال العطور الفرنسية، وتتباهى بما تركبه من سيارات ألمانية، ويتفاخرون بتناولهم الطعام الأميركي. إلا أن أكثر نمط الاستهلاك خطورة وتدنيًا في الوقت نفسه هو ما يفعلونه مع تعليم أولادهم. سباق محموم على إدخالهم مدارس بريطانية وفرنسية وأميركية، وكأنهم في مزاد تسويقي. لا يدركون خطورة التنافس على الدخول لمدارس أجنبية على مستقبل هذا الشعب وهويته ومنظومة القيم الثقافية الحاكمة له. وعلى الرغم من عشق النخبة للدولة، فإننا نجدهم لا يأخذون أبناءهم لمدارس تلك الدولة ولا لمستشفيات تلك الدولة. ولا يعرف أبناء هذه النخبة حال وسائل مواصلات الدولة؛ لأنهم ببساطة لن يركبوها طوال حياتهم.

ورغم أن الاتجاه الحتمي في تطور إدارة الدولة الحديثة يتجه نحو الحد من المركزية والتوسع في تطبيق اللا مركزية، حيث يقتصر دور حكومة العاصمة في هذه الحالة على الشؤون السيادية مثل الدفاع والسياسة الخارجية وإدارة الاقتصاد القومي؛ فإننا نجد نخبة القاهرة تتمسك بضرورة إحكام سيطرتها المباشرة على بقية شؤون مصر، حيث تصبح الدولة المركزية أداتهم للهيمنة، وتصبح العاصمة هي المتحكمة في مصير محافظات مصر. وقطعًا ترفض نخبة القاهرة أي أفكار جريئة تطالب بنقل العاصمة لإحدى مدن الصعيد. تكره هذه النخبة كل ما يتعلق باللا مركزية التي تمثل صفة إيجابية بالضرورة بحكم طبيعتها، فهي تعكس عدم تركيز السلطة وتوزيعها بين المستويات الإدارية والجغرافية المختلفة على مستوى الدولة بعيدًا عن دائرة القاهرة الضيقة.

تحافظ نخبة القاهرة على سياسات تولد وتحافظ على الفقر من خلال السياسات التعليمية والصحية وعلاقات العمل. وهي طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد شعبي؛ لأنها تصل للحُكم من خلال شبكة علاقات فاسدة تبعد عن الشفافية والمحاسبة. ارتضت



نخبة القاهرة بالاستبداد سبيلاً للحفاظ على مكتسباتها وتميزها. ولهذا السبب تحديدًا ترفض وتصارع من أجل بقاء الاستبداد، بمعنى أن هذه النخبة لا تصلح أن تكون "نخبة" إلا في ظل المعايير التي يحميها نظام استبدادي.

النخب في الدول المتقدمة هي أولى عربات قطار طويل، تقوده هي وترتبط به. ويكون تطورها وتقدمها مرتبطـًا بالضرورة بجذب ودفع بقية المجتمع للأمام أيضـًا؛ لذا فإن حقيقة موقف نخبة القاهرة من تجربة الانتخابات الحرة لم يكن موقف دفاع عن هوية الدولة كما يزعمون أو التصدي لسيطرة فريق سياسي على مقدرات الدولة. بل هو موقف دفاع عن وجود مهني أو (دور وظيفي)، وما يترتب على هذا الوجود من مكتسبات ومصالح[23].

نخبة القاهرة خدمت نظام مبارك وتسلمت وظائف تنفيذية وقضائية وتشريعية عليا في الحكومة بناء على درجة ولائهم لرأس النظام. ولم تشكل الأمراض المصرية المستعصية قلقـًا حقيقيـًا لهم، فهم تجاهلوا على سبيل المثال بقاء نحو 23 مليون مواطن مصري لا يقدرون على القراءة والكتابة، ووصول عدد مرضى التهاب الكبد الوبائي إلى 12 مليون مصري، ومرضى السكر إلى 14 مليون مصري.

وها هي تحاول إعادة إنتاج نظام مبارك بكل ما يحمله ويمثله من شبكات الاستبداد والفساد التي طالت الدولة وأحكمت ما يمكن تسميته بعناصر الدولة الأمنية القمعية.

غني عن القول إن كل من شارك في إرساء شبكات الفساد والاستبداد لا يمكنه أن ينتسب لثورة قامت في أهدافها لمقاومة هذا النظام في تحالفاته الاجتماعية ومصالحه الأنانية التي ارتبطت بهذه المنظومة، لا يعقل أن من ينتمي إلى الثورة المضادة ومصالحها أن يكون جزءًا من ثورة حقيقية وأهدافها.

كانت نتيجة تصدر النخب الكسيحة للمشهد كارثية على بلدٍ مثل مصر.

فقد أخفقت الإدارات المتعاقبة التي تولت المسؤولية في مصر منذ 2011، في الاستجابة لمطالب الشعب، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية والعدالة، ومواجهة التهميش الاجتماعي. فشلت هذه الإدارات المتعاقبة في انتهاز الفرصة التي يتيحها التحول السياسي الكبير الذي تشهده البلاد، لإجراء الإصلاحات الضرورية للنهوض بالحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية



والاجتماعية والثقافية، وغاب مفهوم المساواة الذي كان سببًا محوريًا لقيام الثورة وتجلى في ارتفاع معدلات الفساد، وفشل الخدمات العامة، وتضييق سبل المشاركة والتمثيل الشعبي في صنع السياسات العامة. وبدلاً من معالجة هذا الحرمان المتزايد، استمرت تلك الإدارات في تجاهل المطالب الشعبية.

بمباركةٍ من هذه النخبة الكسيحة، أو بتواطؤ منها، راجت العدمية الاجتماعية، وهي حالة قرينة لنزعة عدمية لدى فئات اجتماعية تعيش وتحركها غرائزها في البقاء، أي محض البقاء كحالة فيزيقية وبيولوجية على الجغرافيا الاجتماعية للوطن. وفي هذا الإطار تنطلق حالة هستيرية من الكلام السياسي، والغناء الذي يدور حول مصر وأمجادها ورسالها وعبقريتها، تنطق بها عناصر في النخبة السياسية غير مؤهلة ونخب معارضة على مثالها[24]، وبين هؤلاء تطفو فقاقيع ثقافية وإعلامية، تتغنى وتمارس المزايدات السياسية والثقافية دون علم أو بلا وعي.

ولأن النخبة هنا تراوح في مكانها، فقد ظلت صناعة السياسات العامة تتم في سرية، في حين بقيت البيانات الحكومية الموثوق بها غير متوافرة؛ إذ لا يتم نشر العديد من الوثائق والخطط الحكومية في ظل استمرار قمع الأصوات المعارضة من منظمات المجتمع المدني، والنقابات، والأحزاب المعارضة، بل إنه في بعض الأحيان يتم ذلك باستخدام العنف، ما أدى إلى تزايد الاحتجاجات الاجتماعية والعمالية بشكل مطرد في ظل غياب القنوات البديلة للتفاوض[25].

ورغم كل الكلمات المنمقة التي يلوكها هؤلاء عن حقوق المرأة والطفل والأقليات، بقي التمييز ضد النساء في الوصول للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى أصبحت مصر أسوأ مكان بالعالم العربي يمكن أن تعيش فيه المرأة حسب دراسة نشرت رويترز نتائجها[26]، وظلت أحوال الأقليات الاجتماعية والعرقية والدينية كما نعلم ونشهد، في حين فاقمت الأزمة الاقتصادية من معاناة شعب يعاني الفقر وعدم المساواة بالفعل.

ولا يملك المتابع لأحوال السياسة في مصر إلا أن يدهش لما يراه من علامات على غياب العقل في الكثير من أوضاعها، حتى يشعر بأن ما يبدو بدهيًا لا يؤخذ في الاعتبار، وأن ما استقر عليه الفكر الإنساني في بعض المجالات يجري تجاهله دون أسباب واضحة، وأن دروس التجارب الماضية، التي يُفترض أن يتعلم منها الجميع، قد جرى تناسيها، ينطبق ذلك على كل الفاعلين السياسيين، في الحكومة



والمعارضة، كما ينطبق بدرجة كبيرة على الإعلام القريب من الحكومة، والخاص حزبيًا كان أو ما يوصف خطأ بالمستقل.

وخطورة هذه الملاحظة ليست فقط انتشار الحيرة بين المواطنين في مجالات الحياة المختلفة، ولكن سخطهم على الساسة والسياسة، وانصرافهم عن متابعة الشأن العام، وشعورهم باليأس من أن تخرج مصر من أزماتها الحالية، وأن تستعيد قدرًا من الاستقرار والأمن اللازمين للتصدي لقضايا الفقر والبطالة وتدهور مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[27].

في تاريخنا الحديث والمعاصر، يبدو جليًا أن جوهر الاستبداد والسلطوية هو سيطرة نخب معدومة الكفاءة على الشأن العام والمجتمعي والسياسي؛ لذا يفقد المواطن غير القابل للاستتباع وغير القادر على تأييد فعل النخب تهليلاً أو صمتًا الأمل في تحقيق ذاته وتذهب قطاعات المواطنات والمواطنين القادرة على التأييد باتجاه الاعتماد على العلاقات الشخصية وشبكات المصالح للترقي الاجتماعي والاقتصادي والمهني. ولذا تسهل التضحية بمعايير الكفاءة ويذيع انتشار شبكات الفساد والمحسوبية وتندر مواجهة الشبكات هذه بجدية، إن من قبل النخب أو مؤسسات الدولة وأجهزتها أو منظمات المجتمع المدني[28].

وفي ظل الترويج لفاشية الإقصاء وذيوع فولكلور التشفي الشعبي، ارتفعت أسهم مبرري الانتهاكات والمتورطين فى الترويج لهيمنة المكون العسكري- الأمني وتشويه الوعي، والصامتين طمعًا في قبول شعبي، والمتحايلين أملاً في الحفاظ على مكاسب خاصة[29].

هكذا قرأنا لمن كتب صراحة "أهلاً بحُكم العسكر"[30] وتابعنا تنافس بعض الكُتاب فى ذكر مناقب العسكر وفضائلهم، ممن حاولوا إقناعنا بأن مصر باتت في أشد الحاجة إلى قدرتهم على الحسم والضبط والربط وهو ما توازى مع سياق آخر أطلقه فنانون تباروا في تزيين حكم العسكر والتهليل لدورهم السياسي، حتى زايدت على الجميع مغنية مغمورة، فظهرت في لقطة احتضنت فيها حذاء الجنود (البيادة) وطبعت عليه قبلة تعبيرًا عن الامتنان والعرفان[31].

ويعزو هؤلاء أهمية الخضوع للحُكم العسكري، سواء بتأييد ترشح الفريق أول عبدالفتاح السيسي لمنصب الرئاسة، أو بالدعوة إلى تفويضه للحُكم بدون انتخابات أصلاً، إلى ضعف الحياة السياسية والأحزاب والائتلافات الموجود على الساحة، والتي تعد بحق صفرًا



يضاف إلى الأصفار الكثيرة التي طفت على سطح حياتنا السياسية طوال أكثر من 60 عامًا مضت.

للإنصاف تقول إن جزءًا أساسيًا من الفشل المصري خلال العقود الأخيرة هو غياب العمل الحزبي المنظم الذي يؤسس للعملية الديمقراطية، وتداول السلطة، والمشاركة الشعبية، وبناء قاعدة جماهيرية تمارس حقوقها السياسية بوعي وإيجابية. فأنت لا تجد أثرًا يُذكر للأحزاب السياسية، وتكاد لا تلمس أثرًا لأحزاب تجوب ربوع مصر للتفاعل مع أهلها أو عن مؤتمرات جماهيرية لتلك الأحزاب، ولا تعرف دورًا واضحًا تلعبه تلك الأحزاب في تقديم رؤية متجددة وشاملة لمشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية.

هكذا ظلت أغلب الأحزاب السياسية لا تبارح مكانها، في العمل الحزبي، فلا جديد في أدائها المتواضع في الارتباط بعامة المصريين أو في القدرة على مخاطبتهم، ونقل وتجسيد قضاياهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم. حبست بعض تلك الأحزاب نفسها في شرنقة تويتر وفيسبوك، ولم تحاول ممارسة السياسة فعلاً في الشارع ومع القوى السياسية الأخرى. هكذا فشلت في أن تكون مرآة عاكسة للشعب وقضاياه، وبقيت على الهامش، رغم بعض البيانات المُعلبة، والخطب المصورة والمنقولة تليفزيونيًا بين فترة وأخرى.

ولا يجادل أحدٌ في أن ضعف الأحزاب السياسية وعزوفها عن اختبار نفسها بشكل جاد بين المصريين في المدن والقرى والنجوع لا يعني فقط موت السياسة وإنما يعني صعوبة إحيائها.

العجيب في دنيا السياسة المصرية، أن القوى السياسية المدنية وأشخاصها وزعاماتها يقصي بعضهم بعضًا في كثير من الأحيان. ويمكن أن ترى ذلك في معظم هذه الأحزاب؛ إذ ينشغل قادتها دومًا في الصراع على المغانم والسلطة قبل خدمة الوطن والمواطن، وينشغل كل قائد فيها بإقصاء الآخر الذي ينافسه. بل إن الأحزاب المدنية ركزت في قيادتها على رجال الأعمال من أجل فائدة واحدة هي التمويل، مهملة الشباب والفقراء والبسطاء، ولم نر لها قائدًا فقيرًا أو في سن الشباب، بل جلهم – ونكاد نقول: كلهم- جاوزوا سن الستين[32].

ويبدو أن هناك حاجة لإعادة ترتيب البيت من الداخل بالنسبة للنخب الحكومية والحزبية والإعلامية والاقتصادية والمالية، بدءًا من إتاحة الفرص لاكتشاف الموهوبين، كل في مجاله، وصقل تلك



المواهب والكفاءات، بتأسيس العقلية النقدية والتفكير الإبداعي والرغبة في البحث العلمي الجاد، والسماح لهذه الكفاءات بالتنفس، أي بالوصول إلى مواقع المسؤولية، بعيدًا عن يد الأمن الثقيلة وحسابات السياسة السخيفة، وبعض الأصوات المغرضة عبر وسائل إعلام متأثرة بعقلية أصحابها من رجال الأعمال، حتى تأخذ مكانها الطبيعي، وتتمكن من تقديم نماذج محترمة تحقق إنجازات ملموسة تخدم المصلحة العامة.. لا الخاصة.

ويتعين اختيار الشخصيات الوطنية المخلصة الحازمة التي يمكن أن تجابه المشكلات بشجاعة من ذوي القدرات والعقول التي يمكن أن تفكر في حلول جريئة وغير تقليدية، أثبتت فعاليتها ونجاعتها في بلاد وتجارب أخرى.

لكن هذه النماذج غائبة، أو قل إنها مغيبة بفعل فاعل، عن المشهد.

على سبيل المثال، فإن غالبية مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المناطق والأحياء يُعيّن فيها المعارف من كبار السن والمتقاعدين من رجال القوات المسلحة والشرطة والقضاء والجامعات؛ مكافأة لهم في نهاية خدمتهم؛ لأنهم كانوا من المخلصين في خدمة النظام (أي نظام) ولم يكونوا يومًا من المعترضين أو أصحاب الرؤى المختلفة ويطيعون أوامر رؤسائهم. أمثال هؤلاء يدخلون مكاتبهم الفاخرة عند تسلمهم العمل ليحيط بهم موظفو السكرتارية والمنافقون والمرتشون وطاقم الشؤون المالية والقانونية الذين يؤكدون أنهم في خدمة سيادته، طالما يسير على نفس النهج الذي كان يسير عليه من سبقوه، فيقضي الوقت في التأشيرات الفارغة ويمتثل لنفس الروتين ويستقبل الزائرين والموصى عليهم لتخليص المصالح وتبادلها أحيانًا، ولا يسمع إلا تعبيرات النفاق والمديح لسعادة الباشا، وتقوم العلاقات العامة التي تتبعه بالتعامل مع الإعلام بما يغطي على التكاسل والفشل باستخدام شتى الوسائل حتى غير الشريفة منها[33].

وكم هزت المفاجآت المتابعين حتى أصابتهم بالصدمة، كلما جرى الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة أو تعديل وزاري أو قيادي في مؤسسة من مؤسسات الدولة بدءًا من جهاز التليفزيون وانتهاء بمؤسسة الرئاسة، مرورًا بوزارة الخارجية؛ لأنه في كل مرة تبرز على السطح أسماء جديدة قد تكون مجهولة بالنسبة إلى الجميع - حتى من يُفترض أنهم يتابعون عن كثب التطورات المختلفة- أو قد تكون تلك الأسماء مثار جدل أو محل تحفظ لسببٍ أو لآخر.



بل إن بعض هذه الاختيارات السيئة يمكن أن تدخل في باب "توفيق الله في الخذلان"، كما يقول أهل الحكمة والسلف الصالح.

وفي قضية النخب، تبرز مسألة عدم الأخذ بالأحوط وتجنب الشبهات.

ربما لهذا رأى كثيرون أنه بغض النظر عما قيل من أن حركة التنقلات الداخلية في النيابة العامة تتم بشكل تلقائي، فإنه من المفهوم شعور أعضاء في النيابة العامة بالغضب مما رأوه من تنقلات تشوبها المحسوبية؛ إذ تضمنت الحركة نقل المستشار محمد هشام بركات، نجل النائب العام، من نيابة الأسرة بالإسماعيلية، إلى نيابة أمن الدولة، وابنته مروة من النيابة الإدارية إلى مكتب التعاون الدولي بوزارة العدل، والمستشار أحمد خفاجي، زوج ابنة النائب العام، من القضاء إلى المكتب الفني للنائب العام. كما ضمت الحركة نقل المستشار محمد علي عمران، ابن المستشار علي عمران، مدير التفتيش القضائي، من نيابة بنها إلى نيابة أمن الدولة العليا، فضلاً عن نقل ابن مدير إدارة النيابات من نيابة مرور النزهة إلى المكتب الفني للنائب العام.

كان الأجدر بمن هم في مواقع المسؤولية أن ينأوا بأنفسهم عن مثل تلك الاتهامات، ولو من باب درء المفاسد واجتناب الشبهات.

وإذا كانت مهام النخبة تنتظم في شكل هرم يقوم على قاعدة عريضة من الواجبات الجزئية، وينتهي الهرم عند القمة إلى عدد محدود من الأدوار والمهام العريضة، يغطي كل منها مساحة شاسعة من حياة المجتمع ونشاطه، فإن أبرز المهام عند هذه القمة تتركز في إطلاق طاقة التجديد والابتكار ورعاية التفكير الإبداعي في المجتمع، والعمل على إنشاء مزيد من القنوات والآليات اللازمة لتنشيط عمليات التخاطب والتفاعل عبر الأسوار الاجتماعية والحضارية، ودعم جهود اللحاق بركب العلم والمشاركة الفعالة في مسيرته مع انتشال المجتمع من الوهدة التي يقبع عندها في علاقته بالعلم والتكنولوجيا في حالة الدول النامية[34].

فهل تحملت النخبة في مصر مسؤوليتها، وقادت قاطرة الإصلاح والتطوير والتغيير على مستويات الإبداع والتواصل الحضاري والعلم؟

الإجابة المؤسفة هي بالنفي.

تسقط النخب، على تنوعها، في اختبارات مختلفة، ويسقط معها جزء من العقل الجمعي للمصريين.



خلال العقود الماضية صمتت النخبة الكسيحة أو تقاعست عن إثارة قضية تحول الانتقاص المستمر من حقوق وحريات المواطن إلى مكون أصيل لدولاب عمل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها التنفيذية والإدارية، ولم تتصد بشكل واضح – إلا فيما ندر- للطبيعة السلطوية للدولة التي دفعتها للقمع وللتعذيب وللتقييد ووقف من ورائه الفساد والإهمال وسوء الأداء الحكومي في أحيان أخرى.

وباستثناء التحرك الشعبي إثر قضية قتل خالد سعيد، وما أعقب ذلك من تحرك لنخب مختلفة، فإننا لم نشهد تحركـًا يُذكر لتلك النخب خلال كارثة عبّارة السلام وكوارث مرفق النقل المتكررة التي مثلت قمة جبل السلطوية المنتقصة من الحقوق والحريات والمتجاهلة لضرورة المحاسبة والشفافية والتغيير.

لم يتبدل الأمر كثيرًا منذ ثورة يناير 2011، بل تراكمت المواقف السلبية أو المهادنة للسلطة في مواجهة الأحداث السياسية والمجتمعية المروعة من ماسبيرو إلى رابعة العدوية وتوالي فقد الأرواح بها، ومرورًا بكارثة أطفال مزلقان الصعيد في 2012 (أسيوط)، إلى المعتقلين الذين اختنقوا في سيارة ترحيلات الشرطة في 2013، إلى أطفال حضانة مدرسة الطفل الحديث الذين قضوا في حادثة طريق في 2013 (الجيزة).

ظلت تلك النخب الزائفة أو تلك التي اخترعتها السلطة ورعت نموها ونفوذها لضمان تأييدها، في مقاعد المتفرجين، حفاظـًا على مصالحها ومكاسبها الاقتصادية والسياسية والمجتمعية.

الأكيد أن ثورة 25 يناير لم تقم فقط لإسقاط الرئيس حسني مبارك، بل هدفت للتغيير. تغيير أنماط التفكير والسلوك في المجتمع عمومـًا، إلا أن التغيير الأهم هو استبدال نخبة القاهرة لتحل مكانها نخبة من خارج العاصمة. بموازاة ذلك تبرز أولوية إصلاح التعليم؛ لأنه بدون إصلاح النظام التعليمي بشكل جذري لن نتمكن من خلق الوعي المجتمعي ولا دعم نشوء نخبة جديدة أكثر نضجـًا ومعرفة وقدرة على تطوير نوعية الحياة وترسيخ مفاهيم سياسية واقتصادية وفكرية وعلمية تدفع ببلادنا إلى الأمام على طريق التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتقدم العلمي والثقافي.

ويتعين اتخاذ قرارات حازمة ومدروسة لمواجهة النخب أو القوى والتكتلات وجماعات المصالح التي تعرقل - لمصلحتها الخاصة- رفع المستوى المعيشي لعامة المواطنين، أو عدالة توزيع الثروة، أو



المساواة أمام القانون حتى لا يتفشى الفساد.. إلخ. في المقابل، نرى ضرورة هز الجهاز الحكومي بعنف لفرض الضبط والربط؛ باستخدام الأسلوب التأديبي والعقاب والثواب. إن عمل الحكومة مرتبط مباشرة بمصالح الشعب الذي أصبح يقاسي الأمرّين حتى ينجز أعماله ويصون حقوقه ويدرء عنه تغول المتغولين من أعضاء رابطة الفساد والانتهازية والإهمال.

ربما حان الوقت لكي نعرف كيف نختار، والأهم من ذلك: كيف نحاسب!

---

[1] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماميط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005.

[2] علي حرب، أوهام النخبة أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2008.

[3] د. ياسر ثابت، حروب العشيرة: مرسي في شهور الريبة، دار اكتب، القاهرة، ص 7.

[4] عمرو خفاجي، الحرية والحداثة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 31 أكتوبر 2013.

[5] فهمي هويدي، في فض أساطير المرحلة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 5 نوفمبر 2013.

[6] عمر البشير الترابي، شاهد على العصر، موقع "المجلة" الإلكتروني، 27 مارس 2013.

[7] محمود عبدالفضيل، خدعوك فقالوا: ستون عامًا من الحُكم العسكري، جريدة "الشروق"، القاهرة، 30 أكتوبر 2013.

[8] أحمد الصاوي، الرحيل الثاني لأسامة الباز، جريدة "الشروق"، القاهرة، 15 سبتمبر 2013.

[9] وحيد حامد، أسباب الحزن، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 28 أكتوبر 2013.

[10] حمدي عبدالرحيم، النخبة قلب مصر، جريدة "التحرير"، القاهرة، 24 أكتوبر 2013.

[11] مختار عيسى، نساؤنا حبلى بنجمك، جريدة "الوطن"، الكويت، 7 نوفمبر 2013.

[12] د. ياسر ثابت، فيلم مصري طويل، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2010، ص 87- 95.

[13] د. إمام عبدالفتاح إمام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 183، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1994، ص 266.

[14] د. إبراهيم عبده، ومن النفاق ما قتل، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1982.

[15] أيمن الصياد، من يحكم مصر؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 20 أكتوبر 2013.

[16] سامح فوزي، البحث عن "الكتلة الثالثة"، جريدة "الشروق"، القاهرة، 30 أكتوبر 2013.

[17] د. مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري (1952-1981)، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983، ص 5.

[18] د. طارق الغزالي حرب، ما أتعسه شعبًا.. إذا كان مبدأ نخبته "يا فيها يا أخفيها"!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 18 نوفمبر 2013.

[19] عمرو خفاجي، استبداد النخبة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 18 نوفمبر 2013.

[20] د. فؤاد مرسي، معارك سياسية، كتاب الأهالي، العدد 31، حزب التجمع، القاهرة، 1991، ص 70.

[21] Mohamed El-Menshawy, The Cairo elite and the tyranny of the state, Ahram online, 5 October 2013.

[22] عزت القمحاوي، في معنى 6 أكتوبر والتجمع، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 19 نوفمبر 2013.

[23] Ibid.



[24] نبيل عبدالفتاح، اليوتوبيا والجحيم: قضايا الحداثة والعولمة في مصر، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، سلسلة المواطنة، العدد 4، القاهرة، 2001، ص 23.

[25] وائل علي، 57 منظمة حقوقية لـ"الأمم المتحدة": حكومات ما بعد الثورة تجاهلت المطالب الشعبية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 10 أكتوبر 2013.

[26] رويترز، دراسة لـ"رويترز": مصر أسوأ مكان تعيش فيه المرأة وجزر القمر الأفضل عربيًا، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 12 نوفمبر 2013.

[27] د. مصطفى كامل السيد، غياب العقل في الدولة المصرية، جريدة "الشروق"، القاهرة، 28 أكتوبر 2013.

[28] د. عمرو حمزاوي، هامش للديمقراطية.. لماذا يعني غياب الديمقراطية انعدام تكافؤ الفرص والمبادرة الفردية؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 27 أكتوبر 2013.

[29] د. عمرو حمزاوي، مصر بعد 3 يوليو 2013.. السياسة بين افتتاحية الريحاني واقتباس دانتي المزعوم، جريدة "الشروق"، القاهرة، 9 نوفمبر 2013.

[30] د. صلاح الغزالي حرب، أهلاً بحُكم العسكر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 نوفمبر 2013.

[31] فهمي هويدي، انسداد الأفق السياسي له مخاطره، جريدة "الشروق"، القاهرة، 19 نوفمبر 2013.

[32] د. ناجح إبراهيم، خطاب القوى المدنية يحتاج إلى مراجعة (2- 2)، جريدة "الشروق"، القاهرة، 9 نوفمبر 2013.

[33] د. طارق الغزالي حرب، يا محافظ القاهرة: هل يعلم رؤساء أحيائك ما وظيفتهم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 أكتوبر 2013.

[34] د. مصطفى سويف، نحن والمستقبل، كتاب الهلال، العدد 523، دار الهلال، القاهرة، يونيو 1994، ص 280-288.



جمهورية العبث

"لا أحد يريد أن يحكمنا مستبدّ، ولن يحكمنا مستبدّ سواء كان يرتدي زيًّا عسكريًّا أو حتى عمره ما دخل الجيش.. نضال الشعب الحقيقي يجب أن يكون ضد المستبد لا ضدّ زِيّ المستبد"[35].

لسنا بلدًا بلا تاريخ ولا شعبًا بلا ذاكرة.

لقد علمتنا تجارب الماضي القريب أن الاستبداد ينتج التفكك، والسبب يعود إلى أن الأنظمة المستبدة -المكتملة أو الجزئية- تمارس الاستبداد من خلال تفكيك عُرى ومؤسسات المجتمع: جهات إدارية تواجه بعضها بعضًا، سلطة تنفيذية في مواجهة سلطة تشريعية، ونظام حاكم في مواجهة نقابات وحركات سياسية وأحزاب، وقوى سياسية في مواجهة بعضها البعض، ويصل الأمر إلى أن تكون هناك مواجهات معلنة، أو على الأقل حروب باردة بين أجهزة الدولة الأمنية ذاتها. كل ذلك يجعل من الانكفاء على الشأن المؤسسي الخاص مسألة أساسية، وتتقلص إلى حد بعيد أسس العمل الجماعي، ويسود الترصد المتبادل.

كانت هذه إلى حد ما صورة الدولة في أواخر عهد مبارك، لكنها بالتأكيد بلغت ذروتها في عهد مرسي عندما رأينا المواجهات بين مؤسسات الدولة على أشدها، وغاب حياء المواجهة بين المؤسسات العامة الذي اعتدنا عليه في السابق[36].

هذه هي تركة الاستبداد التي لم نبرحها حتى اللحظة، والسبب هو أننا نخضع لمن يملك القوة والنفوذ ويهيمن على السلطة، الأمر الذي يجعلنا نكرر الأخطاء ونقع في الأزمات، في سيناريو متكرر وممل.

إن الحاكم ليس حُرًا في مصائر شعبه وفي حريات الآخرين، ويجب ألا يكون كذلك. ومن ترك الحاكم على النحو الذي يتصرف فيه بأمته دون رقيب عليه ودون منعه من إيذاء الناس، فإنه يتورط في جُرم "رفع مقام الحاكم من دون الناس ومنحه المزيد من القوة والجبروت"[37].



ونحن ندرك بالتجربة أنه لا بدّ أن يكون هناك تبريرٌ للسلطة السياسية حتى تكون شرعية، بحيث يتمكن الحاكم من الاستناد إلى هذه الشرعية في ممارسة السلطة، ثم لا بدَّ من ناحية أخرى أن توضع لها حدود "فإذا كانت السلطة ضرورية لتحقيق أمن المجتمع، فإنه ينبغي لها ألا تبتلع حريات الأفراد. السلطة ضرورية، والضرورات تقدر بقدرها"[38].

يرى جاك ماريتان أن علينا أن نفرق بين السلطة Authority والقوة P فالسلطة والقوة أمران مختلفان؛ القوة هي التي بوساطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك، في حين أن "السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو أن تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك. والسلطة تتطلب قوة، غير أن القوة بلا سلطة ظلم واستبداد . وهكذا فإن السلطة تعني الحق"[39].

الثابت أن نظم الحُكم الفاشية والشمولية والسلطوية والنظم المسخ - والأخيرة هي النظم التي تحكم حين تنهار الديمقراطية أو تتراجع مسارات التحول باتجاهها- تعمد لكي تتمكن من السيطرة على الدولة وضبط المجتمع إلى مقاربة العلاقة بين نخب الحُكم والجماهير بتطبيقات متنوعة لأفعال القطط والفئران التي يشير إليها الفيلسوف والأديب البلغاري الأصل إلياس كانيتي في مؤلفه "السلطة والجماهير"[40].

ففي تلك النظم الشمولية، تتجه نخب الحُكم إلى تعقب الجماهير وممارسة العنف الأيديولوجي (تعميم رؤية أحادية للدولة وللمجتمع وادعاء احتكار الحقيقة المطلقة وحجب المعلومة وتشويه وتزييف الوعي العام) والسياسي (إلغاء التعددية والتنافس السياسي وقمع المعارضين بإقصائهم) والمادي (التعذيب والعقوبات السالبة للحرية وعدم اعتبار سيادة القانون) ضدها.

والهدف هو الاستتباع الكامل للجماهير وإدخالها "قفص الطاعة العمياء"، أو القضاء على مقومات وجودها الطبيعي والإنساني إن هي حاولت الخروج من هذا القفص. والطاعة العمياء، كما هو معلوم، تفترض الجهل فيمن يطيع بل وفيمن يأمر؛ لأنه لا يفكر ولا يتروى بل عليه فقط أن يريد.

أما في النظم السلطوية والنظم المسخ، وهي عادة لا تمتلك رؤية أيديولوجية واضحة المعالم وتتسم إمكانياتها المؤسسية والتنظيمية بالمحدودية، فتعول نخب الحُكم على صناعة بيئة عامة



جوهرها التهديد بممارسة العنف والتعذيب والانتقاص من حقوق وحريات الناس الذين يتحولون إلى كتلة الجماهير الصماء التي تلغي وجود المواطن. كذلك تُحكِم نخب الحُكم ضرب الحصار على الجماهير عبر الترويج الصاخب لمقولات "خطر المتآمرين" و"أعداء الوطن في الداخل والخارج"، بهدف تعطيل قدرة المواطن على التفكير الحر ورغبته في معرفة الحقيقة، ومن ثم إخضاعه راضيـًا أو صاغرًا لأوضاع رديئة في دولته ومجتمعه[41].

وحين تسقط النخبة السياسية الحاكمة في اختبار الديمقراطية، فإنها تتخبط في قراراتها وتتعسف في إجراءاتها وممارساتها، وترتكب أخطاء فادحة، يبقى بعضها على مأساويته باعثـًا على السخرية وربما الشفقة.

ولقد شاءت الأقدار أن يحكم مصر رجالٌ نافسوا في استنادهم إلى شبكة المصالح والمقربين، وقراراتهم السلطوية المرتبكة - التي تعبر عن عشوائيتهم وانفرادهم بصنع القرار- كبار مؤلفي مسرح العبث. وما ذلك إلا نتيجة محدودية الإمكانات وتواضع القدرات، وهي - للمفارقة- من أبرز أسباب وصولهم إلى أعلى المراكز في بلدٍ يعد بحق جنة المتوسطين.

لنأخذ الرئيس أنور السادات نموذجـًا.

في كتابه المثير "السادات وحكايات أخرى" يحكي السياسي القديم أحمد طلعت مجموعة وقائع عن علاقته بالسلطة في عهديّ عبدالناصر والسادات، ترسم صورة مهمة لطريقة صنع القرار في مؤسسات الدولة في ظل حُكم الفرد.

كان أحمد طلعت قد بدأ حياته العملية عام 1953 كمندوب في رئاسة الوزراء لجريدة "الجمهورية" التي اختير أنور السادات لرئاسة تحريرها لتكون لسان حال ثورة يوليو. في ذلك الوقت كان محمد نجيب يجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء. وعندما بدأت الأزمات تتصاعد بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر داخل مجلس قيادة الثورة، فوجئ طلعت بالسادات يستدعيه في وقت متأخر، كان السادات معتادًا على السهر في الجريدة كل ليلة، دخل عليه طلعت ليجده يتناول عشاء دسمـًا مكونـًا من لحوم مشوية ودجاج محمر.

يروي أحمد طلعت ما حدث قائلاً: "ظللت واقفـًا أمامه حتى رفع عينيه في وجهي، ووجه الحديث إليّ بغير اكتراث قائلاً: الراجل نجيب ده راجل خرفان بيحب كتر الكلام.. من هنا ورايح سيبك منه ولا تنشر

من تصريحاته شيئـًا على الإطلاق".

وعلى الرغم من ذهول الصحفي الشاب من سماعه لعضو في مجلس قيادة الثورة يسب رئيس الجمهورية، فإنه نفذ الأمر دون نقاش طبعـًا، فكان يقف مع زملائه من الصحفيين أمام محمد نجيب وهو يدلي بتصريحاته دون أن يسجل منها كلمة. استمر الوضع كذلك حتى خرج محمد نجيب من رئاسة الوزراء ليتولاها عبدالناصر طبقـًا لاتفاق جرى لتسوية الأزمة بين الرجلين. وعندما جاء نجيب ليزور عبدالناصر ويهنئه بمنصبه، سمعه طلعت يقول لعبدالناصر "مبروك يا عم جمال"، متجنبـًا مناداته برتبته العسكرية أو لقبه الجديد. وعندما قام نجيب بالإدلاء بتصريحات عقب الزيارة لم يسجل طلعت منها حرفـًا لكي يكتبه في جريدته تنفيذًا لتعليمات السادات السابقة.

في اليوم التالي فوجئ بالسادات يستدعيه ويعنفه قائلاً "ما هذا الذي فعلته؟، لقد سببت لنا حرجـًا شديدًا في مجلس قيادة الثورة، لقد اتصل نجيب بجمال وكان غاضبـًا غضبـًا شديدًا؛ لأن "الجمهورية" لم تنشر تصريحاته بالأمس، إن اتفاقنا مع نجيب على التخلي عن رئاسة مجلس الوزراء يقضي بأن يعامل معاملة رئيس الجمهورية كاملة، وأن تنشر كل تصريحاته بهذه الصفة. ولقد تصور من عدم نشرك لتصريحاته أمس أن جمال قد أخل باتفاقه معه"؛ ثم توقف السادات فجأة ليقول لأحمد طلعت بمنتهى الثبات "إنت مفصول" دون أن ينظر حتى إليه. أدرك طلعت أن الأمر قد صدر بأن يصبح كبش فداء، ووجد أنه من العبث تذكير السادات بأنه كان ينفذ أوامره؛ لذا تقبل القرار في صمت وغادر المكان[42].

ظهر السادات في دور الضابط الوطني، فانضم إلى تنظيم الضباط الأحرار، قبل أن ينجح في رسم ملامح دوره الجديد في ظل جمال عبدالناصر، وهو دور التابع الذي يوافق دائمـًا، فتمكن من البقاء، في حين التهمت الثورة أبناءها واحدًا بعد الآخر.

وفي عام 1957 أصدر السادات كتابه "يا ولدي هذا عمك جمال" الذي يمجد فيه الرئيس عبدالناصر، ويقول في مقدمته إنه تفوق على أحمد عرابي في الشجاعة والوطنية. ونقرأ في الكتاب "وعمك جمال يا ولدي هو المصري العربي الذي امتلأت عروقه بالدماء الحارة من نيل مصر.. وجمال عبدالناصر عمك يا بني الذي سميتك على اسمه.. عمك هذا يا بني يمتاز بالإقدام والإيمان بمصر واستقلالها وكرامتها إيمانـًا صلبـًا عنيدًا"[43].



بعدها بعامٍ واحد، قال السادات، وكان وقتها يشغل منصب السكرتير العام للاتحاد القومي، إن هذا الاتحاد القومي "تجسيد لجمال عبدالناصر الرمز"، وذلك في إطار عملية اختصار الدولة في الرئيس[44].

والغريب أن أحد أصدقاء السادات المقربين، وهو د. محمود جامع، يروي أن "السادات كان يكره ناصر لأنه اعتاد تهميشه ولم يعطه حقه في تولي المناصب القيادية، حيث لم يدخله في التشكيلات الوزارية المتعاقبة واكتفى بتعيينه في مناصب ثانوية كوكيل لمجلس الأمة تحت رئاسة عبداللطيف البغدادي الأقل عطاء وخبرة وموهبة من السادات. وقد قبل السادات المنصب على مضض وهادن عبدالناصر رافضًا الاصطدام به، وبخبثٍ شديد منح عبدالناصر توكيلاً شفهيًا بالتصويت نيابة عنه حسب رؤيته وقراره قائلاً: "صوتي دايمًا في جيبك يا ريس أنا موافق بلا قيد ولا شرط"[45].

وربما كان الأميركيون أول من التقطوا ذبذبات شخصية السادات؛ إذ يقول روبرت كابلان في كتابه القيّم The Arabist إن الدبلوماسي المخضرم مايك ستيرنر عمل بين عامي 1960 و1965 على رصد "أحوال مجلس الأمة المصري، حيث كان رئيسه أنور السادات يدير الأمور بطريقة هزلية على طريقة كبير العائلة، ما جعل الأمر كله ملهاة ساخرة".

عمل ستيرنر بعد عودته إلى واشنطن ومعه السفير الأميركي في مصر آنذاك لوشيوس باتل، على الترتيب لزيارة السادات للولايات المتحدة، فيقول: "حصلنا لأنور السادات على بدل سفر بمبلغ 12 دولارًا في اليوم وتذكرة سفر بالدرجة السياحية على طيران تي دبليو إيه، ومن ثم حملنا الشركة على ترفيعها إلى الدرجة الأولى. أما السادات فكان أشبه برجل يتلمس الظلام بيديه سائلاً: ترى، هل ستعاملونني حسب الأصول؟"[46].

ولأنه على مسرح حُكم الفرد يكون كل شيء جائزًا، بما في ذلك العبث، دعونا نطالع جزءًا آخر من الصورة يرسمه أحمد طلعت، الذي يقول إنه في يوم من أيام خريف عام 1965 وخلال قضاء جيمس هالسما، المستشار الإعلامي للسفارة الأميركية، إجازة في أسوان، قال لصديقه أحمد طلعت – وكان يعمل حينذاك في إدارة العلاقات العامة بمشروع السد العالي- على مائدة عشاء جمعهما، إن الكونغرس الأميركي دعا لزيارة الولايات المتحدة وفدًا من مجلس الأمة المصري الذي كان يرأسه أنور السادات، وإن السادات قبل الدعوة

وتحدد لزيارته موعد في أوائل عام 1966 لتكون أول زيارة للولايات المتحدة يقوم بها عضو في مجلس قيادة الثورة منذ إنشائه.

طلب هالسما من صديقه، الذي كان يعرف أنه بات على علاقة طيبة بالسادات، أن ينصحه بما يمكن أن يساعد على إنجاح الزيارة، التي تعلُق عليها واشنطن الكثير لتخفيف حدة التوتر بين البلدين. اهتم طلعت بالأمر وبدأ يسأل عن تفاصيل الزيارة، وكان من ضمن أسئلته سؤال عن طبيعة المسؤولين الأميركيين الذين سيكونون في استقبال السادات في المطار، ففاجأه هالسما بأن الدعوة موجهة من الكونغرس وليس من الإدارة الأمريكية، والبروتوكول لا يسمح لأحد من رجال الإدارة الأميركية بالاشتراك في استقبال الوفد.

قال طلعت لصديقه إن ذلك لو حدث سيكون خطأً كبيرًا؛ لأن السادات يجب أن يشعر بأهميته، وإنه سيصاب بخيبة أمل لو خرج من الطيارة فلم يجد مسؤولاً رسميًا في استقباله. اقترح طلعت أن يشترك في الاستقبال ريموند هير مساعد وزير الخارجية، الذي كان قبلها سفيرًا في القاهرة وكان صديقًا شخصيًا للسادات. ومع أن استقباله سيأتي بصفته كصديق، إلا أن ذلك سيرضي كبرياء السادات. أعجب الاقتراح هالسما وشجعه على أخذ رأي طلعت في تفاصيل أخرى للزيارة، ليحصل منه على ملاحظات لم تكن تخطر على باله أبدًا، حيث نبهه مثلاً إلى أنه من الخطأ أن يتم حجز ستة غرف متجاورة في فندق هيلتون واشنطن للوفد على أساس أن البروتوكول الأميركي يضع رئيس الكونغرس في نفس مستوى أعضاء الكونغرس، وقال له إنه يجب أن يتم حجز جناح خاص للسادات، على أن يكون في دور أعلى من الذي يقيم به أعضاء الوفد ليحس بتميزه عنهم.

ثم سأل أحمد طلعت صديقه عما إذا كانوا قد أعدوا موكبًا من الموتوسيكلات يتقدم سيارة السادات في طريقها إلى الفندق، فرد هالسما بأنهم لا يستخدمون هناك هذه المواكب، كما أن السادات ليس رئيس دولة بل مجرد ضيف على الكونغرس، فأكد طلعت أهمية هذه التفصيلة التي ستعجب السادات، مقترحًا أن تتقدم سيارة السادات أربعة موتوسيكلات من تلك التي تستخدمها شرطة المرور؛ لأن السادات لن يعرف مصدرها؛ ثم اقترح أن يتم وضع علم مصري يرفرف على سيارة السادات خلال تنقلاته؛ لأن ذلك سيجذب انتباه المارة وسيزيد من رضا السادات عن الزيارة. رد هالسما بأن تلك ستكون سابقة لم تحدث من قبل بأن يتم وضع علم دولة أجنبية على سيارة للكونغرس، فقال طلعت: إذن اتركوه يركب سيارة السفير



المصري التي يوجد عليها علم بالفعل، ولن يهمه لمن تعود السيارة طالما ظل العلم المصري عليها.

عندما تمت الزيارة، شاءت الأقدار أن يكون طلعت موفدًا من عمله إلى الولايات المتحدة لإلقاء محاضرة عن السد العالي؛ لذا طلب منه السفير المصري هو وكل من كان يزور واشنطن وقتها الحضور إلى مطار واشنطن لاستقبال السادات.

وخلال عشاء جمع طلعت بصديقه محمد حبيب المستشار الصحفي للسفارة المصرية، صارحه الأخير بأن هناك فتورًا شعر به من أجهزة الإعلام الأميركية بالنسبة لزيارة السادات، وأنه حاول أن يقنع بعض مصوري الصحف بالقدوم لتغطية وصول السادات، لكنهم اعتذروا لانشغالهم بما هو أهم. عندها اقترح عليه طلعت أن يستأجر بعض المصورين المحترفين، وما أكثرهم وأرخصهم؛ ليكونوا في استقبال السادات لتنطلق أضواء "فلاشات" التصوير لحظة وصوله، وبالطبع لن ينشغل السادات بهوية مطلقي "الفلاشات" إذا خطفت أنظاره وأرضت غروره[47].

في سياق ذكرياته، يقول ستيرنر إن السادات طلب في نيويورك شراء مجموعة كاملة من روايات "زين غراي" Zane Gray عن رعاة البقر في الغرب الأميركي، فاصطحبه ستيرنر إلى مكتبة في شرق الشارع الرابع، مما أسعد السادات بشدة. ويضيف قائلاً: "لقد كان السادات ينطوي على هذه القسمة الرومانسية من قسمات شخصيته. كان بوضوح رجل الحركات المسرحية. وما زلت أتذكره مرتديًا معطفه الإدواردي في الصباح كأنه أحد الشخصيات في أفلام ديفيد نيفن"[48].

صارت هذه الزيارة - بكل كواليسها المسرحية وألاعيبها- نقطة فارقة في تفكير السادات السياسي. وربما كان ما جرى من لقاءات واستقبالات في تلك الزيارة حجر الزاوية في تشكيل علاقة السادات بالولايات المتحدة، التي وصلت إلى أبعد مدى عندما بنى سياسته الداخلية والخارجية كرئيس على أن أميركا تمتلك 99% من أوراق اللعبة[49].

شبكة المصالح وشلة المنتفعين، جزء رئيسي من ديكور مسرح العبث السياسي.

دعونا مع السياسي المخضرم أحمد طلعت نتأمل المنهج الذي كان أنور السادات مثلاً يختار به الرجال المحيطين به منذ كان وزيرًا مسؤولاً عن منظمة المؤتمر الإسلامي؛ إذ يقول: "فيما عدا قلة من



الفنيين من أمثال المرحوم الدكتور محمود محمد الصياد أستاذ الجغرافيا الشهير، والدكتورة سعاد ماهر أستاذة الآثار الإسلامية، فقد وزع السادات بقية مناصب السكرتارية العامة على عدد من معارفه أو محاسيبه لأسباب مختلفة: فمحمد أحمد مأمور الضرائب الذي أصبح مديرًا لمكتبه منتدبـًا من وزارة المالية، كان قومندانـًا لمعتقل الزيتون الذي كان السادات معتقلاً فيه خلال الحرب العالمية الثانية بعد فصله من الجيش وكان رجلاً مهذبـًا ورقيقـًا ويختلف عن الذين تناوبوا على قيادة المعتقل، فأراد السادات أن يرد له الجميل؛ وعلوي حافظ الضابط السابق والنائب الوفدي فيما بعد كان يسكن مع السيدة والدته في ذات العمارة التي كان يسكنها السادات قبل الثورة في منيل الروضة، وكانت والدة علوي حافظ تعتبر السادات أخـًا أكبر لابنها، وعندما أصبح السادات سكرتيرًا عامـًا للمؤتمر الإسلامي عين علوي في المؤتمر بمرتب كبير، وسلمه مفتاح سيارة مرسيدس 190 سوداء.

"أما عبدالخالق كامل اللواء المتقاعد، فقد كان السادات مرؤوسـًا له خلال عمله بالقوات المسلحة، فلما أحيل عبدالخالق إلى التقاعد عينه السادات مديرًا لإدارة المراسم بالمؤتمر لكي يستمتع كل صباح برؤية الرجل وهو ينتظره على باب المبنى، ليفتح له باب السيارة ويسير وراءه حتى يدخل إلى غرفة مكتبه. أما حسن جعفر ابن المرحوم المستشار صالح بك جعفر الذي رزق به من زوجته الألمانية والأخ غير الشقيق للجاسوس الألماني هانز ابلر والذي عينه السادات وكيلاً لإدارة المراسم، فقد كان زميل السادات في المعتقل وكان هو الذي علمه اللغة الألمانية خلال إقامتهما في المعتقل واستمر يعطيه دروسـًا فيها بعد عودته إلى الجيش. وكامل عابدين بلديات السادات أصبح هو الآخر من كبار موظفي المؤتمر وتم تكليفه بمهمة خاصة هي الإشراف على بناء مقبرة في قرية ميت أبو الكوم بلد السادات لينقل إليها رفات السيدة والدته التي توفيت ودفنت في مقابر القرية وأراد السادات أن يكرمها فقرر أن ينقلها إلى مقبرة خاصة. أما محمد زكي عصمت الضابط في سلاح الفرسان فقد كان ينحدر من أصل تركي ويتصل بقرابة للفريق عزيز المصري الذي طلب من السادات أن يجد له عملاً، وكان السادات لا يرد له طلبـًا لأسباب تعود لتاريخهما المشترك، لذلك عين محمد زكي عصمت "تشريفاتي" في السكرتارية العامة، ثم غضب عليه ففصله، وكانت آخر وظيفة شغلها قبل إحالته إلى المعاش رئيس هيئة التأمين والمعاشات"[50].

في موضع آخر من كتابه، يحدثنا أحمد طلعت عن أحمد عبدالغفار الذي كان أطول من بقي في منصب السكرتير العام المساعد للمؤتمر



الإسلامي الذي تقلب عليه قبله كثيرون، فيقول: "في بداية عمل عبدالغفار بالمؤتمر الإسلامي كان إلى جانب ذلك عضوًا منتدبـًا للبنك العقاري العربي تصادف أن أحيل السيد صفوت رؤوف والد السيدة جيهان السادات إلى التقاعد من عمله في وزارة الصحة، والتقط عبدالغفار هذا الخيط وعين صفوت رؤوف سكرتيرًا عامـًا للبنك العقاري العربي. كان اللقب يتناسب مع صهر وزير الدولة وسكرتير عام المؤتمر الإسلامي، وكان الراتب الشهري يسمح للأسرة بأن تعيش في المستوى الذي يحبّ السادات لأسرة زوجته بأن تعيش فيه، وكان ما فعله عبدالغفار ضربة معلم ضمنت له أن يحتفظ بموقعه إلى جانب السادات، ما دام صهر السادات محتفظـًا بوظيفته في البنك العقاري"[51].

تنقل السادات ما بين مناصب مختلفة، انتهت بتعيينه نائبـًا للرئيس في ديسمبر من عام 1969، أي قبل تسعة أشهر فقط من رحيل عبدالناصر في 28 سبتمبر 1970.

كان حلم الطالب أنور السادات أن يكون ممثلاً، لكنه لم يكن يعلم أنه سيقف يومـًا على خشبة أهم مسرح في الشرق الأوسط ليثبت موهبته التمثيلية: رئاسة مصر.

وهكذا، أصبح السادات وعدسات المصورين صديقين لا يفترقان، ورسم الرجل لنفسه أكثر من شخصية ودور، فهو في بعض الأحيان كبير العائلة الذي يتحدث عن العيب وأخلاق القرية ويخاطب شعبه بقوله "يا ولاد".. فكلهم في رأيه أولاد. وكان يحِبُّ إجراء حواراتٍ خاصة من قريته ميت أبو الكوم، مع المذيعة التليفزيونية همت مصطفى، فيحكي لها عن رحلته من القرية إلى السلطة وهو يخاطبها أكثر من مرة بقوله "يا همت يا بنتي"، مع أنها لم تكن تصغره في العمر بأكثر من ثمانية أعوام. وكان يرتدي الجلباب البلدي للفلاح المصري في ميت أبو الكوم ويجلس على المصطبة ليؤكد أنه فلاح ديمقراطي، ثم يخلعه ليرتدي زي القائد الأعلى للقوات المسلحة، وعندما يغضب تتغير ملامح وجهه ويتحدث صارخـًا عن أن "الديمقراطية لها أنياب" ويتوعد خصومه بأن "يفرمهم".

وكان غضبه أشد ما يكون حين يخرج أحدهم على النص الذي رسمه هو؛ إذ يشعر بأن من يقف أمامه في لحظات المواجهة شخصـًا يتحدى دور البطولة الذي أسنده إلى نفسه، أو أنه يريد أن يسرق الأضواء منه.. وعندها تجده يثور على خصمه صارخـًا: "الزم مكانك"، وهنا يقوم بدور الطاغية المستبد. إن الطاغية عند د. إمام عبدالفتاح



إمام، هو ذلك الحاكم الذي لا يخضع للمساءلة ولا للمحاسبة ولا للرقابة من أي نوع[52]، بل ولا يرضى بأن يشير عليه أحدٌ بأمرٍ به شبهة محاسبة أو ملمح من ملامح المساءلة؛ ذلك أن الطغيان في أي عصر هو ".. صفة للحكومة مطلقة العنان التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء، بلا خشية حساب ولا عقاب محققين"[53].

فعل السادات شيئـًا من ذلك مع عبدالمنعم أبو الفتوح نائب رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة آنذاك في واقعة مشهورة، وتكرر الأمر مع حمدين صباحي الذي قاطع السادات في مدرج جامعة القاهرة.. حمدين كان يدافع برومانتيكية عن عبدالناصر.. رومانتيكية استفزت السادات وجعلته يصرخ في هستيرية مشهورة عنه: "عيب.. عيب". وفعل السادات مثل ذلك مع عمر التلمساني مرشد جماعة "الإخوان المسلمين"، ومع النائب كمال أحمد زعيم الشباب الناصري الذي مزق أوراق اتفاقية الصلح مع إسرائيل، وهتف في وجه السادات "خيانة.. إنها خيانة، ومن وافق عليها خائن".

ويصف هيكل هذا الجانب من شخصية السادات بقوله: "كانت مشكلة السادات أنه ابن عصر التليفزيون، لم يستطع مقاومة إغراء الإفراط في استغلاله، لقد كان أول فرعون في تاريخ مصر جاء إلى شعبه مسلحـًا بكاميرا. وكان أيضـًا أول فرعون يقتله شعبه.. وعندما اختفى وجهه عن الظهور على شاشات التليفزيون بدا وكأن 11 عامـًا من حُكمه قد تلاشت بلمسة على زر.. إن السادات "الهارب" أصبح السادات "الحالم"، والسادات "الحالم" تحول إلى السادات "الممثل". ففي معظم حياته كان السادات يمثل دورًا في كل مرحلة وفي بعض المراحل كان يمثل عددًا من الأدوار في نفس الوقت. إنه لم يكف أبدًا، ولم يُخف على أي حال انبهاره بالتمثيل وغرامه به، وإن فضل دائمـًا أن يخفي الأسباب التي دفعته إلى انتحال شخصيات أخرى غير شخصيته الحقيقية"[54].

استفاد السادات من هذا الخلط، بين السينما ورئاسة الجمهورية، فوظف موهبته في التمثيل في خدمة دهائه في السياسة، ووظف الاثنين معـًا في خدمة طموحاته، غير أن الثمن كان باهظـًا؛ لأنه كلفه حياته.

بدأ دور السادات على المسرح السياسي في السابع من أكتوبر عام 1970، عندما ألقى خطابه في مجلس الأمة بعد ترشيحه لمنصب الرئيس، فتعهد للمصريين بأن يلتزم بالناصرية عقيدة وسلوكـًا: "لقد جئت إليكم على طريق عبدالناصر، وأعتبر ترشيحكم لي بتولي رئاسة



الجمهورية، هو توجيه بالسير على طريق عبدالناصر، وإذا أدت جماهير شعبنا رأيها في الاستفتاء العام "بنعم" فإنني سوف أعتبر ذلك أمرًا بالسير على طريق جمال عبدالناصر، الذي أعلن أمامكم بشرف، أنني سأواصل السير فيه على أية حال، ومن أي موقع".

ثم أضاف قائلاً: ".. لقد وضعت لتفكيري كله قاعدةً واحدة: هي أن أبدأ كل تصرفٍ بسؤال محدد هو: ماذا كان يطلب منا لو أنه كان ما زال بيننا، وكنت على ضوء معرفتي به، رفقة ثلاثين سنة، وزمالة نضال ومعركة وراء معركة، وفهم صديقٍ لصديق..".

استغل السادات وفاة عبدالناصر وقدم نفسه في صورة الوريث المخلص لقائده الراحل، حيث قام بتقبيل يد وجبهة عبدالناصر وانخرط في بكاءٍ متواصل فسره البعض بأنه تعبير عن تقدير ورد لجميل الرجل الذي وضعه على بعد خطوةٍ واحدة من مقعد الرئيس. وفي واقعةٍ ثانية انحنى بشكلٍ درامي أمام تمثالٍ نصفي للرئيس جمال عبدالناصر وضِعَ في بهو مجلس الأمة المصري بعد وفاة الزعيم الراحل. ورغم أنه لا انحناء إلا لله، فإن السادات حمل لاحقًا لقب الرئيس المؤمن، وهو الذي لا يرتاح ما لم يتناول قدحًا من الفودكا بعد كل وجبة غداء - طبقًا لرواية محمد حسنين هيكل[55]- معللاً ذلك بأنه يوسع شرايين القلب ويُحسن أداء الدورة الدموية في الأطراف.

لكن ما ظل في ذاكرة ووعي الجيل الذي عاصر تلك الفترة، تلك الجملة التي رددها السادات: "لقد جئت إليكم على طريق جمال عبدالناصر". تلقفها على الفور الشعب المصري بالتعليق عليها وحولها إلى نكتةٍ سياسية، تقول: إنه جاء على طريق جمال عبدالناصر، لكن "بأستيكةٍ".. للدلالة على أنه جاء ليمحو طريق عبدالناصر.

وفي أول خطابٍ له بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية، عاد مرة أخرى فأكد ما سبق وتعهد به؛ إذ قال: "لقد تلقيت أمركم وادعوا الله أن يكون أدائي للمهمة التي كلفتموني بها على نحو يرضاه شعبنا، وترضاه أمتنا، ويرضاه المثل الأعلى الذي وضعه القائد الخالد (عبدالناصر) وأعطاه كل شيء من الحياة إلى الموت".

لكن عهد السادات شهد هجومًا شرسًا على سياسات ومبادئ ورجال عبدالناصر الذين أجهز السادات على رموزهم في 15 مايو 1971، قبل أن يستخدم أسلوب الصدمات الذي يجمع بين التسويق والتشويق السينمائي، من طرد الخبراء السوفييت إلى زيارة القدس والدخول في مفاوضات كامب ديفيد. وعندما أراد بعض وزراء السادات



أن يلعبوا دورًا حقيقيًـا وليس تمثيليًـا في المفاوضات طردهم، فعل هذا مع محمد إبراهيم كامل - صديقه القديم- وإسماعيل فهمي[56].

حرص السادات على أن يقدم نفسه في صورة "رب العائلة" وكان يخاطب المصريين بكلمة "أبنائي". والواقع أن الحاكم الذي يبرر حُكمه "بأبوته" للمواطنين، يعاملهم كما يعامل الأب أطفاله، على أنهم قُصر غير بالغين أو قادرين على أن يحكموا أنفسهم. ومن هنا كان من حقه توجيههم، بل عقابهم إذا انحرفوا؛ لأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية"[57].

هكذا، وفي لحظةٍ فقد فيها أعصابه، اعتقل السادات 1536 شخصية بينهم عددٌ من أبرز الرموز السياسية والدينية والفكرية في مصر وزج بخصومه في السجون في الخامس من سبتمبر عام 1981، وهي الإجراءات التي أسمتها صحافة النفاق "ثورة 5 سبتمبر". وفي الأسبوع الأخير للسادات وزعت صحيفة "مايو" الناطقة باسم الحزب الوطني الحاكم - حينذاك- صورةً جانبية "بروفيل" للسادات، وزع فيها المصور الضوء ليبدو السادات كما لو كان مرسومًـا على جدران معبد من معابد الفراعنة[58].

لم يكن السادات يتصور أن تنتهي حياته بكلمة "مش معقول" التي قالها في وجه الذين اغتالوه أثناء العرض العسكري المقام لإحياء ذكرى حرب أكتوبر عام 1973.

أما حسني مبارك، الذي قال يومًـا إن منتهى طموحه بعد حرب أكتوبر 1973 أن يكون سفيرًا في "بلاد الإكسلانسات" ويقصد بذلك تولي منصب سفير في عاصمة غربية، مثل لندن، فقد وجد نفسه فجأة في موقع الحاكم الفرعوني الذي يهتف ويصفق له أينما حل ثلة من الأعوان والمأجورين والمخبرين وعدد من السذج الذين تشابه عليهم البقر أو ولدوا وأيديهم تصفق بطريقة غير إرادية.. في حين يرتج هو بابتسامته أو ضحكته[59].

تعهد مبارك بأن يتولى رئاسة المحروسة لفترة واحدة، ونقلت عنه الصحف آنذاك - ومن بينها صحيفة "الأخبار" التي خرجت به عنوانًـا رئيسيًـا- هذا التعهد، لكنه تراجع عن وعده، إيمانًـا منه بأن مصر لم تنجب أحدًا بعده يستطيع قيادة البلاد إلى المجهول كما يفعل.

في عهد مبارك أكل المصريون من صفقات المبيدات المسرطنة التي تورط فيها كثيرون في قضية فساد وزارة الزراعة من بينهم يوسف عبدالرحمن رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعي



سابقـًا ورئيس مجلس إدارة البورصة الزراعية، وراندة الشامي المستشارة الفنية بالشركة المصرية لإنتاج وتسويق وتصدير الحاصلات الزراعية.

في عصر رجل الشرق الأوسط المريض، استنسخت الدولة نماذج لا تحصى من "الحباكين"، نسبةً إلى رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية عبدالوهاب الحباك الذي أسدلت محكمة أمن الدولة العليا في 14 يوليو 1997 الستار على قضيته وعاقبته بالسجن 10 سنوات وتغريمه ما يعادل 90 مليون جنيه، بعد إدانته بالكسب غير المشروع والاستيلاء على أكثر من مائة مليون جنيه أثناء عمله في الشركة القابضة[60].

وفي غفلةٍ من الزمن، تزوج الفساد عرفيـًا بالفضيحة في مختلف شركات ومؤسسات وأجهزة الدولة.. وهكذا هرب صاحب العبّارة الغارقة ممدوح إسماعيل عضو مجلس الشورى المرفوعة عنه الحصانة وصاحب عبّارات "السلام"، بعد أن راح أكثر من ألف مصري ضحية غرق عبّارته "السلام 98".

وفي عهد مبارك الميمون فاحت رائحة قضية شركة النصر للمسبوكات التي بلغ حجم الضرر المالي فيها مليارًا و400 مليون جنيه أهدرت خلال فترة تصل إلى 16 عامـًا دون أن يشعر بالأمر أحد. في هذه القضية بلغت خسارة الشركة 4 مليارات و100 مليون جنيه في الفترة ما بين عامي 1993 و2000 في واحدةٍ من كبرى قضايا الفساد.. وتورط فيها 20 شخصـًا بينهم رئيسـًا مجلس إدارة الشركة صلاح عزام وأسامة عبدالوهاب.

والأعجب في اتهام أسامة عبدالوهاب أنه تم تكريمه من قبل مبارك كواحدٍ من أوائل رجال الصناعة ونال وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى في عام 1998.. وكان هذا الوسام هو بداية انطلاقه في عالم الفساد مستمدًا قوته وجرأته منه، تمامـًا مثلما تم تكريم المهندس الحباك بالوسام نفسه قبل أن يتهم ويدان بالفساد.

في عهد مبارك، روّجت السلطات المركزية والقيادات الحاكمة لسياسات وممارسات تقاوم التغيير وتستنكف الإصلاح وتثير شكوكـًا في قيادات التغيير، وبالتالي كانت أي قيادة تحمل لواء التغيير تهمش أو تهاجر ولا تعود إلى مصر مرة أخرى إلا بعد إبراز قدرتها وإمكاناتها في دول أخرى، وهو ما أثر على تقليص دور الندرة المصرية القادرة على محاربة الجمود وقيادة التغيير ودعم الأفكار المبدعة الحديثة[61].



وفي ظل مبارك، قاد إعلام "الريادة" ثم مجلس الشورى صفوت الشريف الذي كان حوكم في نهاية ستينيات القرن العشرين - أيام كان برتبة رائد في جهاز المخابرات- لقيامه بتصوير فنانات وقادة ومسؤولين عرب وأجانب في الفراش، بقصد الابتزاز.

وتولى وزارة الثقافة لما يتجاوز عقدين كاملين فاروق حسني، المسؤول الأول عن ضياع وتهريب آثار مصر وإهمال أخرى مما أدى إلى حريق المسافر خانة وباب العزب، وجرائم أخرى مثل حريق مسرح قصر ثقافة بني سويف في 5 سبتمبر 2005، الذي التهم عشرات الضحايا، بينهم عدد من خيرة رجال المسرح نقدًا وإخراجًا.

وهكذا بدت مصر في أواخر عهد مبارك وكأنها بناية تحترق؛ فأما الحريق الذي في الأعلى فلا مرد له؛ لأن أجهزة الأمن وعيون وآذان النظام اتفقت على أن تبلغ ساكن الطابق العلوي بأن "كله تمام" وأن الحريق في الأدوار السفلية سببه "القضاء" - ماركة هشام البسطويسي ومحمود مكي نائبي رئيس محكمة النقض- والقدر.. وأما الحريق الذي في الأسفل فقد كان مأمولاً أن يؤدي إلى صهر معدن هذا الوطن فينفث الخبيث ويبقى المعدن الأصيل قويًا صلبًا في مواجهة المحن والإحن[62].

وفي عهد أول رئيس مدني منتخب، كان مأمولاً أن يخلع محمد مرسي رداء الجماعة ليصبح رئيسًا لكل المصريين. غير أن الرجل انحاز إلى الفصيل على حساب الوطن.

وفي تجربة حُكم الإخوان المسلمين، بات الفرق واضحًا بين تسيير الجماعة، وتسيير المجتمع وإدارة شؤونه، وسط رسوب وظيفي تام لأجهزة الدولة، ومساع حثيثة لفك ارتباط الشعب بثورته بعد تشويهها والتمثيل بها.

وعلى مدار عام كامل من حُكم محمد مرسي، شهدنا إهمال شراكة وطنية واجبة، واتخاذ قرارات مترددة ومرتبكة أسهمت في إذكاء الانقسام والاستقطاب، مع هجوم حاد على كل من يخالف جماعة الحُكم في الرأي، كما لو أن هناك من يعتقد أنه يحتكر الحقيقة المطلقة. طوال عهد مرسي، لم ينفك مؤيدوه عن ترديد نظرية المؤامرة، فالكل يعمل ضده، من معارضين، وقضاء، وشرطة وإعلام. وبدلاً من ممارسة السياسة والعمل على دمج الناس وتوحيدهم وتحييد المعارضين، بدوا وكأنهم يسعون إلى زيادة الهوة وشق المجتمع.



هكذا خرجنا من الإدارة بالكوارث – خلال المرحلة الانتقالية- إلى إدارة الفرص الضائعة وهدر الإمكانية، فلم تعد الدولة تحقق المصلحة، وعجزت عن توفير الأمن، وضمان العدل، ودعم التحول الديمقراطي، وتحقيق المساواة بين المواطنين وتطبيق مفهوم المواطنة على النحو الصحيح، وقصرت الدولة عن حماية الموارد، فلم نجد استثمارًا ناجحًا في التنمية البشرية، ولا استحداثًا لفرص عمل كافية، ولا إقامة مشروعات تحقق النهضة المأمولة والتقدم المنشود[63].

كان من المنتظر من أول رئيس مدني منتخب في مصر، أن يتبنى روحية وذهنية جديدة تؤسس لجمهورية ثانية ولمصر جديدة، إلا أن النظام استعاد الموروث القديم بإعلانات دستورية - منعدمة- بأسماء عدة: المكمل، والملغى، والجديد، والمفسر... إلخ، صبت كلها في إعاقة التحول الديمقراطي، ما أدى مباشرة إلى الدم وأصبح الوضع استمرارًا للجمهورية الأولى، وإن كان بتجلٍ مختلف[64].

في عهد مرسي، سقط ضحايا وسالت دماء، وزادت فجوة الكراهية، وتطاير دخان الفتنة، وسط حالة من الغلو والتعصب و"تحت نظر نخبة محنطة تريد أن تفصّل الوطن على مقاسها وفي ضوء مصالحها الآنية والأنانية، وبين جماعة ضيقة الأفق لا تفكر بسعة الوطن، وبين مُحدثي سياسة لا يدركون الخطوط الحمر التي تتعلق بمقتضيات الوطن وحقوق المواطنة، ورئاسة واتتها الفرص المرة تلو المرة لتكون رئاسة لكل المصريين، إلا أنها ضُيعت"[65].

تعمقت الأزمة أكثر وأكثر عندما أساء مرسي قراءة المشهد السياسي برمته، وفشل في التخلي عن عقلية الضحية التي هيمنت على جماعته؛ فقد واصل الحديث بطريقة مبهمة ومجهلة عن مؤامرة مدبرة ضد نظامه، وردد عبارات مطاطة عن أموال تخرج وأموال تدخل و"سبعة خمسة تلاتة اتنين في حارة مزنوقة"، وفي ذلك تسرعٌ في إرجاع كل ما تصادفه الرئاسة المصرية من نوازل إلى تأثير هذه المؤامرات، الأمر الذي جعل منها مشجبًا تعلق عليه الرئاسة عثراتها وخيباتها المتكررة.

"المرء مخبوء تحت لسانه"، كما يقول العرب.

المدهش أن مرسي أخذ يصك تباعًا مفردات لفظية عبثية وعبارات صادمة، مثل "43765"، و"الحارة المزنوقة"، "الأصابع التي تلعب في مصر"، و"القرداتي لما القرد يموت يشتغل إيه"، و"جراب الحاوي مليان مرة يطلع حمامة ومرة يطلع تعبان"، و"في 4 صوابع تثير



الفتنة هقطعهم"، و"الحق أبلج والباطل لجلج"، ومصطلحات أخرى انفرد بها الرئيس الذي لم يفرق بين هيبة المقام الرئاسي وجلاله وبين محاولته التبسط مع من يتحدث معهم، لكن هذا التبسط وصل لدرجة مذهلة من التردي اللفظي الذي لا يليق برئيس مصر ولا بمقام الرئاسة[66].

إن تحليل خطابات الرئيس مرسي يكشف عن حقيقة مؤلمة، مفادها أن فهمه لما يجري من حوله كان مبسطًا وسطحيًا بشكل خطير؛ إذ لم تكن تخلو خطبة له إلا وهو يتحدث عن "الحب" و"العزيمة" و"الإيمان" و"الدعاء"، وكيف أننا وبهذه القيم سنحل كل المشكلات من سد النهضة الإثيوبي إلى مشكلات نقص الكهرباء!

ترنح مرسي كثيرًا في خطبه بين الشعبوية ورجل الدولة والخليفة، فبدأها بخطبة الأهل والعشيرة والتي لم يكن فيها الرئيس أكثر من شيخ قبيلة، ثم انتقل إلى محاولة تلبس دور الزعيم القومي في خطبته الأولى في ميدان التحرير، ففتح صدره للجماهير وحاول إلهاب حماسهم بكلمات ثورية ما لبثت أن ذابت وضاعت مع الأيام، ثم حاول تقمص دور الزعيم الشعبوي في خطبة استاد القاهرة احتفالاً بذكرى بنصر أكتوبر.

ثم عاد للأهل والعشيرة في خطاب الاتحادية والذي رسخ الاستقطاب رسميًا في البلاد، ثم حاول بعد ذلك تدارك الموقف قليلاً ببعض الخطب المنمقة الهادئة مع بعض القنوات المصرية والعربية، وفي أثناء ذلك كان يحاول تقمص دور خليفة المسلمين في خطب الجمعة وبعض الخطب الخارجية (خطابه في الخرطوم على سبيل المثال)، إلا أنه وللإنصاف توقف عن خطب المساجد بعد حملة انتقادات شديدة[67].

من المؤسف أن محمد مرسي تحكم في المصريين ولم يحكمهم، ولم يستمع لصرخاتهم أو يلتفت لمعاناتهم، وتركهم فريسة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، ورعى فيهم شريعة الانقسام على حساب شرعية القانون وتخاذل في مواجهة البلطجة، واستدعى في بواكير عهده مجلس الشعب الباطل بناء على حُكم المحكمة الدستورية، وهو بذلك أعلن عن عدم احترامه للدستور والقانون وأحكام القضاء فبدأ حُكمه بهدم دولة القانون، وهو ما أفقده مشروعيته الدستورية والقانونية[68].

وفي إطار عدم التزامه بالوعود التي أخذها على نفسه في لقائه



بعدد من الرموز السياسية والوطنية في اتفاق "فيرمونت"، ارتكب مرسي جرم إصدار الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012 والذي جمع بموجبه سلطات أساء استخدامها عندما حصّن الجمعية التأسيسية التي كان من المفترض أنها سوف تُحل دستوريًا، وأخرج لنا دستورًا معيبًا قانونيًا ومرفوضًا من قطاعات شعبية كبيرة، في غيبةٍ من تمثيل حقيقي لمختلف طوائف الشعب. لم يكن مستغربًا أن نجد مرسي يعترف بعد نحو سبعة أشهر بأنه "نادم" على إصدار الإعلان الدستوري، قائلاً: "لقد ساهمت تلك الخطوة في خلق سوء تفاهم في المجتمع"[69].

في عهد مرسي شهدنا انتهاكات لهيبة الدولة، أبرزها قتل جنود في رفح، وخطف آخرين، واختفاء ضباط، والفاعل لايزال حرًا طليقًا. كما تعرض المتظاهرون المعارضون للقتل والضرب والإصابة أمام قصر الاتحادية الرئاسي وفي المحافظات.

وبطريقة عبثية، تتالت أحكام البراءة لرموز النظام السابق وعمليات التصالح مع الفاسدين[70]، ونال مجلس الشورى - غير المنتخب إلا من 7% من عموم الناخبين المصريين- الحق في التشريع، مع أن هذا المجلس يعد زائدة دستورية أقحمت على النظام السياسي في مصر لأسباب لا صلة لها بالديمقراطية ولا بالذوق الدستوري السليم، واختصاصاته الواردة في دستور 2012 اختصاصات تبلغ من التفاهة حدًا يجعل ما أنفق عليه خلال الأعوام العشرين الماضية، إهدارًا للمال العام، يتطلب إيقافه فورًا[71].

أخذ ثوار 25 يناير على مرسي تقاعسه عن تحقيق أهداف الثورة، وتحديدًا عدم التصدي للجيش وللشرطة. لقد ثار كثيرٌ من هؤلاء لكي يتم إخضاع الجيش لرقابة شعبية ممثله في البرلمان، فإذ بدستور الإخوان يكرس الوضع المميز للجيش، ويسمح بمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، ويعفي الجيش من إخضاع ميزانيته لرقابة برلمانية، ويقفل الباب أمام إمكانية الإتيان بوزير مدني للدفاع. أما في موضوع إصلاح الشرطة فحدث ولا حرج، فالرئيس أعرض عن كل مبادرة جادة لإصلاح الداخلية، وغض الطرف عن الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان الذي ما زال رجال الشرطة يرتكبونها، ولم يضع حدًا للبيئة التشريعية والتنظيمية التي سمحت للتعذيب أن يستشري في أقسام الشرطة[72].

الميوعة في إدارة الدولة، وفقدان الرؤية في توجيه الأحداث وحل الأزمات ومواجهة الفوضى، والارتباك الفادح في إدارة الملفات الحيوية



واحدًا تلو آخر، جعلنا نشهد مسابقة عدو إلى الفشل؛ ومرسي يكابر ويعاند، ويصم أذنيه عن دعوات الإصلاح وتنفيذ مطالب الثورة، التي قال إنه مرشحها لمقعد الرئاسة. كانت النتيجة تدهور وضع مصر على مختلف الصُعد، حتى أنها احتلت المركز الـ34 عالميـًا، السابع عربيـًا، في القائمة السنوية لمؤشر "الدول الفاشلة لعام 2013"، الذي تُصدره مجلة "فورين بوليسي"، الأمريكية، حيث سجلت 90.6 نقطة، متراجعة عن تصنيف العام 2012، الذي جاءت فيه في المركز الـ31، بـ90.4 نقطة، وتم تصنيف مصر في 2013 ضمن الدول التي يُطلق عليها "في وضع حرج".

وأضاف التقرير الذي علق عليه د. محمد البرادعي، أن الدولة المصرية تتآكل بسرعة، فجرائم القتل زادت بنسبة 130%، في مرحلة ما بعد الثورة، في حين أدت المشكلات الاقتصادية، والتعديات على الحرية السياسية إلى مزيد من الاحتجاجات ضد حكومة الإخوان[73].

يومـًا بعد يوم، ثبت أن "الإسلام السياسي"، وعنوانه الأبرز "الإخوان المسلمون" لا يملك مشروعـًا للدولة، بل هو يعاملها، حيث يتملكها، كغنيمة حرب، منتعشـًا بأنه قد ثأر منها لظلمها في الماضي، وسوف يستخدمها الآن للانتقام ممن نصروها عليه[74].

وكانت النتيجة كما رأينا جميعـًا، في ثورة 30 يونيو وقرارات 3 يوليو.

ويرى كثيرون أن أن اتهام مرسى وأقرانه في قضية قتل متظاهرين في أحداث قصر الاتحادية في ديسمبر 2012 لا يعتبر تهمتهم الكبرى؛ لأن مرسى نفسه اعترف بأخطاء كثيرة ارتكبها خلال حُكمه.

التهمة الكبرى لمرسي كان يجب أن تكون سعيه وجماعته إلى إدخال الدولة المصرية العريقة في ظل جماعة الإخوان المسلمين، وانخراطه وجماعته في خطط تستهدف تقويض أركان الدولة والتهاون في حماية حدودها والتفريط في سيادتها، فضلاً عن استخدام ألوان من العنف والبطش بحق الشعب.

وخللال محاكمته بدا أن الرئيس المعزول ما زال تحت تأثير الوهم الذي حاول أن يتشبث به، وكأن مصر لم تشهد متغيرات كبيرة وجذرية أدت إلى انتقال السلطة بأمر الشعب من جماعة الإخوان إلى إرادة الشعب وممثليه الشرعيين.

إنه وهمٌ آخر، وحالة إنكار للوقائع، سقط فيها أحد من ابتلينا بحُكمهم للمحروسة.

[35] إبراهيم عيسى، وماذا عما قبل الستين عامًا؟، جريدة "التحرير"، القاهرة، 30 أكتوبر 2013.

[36] سامح فوزي، الامتياز الخاص، جريدة "الشروق"، القاهرة، 13 نوفمبر 2013.

[37] محمد العبد الكريم، تفكيك الاستبداد.. دراسة مقاصدية في فقه التحرر من التغلب، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013.

[38] د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص 14.

[39] جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة: عبدالله أمين، مراجعة: صالح الشماع، مكتبة الحياة، بيروت، 1962، ص 146.

[40] Elias Canetti, Crowds and Power, Carol Stewart (Translator), New York: Farrar, Straus and Giroux, 1984.

[41] د. عمرو حمزاوي، حين تنهار الديمقراطية.. نخب الحُكم والجماهير، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 نوفمبر 2013.

[42] أحمد طلعت، السادات وحكايات أخرى، دار رؤوف للطباعة، القاهرة، 2010.

[43] أنور السادات، يا ولدي هذا عمك جمال، دار الهلال، القاهرة، 1957.

[44] د. شريف يونس، الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكل عبادة ناصر، ط 1، دار التنوير، القاهرة، 2012، ص 133.

[45] أمير سالم، الدكتور محمود جامع يفتح خزانة أسراره: عبدالناصر لم يحترم السادات.. والسادات كان يكره عبدالناصر، جريدة "الوفد"، القاهرة، 10 أغسطس 2006.

[46] محمد الخولي، الحملة الأمريكية.. مستعربون وسفراء ورحالة، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، يونيو 1996.

[47] أحمد طلعت، السادات وحكايات أخرى، مرجع سابق.

[48] محمد الخولي، الحملة الأمريكية.. مستعربون وسفراء ورحالة، مرجع سابق.

[49] بلال فضل، في انتظار الفينالة!، جريدة "الشروق"، القاهرة، 7 نوفمبر 2013.

[50] أحمد طلعت، السادات وحكايات أخرى، مرجع سابق.

[51] المرجع نفسه.

[52] د. إمام عبدالفتاح إمام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، مرجع سابق، ص 43.

[53] عبدالرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد؛ في: عبدالرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة، تحقيق: د. محمد عمارة، الهيئة المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1970، ص 338.

[54] محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988.

[55] المرجع نفسه.

[56] د. ياسر ثابت، جمهورية الفوضى: قصة انحسار الوطن، وانكسار المواطن، الطبعة الثانية، دار كنوز، القاهرة، 2013، ص 123.

[57] David Miller (Editor), Janet Coleman (Editor), William Connolly (Editor), Alan James Ryan (Editor), The Blackwell, Encyclopedia of Political Thought, New Jersey: Wiley-Blackwell, 1991, p. 120.

[58] د. ياسر ثابت، جمهورية الفوضى: قصة انحسار الوطن، وانكسار المواطن، مرجع سابق، ص 124.

[59] د. ياسر ثابت، قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية، الطبعة الثانية، دار كنوز، القاهرة، 2013، ص 279.

[60] المرجع نفسه، ص 281.

[61] د. صبري الشبراوي، نحو منهج لإدارة مستقبل دولة مصر الحديثة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 11 أغسطس 2013.

[62] د. ياسر ثابت، قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية، الطبعة الثانية، دار كنوز، القاهرة، 2013، ص 284.

[63] د. ياسر ثابت، حروب العشيرة: مرسي في شهور الريبة، مرجع سابق، ص 7- 8.



[64] د. سمير مرقس، دفاعًا عن الدولة الوطنية الحديثة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 12 ديسمبر 2012.

[65] د. سيف الدين عبدالفتاح، المشهد السياسي.. تداخل المساحات والساحات، جريدة "الشروق"، القاهرة، 8 ديسمبر 2012.

[66] د. مصطفى النجار، مفردات الرئيس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 إبريل 2013.

[67] د. أحمد عبد ربه، خطابات الرئيس في عام، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 يونيو 2013.

[68] د. ياسر ثابت، رئيس الفرص الضائعة: مرسي بين مصر والجماعة، دار اكتب، القاهرة، 2013، ص 45.

[69] David Hearst & Patrick Kingsley, Egypt's Mohamed Morsi remains defiant as fears of civil war grow, The Guardian, London, 30 June 2013.

[70] د. طارق عباس، الإحساس نعمة.. ومن يكرهه أعمى، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 مايو 2013.

[71] صلاح عيسى، مجلس الشورى.. زائدة دستورية يجب استئصالها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 أغسطس 2013.

[72] د. خالد فهمي، الشرعية والثورة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 5 يوليو 2013.

[73] Mohamed El-Baradei, 'You Can't Eat Sharia', Foreign Policy, Washington D. C., JULY/AUGUST 2013.

[74] طلال سلمان، الماضي يحكم المستقبل: أمير المؤمنين في العصر الأميركي؟، جريدة "السفير"، بيروت، 12 ديسمبر 2012.



إعادة تدوير الوزير

"الوسط له قيمة وتقدير، والنجاح للمتوسط والأقل كفاءة؛ لا إبداعات خارقة، ولا خروج عن حدود يرسمها متوسط الموهبة، أنبياء عصر مبارك، ونجومه، والقادرون على صنع سبيكة تجعل الطيران تحت الرادار ممكنًا كل هذه السنوات الطويلة"[75]

مصر بلد العجائب.

ومن تلك العجائب أن تقوم ثورتان، فيتم تعيين حكومة تصر على أنها حكومة تسيير أعمال، وتقتنع أن أقوى إنجازاتها هو اختيار وزراء ذوي أداء فاتر، أقصى ما يتطلعون إليه هو المحافظة على ثبات الوضع القائم - المنهار أصلاً- لتلعب الحكومة بهؤلاء الوزراء عمل دعامة المبنى، التي تؤخر سقوطه لكن لا تمنعه.

العجيبة الثانية أنه حتى في حالة الاختيار الشعبي، كانت النخبة الوزارية أيضًا مخيبة للآمال، وفي تجربة د. عصام شرف نموذج ومثال. حملوا الرجل على الأعناق في ميدان التحرير، فكان في عهد حكومته ما كان.

ومنها أيضًا، ظاهرة إعادة تدوير النخبة الوزارية في أردأ صورها وأشكالها، وهذا من نتاج عصر قام كله على تقديس المتوسط؛ إذ لا ترضى التوافقات والمواءمات بأهل الكفاءة والموهبة، ويحاول أصحاب الحل والعقد فرض حصار على هؤلاء ليظلوا أسرى السياق الضيق، الذي يستوعب جيوشًا من المنافقين ولا يقدر على تحمّل موهبة واحدة خارج النمط، تفتح سياقًا آخَر.

هكذا تتألف النخبة الوزارية ممن يقصون الأجنحة، ويدورون برؤوسهم في حلقات ذكر، ودروشة تكرر المألوف، وتخاف التجربة والإبداع، باسم الاستقرار، ومصر بلد الاعتدال والوسط.

من أحدث رموز ظاهرة إعادة تدوير الوزراء د. إبراهيم الدميري الذي عاد إلى وزارة النقل، بعد أن ارتبط اسمه وعهده كوزير للنقل بكارثة



قطار الصعيد التي وقعت في 20 فبراير 2002، والتي أودت بحياة 364 شخصًا على الأقل. وإذا كان البعض يجادل بأن الرجل أكاديمي كفء في مجال هندسة النقل، فإنه كان الأولى بصانعي القرار أن يتجنبوا اختيار وزير ارتبط اسمه في الذاكرة الجمعية للمصريين بكارثة كبرى مثل قطار الصعيد المحترق.

في دراسة مهمة لها، شملت النظام السياسي المصري في فترة ما بعد عام 1952، وركزت على النخبة الوزارية في سبعينيات القرن العشرين كدراسة حالة، توضح د. مايسة الجمل أن استمرار النخبة السياسية، في ظل التوجهات المتباينة للسياسات، إنما يشير إلى حدوث عملية إعادة تدوير هذه النخبة، وليس إلى تغير النخبة أو إحلالها. إن الطبيعة الشخصية للحاكم أو القائد أو الرئيس أدت إلى تهميش النخبة السياسية الرسمية في عملية صنع القرار[76].

إعادة التدوير مستمرة، والتهميش قائم.

الشاهد أنه مع كل تغيير وزاري أو سياسي، تحدث حالة استياء في صفوف المواطنين، بسبب تقليدية الوجوه التي تحتل المناصب الرفيعة أو تحمل الحقائب الوزارية، فهي إما كانت موجودة في الحكومة من قبل، أو تأتي من بين المحافظين، أو رؤساء الجامعات، أو القوات المسلحة والشرطة، فضلاً عمن يهبطون من السماء بلا رصيد من إنجازات أو موهبة يشفع لهم في الاختيار.. هذه هي الدائرة الضيقة التي يختار منها النظام وزراءه، وكأن مصر خلت من الكفاءات المؤهلة لتولي المنصب الوزاري، كل في تخصصه.

التساؤل المتكرر مع كل اختيار من هذا النوع يتمحور حول: لماذا وقع الاختيار على فلان وهو بهذه المواصفات ليصبح وزيرًا أو مسؤولاً في وقت حرج من تاريخ مصر؟

الإجابة على مثل هذا التساؤل – من واقع التجربة السياسية في مصر- مركبة؛ فمن ناحية، علينا أن نتذكر أن استقطاب غير المتحققين في مهنهم أسهل كثيرًا من غيرهم، خاصة إذا ما صاحب ذلك دوافع انتقامية من أشخاص بأعينهم في الوزارة. ثانيًا: لأن الشخصيات عديمة الخبرة في إدارة المؤسسات يسهل توجيهها، وهنا يُصبح الشخص مجرد أداة في أيدي آخرين لتنفيذ مخططاتهم. ثالثًا: إهانة النخبة، فكيف يمكن لكبار المثقفين، والمفكرين، والمبدعين، وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث، التعامل مع شخص من المفترض أن يكون من قادة العملية السياسية أو الاقتصادية أو



الاجتماعية أو التعليمية أو الأمنية في مصر وهو أقل منهم في العلم، والكفاءة، والخبرة، والتاريخ بمئات المرات. رابعـًا: القضاء على مؤسسات وزارية أو نقابية بعينها من خلال مخطط خبيث يتمثل في: تصفية القيادات ذات الخبرة واستبدالها بقيادات تتفق ومؤهلات الوزير الجديد منهم الأشقاء والأصدقاء، وتقسيم العاملين بالوزارة لمجموعات بعضها ضد بعض بهدف تفكيك مؤسسات هذه الوزارة أو تلك من الداخل.

وعملية البحث عن وزير تخضع لمجموعة من الاعتبارات سواء أكانت شخصية - هل نقول الاستلطاف؟- أو أمنية - التحقق من شخصية المرشح للوزارة من خلال الأجهزة الأمنية المعنية- أو سياسية أو اقتصادية - النشاط الواضح للمرشح، أو إمكان الاستفادة من خبراته فـي هذا الموقع للحاجة إلى مثل هذه الخبرات- وما إلى ذلك.

ومع غياب أي معايير انتخابية أو ديمقراطية تحدد سبل تكليف أو اختيار شخص لرئاسة الحكومة، كان عنصر المفاجأة سمة أساسية فـي اختيار الرئيس الأسبق حسني مبارك لرؤساء الحكومات، وهو ما حدث مثلاً مع د. علي لطفـي (1985)، وتجسد فـي اختيار د. عاطف صدقي (1986)؛ إذ ظل اسمه سرًا لا يعلمه أحد حتى لحظة الإعلان عنه رسميـًا، وبقي بعيدًا حينئذ عن دائرة التوقعات، ثم تكرر الأمر مع د. كمال الجنزوري (1996)، وأخيرًا د. عاطف عبيد (1999) أو "البيه عاطف الصغير" كما كان يصوره كاريكاتير كفر الهنادوة فـي جريدة "أخبار اليوم"، على اعتبار أن د. صدقي هو "البيه عاطف الكبير". وفوجئ كثيرون باختيار وزير الاتصالات والمعلومات د. أحمد نظيف (2004) رئيسـًا للحكومة؛ إذ كانت التوقعات تصب فـي خانة اختيار وزير اقتصادي، قبل أن تؤول رئاسة الحكومة إلى رجل تكنولوجيا المعلومات[77].

لقد جرى مبارك على سُنة سيئة باختيار المسؤولين على أساس فني وليس سياسيـًا، ولم يكن في نظام مبارك ما يُعرف بالوزير أو المسؤول السياسي إلا فيما ندر، بل كانت الكثرة الغالبة من الوزراء والمسؤولين - في المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية- من التكنوقراط، فيهم الصالح والطالح، المجيد والعاجز، فيهم من أساء استغلال منصبه وفيهم من أرضى ربه وضميره[78].

للصداقة دورٌ فـي التوزير.



فقد استفاد د. عاطف صدقي من شلة باريس، وبينهم د. أحمد فتحي سرور (التربية) ود. محمد الرزاز (المالية) وفاروق حسني (الثقافة). فأما د. سرور فقد فشل فـي موقعه كوزير للتربية فـي الفترة من 11 نوفمبر 1986 إلى 12 ديسمبر 1990، وقيل أيامها إنه صاحب بدعة الدفعة المزدوجة التي ضاعفت من قوة الدروس الخصوصية وأباطرتها فـي مصر.

أما د. الرزاز فقد كان صديقـًا مقربـًا من د. صدقي حتى قبل الوزارة، وكثيرًا ما كانا يقضيان أوقات فراغهما فـي لعب الطاولة (النرد). والطريف أن د. الرزاز كان أول من استدعاه د. صدقي عندما علم بنبأ تكليفه بتأليف الحكومة فـي مطلع يناير 1986، وجلس معه نحو نصف ساعة فـي مجلس الوزراء قبل أن يتوافد عدد من الوزراء الذين اشتموا رائحة التغيير الوزاري ورأوا أنه من الضروري أن يذهبوا إلى د. صدقي لمعرفة الخبر اليقين[79]!

ويبقى اسم د. الرزاز فـي ذاكرة المصريين مرتبطـًا بالضرائب والجمارك والدمغات التي أرهقتهم إلى حدٍ كبير، علمـًا بأنه صاحب أطول فترة قضاها وزير مالية فـي المنصب؛ إذ شغل هذا الموقع 10 سنوات كاملة منذ حكومة د. عاطف صدقي فـي 1986 وحتى 1996.

والأمر كما رأى الجميع فـي حال الوزير "الفنان" فاروق حسني، الذي ارتبط عهده - كوزير- بالكوارث، بدءًا من عام 1987 بحريق قصر ثقافة بني سويف (2005) وحريق المسرح القومي (2008)، وقضايا الآثار الكبرى وتهريب الآثار للخارج، وسرقة المتحف الإسلامي والمتحف المصري ودار الكتب.

على أن د. صدقي عاد بعد سنواتٍ طويلة ليتبرأ من اختياراته؛ إذ أكد - ربما نتيجة خلافاتٍ لاحقة مع وزير الثقافة- أنه لم يكن صاحب اختيار فاروق حسني لهذا المنصب بشكلٍ مباشر، وقال إنه كان قد وضع اسم فاروق حسني فـي الترتيب الرابع أو حتى الخامس بعد أسماء أخرى رشحها، قبل أن يحسم الرئيس السابق مبارك الأمر ويختار فاروق لهذا المنصب من بين البدائل المطروحة أمامه[80]!

الشللية والصداقات التي تقود إلى مقعد الوزارة، لم تكن وليدة الأمس القريب.. وإنما البعيد أيضـًا!

صداقات رفاق السلاح منحت فرصة للضباط الأحرار كي يستوزروا. فقد أصبح المشير عبدالحكيم عامر وعبداللطيف البغدادي وحسين الشافعي وزراء للحربية أثناء عهد الثورة.



وحين تشكلت برئاسة علي ماهر الوزارة الأولى فـي عهد الثورة، والتي تحمل الرقم 70 فـي تاريخ مصر الحديث، تولى رئيس الوزراء فـي هذه الوزارة ثلاث وزارات بالإضافة إلى منصب رئيس الحكومة، فـي حين تولى مدير مكتبه وصديقه الحميم إبراهيم عبدالوهاب وزارتين.

وفـي الوزارة التالية، وهي وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى، تولى فتحي رضوان منصب وزير الدولة، وسرعان ما أنشئت وزارة الإرشاد القومي. ويذهب البعض إلى القول بأن هذه الوزارة أسست لفتحي رضوان أو أنه أسسها هو بنفسه، خاصة أنه أقام علاقة صداقة قوية وسريعة مع مجلس قيادة الثورة وبالذات جمال عبدالناصر[81]، مثلما كانت الحال بالنسبة للرئيس أنور السادات وكل من سيد مرعي وعثمان أحمد عثمان اللذين ارتبط بهما السادات بعلاقات مصاهرة.

ويحكي عثمان أحمد عثمان فـي مذكراته عن استدعاء الرئيس أنور السادات له فـي أكتوبر 1973. فـي بادئ الأمر، لم يكن عثمان يعرف الغرض من المقابلة التي استمرت ساعة ونصف الساعة كاملة، إلى أن قال له السادات إنه أصدر قرارًا بتعيينه وزيرًا للتعمير، قبل أن يضيف قائلاً: "عثمان، أنا عاوزك وزير تعمير عشان أضمن إن كل حاجة تمشي مضبوط"[82].

وعندما سأل السادات عن مصور الرئاسة لكي يلتقط صور حلف عثمان أحمد عثمان لليمين الدستورية، تبين أنه ذهب إلى منزله، فـي حين لم يكن فوزي عبدالحافظ سكرتير السادات، وحسن كامل رئيس الديوان، على علم بالمقابلة التي يبدو أنها فكرة خطرت على ذهن السادات فجأة. وهكذا تم استدعاء المصور فورًا، ليؤدي عثمان اليمين الدستورية وهو يشعر بحجم المفاجأة.

وهكذا اختير عثمان وزيرًا للتعمير فـي حكومة د. عبدالقادر حاتم فـي 28 أكتوبر 1973، ليظل فـي الوزارة لمدة ثلاث سنوات عاصر أثناءها ثلاث حكومات متعاقبة. فقد اختير وزيرًا للإسكان والتعمير فـي حكومة د. عبدالعزيز حجازي فـي 26 سبتمبر 1974، ثم احتفظ بالحقيبة الوزارية نفسها فـي حكومة ممدوح سالم فـي 16 إبريل 1975، إلى أن خرج من الوزارة فـي نوفمبر 1976.

وحكاية عثمان مع السادات تبدأ عندما كان الاثنان يسكنان متجاورين فـي منطقة الهرم قبل ثورة يوليو 1952، ومن ثم تعارفا وتوطدت العلاقة بينهما لتصبح فـي فترة من الفترات أشبه بالتوأمة.



ويؤكد عثمان أنه كان بينه وبين السادات نوع من "التوافق النفسي"، فقد كانا جارين وبينهما "عِشرة عمر"[83]!

أما أطرف وأغرب الاختيارات لمنصب الوزارة فقد جاءت من رفاق السجن والزنزانة!

فقد اختار الرئيس أنور السادات رفيق السجن في قضية اغتيال أمين عثمان لمنصب وزير الخارجية. وقد أشار الرئيس المصري الراحل إلى محمد إبراهيم كامل ووسامة هذا السجين الأشقر في مذكراته "البحث عن الذات"[84]. الطريف أيضًا أن إبراهيم كامل يروي في مذكراته أنه كان في زيارة لوالدته في حي الزمالك في 25 ديسمبر 1977 قبل أن يعود إلى منزله في حدود الساعة 5:30، ليفاجأ بزوجته تبلغه بأن الراديو والتليفزيون قد أذاعا نبأ تعيينه وزيرًا للخارجية خلفًا للوزير السابق إسماعيل فهمي[85]!

وفي استراحة الإسماعيلية عاتب إبراهيم كامل السادات على تعيينه وزيرًا للخارجية من دون أخذ رأيه، فرّد عليه السادات قائلاً إنه سمح لنفسه بتعيينه من دون سؤاله لأنه كان في منزلة ابنه (كان السادات يكبر إبراهيم كامل بتسع سنوات) وإنه اختاره لأنه يراه شخصًا يثق فيه تمامًا ويتصف بالوطنية والشجاعة. وقال السادات له: لو علمت عدد الذين كانوا يتهافتون على هذا المنصب لما أسفت"[86].

وعلى بساط الحزب الوطني جاء وزراء إلى الحكومات في عهد مبارك، فقد اختير د. علي لطفي للوزارة وكان رئيسًا للجنة الاقتصادية في الحزب الوطني، وجاء د. إسماعيل سلام من رئاسة اللجنة الصحية إلى مقعد وزير الصحة (1996)، وبالمثل جاء د. حلمي الحديدي من منصب الأمين العام المساعد للحزب إلى المقعد نفسه (1985)، وجاء د. محمود شريف من منصب الأمين السابق للشباب ليصبح وزيرًا للإدارة المحلية (1991)[87].

وحتى بعد ثورة 25 يناير، اختير عدد كبير من الوزراء الذين انتموا إلى لجنة سياسات الحزب الوطني المنحل، في حكومتيّ د. عصام شرف الأولى والثانية، ومنهم عصام شرف نفسه وأحمد جمال الدين موسى، وزير التعليم، ومحمد فتحي البرادعي، وزير الإسكان، ومعتز خورشيد وزير التعليم العالي، فضلاً عن سمير رضوان وزير المالية، وأشرف حاتم وزير الصحة، وعمرو عزت سلامة[88].

غياب الشفافية، بابٌ خلفي لظهور النخب الزائفة، أما تغييب مبدأ

المحاسبة والإجراءات الحازمة لدى اختيار النخب السياسية والوزارية، فهو الذي يفتح عمل الشيطان.

وعندما كلفت الحكومة الانتقالية برئاسة د. حازم الببلاوي وزراء العدل والاستثمار والعدالة الانتقالية بإعداد مشروع قانون يهدف إلى "حماية تصرفات كبار المسؤولين بالدولة التي تتم بحُسن نية، ودون قصد جنائي"ن فإنها قدمت نموذجًا للقوانين المريبة التي تفتح الباب للفساد، وعودة دولة الظلام الكامن، في غياب الشفافية والتمييز السلبي لصالح رؤوس النظام، على حساب باقي الشعب.

إن تحصين الوزراء وكبار المسؤولين من رقابة القضاء أمرٌ مرفوض؛ لأنه ببساطة يوفر غطاء قانونيًا لفساد قادم، مهما كانت ذرائع مجلس الوزراء التي تذهب إلى القول بأن إعداد إطار تشريعي لحماية تصرفات المسؤولين - ليس إعفاء من المسؤولية، وإنما يهدف لإزالة الخوف والقلق في اتخاذ القرارات، وبحيث لا يتحمل أي أحد إلا مسؤولية أفعاله الشخصية، الأمر الذي يعطي الإدارة الحكومية جرأة في اتخاذ القرارات، وهو ما يشجع على تيسير مناخ الاستثمار[89].

خُذ عندك أيضًا ما أثير حول وزير العدل المستشار عادل عبدالحميد.

فجأة، فجّر المستشار هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات قنبلة تتعلق بإرساله تقريرًا بشأن الأموال التي تلقاها الوزير عادل عبدالحميد من جهاز تنظيم الاتصالات، بالمخالفة للقانون.

المشكلة ليست في أن وزير العدل حصل خلال عام واحد على أكثر من 1.5 مليون جنيه كبدلات حضور جلسات مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات منها؛ ولا في أن 17 عضوًا بمجلس إدارة هذا الجهاز بينهم مسؤولون كبار تقاضوا 59 مليون جنيه مكافآت من عام 2008 إلى عام 2013 ؛ ولا أن هناك 72 مستشارًا يعملون بالجهاز نفسه، تقاضوا خلال الفترة من يوليو 2011 إلى يونيو 2013 أكثر من 27 مليون جنيه.. المشكلة – كما يقول الحقوقي البارز نجاد البرعي- في أن قرارًا أصدره رئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف سمح بتوزيع نسبة 8% من أرباح الجهاز القومي للاتصالات على أعضاء مجلس إدارته[90].

أحد أوجه المشكلة أن هناك هيئات تابعة للدولة مثل جهاز الاتصالات وأيضًا هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، تسمح لهما اللوائح المالية بأن يمنحا أعضاء مجالس إداراتهما الملايين دون أن يكون ذلك مخالفًا لأي قانون. ولذا خرج وزير العدل ليقول بلا مواربة



إنه بالفعل تقاضى هذه الأموال من جهاز الاتصالات طبقًا للقانون، وإنه لم يكن الوحيد ولكن تقاضى غيره كثيرون. وأكثر حقيقة كاشفة ذكرها الوزير أنه غير معني بذلك، وعلى الجهات أن تسأل جهاز الاتصالات لماذا أعطاه كل هذه الأموال.

ربما تكمن المشكلة أيضًا في تقاعس النيابة العامة عن التحقيق في تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات وتركها تموت بالنسيان. وفق ما أعلنه القاضي هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، فإن تلك القضية قد بدأت في عهد جودت الملط، الرئيس السابق للجهاز، والذي طلب من النيابة العامة في إبريل 2011 التحقيق في شبهة إهدار المال العام، ليس ضد وزير العدل عادل عبدالحميد فقط، ولكن ضد جميع من تقاضوا تلك المبالغ الضخمة؛ فتم تجاهل بلاغه الذي ظل حبيس أدراج مكتب النائب العام السابق والنائب العام الأسبق ولم يبدأ النائب العام هشام بركات التحقيق فيه إلا أخيرًا.

وكان يتعين على المستشار جنينة أن يقرر، فور علمه بوجود مثل تلك اللوائح الفاسدة في هيئات تابعة للدولة، فتح ملف كل الهيئات والشركات المماثلة والنظر في لوائحها ونظم عملها. وأن يطالب الحكومة بأن تستدرك الأمر، وتبدأ بتغيير اللوائح المالية لجهاز الاتصالات التي تمنح الحق للرئيس التنفيذي للجهاز، ولمجلس الإدارة بتجاوز أي بند من بنود الموازنة بما فيها المكافآت للمجلس نفسه؛ أي تعطيه الحق في الغرف من المال العام حتى الثمالة وما بعدها. ولذلك لا غرابة إطلاقًا عندما نجد أن مجلس إدارة جهاز الاتصالات قد استخدم صلاحياته وتجاوز في بند المكافآت ما كان مقررًا في الموازنة في عام واحد بنسب تصل إلى 150%. ويتعدى ذلك التجاوز في بعض الأحيان إلى نسبة 275% بالنسبة لمجلس إدارة هيئة تكنولوجيا المعلومات. وبعدها تفعل الحكومة نفس الشيء في كل الهيئات الأخرى.

وكان على المستشار جنينة بقدر اهتمامه بالإعلان في الصحف عما تقاضاه وزير العدل أن يهتم بعقد اجتماع مع وزير المالية د. أحمد جلال لإطلاعه على تقارير جهاز المحاسبات التي تكشف أن ممثلي المال العام من العاملين في أجهزة الدولة الأعضاء في مجلس إدارة جهاز تنظيم الاتصالات، والتي تصل مكافأة الواحد منهم إلى حوالي نصف مليون جنيه تصرف لهم بموجب شيكات بأسمائهم، دون صرفها للجهات التي يمثلونها. بما يعني أن كل الملايين التي ظلت تصرف طوال سنوات لأهل الحظوة من ممثلي وزارة الداخلية، ورئاسة



الجمهورية، واتحاد الإذاعة والتليفزيون، ومجلس الدولة، والرقابة الإدارية، ووزارة المالية وبعض الهيئات السيادية، وما يسمون بأهل الخبرة كانت تجد طريقها إلى منازل هؤلاء بدلاً من أن تأخذ مسارها الطبيعي إلى خزانة الدولة طبقًا لما يرصده أعضاء جهاز المحاسبات.

وكان على المستشار جنينة أن يراجع أسماء أعضاء مجلس إدارة جهاز الاتصالات طوال الفترات الماضية ليعرف كيف تتم المجاملات في اختيار من يسمون بالشخصيات العامة التي تمثل جمهور المستهلكين. فنجدهم من وزراء سابقين ومساعدين وزراء، ورؤساء بنوك دون أن نعرف مدى واقعية تمثيل هؤلاء المحظوظين للجمهور[91].

هؤلاء وغيرهم، نموذج آخر للنخب الكسيحة التي ينبغي التعامل معها بحزم وشفافية.

---

[75] وائل عبدالفتاح، لماذا فرحت لشيكابالا؟، جريدة "التحرير"، القاهرة، 11 نوفمبر 2013.

[76] د. مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

[77] د. ياسر ثابت، جرائم بالحبر السري، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2010، ص 27

[78] جمال أبو الحسن، استنساخ النظام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 يونيو 2012.

[79] د. ياسر ثابت، جرائم بالحبر السري، مرجع سابق، ص 34.

[80] المرجع نفسه.

[81] ضياء الدين بيبرس، فتحي رضوان يروي أسرار حكومة يوليو، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1967.

[82] عثمان أحمد عثمان، صفحات من تجربتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1981.

[83] د. ياسر ثابت، جرائم بالحبر السري، مرجع سابق، ص 40.



[84] أنور السادات، البحث عن الذات، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1980.

[85] محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، سلسلة كتاب الأهالي، العدد رقم 12، حزب التجمع، القاهرة 1987.

[86] المرجع نفسه.

[87] د. محمد الجوادي، البنيان الوزاري في مصر (1878-2000)، دار الشروق، القاهرة، 1996.

[88] وزراء حكومة شرف الثانية: ثوار من التحرير وجامعيون وتكنوقراط. وأعضاء في "الوطني"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 19 يوليو 2011.

[89] منصور كامل ومحمود جاويش وخالد الشامي وعلاء سرحان، غضب بسبب مشروع قانون "حسن النية".. والحكومة: لا يعفِي من المسؤولية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 9 نوفمبر 2013.

[90] نجاد البرعي، المواجهة الممكنة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 أكتوبر 2013.

[91] أميمة كمال، كم محظوظًا في مصر غير وزير العدل؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 أكتوبر 2013.



في الفتنة سقطوا

"لهذا خلعوا على المستبد صفات الله: كولي النعم، والعظيم الشأن، والجليل القدر، وما إلى ذلك. وما من مستبد سياسي إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك فيها الله، أو تربطه برباط مع الله، ولا أقل من أن يتخذ بطانة من أهل الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الله"[92]

ابتلى الله مصر بقيادات ووجوه تنتسب إلى القوى الدينية، تفتقد الرشد وتخطئ في تقدير الموقف وتتورط في لعبة المزايدات السياسية، ولا تجيد إلا التكفير والإخراج من الملة.

لم يتأمل هؤلاء يومًا مقولة للشيخ محمد عبده، التي جاء فيها:

"متى أولع المسلمون بالتكفير؟ بدأ فيهم عندما بدأ الضعف في الدين يظهر بينهم وأكلت الفتن أهل البصيرة من أهله، وتولى شؤون المسلمين جهالهم وقام بإرشادهم في الأغلب ضلالهم، في أثناء ذلك استعرت نيران العداوات، وسهل على كل منهم لجهله بدينه أن يرمي الآخر بالمروق منه لأدنى سبب، وكلما ازدادوا جهلاً بدينهم ازدادوا غلوا فيه بالباطل، ودخل العلم والفكر والنظر (وهي من لوازم الدين الإسلامي) في جملة ما كرهوه"[93].

المثال الواضح أمامنا الآن هو جماعة الإخوان المسلمين، التي انتقلت من خانة الجماعة الدعوية والإصلاحية كما رسم ملامحها مؤسسها الشيخ حسن البنا في عام 1928، إلى هيئة الجماعة النهمة إلى السلطة والمتصارعة على النفوذ، والمتبجحة بقوتها وقدرتها على "تفجير مصر"، كما توعد أحدهم معارضي الجماعة من ملايين المصريين.

اكتشفنا عقب ثورتي 25 يناير و30 يونيو أن الجماعة وقادتها من أسباب البلاء في مصر؛ إذ إنه لا شيء لديهم أرخص من الدماء سواء كانت دماء شباب الجماعة أو دماء خصومهم أو حتى دماء عابري السبيل الذين يسوقهم حظهم العاثر إلى مسرح التظاهر أو الاشتباكات.



فهذه القيادة التي قالت على لسان محمد البلتاجي إنهم مستعدون للتضحية بخمسين أو بستين ألف شهيد دفاعًا عن الشرعية، والتي قالت على لسان ممثلها في رئاسة الجمهورية سابقًا محمد مرسي "مفيش مانع نضحي بشوية ناس علشان الوطن يمشي"، تصر منذ سقوط مشروعها المدويّ في 30 يونيو 2013 على توريط الوطن في مواجهات لا تسفر إلا عن مزيد من الضحايا.

ورأينا جميعًا مدى إصرار قيادة هذه الجماعة على تحويل الخلاف السياسي بعد الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي إلى صراع دموي بأحداث مفتعلة دون أي مبرر، من أحداث الحرس الجمهوري وحتى أحداث السادس من أكتوبر مرورًا بفض اعتصام رابعة وأحداث المنصة.

راهنت هذه القيادة البائسة على تلك الدماء لكي تحتفظ بمواقعها القيادية، بعد أن أثبتت الأحداث أنها قيادة فاشلة، ويجب محاسبتها تنظيميًا ووطنيًا. كما راهنت عليها لاستقطاب الدعم الخارجي وتدويل الأزمة في مصر، رغم أنه رهانٌ خاسر لا محالة. في كل يوم من أيام مصر منذ 25 يناير 2011 وحتى لحظة كتابة هذه السطور، كانت جماعة الإخوان المسلمين تضيف حلقة جديدة من مسلسل الحسابات الخاطئة، التي يدفع ثمنها الوطن كله[94].

في مستنقع الفتنة، سقطت هذه الجماعة ذات الترتيب الهرمي الصارم، وعاودت سيرتها الأولى في استخدام العنف والاغتيالات ضد خصومها.

في عصر يوم جمعة، شتاء 1947، وصل حسن البنا إلى منزل مرتضى المراغي بحلوان، وكان وقتها مدير الأمن العام بوزارة الداخلية. يحكي المراغي في مذكراته أنه "بعد شرب القهوة وتبادل التحية"، طلب البنا توصيل رسالة شفهية للقصر، مفادها أن "النقراشي رئيس الحكومة يريد حل جماعة الإخوان المسلمين، وهذا قرار بالغ الخطورة، وقد تكون له عواقب وخيمة"[95].

العواقب الوخيمة امتدت في صورة أعمال عنف واغتيالات، طالت النقراشي نفسه؛ لأنه لم يمتثل لرسالة الإمام، والقاضي أحمد الخازندار الذي حكم بسجن متهمين من الإخوان في إحدى القضايا لمددٍ متفاوتة. ولم تتوقف موجة العنف الأولى والسيارات المفخخة التي استهدفت مباني حكومة إبراهيم عبدالهادي، إلى أن اغتيل البنا نفسه.



بدأ مسلسل الاغتيالات إذن برئيس الوزراء، وزير الداخلية الأسبق، محمود فهمي النقراشي، في 1948، أمام ديوان وزارة الداخلية، وهو الرجل الذي تحدى جماعة الإخوان في أوج سلطانها، وحاول تجفيف منابعها بعد أن استشعر خطورتها على مستقبل مصر، ودفع حياته ثمنـًا لهذا التحدي؛ إذ اغتاله أحد طلاب كلية الطب البيطري، من المنتمين لجماعة الإخوان.

غير أن الجماعات الإسلامية فـي مصر بدأت تظهر بشكل فعال فـي عام 1972 بعد أن أفرج السادات عن قيادات الإخوان المسلمين بالمعتقلات، وقرر التحول عن التوجه الاشتراكي للدولة. وفـي حوار أجري معه بعنوان "النبوي إسماعيل وزير الداخلية الأسبق يكشف لأول مرة: اعتقالات سبتمبر ناقشتها لجنة رباعية.. "أنا والسادات ومبارك وأبو غزالة".. والسادات صاحب القرار"، سئل النبوي إسماعيل: "من أشار على السادات بخروج الجماعات من السجون؟" فرد قائلاً: "عثمان أحمد عثمان ومحمد عثمان إسماعيل الذي تولى محافظ أسيوط"[96].

ففي عام 1972 تأسست الجماعات الإسلامية على يد محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط الأسبق وصديق السادات، عقب تشاور رباعي بين السادات وعثمان أحمد عثمان ويوسف مكاوي ومحمد عثمان إسماعيل .

يقول اللواء فؤاد علام نائب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة سابقـًا: "حذرنا السادات من أن محمد عثمان إسماعيل كان من الإخوان وله صلات وطيدة بقياداتها مثل المرحوم محمد عبدالعظيم لقمة وعمر التلمساني ومصطفى مشهور وغيرهم، فقد كان محمد عثمان إسماعيل عضوًا قياديـًا نشطـًا في شعبة الإخوان في أسيوط"[97].

لكن السادات تجاهل كل ذلك وعيَّنه محافظـًا لأسيوط، وجدد له لثلاث فترات متتالية، وعيَّنه برتبة وزير، رغم أن المحافظين وقتها كانوا برتبة نائب وزير، وقبل ذلك كان قد عيَّنه أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكي في 1 يوليو 1972.

ويواصل فؤاد علام قائلاً: "حدث اجتماع في مقر الاتحاد الاشتراكي حضره السيد محمد إبراهيم دكروري ومحمد عثمان إسماعيل واتخذ القرار السياسي بدعم نشاط الجماعات الدينية ماديـًا ومعنويـًا.. واستخدمت أموال الاتحاد الاشتراكي في طبع



المنشورات وتأجير السيارات وعقد المؤتمرات وأيضًا شراء المطاوي والجنازير"[98] .

ويتوقف كثيرون عند اجتماع شارك فيه رؤساء اللجان الدائمة بمجلس الشعب، في أعقاب المظاهرات التي اندلعت بالجامعات احتجاجًا على سياسة حكومة د. عزيز صدقي، وكان يتزعم الطلاب قوى اليسار والناصريين؛ إذ كانت تسيطر على اتحاد الطلاب واللجنة الوطنية العليا بجامعة القاهرة.

في هذا الاجتماع اقترح بعض الأعضاء، مثل عثمان أحمد عثمان ويوسف مكاوي ومحمد عثمان إسماعيل، إنشاء تنظيم للجماعات الإسلامية في الجامعات بهدف الرد على جماعات اليسار والاشتراكيين، وبادر بعض أعضاء اللجنة بالتبرع بالأموال اللازمة لإنشاء هذا التنظيم. وتم إنشاء تنظيم شباب الإسلام بجامعة القاهرة وجامعات أخرى، وحظي هذا التنظيم بمساندة صريحة من الأمن واستُخدِمَ لمواجهة وتصفية قوى اليسار. بدأ تنظيم شباب الإسلام بالقيام بالعديد من الأنشطة داخل الجامعة من معسكرات صيفية وتنظيم لرحلات الحج والعمرة وذلك بتمويل مباشر من الدولة.

وعملت جماعة شباب الإسلام على تغيير بعض أنماط وأشكال الحياة الجامعية، مثل تغيير البرنامج الدراسي ودعوة الطلاب إلى الاشتراك في الأنشطة ودروس القرآن والحديث وفرضت وقف المحاضرات والأنشطة الأخرى في أوقات الصلاة، والفصل بين الجنسين في قاعات المحاضرات ومنعت إقامة الحفلات الموسيقية والراقصة وأي صور أخرى للهو داخل الجامعات.

لا مفر من القول إن عملية نزع السياسة من المجتمع ساهمت في صعود الإسلام السياسي، ومن ثم كان المَعلم السائد هو إلغاء الممارسة الديمقراطية، ليصبح خطاب المسجد مع خطاب السلطة هما الخطابان الوحيدان المسموح بهما في الفترة الناصرية، وازداد الأمر كثافة في عهديّ السادات ومبارك[99]. واستُخدِم هذا الخطاب لإيقاف صعود أي بديل سياسي، خاصة في ظل تدهور الظروف المعيشية للمواطنين وغياب العدالة الاجتماعية.

وحتى عام 1977 كانت الجماعات الإسلامية التي تساندها الدولة ماليًا وأمنيًا هي الطرف المسيطر على الجامعات المصرية، بعد أن تمكنت هذه الجماعات بمساعدة الأمن من منع أي نشاط للجماعات اليسارية داخل الجامعات، وجرى منع واستبعاد أعضاء تيار اليسار من



الانضمام إلى اتحادات الطلاب، وذلك إما بالشطب أو الاعتقال أو التصادم المباشر.

غير أن الطلاق وقع بين الدولة والجماعات الإسلامية في نهاية عام 1977، وتحديدًا بعد زيارة الرئيس السادات للقدس ومحادثات السلام مع إسرائيل، لتبدأ تلك الجماعات رحلة المواجهة مع نظام الحُكم، وعقد مؤتمرات وتوزيع نشرات ضد الحكومة والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية.

هكذا عادت الضربات من جديد، حيث استهدفت جماعة أطلقت على نفسها "الناجون من النار"، وزيري الداخلية الأسبقين، النبوي إسماعيل، وحسن أبو باشا، واستمرت عمليات استهداف وزراء الداخلية في عهد الرئيس الأسبق، حسني مبارك، حيث أطلقت مجموعات من أعضاء الجماعة الإسلامية النار على زكي بدر، وزير الداخلية الأسبق، بعد توجيهه السباب لأعضاء الجماعة.

انتهى مرحلة المهادنة على ورقة طلاق في حادثة المنصة، حين اغتيل السادات في 6 أكتوبر 1981 على يد إسلاميين، لتبدأ صفحة جديدة من صفحات العلاقة بين التيارات الإسلامية – وفي مقدمتها الإخوان المسلمون- والسلطة في مصر.

تصاعدت الحرب بين وزارة الداخلية والجماعات الإسلامية في 1990، بعد مقتل المتحدث الرسمي باسم الجماعة، فقررت الرد عليه باغتيال وزير الداخلية محمد عبدالحليم موسى، لينجو منها ويموت رئيس البرلمان، د. رفعت المحجوب، الذي تصادف مرور موكبه من الطريق نفسه، وعاد تنظيم الجهاد بعد 3 سنوات لفكرة الاغتيالات؛ إذ وجد وزير الداخلية الأسبق، حسن الألفي، نفسه هدفًا لإحداها في 1993.

وعندما هبت مصر في ثورة 25 يناير، اختلطت بعض الحقائق وربما اختفت بفعل فاعل.

الأكيد أن الإخوان المسلمين لم يؤدوا دورًا يذكر في تكوين هذه الثورة أو الإعداد لها، لا في السر ولا في العلن. وندرك أيضًا أن التنظيمات الثورية والشبابية – مثل حركة "كفاية" وحركة "6 أبريل" وحركات عمالية مثل عمال الغزل والنسيج في المحلة، على سبيل المثال لا الحصر، بذلت جهودًا هائلة استغرقت سنوات في التمهيد ليوم 25 يناير 2011، فيما كان الإخوان المسلمون يمارسون عملية التقرب إلى نظام حسني مبارك ومفاوضته من أجل دور لهم مهما كان



جانبيًا، حتى بعد أن حرمهم من انتصار انتخابي في 2010. وفي الحقبة القصيرة من 25 يناير حتى 11 فبراير، كان الشباب الثوريون والجماهير الثورية بشكل عام يبذلون أقصى جهودهم حتى تنحى مبارك عن الحُكم. في الوقت نفسه تبين لقادة الإخوان المسلمين أنهم إما أن ينضموا إلى الثورة أو يخاطرون بأن تصبح ضدهم بقدر ما هي ضد حسني مبارك ونظامه[100].

لهذا كان قرار قادة التنظيم الإخواني بأن ينضموا إلى صفوف الثورة. وهنا لم يلاقوا أية عراقيل من قبل الثوريين، بل قوبلوا بالترحيب شأنهم شأن الشباب المصريين العاديين الذين لا ينتمون إلى أية تنظيمات سياسية ثورية محددة المعالم والأهداف. وحرص الإخوان على إبقاء شعرة معاوية مع نظام مبارك، وكانوا أول من وافق على الجلوس مع عمر سليمان، بالرغم من الاتفاق مع رفاق الثورة أنه لا حوار مع النظام إلا بعد الرحيل.

ما الذي حدث بعد ذلك؟

فور نجاح ثورة 25 يناير في إزاحة مبارك عن الحُكم، استغل الإخوان المسلمون قدراتهم التنظيمية وخبراتهم السياسية لتحقيق هدف واحد: الاستيلاء على الثورة. لا أحد ينسى صفقات الإخوان المسلمين مع المجلس العسكري عقب الثورة مباشرة، ونحسب أن التعديلات الدستورية، وجمعة الوقيعة خير شاهد ودليل. ولا أحد ينسى صمت الجماعة المطبق أثناء مذابح ماسبيرو ومحمد محمود الأولى ومجلس الوزراء واستاد بورسعيد ومحمد محمود الثانية.

في صيف 2012، "قال المتحدث باسم الإخوان إن مواجهة خطرة تنتظر الشعب والجيش في حال الإعلان عن فوز (أحمد) شفيق برئاسة مصر يوم غد الخميس"، كما نقلت وكالات الأنباء تصريحات القيادي الإخواني محمود غزلان، يوم 20 يونيو 2012. زالت نذر المواجهة الخطرة بفوز مرسي، مع ملاحظة أن غزلان وضع الشعب مع الجيش في ناحية من المواجهة، والإخوان في ناحية.

نائب المرشد سبق يوم 14 يونيو 2012 بحديث للصحفي ديفيد إيغنيشاس من "واشنطن بوست"، قال فيه إن "الشعب لن يقبل شفيق رئيسًا، وسيعود الشعب للتحرير فور الإعلان عن ذلك. إذا كان خيار الشعب هو الاحتجاج، فنحن معه". وحذر الشاطر المجتمع الدولي من اتخاذ خطوات متسرعة للاعتراف بشفيق. "الثورة المقبلة ستكون أقل سلمية، وأكثر عنفًا من تلك الي أطاحت بمبارك. سيكون من



الصعب السيطرة على الشوارع، بعض الأطراف، وليس من بينها الإخوان، قد تلجأ لمزيد من العنف والتطرف، عندما يجدون باب التغيير السلمي موصدًا"، ترجمة الفقرة حرفية. إذن الإخوان خارج دائرة العنف.

كرّت حبات السبحة، حتى فاز مرشح الجماعة بمنصب الرئيس؛ ليبدأ مسلسل التمكين والأخونة، وإقصاء المخالفين في الرأي، وشن حروب على القضاء والإعلام، وإصدار إعلانات دستورية تعطيه صلاحيات مطلقة، دون تحقيق تطلعات المصريين ومطالب الثورة.

لقد حكمت مرسي فكرة "المرشح البديل" و"الرئيس البديل"، ليذهب إلى مصائره وهو لا يمتلك من أمره شيئًا. دعا معارضوه في تظاهراتهم إلى "سقوط حكم المرشد» ولم يهتفوا لسقوطه هو، كأنه رئيس بين قوسين، لا جماعته عاملته كرئيس ولا معارضوه اعترفوا برئاسته. "صعد للرئاسة بغير قدرات تزكيه وأزيح من فوقها بأخطاء غيره في مكتب الإرشاد، لكن هذا لا يعفيه من مسؤولية حُكم تصدر لها"[101] واتهامات خطيرة وجهت إليه، حتى أسقط الشعب الجماعة من الحُكم، ليبدأ مسلسل جديد من عنف الجماعة وحلفائها وأخطائهم القاتلة.

وقبل عزل د. مرسي بأربع وعشرين ساعة، تحدث نقيب الصحفيين عن "تهديدات من القوى الإسلامية والإخوان بسيناء والصعيد، في حالة سقوط مرسي". ثم هتفت المسيرات الإخوانية بعد العزل "اوعى يا سيسي تنسى اللي فات، ع المنصة مات السادات. وهدد أنصار الإخوان في مسيراتهم من أول يوم، وشكرًا لذاكرة يوتيوب، بموجة إرهاب تليق بالألفية الجديدة: "يا سيسي اعرف أنك صنعت طالبان جديدة، وصنعت قاعدة جديدة في مصر، كل الجموع دي حتتفرق جماعات استشهادية، وهيدمروك، وهيدمروا مصر، وانت اللي دمرت مصر"[102].

جاءت أخيرًا صيحة محمد البلتاجي من على منصة رابعة، دليلاً نهائيًا على أن الإخوان في قلب الدائرة مع جماعات العنف. "ما يحدث في سيناء، ردًا على الانقلاب العسكري، يتوقف في الثانية التي يعلن فيها السيسي أنه تراجع عن هذا الانقلاب".

ولا شك أن الجماعة تتحمل عبر قادتها مسؤولية أخلاقية وسياسية عما وقع. فالجماعة ومنذ 3 يوليو 2013 تبحث عن المظلومية التي ستمكنها من الحفاظ على تماسكها وتنظيمها حتى لو على



حساب البشر، وهو ما كان؛ تعبئة للبشر عبر رسائل وخطب خزعبلية خلطت الأوراق وروجت للأكاذيب وداعبت الحالمين بالجنة وبالاستشهاد؛ فجبريل نزل لرابعة والرئيس مرسي يؤم الأنبياء والمرسلين. خطب أسرت البشر والأتباع، حتى راحوا يستسهلون الشهادة في سبيل تنظيم أخفق في كثير من القرارات والممارسات، وقيادات تتمتع بغباء سياسي وانتهازية إنسانية منقطعة النظير[103]. هكذا تمت صناعة المظلومية على يد جماعة باحثة عن الدم وتقديم الضحايا فداء للتنظيم.

شهدت مصر منذ يوليو 2013 موجة من العنف المفرط أدت إلى إغراق البلد في شلال من الدم.

إن العنف ينطلق في أغلب الأحوال في أجواء الانسداد التي تستصحب موت السياسة. الأفكار المفخخة توصل الأوطان حتمًا إلى السياسات المفخخة، التي لا ينتج عنها إلا السيارات المفخخة[104]. وعلى مدى عام كامل، وخاصة خلال الأمتار الأخيرة من حُكم محمد مرسي، ذاعت فلسفة استخدام الدم في الصراع السياسي وتحديدًا في الصراع على السلطة، وتدحرجت عبارات وشعارات "ودونها الرقاب"، و"الشرعية أو الدم"، و"مكملين حتى آخر قطرة دماء" مثلما جاء في مؤتمر لتحالف دعم الشرعية، ومن قبلها "مشروع شهيد" أو "أطفال الأكفان".

مهّد هذا كله لانتشار فقه الموت، والعنف المبرر بحماية الشرعية.

أغلب الظن أنه ومع مثل هذه العمليات الإرهابية وبغض النظر عمن نفذها، فإن جماعة الإخوان ورّطت نفسها والمجتمع المصري بشكل عام في دفع ثمنها؛ لأن معادلة التهديدات الأمنية تدفع وزارة الداخلية إلى طلب تمديد حالة الطوارئ وما يستتبع ذلك من إجراءات، الأمر الذي يضطر المجتمع للتوقف عن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان أو إهمال الدعوات في هذا الشأن.

غير أن ما يهمنا في هذا المقام هو أن مصر وجدت نفسها خلال الفترة التي تلت عزل الرئيس محمد مرسي من منصبه، أمام تطور نوعي في ممارسة العنف، الذي بدأ بالطوب والحجارة والشوم، وتطور إلى استخدام الخرطوش والمولوتوف، وانتقل إلى الأسلحة الآلية والآر بي جي، ثم فوجئنا باستخدام السيارات المفخخة[105].

أخذت تجوب مصر "قُطعان مشعلي الحرائق، من مرضى غير واعين بمرضهم، أو مجرمين يستمرئون إضرام النيران عن وعي وعن



عمدٍ وعن حقدٍ وابتزاز"[106].

ويمكن القول إن أساليب الانتقام السياسي للجماعات المسلحة تنوعت منذ حادث اغتيال القاضي أحمد الخازندار، الذي استهلت به جماعة الإخوان المسلمين تاريخ الاغتيالات السياسية لها، انتهاء بمحاولة اغتيال وزير الداخلية محمد إبراهيم، في 5 سبتمبر 2013.

ومنذ ذلك الحين تتنوع أشكال التصفية الجسدية، حيث لكل فترة تظهر الوسيلة التي طوَّر المنفذون من أنفسهم، فبدأوها بإطلاق الرصاص الحي منذ أربعينيات القرن العشرين وحتى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، التي شهدت تطورًا في استخدام السيارات المفخخة، ثم القنابل اليدوية والتفجيرات التي انتشرت في بداية الألفية الثالثة وحتى الآن. وتخللت هذه المنظومة بعض الحوادث المنفصلة التي استخدم فيها المعتدون طريقة الطعن بالخنجر. تختلف الطرق من حقبة لأخرى، ولكن تبقى عقيدة تصفية الخصوم السياسيين جسديًا.

في منزلق العنف ما ينزع عن جماعة الإخوان المسلمين أحقيتها السياسية والأخلاقية على السواء في حُكم تطلبه؛ لأن اللجوء إلى العنف ينسف الحق في السلطة.

ومن المؤسف أن يكون العنف هو الحل بالنسبة إلى قوى دينية مثل جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها، بدلاً من أن تراجع مسيرتها وتعالج أوجه الخلل التي أصابت أفكارها ودفعتها إلى أن تدخل في مواجهة مباشرة مع جموع المصريين.

---

[92] أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1979، ص 275-276.

[93] محمد عبده، الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، دار الحداثة، بيروت، 1988.

[94] أشرف البربري، دم رخيص، القاهرة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 31 أكتوبر 2013.

[95] أحمد مرتضى المراغي، غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة

المصرية، دار الشروق، القاهرة، 2009.

[96] د. ياسر ثابت، فيلم مصري طويل، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2010، ص 154.

[97] فؤاد علام، الإخوان.. وأنا: من المنشية إلى المنصة، دار أخبار اليوم، القاهرة، 1996، ص 250.

[98] المرجع نفسه، ص 251.

[99] د. سمير أمين، التحدي الذي يواجه مصر في اللحظة الراهنة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 أغسطس 2013.

[100] سمير كرم، ثمن الثورة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 15 مايو 2013.

[101] عبدالله السناوي، المتهم الذي لم يكن رئيسًا، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.

[102] محمد موسى، بعد التحية وشرب القهوة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 23 أكتوبر 2013.

[103] د. أحمد عبد ربه، "كف رابعة" ومستقبل الوطن، جريدة "الشروق"، القاهرة، 3 نوفمبر 2013.

[104] بلال فضل، قلمين، جريدة "الشروق"، القاهرة، 7 سبتمبر 2013.

[105] فهمي هويدي، بذور العنف وحصاده، جريدة "الشروق"، القاهرة، 7 سبتمبر 2013.

[106] د. محمد المخزنجي، هل تُطفئ النارُ النارَ؟، جريدة "المصري اليوم"،، القاهرة، 6 نوفمبر 2013.



جرائم الباشا

"استمر التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، كما ظلت قوات الأمن تتصرف وهي بمنأى عن العقاب والمساءلة"[107]

لكل طاغية أعوان وزبانية ومرتزقة يرتدون البدلات الأنيقة أو الزي الرسمي.

ولعقودٍ طويلة، تورط جهاز الأمن في مصر في جرائم التعذيب واستعمال القسوة مع المواطنين المشتبه فيهم أثناء استجوابهم؛ من خلال الضرب والتعليق كالذبائح، واستخدام الفلكة والكرباج، والصعق الكهربائي، ومن خلال احتجاز أهالي المشتبه فيهم رهائن لإجبارهم على الاعتراف.

أصبحت صورة المؤسسة الأمنية بغيضة: مواطنون بسطاء يتعرضون كل يوم للامتهان من قبل شرطي بالزي الرسمي، في حين أصبح التعذيب ممارسة معتادة في أقسام الشرطة، وفي مقار أمن الدولة الكئيبة[108].

لم يسلم المعارضون السياسيون من تلك الممارسات الوحشية، التي بلغت ذروتها خلال ثورة 25 يناير وما بعدها من أحداث، حين تعرض المتظاهرون للقتل والدهس والسحل والتعذيب بمختلف أشكاله.

بموازاة ذلك، عزفت السلطات والأجهزة المعنية لحن إنكار وجود تعذيب منهجي أو منظم في البلاد، وكانت الحكومة المصرية دائمة الإشارة إلى أن وقائع التعذيب في مصر هي أحداث فردية وعرضية، مع التشكيك في التقارير والبلاغات والشكاوى المقدمة للجان والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان ولجان الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان. بل إن السلطات في مصر احتجت طوال ربع قرن على تقارير اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب، بدعاوى كثيرة، منها أن اللجنة المذكورة ليس لديها تعريف موضوعي لمصطلح "التعذيب المنهجي"[109].

ردًا على ذلك، أصدرت اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب بيانًا فيما يخص تطبيق المادة 20 من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب على مصر، وهي المادة التي تتعلق بحق اللجنة في القيام بزيارة استقصائية في حالة وجود تعذيب منهجي في إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية.

ولأهمية التعليق نورد نصه كما يلي:

"إن ممارسة التعذيب تعتبر منهجية عندما يكون واضحًا أن التعذيب لا يقع مصادفة أو عرضًا في مكان واحد، لكنه بدا واضحًا أنه أصبح يأخذ شكل الاعتياد والانتشار. كما يعتبر التعذيب منهجيًا كذلك عندما يكون حدوثه متعمدًا على الأقل في مكان واحد في إقليم الدولة محل البحث. ويمكن أن يأخذ التعذيب الطابع المنظم في الواقع، حتى ولو لم يأت نتيجة قصد متعمد من الحكومة المسؤولة، فالتعذيب يكون منهجيًا أيضًا نتيجة لتضافر العديد من العوامل التي أصبحت لدى الحكومة صعبة في التحكم فيها. فيمكن أن يدل تضارب السياسات المتبعة والمقررة بواسطة الحكومة المركزية مع تلك الممارسات المتبعة من جانب الإدارة المحلية المنفذة لتلك الأوامر على انتشار التعذيب أيضًا. وأخيرًا، فإن القصور التشريعي الذي يسمح بوجود ثغرات لانتشار التعذيب يمكن أن يضاف إلى هذه العوامل التي بواسطتها ينتشر التعذيب ويأخذ الطابع المنظم"[110].

غذّت جرائم التعذيب الأمني في مصر عوامل عدة، بينها ثقافة الطوارئ التي كان لها تأثيرها السلبي على مفهوم وممارسات جهاز الشرطة في مصر لدى التعامل مع المواطنين؛ والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة تلك التي صاحبت تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة في مصر[111]، والتي استخدمت عصا الأمن لتخويف المحتجين وردع "المتمردين"؛ وتضخم دور الأجهزة الأمنية؛ وانسداد الهامش الديمقراطي وغياب تداول السلطة في مصر؛ وتحريف دور الشرطة لتكون في خدمة الحاكم لا المواطن.

وإذا كنا نُسلِّم بأنه بدون احتكار الدولة الوطنية – وجهاز الأمن أحد وجوهها وأدواتها- لحق الاستخدام المشروع للقوة الجبرية ومواجهتها لعنف المجموعات أو الأفراد لن يكون هناك سلم أهلي ولا عيش مشترك ولا سيادة قانون ولا استقرار، فإن احتكار الدولة الوطنية هذا يقتضي، لكي لا يتعارض مع الديمقراطية وينقلب إلى منشئ للاستبداد ومبرر لعنف الدولة وإجرام مؤسساتها، التزامها الكامل بالعدالة وبحماية حريات وحقوق المواطنات والمواطنين والامتناع عن



انتهاكها دون تمييز. ويقتضي أيضـًا الابتعاد عن الاستخدام المفرط أو غير المسؤول للقوة الجبرية وقبول مبدأ مساءلة الدولة ومؤسساتها وشخوص المسيطرين عليها حين حدوث ما يتناقض مع العدالة.

إن وزارة الداخلية تتسم بهيكل فريد يجعل جميع الإدارات بلا استثناء تتبع وزير الداخلية بشكل مباشر، مما يجعل هذا الوزير له موطئ قدم في كل مكان في الهيكل الإداري للدولة، ويمنحه بجدارة لقب أقوى رجل في مصر. مع استقرار منهجية التعذيب والعنف التي تبلورت في فترة الحرب على "الإرهاب" وفي ظل قانون الطوارئ وتوجه العنف هذه المرة تجاه المواطنين، تكونت امبراطورية وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي وأبنائه. انخرطت تلك القبيلة في شتى أنواع الفساد مدعومة من الرأس الأكبر في الدولة المهووس بأمنه والراغب في إسكات معارضيه.

ومع توغل تلك القبيلة في الدولة ارتفعت معدلات العنف والفساد بشكل مطرد، مما كلف المجتمع أموالاً طائلة تفوق بمرات ما ينفقه بشكل مباشر على الداخلية[112].

كل ما رآه المواطن خلال تلك الفترة هو شرطة لم تتدرب إلا على استغلال مشاعر الرعب عند المجتمع لتوسيع نطاق سلطتها ونفوذها بممارسات تتبنى العنف والقوة حد القسوة.

تغوّل الأجهزة الأمنية واندفاعها المستمر وتورطها المتلاحق في جرائم تعذيب، لم يكبح جماحه انضمام مصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة في يونيو 1986؛ وهي الخطوة التي تجعل مصر مُلزمة، باعتبارها من الدول الأطراف في هذه المعاهدة الدولية، بالتحقيق في ادعاءات التعذيب، وتقديم مرتكبيه للمحاكمة، وتوقيع عقوبات تتناسب مع خطورة هذه الجريمة على كل من يثبت تورطه فيها[113].

والتعذيب في مصر اختراعٌ أمني.

فقد كان الأمن في مصر - بميراثه السلبي من الغرور والصلف والتعالي على الشعب المصري- سبّاقـًا في اللجوء إلى جرائم تصل إلى هتك العرض وأحيانـًا الاغتصاب لانتزاع اعترافات من المتهمين. كما استخدم الأمن التهديد بهتك العرض أو اغتصاب نساءٍ من أسرة هارب أو متهم؛ لدفعه إلى تسليم نفسه إذا كان هاربـًا، أو إجباره على الاعتراف أو التوقيع على اعترافاتٍ معدة سلفـًا بهدف تلفيق



القضايا.

كان هذا التعالي المتجذر في نفوس نسبة لا يُستهان بها من رجال الأمن، هو "العامل النفسي" المُسبب لانتهاك الحقوق والتضييق على الحريات وتعذيب المواطن وإهانته بشتى الطرق الممكنة؛ إذ تربى ضباط وأفراد شرطة كُثر على ثقافة الاستعلاء على المواطنين[114]، وباتوا مقتنعين بأن المواطن كائنٌ أقل منهم مرتبة، وأن المتهم أو السجين لا حقوق له، وبالتالي فإنه لا يستحق معاملة آدمية لائقة.

لم يندهش المصريون عندما شاهدوا على شاشة السينما أو التليفزيون شخصية "فرج" الذي يغتصب سعاد حسني بطلة فيلم "الكرنك" (إخراج: علي بدرخان، عام 1976) لإجبارها على الاعتراف. كان المصري يسمع ويعلم بأن ذلك أمرٌ مألوفٌ - أو على الأقل محتمل- في أقسام الشرطة ولدى أجهزة أمن الدولة.

هناك تعذيب في سينما ما قبل "الكرنك"، لكنه لم يكن الموضوع الرئيسي، أما بعد "الكرنك" فهناك الكثير، مثل "إحنا بتوع الأتوبيس" (إخراج: حسين كمال، 1979)، والأنضج منه فيلما "البريء" (إخراج: عاطف الطيب، 1986) و"عمارة يعقوبيان" (إخراج: مروان حامد، 2006).

وفي هذه الأفلام، نشاهد لمحات من التعذيب الأمني وعنف الأجهزة الأمنية تجاه المواطن في عهود رئاسية ثلاثة؛ جمال عبدالناصر، وأنور السادات وحسني مبارك. مؤشر لا تخطئه العين على انتهاكات الأمن المستمرة في مصر منذ خمسينيات القرن العشرين.

والأمن في مصر مرتبطٌ في الذاكرة الشعبية بالسطوة والسلطة.. وإذلال المواطن.

وليس أمام المواطن في هذه الحالة سوى أن يتجنب هذه السلطة التي يراها غاشمة، وأن يخشى على نفسه وأهله من التعامل مع رجل الأمن الذي يُخاطب عادةً في الثقافة الشعبية بـ"الباشا".. وكأن رجل الشارع يرى في أعماقه أن المَلكية لم تمت وأن عصر الألقاب قائمٌ ما دام رجل الأمن يقمع ويضرب ويعذب.

هكذا تجد الشرطي يستمرئ صيغة السيد والعبد، ويتعامل مع "الآخر" بتعالٍ وصلف، فيمسح حذاءه مجانـًا ويأتيه - أثناء عمله- شايه وقهوته مجانـًا من المقهى، وترى أمين الشرطة يجبر مواطنين - ربما كانوا باعة جائلين أو سائقي سيارات أو مرتادي هيئة رسمية أو قسم شرطة لإنجاز معاملة أو تحرير بلاغ- على دفع إتاوات ورشى



و"إكراميات" لتسهيل أداء مصالحهم أو غض الطرف عنهم[115]، ثم تجده يستقل بزيه الرسمي سيارة أجرة من دون أن يدفع أي مقابل لسائقها.

وإذا كان رجل الأمن ذا رتبة عالية، فإنه قد يعتبر في حالات كثيرة عدم دفع مقابل - أو دفع مبالغ رمزية- للخدمات التي يحصل عليها أمرًا عاديًـا؛ فهو ليس فردًا عاديًـا، وإنما رجل أمن على مدار الساعة[116]، وبالتالي فهو "الباشا" في المستشفى والمطعم ومحل بيع الفاكهة والخضروات - هل تذكرون مشهد تعامل أحمد زكي في فيلم "زوجة رجل مهم" (إخراج محمد خان، عام 1988) مع البائع؟- وربما مع المدرس الخصوصي لأبنائه، ومحال الملابس التي ترتادها أسرته.

ويتعمد رجل الشرطة مخالفة القانون وانتهاكها، بدءًا من عدم احترام إشارة المرور ومرورًا بركن السيارة في الأماكن الممنوع الوقوف فيها، ووصولاً إلى استخدام عربات الشرطة لنقل مدنيين (هم عادة من الأهل والمعارف)، وتحويل كمائن الشرطة إلى مكان للترويح ولقاء الأصدقاء والأصحاب[117]، ووقف حركة السير وغلق الشوارع، للسماح لمواكب المسؤولين في المرور بسيولة مرورية يُحرم منها الآخرون.

هذا الجبروت لدى رجل الأمن، ينجم عادة عن سطوته ونفوذه، وإحساسه بقدرته على إيذاء الآخرين سواء بالحبس أو التعذيب أو تلفيق القضايا، واقتناعه بأنه "يحمي البلد" أو أنه يتماهى مع فكرة الوطن نفسها، وهو ما نستشفه مثلاً من تصريح لوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي أثناء الاحتفال بعيد الشرطة، الذي ذكر فيه عبارة: "كل إنسان بيسيء للشرطة، أنا بعتبره إنسان كاره لنفسه وللبلد"[118].

ولعله من المستغرب أن نكتشف أن عقوبة الجلد كانت دارجة في سجون مصر حتى وقت قريب؛ إذ يقول كتاب صادر عن وزارة الداخلية عام 2002 إن وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي (1997-2011) أصدر قرارًا "بإلغاء عقوبة الجلد من السجون، ووضع الآلة الخاصة بتنفيذ تلك العقوبة بالمتحف"[119].

وعلى الرغم من إلغاء البوليس السياسي أو "القلم المخصوص" بجميع فروعه من المدن الرئيسية والأقاليم في مطلع أغسطس 1952، فإن نظام يوليو الجديد، وخصوصـًا في فترة حُكم الرئيس جمال عبدالناصر، نفذ اعتقالات واسعة شملت عددًا من معارضي نظام



الحُكم الجديد وسياساته، وطائفة من أصحاب الرأي، وصدر خلال ذلك العهد نحو 14 ألف أمر اعتقال[120]، وهو ما يشير بوضوح إلى سياسة أمنية معادية للمخالفين في الرأي والمعارضين سياسيًا.

كان عبدالناصر – الذي كان يختار عادةً عسكريين لمنصب وزير الداخلية- يكتفي في قمع معارضيه وفرض سلطاته بالقانون رقم 153 لسنة 1958 الخاص بحالة الطوارئ، بعد أن أُعيدت صياغته على النحو الذي يمنحه كل السلطات في اعتقال معارضيه. فقد كان يكفي لسلب حرية المواطن واحد من ثلاثة: أن يكون مشتبهًا به، أو خطرًا على الأمن العام، أو خطرًا على النظام العام، حتى يتم اعتقاله، ولا معقب بعد ذلك على قرار الاعتقال، ولا سبيل للطعن فيه أمام القضاء بأي طريق من طرق الطعن[121].

كان هذا القانون الاستثنائي كافيًا لاعتقال أي مواطن، وعن أي فعل أتاه، وفي أي مكان يُعينه الحاكم، ولأي مدة يراها.

أثيرت حكايات[122] وظهرت شهادات[123] مفزعة عن التعذيب في المعتقلات للسجناء السياسيين في مصر أثناء خمسينيات وستينيات القرن العشرين، شملت الضرب بالكرابيج والعصي والحرق بالنار والمس بالكهرباء والإغراق في الماء البارد والحبس الانفرادي[124]، حتى إن جماعات الإسلام السياسي التي تجنح إلى العنف وتُكفر المجتمع وُلدت غالبيتها في السجون متأثرة بممارسات التعذيب في تلك الحقبة[125]. وتحدث الباحث نبيل عبدالفتاح عن "بولسة الدولة، وهيمنة الدولة البوليسية، وتحوُّلها إلى ظاهرة عسكرية الشرطة، وتضخمها لقمع الحريات العامة في البلاد بما جعل النصوص الدستورية لا تعدو كونها محض نصوص لا ظل لها في التطبيق، بل وتنتهك في الممارسة اليومية"[126].

وبدا عنف الدولة السياسي باستخدام عصا الأمن حاضرًا في أحداث مختلفة وإن لم يكن متفشيًا، ومن ذلك استخدام الشرطة العنف الشديد في 21 فبراير 1968 ضد الطلاب المتظاهرين في الشوارع اعتراضًا على أحكام قادة سلاح الطيران في حرب 1967. ويرى باحثون أن عسكرة وزارة الداخلية في مواجهة الاحتجاجات المتزايدة للطلبة وفضها بالقوة في عام 1968 يمثل مرحلة فارقة، حتى أن الداخلية بقيت حتى ثورة 25 يناير على الأقل، في إطار هذه العسكرة[127]. ويروي د. ثروت عكاشة في مذكراته تفاصيل عن مطاردة قوات الشرطة للطلاب، ثم استخدامها للرصاص، مما أدى إلى سقوط



كثيرين منهم، بل إن ذلك أدى أيضًا إلى إصابة بعض من تابعوا الاشتباكات من الشرفات[128].

المفارقة، أن وزير الداخلية – حينذاك- أشاد بدور قوات الشرطة في فض المظاهرات من دون إطلاق عيار ناري واحد ومن دون إصابة أي مدني، ثم أعلن أنه ولأول مرة في التاريخ المصري تقع الإصابات في صفوف الشرطة، لا في صفوف المتظاهرين[129].

وإذا كانت بدايات عهد الرئيس أنور السادات قد شهدت انحسارًا ملموسًا في العنف الموجه للمعارضين السياسيين، فإن حالات تعذيب شديد وقعت - على سبيل المثال- ضد جميع المتهمين باغتيال رئيس وزراء الأردن وصفي التل في أحد فنادق القاهرة في 28 نوفمبر 1971 على أيدي أعضاء من منظمة أيلول الأسود.

وحين اعتصم عدة مئات من الطلاب بميدان التحرير في منتصف عام 1972، وبدا الأمر وكأنهم قد احتلوا الميدان وأصبح خارجًا عن سيطرة الأجهزة التنفيذية المسؤولة، بحث حسن أبو باشا نائب مدير مباحث أمن الدولة – حينذاك- الموقف مع مدير الجهاز اللواء سيد فهمي. ورأى أبو باشا أن تلك التجمعات في ميدان التحرير "وما يدور فيها من مناقشات قد بدأت تتحول إلى ما يشبه البؤر الثورية لتأكيد التصميم على مواصلة الاعتصام بالميدان إلى أطول وقت ممكن لينعكس صداه ولينكسر حاجز الرهبة على المستوى الجماهيري من اتخاذ مثل هذه المواقف بكل ما تحمله من معاني التحدي للسلطات المسؤولة.

"وبعد مناقشة ما أسفر عنه هذا الاستطلاع من دلالات بيني وبين المرحوم اللواء سيد فهمي، كان القرار النهائي أنه يجب إنهاء ذلك الاعتصام فورًا، وصدرت التعليمات للقيادات المسؤولة التي اقتحمت الميدان قرب منتصف الليل بقواتها وانتهى الاعتصام"[130].

تماهت قيادات الداخلية - حتى اللحظة الأخيرة- مع رغبات رأس النظام حينذاك، في وقتٍ ارتبطت سياسات الوزارة بشكل مطلق بشخص الوزير، وخاصة في مرحلة النبوي إسماعيل الذي اشتهر في الشارع المصري باسم "الوزير أبو مدفع" بسبب تهديداته للمعارضة السياسية بمواجهتها بالمدافع الرشاشة. وردًا على اتهام رجال الأمن بتعذيب متهمين من الجماعات السياسية خلال عهده في وزارة الداخلية، أقر النبوي إسماعيل بإمكانية حدوث ذلك، وإن كان قد قلل من شأنه، قائلاً: "قد يحدث هذا خلال تصرف فردي لضابط معين قد



يكون عدوانيًا أو استفز من أحد أو متحمسًا للوصول إلى نتائج عاجلة"، مشيرًا إلى أن إصابات المتهمين التي كانوا يدّعون أنها نتيجة تعذيب كانت تحدث خلال المواجهات عند ضبطهم أو بسبب خروجهم عن لوائح السجن أثناء حبسهم وصدامهم مع حراس السجن"[131].

وظهرت في المقابل، إرهاصات عنف أمني ضد المواطنين في حوادث متفرقة، لكنها لم تحمل صورة السلوك العام. وفي منتصف السبعينيات تقريبًا، وقعت حوادث تعذيب ضد أفراد غير ضالعين في أي نشاط سياسي، وإنما كانوا متهمين في قضايا جنائية أو جُنح، وتعرضوا للتعذيب، وهناك واقعة موثقة رسميًا عن موت متهم نتيجة التعذيب في قسم شرطة اللبان بالإسكندرية[132].

ويشير باحثون إلى أن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في ظل الديمقراطيات المراوغة – كما هي الحال في مصر السادات- تصبح متخفية بدرجة أكبر، وبدلاً من سجن أعداد كبيرة من المعارضين السياسيين، يقل عدد المسجونين، لكن القلة التي تدخل السجن يتعين عليها أن تلقى قدرًا من التعذيب يعادل نصيبها ونصيب الآخرين[133]، وذلك إعمالاً للمثل الشعبي القائل "اضرب المربوط، يخاف السائب"[134].

تراكمت أزمات النظام خلال هذه المرحلة، بدءًا من أحداث 15 مايو ، ومرورًا بانتفاضة 18 و19 يناير 1977، والتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وشبح الفتنة الطائفية في الخانكة في 6 نوفمبر 1972 والزاوية الحمراء في 17 يونيو 1981 وغيرهما، ولذا ازدادت الحاجة إلى عصا الأمن لقمع الاحتجاجات والتصدي لقوى المعارضة، الأمر الذي دعا إلى تعزيز جهازيّ الأمن المركزي ومباحث أمن الدولة، والدفع بهما كحائط صد لاشتعال الأزمات المختلفة[135].

ويُجمع باحثون ومراقبون على أن انتشار سياسة التعذيب الأمني بشكل منهجي يرتبط بحالة الاستثناء التي أعقبت حادث المنصة عام 198 حين اغتيل رئيس الدولة، وبعد أن اندلعت أعمال عنف في الصعيد - وبالذات في أسيوط- تبين سريعًا أنها كانت جزءًا من مخطط للاستيلاء على الحكم.

ويُجمع من تصدى لدراسة ممارسات التعذيب في تلك الفترة الحرجة على أن حفلات الاستقبال - وهي التسمية الشائعة لممارسات الضرب والإهانة التي كان المعتقلون يُستقبَلون بها عند وصولهم للأقسام ومقار مباحث أمن الدولة- تعود إلى تلك الفترة[136].



ويكاد سيناريو التعذيب داخل أماكن الاحتجاز أن يتطابق، مع بعض الاختلافات حسب الظروف وسياسة الجلادين، فهو يشمل الضرب لدى إلقاء القبض على الضحية أو وصوله إلى قسم الشرطة أو السجن فيما يُسمى بحفل الاستقبال، ويكون الضرب بالأكف والأرجل و"البيادات" والسياط والعصي والضرب بكابلات كهربائية قوية، أو بكعوب البنادق.. إلخ.

ومن صنوف التعذيب في أقسام الشرطة والسجون، التعليق، ليصبح الضحية في وضع العجز الكامل، كما لو أنه في وضع الذبائح في المجازر. يُضاف إلى ذلك إغراق الرأس في المياه، والإجبار على وضع اليد في مياه شديدة السخونة، والصعق الكهربائي، والحرق بالسجائر أو أدوات معدنية ملتهبة، والاغتصاب أو التهديد به، والتحرش الجنسي وهتك العرض، والتهديد بإيذاء أسرة الضحية، والإجبار على مشاهدة تعذيب ضحية أخرى، والحرمان من الطعام والشراب وقضاء الحاجة، وتكسير العظام، والسحل، والإهانات أو الاعتداء اللفظي[137].

وعلى امتداد ثلاثة عقود، تُمثل عهد الرئيس حسني مبارك، تعرضت العلاقة بين المواطن العادي وجهاز الأمن لتشوهات عنيفة، حتى صارت الشرطة مرادفًا للبطش ورمزًا للخوف في وعي المواطن المصري، نتيجة ممارسات العنف والتعذيب في أقسام الشرطة والشوارع والميادين العامة، وانتشار ثقافة أمنية تؤمن بأن المسجون الجنائي لا بدّ أن يُعذب بدعوى السيطرة والتأديب.

ويمكن رصد هذا المفهوم في تصريحات زكي بدر، الذي شغل منصب وزير الداخلية في الفترة بين عاميّ 1986 و1990؛ إذ يقول في حديث لمجلة "الشباب" نُشِرَ في يونيو 1993: "من خلال تجربتي كوزير داخلية سابق، أرى أن العنف هو خير وسيلة لمواجهة العنف، لكن مع التخطيط السليم، أما المهادنة والاتفاق فلا يحققان شيئًا مع جماعات متشددة تمارس العنف"، و".. فهم يتحدثون بلغة السلاح والعنف والقتل ولا مفر من الرد عليهم بنفس الأسلوب"[138].

لم يسلم من العنف الأمني أحد؛ إذ شمل – على سبيل المثال لا الحصر- عمال السكة الحديد، ومصانع غزل المحلة، والقضاء، والمحامين، وكذلك المعتقلين على ذمة قضايا جنائية أو سياسية، حتى أن منظمة العفو الدولية أعدت تقريرًا بشأن إحالة 44 ضابطًا وشرطيًا وموظفًا بالسجن إلى محكمة الجنايات؛ لاتهامهم بممارسة التعذيب في ثلاث من قضايا الجماعات الإسلامية عام 1989، قالت فيه إن التعذيب خلال تلك الفترة شكّل آلية نمطية يتم اللجوء



إليها مع جميع العناصر الإسلامية المتهمة، وكذلك مع بعض العناصر اليسارية[139]. وللعلم، فإنه في تلك القضية، قضت المحكمة ببراءة جميع المتهمين بسبب عدم كفاية الأدلة "وذلك لأن المجني عليهم لم يتعرفوا على معذبيهم بشكل واضح ويقيني؛ لأنهم كانوا معصوبي الأعين"[140].

وفي عام 2013، حوكم ثلاثة من ضباط بجهاز مباحث أمن الدولة المنحل، بعد أن كشفت التحقيقات أنهم خلال الفترة من 1987 حتى 2009 بدائرة قسم عابدين عذَّبوا المجني عليهم سليمان العبد أبو بكر (مدرس بمعهد عثمان بالوراق)، وأحمد سيد أبو سريع (تاجر)، ورأفت تونسي عبدالحميد، ومحمد حسن عثمان، وحامد محمد علي مشعل (مهندس معماري)، باحتجازهم وتجريدهم من ملابسهم وصعقهم بالتيار الكهربائي، بقصد انتزاع اعترافات بانضمامهم لجماعة "طلائع الفتح" المحظورة[141].

وبالرغم من محاولة قوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني فضح ممارسات التعذيب على يد الأمن، فإن تلك الممارسات بقيت على حالها.

تكررت الشكاوى من التعرض للتعذيب في جميع أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية – التي يُطلق عليها "بيوت الأشباح"- في مصر من أقصاها إلى أقصاها، ورصدت التقارير أن ضحايا التعذيب هم من الرجال والنساء والأطفال من كافة الأعمار. وفي أقسام الشرطة – ناهيك عن مباحث أمن الدولة ومديريات الأمن- تحدثت التقارير عن وقوع حالات تعذيب في 38 قسم شرطة عام 2002[142]، ليرتفع العدد إلى 88 قسم شرطة في الفترة بين عاميّ 2003 و2006[143].

وفي تقرير يقع في تسع صفحات، صدر في مطلع عام 2004 تحت عنوان: "وباء التعذيب في مصر"، استعرضت منظمة هيومن رايتس ووتش مشكلة التعذيب المتفشي في مصر، ووثقت تقاعس الحكومة عن التحقيق في الادعاءات الجديرة بالتصديق عما يتعرض له المعتقلون من التعذيب وسوء المعاملة. كما ذيَّلت المنظمة تقريرها بملحق يتضمن بيانات مفصلة بشأن 17 من حالات الوفاة في الحجز التي وقعت خلال العامين 2002 و2003، والتي من المعلوم أو المشتبه في أنها نجمت عن التعذيب[144].

اتسم العنف الأمني في تلك الفترة بتنوع الدوافع والأسباب، ولم يقف عند حدود الاستجواب والتحقيق، وإنما تعداه ليصل إلى حد



احتجاز رهائن بقصد الضغط على شخص هارب لتسليم نفسه للسلطات، وتعذيب أسرة بأكملها ليس فقط للحصول على اعتراف من أحد أفرادها المتهم في قضية، بل لأسباب أخرى مثل إجبارهم على التنازل عن بلاغ تعذيب، أو لإجبار الأسرة بأكملها على التنازل عن أي حق في منازعات مدنية عادية، مثل خلاف على الإيجار أو المنازعة على ملكية عين أو قطعة أرض.. إلخ[145].

بل إن العنف الأمني شمل التنكيل بمواطن "تطاول" على مسؤول أمني أو سياسي، مثلما حدث مع عبداللطيف إدريس، طباخ أحد وزراء الصحة السابقين، إرضاء للوزير وحرمه، أو حتى بهدف مجاملة طرف ما يتمتع بالسلطة والنفوذ، مثلما حدث مع الشاب أحمد محمود محمد تمام، الذي لقي حتفه على أيدي ضباط الشرطة في يوليو 2000 أثناء تعذيبه بقسم العمرانية، مجاملة لأحد أقرباء ضابط في القسم[146].

زاد الوضع في مصر سوءًا بانتشار الفساد والتربح واستغلال الوظيفة بين أفراد الأمن في مجالات عملهم، فكانت الرشوة طريقة معتادة للتعامل مع أمناء الشرطة في المرور وفي الأقسام. وأصبح الدخول في خلاف مع أي رجل شرطة - حتى على أولوية المرور في الشارع- يمثل مبررًا لهم للتنكيل بأي شخص. ومع تزايد الحاجة لخدمات الشرطة السياسية في الانتخابات وغيرها، تزايد سكوت النظام السياسي عن "تجاوزات" الأمن، الذي طالما اتهمه الإعلام بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان إضافة إلى دوره في إدارة الانتخابات الوطنية بصورة غير نزيهة[147].

لقد أدت السلطات شبه المطلقة والحماية السياسية وضعف مرتبات أغلب الرتب الدنيا من رجال الشرطة إلى استشراء الفساد بشكل سرطاني وسط جهاز الشرطة، حتى أصبح من الممكن شراء أي نوع من أنواع خدمات الشرطة أو إبطال مفعولها بالمال، وكان ذلك مؤشرًا آخر على انهيار المهنية في العمل الأمني.

أما جهاز أمن الدولة، فقد امتلك منذ نشأته سجلاً سيئًا على مستوى حقوق الإنسان، فضلاً عن تاريخ حافل بأساليب وأدوات التعذيب بحق المعتقلين، لا سيما من التيارات السياسية المعارضة والمناهضة للنظام. فقد اتسم العمل في جهاز "أمن الدولة" بالاعتماد على "التعذيب" باعتباره منهجًا للاستجواب وجمع المعلومات، حتى أن كل مقاره تقريبًا كانت تحوي أدوات وأماكن التعذيب، وامتنع على كل الجهات الرسمية، حتى "النيابة العامة"، دخول هذه المقار أو

خضوعها لأي تفتيش من أي جهة أو هيئة رسمية.

وفي حين كان جهاز مباحث أمن الدولة بشكل عام متهمًا بالتعذيب الممنهج والاختطاف والاحتجاز غير القانوني، وُجِهَت معظم هذه الاتهامات إلى إدارة "النشاط المتطرف" ومجموعة "مكافحة الإرهاب"، كما تم اتهامهما أيضًا بالقيام بأعمال قتل خارج نطاق القضاء، وإصدار أوامر بالاغتيالات وتنفيذها.

وعندما نتحدث عن التعذيب في مصر، لا بدّ أن نشير إلى جهاز "مباحث أمن الدولة"، الذي ارتبط وجوده بالاستبداد والحكومات الدكتاتورية؛ إذ نُسبت إليه قضايا تتعلق بانتهاك آدمية الإنسان وقهره والتغول على حريته، وتعاظم نفوذه داخل المؤسسات والهيئات الحكومية، حتى بات معنيًا إلى حد كبير بملفات التعيين والترقية في المناصب الوزارية والعامة، وفي الإعلام، حيث كان مسؤولاً عما يُسمى "القوائم"، سواء من يتحدثون أو يُمنعون، فضلاً عن دعمه برامج سياسية بعينها بمقدميها والموضوعات التي تناقش فيها، وتدخله في اختيار رؤساء تحرير الصحف، ورؤساء الجامعات والعمداء، ورؤساء مجالس المؤسسات الكبرى والبنوك والهيئات.

لم يقف الأمر عند حدود التوظيف أو الترقية في تلك المجالات، وإنما امتد إلى كل ما يتعلق بالحياة السياسية والفكرية والفنية مثل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المدنية والقضاة والكتاب والمثقفين والفنانين، وحتى الملف القبطي، والتدخل المباشر في الانتخابات إلى حد تزوير نتائجها، وترويع وترهيب الناخبين، واستخدام قوى وتيارات سياسية ضد بعضها البعض، وهذه كلها مجالات لم تكن تخضع فحسب لمراقبة جهاز أمن الدولة، إنما كان يتم اختراقها من الداخل وبشكل مباشر ومنظم.

وحدث تداخل بين قيادات الجهاز وقيادات الحزب الوطني، وتم توظيف الجهاز لتحقيق مصالح حزبية، ودخل في قضايا كان في غنى عنها، فأصبح منوطًا به – مع الأمن المركزي- مواجهة الإضرابات العمالية، ومواجهة جماعات سياسية أرادت التعبير عن مواقف معارضة للنظام، كما تم تكليفه بالسيطرة على توجهات وسياسات القطاعات الإعلامية ومهام رقابية اقتصادية ورطت بعض عناصره في قضايا لم تكن من اختصاصها[148].

وبالرغم من اندلاع الثورة يوم عيد الشرطة، في رسالة واضحة لرفض ملايين الشعب المصري لهذه الممارسات الفظيعة، فإن قضايا



التعذيب لم تحتل موقع الصدارة في إعلام ما بعد الثورة، ولم تنل حظها من اهتمام المجلس العسكري الذي أدار شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية ولا الحكومة والرئاسة بعد انتخاب محمد مرسي كأول رئيس مدني لمصر.

ففي فترة حُكم المجلس العسكري، ساد شعورٌ عام بالإحباط، غذّاه بطء محاكمات رموز النظام السابق، وغموض الموقف على صعيد محاكمات ضباط وأفراد الشرطة المتهمين بقتل المتظاهرين، وعدم إلقاء القبض على معظمهم أو حتى وقفهم عن العمل حتى انتهاء هذه المحاكمات. وبدا مستغربـًا أن "يذهب ضباط متهمون بالقتل إلى المحكمة التي يُحاكمون أمامها، ثم يغادرونها إلى مواقع عملهم في مديريات الأمن وأقسام الشرطة ليستغلوا سلطاتهم ونفوذهم في إزالة كل ما يمكن أن يُستخدم دليلاً يدينهم"[149].

ووثقت منظمات حقوقية حالات تعذيب على يد قوات الأمن خلال فترة إدارة المجلس العسكري شؤون البلاد، كما أقر المجلس القومي لحقوق الإنسان بوقوع حالات مماثلة، ورصدت وحدة مناهضة التعذيب بالمجلس حالة تعذيب جماعي لعدد من المحتجزين بقسم الظاهر، في القاهرة، في 8 مايو 2012[150].

ولم يقم الرئيس محمد مرسي مثلاً بتبني مبادرة لفتح قضايا التعذيب العديدة التي مارستها أجهزة وزارة الداخلية أثناء حُكم مبارك، ورئيس الحكومة د. هشام قنديل ذهب لقيادات الأمن المركزي عقب أحداث بورسعيد – التي تصاعدت ابتداء من 26 يناير 2013 وأودت بحياة عشرات المدنيين- ليعدهم بزيادة تسليحهم، ووزير العدل أحمد مكي أنكر وجود تعذيب ممنهج في عهد الرئيس مرسي، في حين أخذت تتوالى أحكام البراءة للضباط المتهمين بقتل المتظاهرين. وفي 39 قضية رُفِعَتْ بعد الثورة اتُهِمَ فيها ضباط شرطة بقتل متظاهرين تمت تبرئتهم في 36 قضية، في حين كانت هناك ثلاث قضايا أخرى منظورة أمام المحاكم حتى منتصف فبراير 2013.

وامتدت أصابع الاتهام لتطال محمد مرسي بالتستر على جرائم أجهزة الأمن خلال أيام ثورة 25 يناير.

فقد كشفت صحيفة "الغارديان" البريطانية عما قالت إنها وثائق مسربة من تقارير اللجنة الرئاسية لتقصي الحقائق عن الجرائم التي ارتُكبت خلال ثورة 25 يناير، تثبت تلقي الشرطة موافقة رسمية بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين في السويس. وقالت الصحيفة إن



التقرير رُفع للرئيس محمد مرسي، في يناير 2013، مما خلق انطباعًا بأنه يرغب في "إخفاء نتائج التحقيق تحت السجادة"، ذاكرة أن مقتطفات التقرير تؤكد أن كبار مسؤولي الشرطة وافقوا على استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين في السويس خلال الأيام الأولى للثورة واستخراج أسلحة من المخازن دون تقديم وثائق تحدد هوية من تسلموها، وأنه تحت مراقبة ممثل رفيع المستوى من الداخلية، أطلقت الشرطة النار عشوائيًا على حشود المتظاهرين من على سطح قسم الشرطة، مما أدى إلى مقتل 24 متظاهرًا.

وقالت الصحيفة إن اللواء أشرف عبدالله، مساعد وزير الداخلية للأمن المركزي، كان موجودًا في السويس أثناء تمركز مسلحين على سطح قسم للشرطة لإطلاق النار على نطاق واسع وبشكل عشوائي، وفق تعبيرها، على جموع المتظاهرين.

ووصفت "الغارديان" تقرير اللجنة بأنه مهم؛ لأنه أول اعتراف رسمي من الدولة بارتكاب هذه الجرائم، مشيرة إلى أنه لم يتم سجن أي ضابط شرطة بسبب تعامله مع المظاهرات. ونقلت الصحيفة، حسب التقرير، أن قوات الأمن استهدفت إطلاق الرصاص الحي على مواطنين يقفون في شرفات بيوتهم أثناء إلقائهم زجاجات المياه للحشود في الشوارع، مشيرة إلى وجود عدد من الأدلة والشهود تصف كيفية انضمام ضباط الصف على سطح مركز للشرطة لاستخدام الرشاشات والمسدسات ضد الحشود في الشوارع، وأن الشرطة في السويس، كانت أول من قتل المتظاهرين خلال الثورة، وأنه حسب وثائق الداخلية التي جمعها التقرير، تجول أفراد الشرطة المسلحة، مستترين في ثياب مدنية في محيط شوارع السويس، حتى بعد 29 يناير، حين تم إجلاء الشرطة رسميًا من المدينة[151].

الأخطر في المشهد كله أننا لاحظنا بعد ثورة 25 يناير عنف دولة ممنهجًا – أي أنه متكرر وفق آليات مشتركة ويتسم بالعمدية- تُستخدم الشرطة فيه خارج أدوارها الدستورية والقانونية، وهو دورٌ يستدعي أزمتها من جديد في ظروف مختلفة، فقد كانت إعادة هيكلة الداخلية من المطالب الرئيسية لثورة يناير تطلعًا إلى إنهاء معضلة "الأمن والمواطن"، فالأول ضروري لسلامة الثاني، لكن تغوّله عليه يُحيله إلى سلطة قهر وصلت إلى التدخل في أدق تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إعادة الهيكلة استُبعدت من "المجلس العسكري" ورئاسة مرسي على التوالي، والعلاقة بين الشرطة وشعبها لم تُصحح على نحو يضمن استعادة عافيتها وهيبتها



وفق القانون وقواعده[152].

وساعد تعضيد مرسي لجهاز الشرطة وإشادته بدوره وجهوده في أكثر من مناسبة، مثلما حدث خلال أزمة بورسعيد[153] التي اندلعت في 26 يناير 2013، في استناد الأمن إلى ذلك الغطاء السياسي أثناء مواجهاته مع المتظاهرين وعملياته الرامية إلى فض الاعتصامات بالقوة، واستخدامه للرصاص والخرطوش في أحداث ومحافظات عدة، مثلما جرى في بورسعيد والدقهلية والقاهرة وغيرها من المحافظات.

إن ممارسة التعذيب في السجون والأقسام لم تتوقف في عهد مرسي حسب التقارير الحقوقية المتتالية، التي كان من أهمها وأخطرها تقرير "مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب" الصادر يوم 20 أكتوبر 2012 والذي وثق لثلاثين حالة تعذيب داخل أقسام الشرطة و11 حالة وفاة نتيجة التعذيب ارتكبت داخل أقسام الشرطة، وكل ذلك أثناء المائة يوم الأولى من حُكم الرئيس مرسي[154].

وفي مرحلة ما بعد 3 يوليو، بقيت دار ابن لقمان على حالها، وظل التعذيب مستمرًا.

ومن ذلك فضيحة تعذيب أسلم فتحي مراسل قناة "ام بي سي مصر" في أحد أقسام الشرطة بمحافظة المنيا، بعد أن أمر ضابط باحتجازه تعسفيًا لمنعه من أداء عمله الإعلامي في موقع انهيار مبنى. تعرض أسلم للضرب والتعذيب والإهانة اللفظية بشكل متكرر. وفي النيابة، وجد في انتظاره "محضر تعدي على السلطات"، بعد أن أعد الضابط الذي اعتدى عليه تقريرًا يثبت أن أسلم هو من ضربه[155].

تزامن ذلك مع تسرب شريط فيديو وعرضه على شبكة الإنترنت، لواقعة تعذيب أخرى في قسم شرطة أبو قرقاص بالمنيا، كان ضحيتها محمد فاروق عبدالمطلب، صاحب مخبز، ويظهر فيه فردان من الشرطة، يعذبان شخصًا معصوب العينين وعاري الجزء العلوي، باستخدام عصا وحزام جلدي، بينما يجبرونه على إطلاق اسم امرأة على نفسه "أنا سوسن"، وعلى التلفظ بعبارات جنسية مهينة.

وأظهر الفيديو أن الشخص قد استسلم لهما وأخذ يردد العبارات المطلوبة، في حين يقاطعه آخر بأسئلة شخصية عن سنه واسمه الكامل، وبعد الإجابة يشير إليه مُعذبه قائلاً "شغال"، حيث يكمل بعدها العبارات المهينة[156].

الواقعتان اللتان حاولت الشرطة – كالعادة- نفيهما، وإهانة



الضحيتين وإهدار كرامتهما في أقسام الشرطة، هما وصمة عار، كفيلة بإسقاط حكومة بأكملها.ومن عجبٍ أن نجد بعد ثلاثة أعوام من ثورة 25 يناير، جهاز الشرطة على حاله - ربما باستثناء حلول قطاع الأمن الوطني محل جهاز أمن الدولة- رغم الوعود بإصلاحه، وكأن شيئًا لم يتغير.

اندفعت مصر مصر باتجاه استعادة الدولة الأمنية والبوليسية. وتحدثت تقارير صحفية عن أن 575 ضابطا من عناصر جهاز أمن الدولة الذين حملوا نظام مبارك وتم إقصاؤهم بعد الثورة، أعيدوا إلى الخدمة مرة ثانية. تزامن ذلك مع انتقادات حقوقية لمشروع قانون الإرهاب ومصطلحاته الفضفاضة وغير المنضبطة، وسط شعور عام بأننا بإزاء حزمة قوانين تصب في وعاء استقواء السلطة، من خلال تقييد الحريات العامة وتمكينها من تشديد قبضتها على المجتمع ومن حصار الناشطين وقمعهم. ومن ذلك، قانون منع التظاهر، وقانون حماية الرموز الوطنية، وقرار الضبطية القضائية لعدد من العاملين بالمؤسسات الحكومية، وتمديد فترة الحبس الاحتياطي.

ولا شك أن عودة الدولة البوليسية هي ذروة المأساة في قصة جيل سعى إلى الحرية، فإذا به يجد نفسه أمام إعادة إنتاج أبشع للنظام الذي ثار عليه.

---

[107] حالة حقوق الإنسان في العالم: مصر، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013، لندن، 23 مايو 2013.

[108] روبير سوليه، سقوط الفرعون: ثمانية عشر يومًا غيرت وجه مصر، ت: د. ناهد الطناني، دار الطناني للنشر، القاهرة، 2012، ص 13.

[109] عاطف شحات سعيد، التعذيب في مصر (1981- 2008) جريمة ضد الإنسانية، دار الالتزام، القاهرة، 2010، ص 15- 17.

[110] Report for the Committee against Torture, General Assembly- Session 51, Supplement No. 44 (A/51/44para.180-222), United Nations, May 3, 1996.

[111] عاطف شحات سعيد، مرجع سابق، ص 11.

[112] د. أسامة القفاش (تحرير)، الداخلية: محاولة إحياء الموتى،

مجموعة الجنوب، القاهرة، 2013.

[113] د. ياسر ثابت، الضحية والجلاد: العنف الأمني في مصر، دار الخيّال، القاهرة، 2014.

[114] حسين حمودة مصطفى، "أسباب الانهيار.. وسبل إعادة البناء والإصلاح"؛ في: عبدالخالق فاروق (محرر)، كيف نعيد بناء جهاز الأمن، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، 2012، ص 126.

[115] التعذيب في مصر.. حقائق وشهادات (2003- 2006)، مركز النديم، القاهرة، 2007، ص 41.

[116] عبدالمنعم عوض، ما لا يعجبني في الشرطة، مجلة "الشرطة"، القاهرة، العدد 91، يناير 1989.

[117] د. عبدالوهاب بكر، أحوال الأمن في مصر المعاصرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2000، ص 215.

[118] حسين حمودة مصطفى، "أسباب الانهيار.. وسبل إعادة البناء والإصلاح"؛ في: عبدالخالق فاروق (محرر)، كيف نعيد بناء جهاز الأمن، مرجع سابق، ص 128 – 129.

[119] أحمد كمالي وعمرو إبراهيم، البوليس والشرطة في مائة عام (1900- 2002)، وزارة الداخلية، القاهرة، 2002، ص 275.

[120] بسمة عبدالعزيز، إغراء السلطة المطلقة: مسار العنف في علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ، دار صفصافة، القاهرة، 2011، ص 41.

[121] د. إبراهيم دسوقي أباظة، الخطايا العشر: من عبدالناصر إلى السادات، الطبعة الثالثة، دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1988، ص 128.

[122] جابر رزق، مذابح الإخوان في سجون ناصر، دار الاعتصام، القاهرة، 1977.

[123] محمد منير، سجين سياسي، دار هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

[124] د. رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة، كتاب الهلال، العدد 410، دار الهلال، القاهرة، 1985، ص 162.



[125] فريد عبدالخالق، الإخوان المسلمون في ميزان الحق، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1987، ص 108- 109.

[126] نبيل عبدالفتاح، النخبة والثورة: الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية، دار العين، القاهرة، 2013، ص 107.

[127] رابحة سيف علام، إصلاح جهاز الشرطة: كيف ولماذا؟، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، 2011، ص 4.

[128] د. ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص 950.

[129] بسمة عبدالعزيز، إغراء السلطة المطلقة: مسار العنف في علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ، مرجع سابق، ص 43.

[130] حسن أبو باشا، في الأمن والسياسة، دار الهلال، القاهرة، 1990.

[131] محمد مصطفى، كنت وزيرًا للداخلية، أخبار اليوم، القاهرة، 1992، ص 47.

[132] د. قدري حفني، كتابات في علم النفس السياسي، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التربوية، القاهرة، 2007، ص 126.

[133] د. أحمد عبدالله، "حقوق الإنسان العربي بين الديمقراطية المراوغة والاضطراب الإقليمي"؛ في: حقوق الإنسان وتأخر مصر، مرجع سابق، ص 33-34.

[134] أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1953.

[135] عبدالهادي بدوي، "أسباب انهيار الجهاز الأمني ومراحله ووسائل المعالجة"؛ في: عبدالخالق فاروق (محرر)، كيف نعيد بناء جهاز الأمن، مرجع سابق، ص 30.

[136] د. خالد فهمي، في كيفية تحويل المواطنين إلى خُلعاء بلا ديّة: التعذيب من جوانتانامو إلى أقسام الشرطة، جريدة "أخبار الأدب"، القاهرة، 15 إبريل 2007.

[137] التعذيب في مصر.. حقائق وشهادات، مرجع سابق، ص 25- 28.

[138] د. محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية (1952- 2002): دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات، مكتبة مدبولي، القاهرة،



2003، ص 348.

[139] Amnesty International, Torture in Egypt, pp. 81- 82.

[140] التعذيب في مصر.. حقائق وشهادات، مرجع سابق، ص 15.

[141] محمد جمعة، "الجنايات" تتنحى عن قضية تعذيب ضباط أمن الدولة لـ5 مواطنين لاستشعارها الحرج، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 26 مارس 2013.

[142] التعذيب في مصر.. حقائق وشهادات، مرجع سابق، ص 144- 146.

[143] التعذيب في مصر.. حقائق وشهادات (2003 - 2006)، مرجع سابق، ص 232- 260.

[144] مصر: يجب على الحكومة التصدي لوباء التعذيب، هيومن رايتس ووتش، http://www.hrw.org/ar/news/2004/02/25، 26 فبراير 2004.

[145] عاطف شحات سعيد، مرجع سابق، ص 83- 84.

[146] التعذيب في مصر.. حقائق وشهادات، مركز النديم، مرجع سابق، ص 10.

[147] د. محمد قدري سعيد ود. نهى بكر، إصلاح قطاعات الأمن في مصر، مبادرة الإصلاح العربي، القاهرة، يناير 2011، ص 2.

[148] د. محمد مجاهد الزيات، إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، 14 فبراير 2013.

[149] د. مي مجيب، "السلطة التنفيذية: من الصراع إلى الهيمنة"؛ في: د. عليّ الدين هلال ود. مازن حسن ود. مي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، مرجع سابق، ص 343.

[150] وحدة مناهضة التعذيب، موقع "المجلس القومي لحقوق الإنسان" الإلكتروني، 15 مايو 2012.

[151] Patrick Kingsley & Louisa Loveluck, Mubarak forces 'had official approval' to fire live rounds at Suez protesters, The Guardian, London, 11 April 2013.

[152] عبدالله السناوي، الدولة البوليسية الجديدة، جريدة "الشروق"،

القاهرة، 4 فبراير 2013.

[153] د. محمد مرسي، أتوجه لرجال الشرطة بالشكر على جهودهم في الدفاع عن المواطنين ومؤسسات الدولة وما زالوا يفعلون، الحساب الرسمي لرئيس مصر الدكتور محمد مرسي على موقع تويتر، 27 يناير 2013.

[154] د. خالد فهمي، مائة يوم من التعذيب، جريدة "الشروق"، القاهرة، 11 نوفمبر 2012.

[155] محمد أبو الغيط، مراسل إم بي سي ضحية التعذيب لـ"الضابط": "أبوس رجلك اتعلمت الدرس".. ولست صاحب فيديو رصد، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 5 نوفمبر 2013.

[156] محمد أبو الغيط، فيديو تعذيب مواطن في قسم للشرطة.. و"الداخلية": سنعاقب المتهمين لو ثبت صحته، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 3 نوفمبر 2013.



في حظيرة السُّلْطة

"إن الدكتاتورية ليست إلا مرضًا من أمراض السلطة، وليست ظاهرة طبيعية"[157]

تشكل علاقة المثقَّف بالسُّلْطة قضية تؤرق كثيرين، خاصة في ظل تطورات متلاحقة تفرض تساؤلات عن مدى دور المثقفين وتأثيرهم في رفض سلطوية ودكتاتورية وفاشية الأنظمة.

بداية، فإن الثقافة تعني التجديد وإلغاء القيود على مساحات الإبداع والابتكار، أما السُّلْطة ففي الغالب هي تجميد الوعي عند نقطة ما. ولذا نجد الصراع قائمًا في التاريخ الإنساني بين المثقَّف والسُّلْطة حول إصرار الأول (المثقَّف) على تحريك المياة الراكدة وتطوير الوعي، والآخر (السُّلْطة) على تجميد الوعي وإحكام الرقابة عليه.

علاقة المثقف بالسلطة يعبر عنها الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر بالقول إن مهمة المثقف هي إزعاج السلطة من أجل مصلحة الناس، فالمثقف لا يرضى بالحلول الوسط في قيمه التي يؤمن بها، وليس له رفاهية الصمت والتأمل، فقد أصبح يمثل غيره ممن لا يمثلهم أحد في دوائر السلطة؛ لذا فإن عليه تمثيل هؤلاء العامة في مقاومة أشكال استبداد السلطة المختلفة عبر كلماته وكتاباته ومواقفه التي يجهر بها اتساقًا مع ما يؤمن به من قيم ومبادئ إنسانية عامة.

غير أن طبيعة لحظة دخول مصر عملية التحديث منذ قرنين شكَّلت علاقة المثقَّف بالسُّلْطة حتى اللحظة. فالأصل هو السياسي. هو الداعي للتحديث وموجِّه دفته، وواضع أولوياته. والمثقَّف سواء هو شيخ معمّم" أم "أفندي"، فإن دوره فرع على هذا الأصل. الطبيعة الهشة اجتماعيًا واقتصاديًا لشريحة المثقفين، جعلت المثقَّف في علاقة حبل سريّ مع السُّلْطة.

جاء محمد علي باشا، صاحب التحديث، بالقضاء على كل التنظيمات الاجتماعية القديمة التي لا تدخل تحت جناح الدولة، فأصبح



المثقّف كي يحقّق أيًّا من مشروعاته للتحديث مطالبًا بأن ينضوي تحت لواء الدولة وأن ينفذ أفكاره تحت رعاية السُّلْطة؛ فإذا غضبت منه عاقبته بالنفي أو السجن. هذه اللحظة التي شكّلها ووضع أساسها كل من محمد علي باشا، ورجل التحديث رفاعة الطهطاوي.

هذه الطبيعة جعلت عين المثقّف دائمًا، سواء أكان مؤيّدًا للسلطة أم معارضًا لها، على راية السياسة أينما تتّجه. ومع تجربة يوليو زادت الحدّة؛ لأن الدولة أمّمت إنتاج الفكر والثقافة وتوزيعهما، وأصبحت صاحبة التوجيه الأيديولوجي الأكبر إن لم يكن الوحيد، فأصبح هناك المثقّف ابن الدولة، الذي يحلو له أن يؤكّد دائمًا على التفرقة بين خدمة الدولة ككيان باق مستمرّ بعد أن تنتهي النظُم الحاكمة. وإلى هذا ينتمي جيل الستينيات إلا ما ندر[158].

شارك هؤلاء في إقامة بنية تحتيّة للمؤسّسات الثقافية، في حين سعت السلطة من خلال هؤلاء النخبة إلى الترويج لمقولات وشعارات رفعتها الثورة وسعى القائمون على النظام إلى تحقيقها، وإن ظاهريًا. ولعل "ميثاق المثقفين"، الذي عرضته نشرة "الاشتراكي" عام 1965، يلخص بأوضح صورة معظم التيمات الأيديولوجية في الأدب والفن في ستينيات القرن العشرين.

قرر الميثاق المقترح أن الثقافة "ليست ميدانًا لتوظيف الأموال"، و"إنما خدمة تؤديها الدولة الاشتراكية للمواطنين نظير ما يدفعون من ضرائب"، والهدف منها هو "إنجاح الثورة وتدعيمها"، على أساس أن "الرواية الثورية والمسرحية الثورية والفيلم الثوري تدفع الجماهير إلى المعركة وتوقظها، وترغمها على الاتحاد، وتلهمها أن تأخذ مصيرها بيدها".

ويرى الميثاق المذكور أن على الدولة الاشتراكية أن تراقب الأعمال الفنية، واقترح أن يكون معيارها في الرقابة: "هل هو [العمل الفني] يخدم المصالح الشعبية؟"[159]

قدم مضمون هذا الميثاق تصورات عن استعمال أموال الدولة وقمعها لتخيير الفنان بين التقاعد وبين تكييف نشاطه وفقًا للمقياس المفروض، بغض النظر عن مستوى العمل الإبداعي. والاستكمال المنطقي لذلك هو أن الجمهور بدوره حين تكون الوجبة المقدّمة إجبارية، كما في السجون، سوف يُقنِع نفسه بعد فترة بأنها لذيذة. وقد أيد العديد من كُتّاب الفترة البارزين هذا الاتجاه، وعلى رأسهم سامي داود وعلي الراعي ونجيب سرور وصلاح عيسى، كما مهّد له سعد

كامل في "أخبار اليوم"[160].

تحت رعاية السلطة، تورطت أسماء ووجوه ثقافية وصحفية كثيرة وكبيرة في صناعة كاريزما الزعيم الأوحد، حتى تحول عدد منهم إلى يتامى النظام بعد رحيل عبدالناصر.

هكذا انهالت كتابات تدمج الدولة في شخص عبدالناصر، فكتب فتحي غانم في عام 1960 قائلاً:

" "إننا أمام حاكم علاقته مباشرة مع شعبه.. بل إنه من الصعب أن نقول إن هناك علاقة.. إنهما شيء واحد.... إن الشكل الأول لهذا النظام [السياسي] هو في الوحدة القائمة بين البطل والشعب: اللقاء بينهما هو البرلمان الحقيقي، وهو الاتحاد القومي... وهو باختصار الأسلوب الديمقراطي لسياستنا. أما بقية الأجهزة والنظم السياسية الأخرى فهي فرع من هذا الأصل. إنها تابعة لهذه الصلة المباشرة بين جمال عبدالناصر وشعبه"[161].

يروي عبدالله الطوخي، الأديب والصحفي الماركسي، أنه كان يُكِن في أوائل خمسينيات القرن العشرين "الكراهية والحقد المقدس" لعبدالناصر، الذي وضعه مع زملائه الشيوعيين في السجن بسبب رفضهم للنظام، وكان يطلق عليه لقب "ذو الأنف الكئيب"، ربما نقلاً عن الشاعر الكبير صلاح عبدالصبور، الذي غيّر موقفه بعد ذلك. وقد طال هذا التحول الطوخي بدوره؛ إذ يقول: "بقدر ما تطرفت في كراهيته في تلك الأيام الأولى، بقدر ما تطرفت في حُبّه في الأيام الأخيرة... بلغ بي الحُبّ أني بتّ أرى في ضخامة الأنف نوعًا من التميز والجلال". بل قال: "محال أن تكون مصادفة.. [ف] منطق التاريخ.. أن يخرج من هنا [الصعيد] أول مُحرّر لمصر في تاريخها الحديث.. أسمر.. شاهق البنيان"[162].

غير أن هذا لم يكن يعني استمرار القوة الناعمة على طول الخط، فقد تعرض غالبية المثقفين والصحفيين من مختلف التيارات والانتماءات السياسية والفكرية والدينية إلى الاعتقال في عهد عبدالناصر. وفي ذلك يقول د. حسين مؤنس: "ومن مآثر عبدالناصر التي لا تُنسى عصفه دون رحمة بكل من أيدوه من كبار الصحفيين، وعلى رأسهم محمود أبو الفتح وأحمد أبو الفتح، ومصطفى أمين وعلي أمين"[163].

ظلت معادلة التحديث التي بدأت مع الطهطاوي ومحمد علي قائمة، حتى سقطت سقوطها المدوّي مع هزيمة حرب 1967، ليدخل

المصريون في أربعة عقود من التشظّي والعشوائية.

فقد انحرفت علاقة المثقّف والسُّلْطة إلى علاقة شبه عبودية واستغلال مفرط من قبل جانب واحد، هو السُّلْطة، ورضوخ شبه كامل من الجانب الآخر، وهو المثقف، خلال عهديّ السادات ومبارك.

وفي ظل سياسات وإجراءات لاستيعاب الجماعة الثقافية وتدجينها، مثل التلاعب بجزرة جوائز الدولة، ومنح التفرغ، ونشر الكتب، والدعاية في وسائل الإعلام المختلفة، وتمويل بعض الأنشطة الفنية والثقافية، فضلاً عن عصا استبعاد وتهميش وملاحقة الأفكار الراديكالية والشخصيات المتمردة والناقدة، نشأت ظاهرة أطلق عليها وزير الثقافة الأسبق فاروق حسني "حظيرة المثقفين"[164]، نتيجة تحديد السلطة السياسية الشخصيات التي تنعتهم بأنهم مفكرون كبار، أو مثقفون كبار، حتى أنها باتت لا تعمل إلا من خلالهم، إما كوسطاء، أو بأدائهم أدوارًا تتعلق بإنتاج الخطاب الثقافي والسياسي السائد، وتبريره وترويجه على نطاق واسع، وبإضفاء التماسك والانضباط – والقبول الشكلي- على مفرداته وقيمه ومفاهيمه الأساسية[165].

في كتابه "مثقفون تحت الطلب"[166]، يفضح الصحفي محمد عبدالواحد، الذي كان يعمل في المكتب الإعلامي لوزير الثقافة فاروق حسني، عددًا من المثقفين، بالاسم، مثل د. جابر عصفور وخيري شلبي ود. سمير سرحان، ويقول بعلاقة بين بعض "المناضلين السابقين" والسلطة، الأمر الذي وضع عددًا كبيرًا منهم في مأزق، ليتحول الكتاب وأبطاله إلى وجبة دسمة استمرت أسابيع على مقاهي وسط البلد الثقافية.

يُظهر غلاف الكتاب فاروق حسني وهو يقود أوركسترا موسيقية، في يده عصا وأمامه نوتة موسيقية وأربعة من الرجال تبدو رؤوسهم نسخًا متشابهة وفارغة، يقصد بهم مثقفي السلطة. الهجوم الأكبر في الكتاب كان على صلاح عيسى، اليساري السابق، ورئيس تحرير جريدة "القاهرة" التي تصدرها وزارة الثقافة. غير أن البعض يعتبر ما كتبه عبدالواحد عن صلاح عيسى ليس إلا من قبيل تصفية الحسابات، خاصة بعد استبعاد عبدالواحد من الجريدة. نلمح ذلك مثلاً في إشارته إلى أن صحيفة "القاهرة" كان يتردد فيها نداء شهير عصر كل يوم أحد هو "نسخة الوزير.. نسخة الوزير"، في إشارة إلى نسخة التجربة الأخيرة لصفحات "القاهرة" التي تُعرض على الوزير ليراجعها قبل طبعها. وهو ما يضرب التجربة اليسارية لعيسى وادعاءه الاستقلال



في مقتل[167].

ومما يرويه كتاب عبدالواحد أن دار الأوبرا المصرية "تمت عسكرتها مع مجيء (رئيسها الأسبق) ناصر الأنصاري من مراسم رئاسة الجمهورية.. (ثم) جاء عسكري آخر لكنه حاصل على الدكتوراه (رئيسها الأسبق) سمير فرج. اقتنع (الوزير) بأن عسكرة الأوبرا أفضل من أن تصبح عرضًا أوبراليًا".

عند قراءة الكتاب يتبادر إلى الذهن سؤالان أولهما عن مدى الحياد الذي يمكن أن يتمتع به المؤلف بمجرد خروجه من الوظيفة. أما السؤال الثاني فعن مصداقية موظف اعتبر العمل كمستشار إعلامي يلازم الوزير كظله ويقف في مقدمة طابور المدافعين عنه أبقى وأهم من العمل الصحفي، إضافة إلى الوثوق بما يورده من أحكام وهو الذي كان يبحث في السابق مع الوزير عن ردود إذا وجهت إليه من خصومه.

وخلال عمل عبدالواحد مساعدًا لرئيس تحرير صحيفة "القاهرة" الأسبوعية التي تصدرها وزارة الثقافة التي اعتبرها بعض المثقفين والصحفيين صحيفة الوزير الشخصية، كان يبرر سياساته ويدافع عنه أمام منتقديه.

كما احتفل به في مناسبات، منها افتتاح معرض للوزير في مطلع عام 2001 ونشرت مجلة "الأهرام العربي" صورة للحفل يقف فيها الوزير بين عبدالواحد وشاعر العامية عبدالرحمن الأبنودي وأمامهم كعكة كبيرة مثل كتاب مفتوح تحمل صفحته اليمني صورة طويلة لحسني يمشي على شاطيء البحر، واليسرى كلمات في حُبِّ الوزير بتوقيع عبدالواحد[168].

وجمع عبدالواحد عددًا من مقالاته التي نشرتها صحيفة وزارة الثقافة في كتاب "حُبّ من طرف ثالث"، الذي نشرته عام 2002 الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة) التابعة لوزارة الثقافة، وأهداه "إلى أصدقائي الحقيقيين الذين منحوني الحرية وتحملوا تحرري.. أبي وأمي وفاروق حسني".

شهدنا خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أزمات تعرض لها المثقفون، ولعلنا لا ننسى أزمة د. نصر حامد أبو زيد، الذي اتُهم بسبب مؤلفاته وأبحاثه العلمية، وخاصة كتابه "مفهوم النص"، بالارتداد والإلحاد. لجأ خصومه من التيارات الدينية والباحثين عن الشهرة في مبدأ "الحسبة" وسيلة لمقاضاته، وطالبوا على أساسه بالتفريق بين أبو زيد وزوجته. استجابت المحكمة وحكمت بالتفريق بين



الباحث وزوجته قسرًا، على أساس "أنه لا يجوز للمرأة المسلمة الزواج من غير المسلم". في نهاية المطاف، وفي أحد أيام عام 1995، غادر نصر حامد أبو زيد وزوجته د. ابتهال يونس الأستاذة في الأدب الفرنسي، القاهرة نحو المنفى إلى هولندا، حيث عمل الباحث المرموق أستاذًا للدراسات الإسلامية بجامعة لايدن[169].

كان اختياره المنفى الاختياري حلًّا أراح السُّلْطة.

وعندما تفجَّرت أزمة رواية "وليمة لأعشاب البحر" للروائي السوري حيدر حيدر، اهتَّزت السُّلْطة قليلاً، وهي تحاول الدفاع عن "حريّة الرأي والتعبير"، ولكن بعد شهور قليلة اضطرت السُّلْطة نفسها إلى المزايدة على تيارات الإسلام السياسي لتصادر ثلاث روايات، وأقالت رئيس هيئة قصور الثقافة وقتها علي أبو شادي، وحوَّلت الكاتبين إبراهيم أصلان، وحمدي أبو جليّل إلى النيابة بتهمة نشر أعمال إباحية.

هكذا سقطت حرية الرأي في مواقف وقضايا وأزمات مختلفة، وصمت قطاعٌ كبير من المثقفين إزاء ما يجري. أما من تمرد وخرج عن السرب الثقافي الذي ترعاه أجهزة الدولة، فقد واجه الاستبعاد والتهميش[170].

إلا أن تغيُّرًا كبيرًا حدث في نهايات القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة، مع انتشار القنوات الفضائية، وتطور استخدامات شبكة الإنترنت، مما كسر إلى حدٍ ما احتكار السُّلْطة لأدوات التعبير، فبدأت شريحة من المثقفين تتشكَّل؛ شريحة ليست الدولة أو السُّلْطة وسيطًا بينها وبين الناس؛ إذ تعتمد على الوعي الفردي والجمعي بشكل مباشر، ولم تعد أعينها كما كان الشيخ المعمَّم والأفندي على اتجاه راية السُّلْطة، بل على الناس. ومن ثمرات هذا التطور الحالة الثورية التي شهدتها المنطقة، والتي اصطُلِح على تسميتها "الربيع العربي".

وبعد ثورة 30 يونيو، حدثت فوضى كبيرة في علاقة المثقَّف بالسُّلْطة الجديدة، فهناك من أيدها على طول الخطّ، ضدّ جماعة الإخوان المسلمين. وهناك من يحاول إيجاد طريق موازٍ بين السُّلْطة الجديدة ممثَّلة في حكومة مؤقَّتة وجيش يدعمها، وبين إقرار حقوق للإنسان والحريات المدنية حتى في التعامل مع ما يمكن تسميته بالعدو "الداخلي"[171]!

اتَّخَذ عدد كبير من المنتمين إلى الجماعة الثقافية، أو من نطلق



عليهم اسم "المثقفين" مواقف متماهية مع السُّلطة، حيث توحَّدوا بها، وكان حريًّا بهم أن يتأنّوا قليلاً، وأن يقدّموا بدائل تليق بهم بصفتهم مفكّرين ومثقّفين، لا أن يسايروا التيار والمزاج العام الذي عادة ما تشوبه المبالغة والانفعالية العاطفية. هنا تبين لنا أن فريقًا "ممن يتظاهرون برفع شعار التنوير والعلمانية من هم أفاقون حقيقيون، لا يبتغون إلا تحقيق مصالح مادية رخيصة ولو على حساب الوطن وبقية المجتمع"[172].

ولعقود طويلة، أدى التقاعس بكثير من "المثقفين" إلى الانحياز للسلطة تلقائيًا، حتى لو كانت تتعارض مع ما يؤمن به هذا المثقف نفسه وما ينادي به من خلال كتبه ونظرياته النخبوية[173].

لقد تحول عددٌ لا يستهان به من المثقفين ممن تحالفوا مع السلطة والحزب الحاكم، من دور المثقف النقدي، إلى دور المبرر والمساند والتابع للسلطة السياسية والحزبية، ونكص هؤلاء عن أداء أدوارهم الداعمة لحركة التغيير السياسي، في حين اكتفى فريقٌ منهم بالتراجع إلى المواقع أو القواقع الأكاديمية والبحثية، وسط إحساس بعدم الجدوى واليأس من الجمود السياسي والثقافي والشيخوخة السياسية والجيلية في مصر[174].

وانصرف بعض المثقفين والمبدعين إلى التركيز على ثقافة المهرجانات والاستعراضات والجوائز، لا سيما الرسمية أو الأهلية في بعض الدول العربية الميسورة.

تناسى هؤلاء أن عزلة المثقف وانحباسه في دائرته الضيقة لا يُمكنه من ممارسة أدواره بموضوعية، فمن خلال الإطار الاجتماعي للتفكير يتطور تفكير المثقف؛ لأنه ينظر للواقع كما هو لا كما يريد المثقف أن يراه- ويتمكن من التعرف على المشكلات الحقيقية التي عانى منها المجتمع، لا التي يتصور أن المجتمع يعاني منها. ولا يعتبر عيبًا ثقافيًا ولا أخلاقيًا قيام المثقف بالتراجع عن أفكار كان يتصور أنها عملية أو مناسبة أو حقيقية، بتغييرها أو تطويرها لتصبح لديه أفكار أخرى؛ لأن المثقف يتعامل مع أفكار من طبيعتها قبول التطور والتغير والموت والازدهار، بل من الأجدى والأجدر بالمثقف ممارسة المراجعة لا عدم المراجعة.

المهم هو أن مراجعة المثقف لأفكاره لا تعني أن يصبح المثقف بهلوانيًا، له قدرة عالية على التأرجح والتنقل والتقلب بين الأفكار المتعارضة وقت شاء وبسرعة، فلا بدّ أن تخضع مراجعة الأفكار لشروط

موضوعية أكثر منها رغبة ذاتية، أو تأزمًا ذاتيًا مستمرًا قد يعاني منه المثقف[175].

علينا أن ندرك أن سلطة المثقف هي سلطة معنوية مستمدة من تراث الأمة، "ونحن بحاجة لمن يوقظ ضمائرنا ويخاطب عقولنا، ويُحيي في نفوسنا الشعور بالقيمة النبيلة والانتماء المشترك، ويشجعنا على مقاومة الطغيان والتخلص من كل صوره، وينبهنا للمصلحة العامة والمطالب الحيوية"[176]، وهذا هو ما ينهض به المثقف، وهذه هي مسؤوليته وسلطته التي لن تتحقق له إلا حين يصبح حُرًا مستقلاً.

وفي تقديرنا أن المثقف الحقيقي ليست وظيفته إرضاء من حوله عن طريق تجنب الخوض فيما يرفضون سماعه؛ لأنه بذلك يصبح غير ذي فائدة لمجتمعه، ويتحول لببغاء يردد ما يقوله آخرون أو "جوقة"، على حد تعبير إدوارد سعيد. ويتعين على المثقف في لحظات الأزمات الكبرى أن يولي اهتمامه للبعد الأخلاقي والقيمي فيما يجري حوله، فيُذّكر الناس بأن المبادئ لا تتجزأ، ولا يجوز معها الانتقائية أو المعايير المزدوجة. غير أن الوظيفة الأهم على الإطلاق للمثقف في لحظات التحول الكبرى هي أن يسعى لحماية الذاكرة الجمعية لأمته من محاولات طمسها أو تزييفها، فلحمايتها علاقة مباشرة ببقاء الأمم وتماسكها[177].

إلا أن واقعنا المزري شهد ظهور نخبة ثقافية تؤثر السلامة، وتخيط فمها وتعقم أصابعها عن كتابة أي مواقف أو إبداعات قد تثير حنق السلطة عليهم، أو تجعلها تمنع عنهم الجوائز والمزايا والعطايا.

تقاعست النخب الثقافية مثلاً عن أداء دورها المنشود أو حتى تسجيل اعتراضات واضحة على السقوط المدويّ للنظام الذي اعتمد على القمع لتكميم الأفواه، مع وجود بعض الاستثناءات المحترمة، مثلما فعل الروائي صنع الله إبراهيم حين رفض جائزة ملتقى القاهرة الثاني للرواية العربية في عام 2003، وجاء احتجاجه في كلمة كان نصها: "في الوقت اللي مافيش فيه أمة لا حاضر لها ولا مستقبل، وفي الوقت اللي فيه إسرائيل بتجهز على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وسفيرها آمن في مصر، وفي الوقت اللي موجود فيه السفير الأميركي في القاهرة ويحتل حيًا بالكامل وينتشر جنوده في كل شبر من الوطن، وفي الوقت اللي بتتفرج فيه الحكومات العربية على المجازر التي تحدث في العراق وفلسطين ولا تصنع حيالها شيئًا، أرفض قبول هذه الجائزة؛ لأنها صادرة عن حكومة غير قادرة على منحها"[178].



يمكن أن نتحدث أيضًا عن الباحث الرصين د. محمد السيد سعيد، الذي قرر في لقاء جمع المثقفين مع الرئيس حسني مبارك أن يجسد المعنى الحقيقي للمثقف، فحدث مبارك عن ضرورة البدء الفوري في إصلاح سياسي ودستوري ينقذ البلاد، ولم ييأس عندما تجاهل مبارك ما قاله، بل أصر على أن يذهب إليه عقب الجلسة ليسلمه أوراقًا تحمل مشروعًا يخرج البلاد من مواتها السياسي. كان يمكن لمبارك أن يأخذ منه الأوراق ويعطيها لمساعديه ليضموها إلى ركام المشروعات التي أماتها طوال سنوات حُكمه المديدة، لكن مبارك اختار أن يضع بصمته الخاصة فقال له بصلف الدكتاتور: "الأوراق دي تحطها.."، ثم سكت على طريقة استيفان روستي، وأضاف "في جيبك"، ليضحك من حوله معبرين عن انبهارهم بخفة ظل القائد وسرعة بديهته، دون أن يدروا هم وقائدهم أن محمد السيد سعيد سينتصر حتى بعد رحيله على حسني مبارك[179].

غير أننا في لحظات الأزمات التي مرت بها مصر، بدءًا من الفترة التالية لثورة 25 يناير وصولاً إلى ثورة 30 يونيو وما بعدها، رأينا من يتصدرون المشهد الثقافي يسايرون السلطة والمزاج العام على حساب الحقيقة، وانكفأ كلٌ على ذاته يحاول حمايتها من الغمز واللمز وهجمات المعسكر المناوئ ومن احتمالات التخوين المشرعة كما السيوف فوق الرقاب. وصارت المحافل واللقاءات، مثلها مثل مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها فيسبوك، ساحة للعراك؛ يلتزم مستخدمها بإعلان موقفه وصَفّ دفاعاته ومبرراته، ويستفيض في تسفيه مُخَالِفيه كلما أوتِيَ دليلٌ يثبت صحة انحيازه، بل ويحذف من قائمة أصدقائه في أحيان كثيرة هؤلاء الذين انحازوا إلى الجانب المقابل، واختاروا معسكر "العدو"، وبعد إتمام الحذف ينشر على صفحته أنه استبعد غير المرغوب فيهم، وتَخَلَّصَ بنجاح من "المُلَوّثَات"، ثم يُهَدِّد بأنه سوف يفعل المثل بكل من يجرؤ على مخالفته في المستقبل، فيَتَلَقَّى المباركة والتأييد.

على هذا النسق، راح كتابٌ ومفكرون يدفعون عن أنفسهم تهمًا منتظرة من خلال أعمدتهم ومقالاتهم، ويتلمسون الحجج والأسباب حتى وإن لم تبد مقنعة، عسى أن تشفع لهم عند الضرورة وفي ظل تقلبات لا مأمن منها[180].

إن في المجتمع أراجوزات يدعون الوطنية وأقزامًا يصعدون على أكتاف عمالقة يعرفهم الناس بجلاء. ومن هؤلاء صنفٌ من أبناء "حظيرة المثقفين" الذين أفسدتهم علاقتهم بالسلطة - سواء كانت تلك



السلطة دولة أم شركة أم جماعة من جماعات المصالح- ممن أخذوا يغيرون ولاءاتهم، حتى وجدنا بعضًـا ممن كانوا يزينون لنظام سابق أو أسبق حسن أفعاله، يبدلون جلودهم ويتغنون بالثورات بعد نجاحها ويديرون ظهورهم لمواقفهم السابقة، دون أن يرف لهم جفن. هؤلاء الذين "يسارعون إلى تغيير ولاءاتهم واصطفافاتهم السياسية عندما يشعرون بأن الرياح غيرت وجهتها، هم صالحون لكل الأزمنة، مع الغالب ضد المغلوب، ومع صاحب السلطان دائمًـا"[181].

على هذا المنوال، وجدنا فنانة مثل إلهام شاهين تقول: "أنا مفجرة ثورة يونيو" وتكيل المديح الفج للفريق السيسي، وسط تساؤلات من عينة: هل فعلاً إلهام شاهين مفجرة ثورة يونيو؟ وهل الفريق السيسي يحتاج إلى إشادتها به؟ وكذا وقفت غادة عبدالرازق لتهاجم باسم يوسف مقدم برنامج "البرنامج" لتقول إنه يقدم في برنامجه ما يخدش الحياء، مع أن غادة أعمالها الفنية شاهدة عليها، ومن ذلك مسلسلها الرمضاني "حكاية حياة"، ثم إذا بها تضع اسم الفريق السيسي وسط حديثها الغارق في المديح الزائد.

وتأمل ما جرى أثناء استراحة الغداء في فندق قصر الإمارات بأبوظبي، حين غنى الفنانون المشاركون في الوفد الشعبي الذي زار الإمارات لشكرها على مساندة مصر، أغنية "الله عليك يا سيسي.. بكرة تكون رئيسي" على نفس لحن أغنية إيهاب توفيق "الله عليك يا سيدي.. قلبك داب في إيدي"، وأغنية "تسلم الأيادي"، تعبيرًا عن رغبتهم في ترشيح الفريق أول السيسي لرئاسة الجمهورية. شارك في أداء هذا الفاصل الغنائي الغريب إيهاب توفيق، ومدحت صالح، وعمرو مصطفى، وإلهام شاهين، وهالة صدقي، وهاني رمزي، فيما إكتفى المخرج خالد يوسف، والشيخ مظهر شاهين، والمنتج كامل أبوعلي، وبقية الوفد بالتصفيق. ظل الفنانون يغنون طوال فترة استراحة الغداء، وفي طرقات الفندق الفخم، وصولاً إلى ساحة الاستقبال، بصورة لفتت انتباه رواد الفندق[182].

عند نقطةٍ ما، بدا أن نفاق المثقفين والفنانين للفريق السيسي يشوّه صورة وزير الدفاع ولا يعززها. إن السيسي لن يرتفع بآراء الفنانين ولا بوصلات المديح، ولن يرتفع ببكاء محمد فؤاد. ثم ماذا يمكن قوله تعليقًـا على مسرحية عنوانها "قد الدنيا"، المستوحاة من مقولة رددها السيسي في خطاب له؟ أليس هذا نفاقًـا ما بعده نفاق[183].

إن من يطلب من الجيش دخول المعترك السياسي يُحرج



المؤسسة العسكرية ويُحملها ما لا طاقة لها به، ويؤدي ليس فقط لإضعاف الدولة والمجتمع وإنما أيضًا قد ينال من شعبية الجيش وقياداته[184]. إن الجيش مطالبٌ بأن يحمي لا أن يحكم، وتجاربه السابقة في المعترك السياسي عليها مآخذ عدة.

في مرحلة ما بعد 3 يوليو، رأينا نخبة تترنح وتضل الطريق، وشهدنا مثقفين يبررون العنف والقتل ويرقصون على الأشلاء، ويبثون خطاب الكراهية وتقسيم المجتمع، ويتهمون الثابتين على المبادئ بالخيانة. لم يصدق الناس أن نخبًا عاشت طوال حياتها تطنطن عن مدنية الدولة ثم صارت تنادي بالقائد العسكري الملهم منقذًا للبلاد والعباد وتبرر عسكرة الدستور وتُنظّر وتؤصل لانتهاك حقوق الإنسان وإهدار كرامته تحت دعاوى الوطنية الزائفة والشعبوية البغيضة، التي تصنع فاشية وطنية جديدة.

ما فعلته هذه النخب من عروض تعرٍ سياسي رخيص أكد للمصريين قناعتهم أن "نكبة مصر في نخبتها" وأن فريقًا من الداعين للمدنية والليبرالية والتقدمية، ليسوا سوى مدعين تستخدمهم السلطة لتسحق بهم أحلام الناس وآمالهم في المستقبل[185].

تلك المواقف المخزية، وإن ارتفع عنها أصحاب أقلام حُرة ومواقف مبدئية من الكُتاب والمبدعين، لم تكن تعني إلا شيئًا واحدًا: حظيرة المثقفين مازالت قائمة!

---

[157] موريس دوفرجيه، الدكتاتورية، ترجمة: د. هشام متولي، دار عويدات، بيروت، 1989، ص 36.

[158] خالد حماد، المثقّف والسُّلْطة، مجلة "الدوحة"، العدد 73، الدوحة، نوفمبر 2013.

[159] د. شريف يونس، الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكل عبادة ناصر، مرجع سابق، ص 60.

[160] المرجع نفسه، ص 61.

[161] المرجع نفسه، ص 133.

[162] المرجع نفسه، ص 119- 120.



[163] د. حسين مؤنس، باشوات وسوبر باشوات: صورة مصر في عهدين، دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1984، ص 64.

[164] مجلة "روزاليوسف"، القاهرة، 23 نوفمبر 2003.

[165] نبيل عبدالفتاح، اليوتوبيا والجحيم: قضايا الحداثة والعولمة في مصر، مرجع سابق، ص 61.

[166] محمد عبدالواحد، مثقفون تحت الطلب، دار غرناطة، القاهرة، 2004.

[167] محمد أبو زيد، الأدب يتغذى على دم النميمة، جريدة "الشرق الأوسط، لندن، 29 نوفمبر 2006.

[168] سعد القرش، "مثقفون تحت الطلب" كتاب عن الثقافة المصرية ووزيرها، رويترز، 12 فبراير 2005.

[169] وفاء حلمي، د. نصر حامد أبو زيد المفكر المفترى عليه، جريدة "العربي" الناصري، القاهرة 13 نوفمبر 2005.

[170] د. محمد أبو مندور، الإفقار في بر مصر، كتاب "الأهالي"، العدد 63، حزب التجمع، القاهرة، نوفمبر 1998، ص 124.

[171] خالد حماد، المثقَّف والسُّلْطة، مصدر سابق.

[172] د. جلال أمين: المثقفون العرب وإسرائيل، دار الشروق، القاهرة، 2005.

[173] سعدية مفرح، المثقفون.. القوة المائعة!، جريدة "القبس"، الكويت، 7 أكتوبر 2013.

[174] نبيل عبدالفتاح، النخبة والثورة: الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية، دار العين، القاهرة، 2013، ص 213.

[175] زكي العليو، المثقف.. مداخل التعريف والأدوار، دار الانتشار العربي، بيروت، 2009.

[176] أحمد عبدالمعطي حجازي، الثقافة سلطة مستقلة!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 14 يونيو 2013.

[177] د. منار الشوربجي، المثقف وقضايا وطنه، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 10 يوليو 2013.



[178] جمال القصاص، الكاتب المصري صنع الله إبراهيم يرفض جائزة ملتقى القاهرة للرواية العربية، جريدة "الشرق الأوسط"، لندن، 24 أكتوبر 2003.

[179] بلال فضل، المحنة المصرية، جريدة "الشروق"، القاهرة، 13 أكتوبر 2013.

[180] بسمة عبدالعزيز، لوحة الجحيم، جريدة "الشروق"، القاهرة، 17 أغسطس 2013.

[181] فخري صالح، كتاب الثورات العربية: المثقفون والسلطة والشعوب، دار العين، القاهرة، 2013.

[182] الفنانون يغنون في "قصر الإمارات": "الله عليك يا سيسي.. بكرة تكون رئيسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 نوفمبر 2013.

[183] سليمان القلشي، أيها الفنانون اتركوا السيسي في حاله، موقع "التحرير" الإلكتروني، 3 نوفمبر 2013.

[184] منى القويضي، الجيش يحمي، جريدة "الشروق"، القاهرة، 7 نوفمبر 2013.

[185] د. مصطفى النجار، النخب المصرية واغتيال الديمقراطية، جريدة "الشروق"، القاهرة، 1 نوفمبر 2013.



إفقار مصر

"موقف الطاغية، هو موقف ذلك الذي يقطع الشجرة لكي يقطف ثمرة"[186]

يبقى الاقتصاد كاشفًـا لاستمرار النخب الكسيحة في محاربة مطالب ثورة 25 يناير ومكتسباتها.

فعلى مدى 3 سنوات لم يتم إنجاز أي إجراء ولو حتى إصلاحي، ناهيك عن أن يكون ثوريًـا، سواء فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل والثروة أو مكافحة الاحتكارات أو تحجيم الفساد الخاص والعام أو حتى زيادات لها وزن في الإنفاق على الصحة والتعليم.

ولا تزال الدولة المصرية تبني برامج مكافحة الفقر على أساس اتباع منظومةٍ تقوم على إخضاع الفقير للدولة وليس إخضاع الدولة للفقير. لقد تشدقت مؤسسات الدولة المصرية كثيرًا بالفقر والفقراء والعدالة الاجتماعية، ومنذ ما حققته بعض سنوات التجربة الناصرية حتى الإعلان عن مشروع الألف قرية - الذي شابه العديد من الأخطاء والمشكلات- لم تتخذ مؤسسات الحكومة خطوات جادة لإرساء حقوق الفقراء.

اختارت الدولة المصرية أن تحتكر دورِ البناء والتوريد والتقديم لخدمات مكافحة الفقر، حتى اقتنع الفقير أنها الوحيدة القادرة على حل مشكلاته، ثم تخلت عنه في كل هذه الجوانب، وعلقته بوعود بخطوة أولى من جانبها للسير في طريق ما للإصلاح، لكن هذه الخطوة لا تأتي أبدًا؛ سواء بقصد أو بغير قصد، فالدولة تديرها مؤسسات عاشت لعقود في كنف التجربة المباركية بمشكلاتها وبيروقراطيتها وفسادها[187]!

في خطٍ موازٍ، وقف المجلس الأعلى لحكام القوت - وهي كتلة مصالح رجالِ الأعمال التي تحكم الاقتصاد- في وجه أي ضرائب عادلة تعيد قدرًا ولو يسيرًا من التوازن لموازنة الدولة، وغاب أي تفكير في إصلاح جهاز الدولة البيروقراطي، بل على العكس أعادت حكومة 30



يونيو مساحات الفساد التاريخية في الإسناد بالأمر المباشر للأراضي وغيرها لتلغى حتى مخالفات القانون بأثر رجعي[188].

في كتابه النبوئي "النظام القوي والدولة الضعيفة"، يحدثنا عالم الاقتصاد السياسي د. سامر سليمان عن أزمة حُكم مصر المتمثلة في الفشل في صياغة تحالف حُكم اجتماعي ناجح وكفء ومستقر بنجاح تنموي. يصف لنا سامر سليمان ذلك التحالف غير المستقر وغير التنموي وغير الكفء والمستبد، الذي اعتمد في توطيد حُكمه على مصادر غير إنتاجية (ريعية على رأسها الاقتراض الخارجي والداخلي وقناة السويس وغيرها) من أجل تمويل الاستبداد ورشوة قطاعات البيروقراطية بالدعم والتوظيف الحكومي (الدولة الرعوية)[189].

وهذا بالضبط ما حدث في عهد مبارك، وامتد أثره بصورٍ مختلفة إلى السنوات الثلاث التي تلت ثورة 25 يناير. شهدنا تحالفاتٍ متغيرة - تقودها أسماء لامعة- تسيطر على الواجهات السياسية، وتمسك بخيوط اللعبة، بعد أن أعادت تقديم نفسها للرأي العام في ثوبٍ جديد، يحاول أن يمحو خطايا تلك القوى والتكتلات في عهودٍ وعقودٍ مضت.

ومن الصواب القول إنه صبيحة يناير 2011، كانت مصر بمعية نخبتين للمال والأعمال؛ واحدة متحالفة مع نظام الاستبداد والفساد الحاكم، ويتعارض التحول الديمقراطي بمرتكزاته المتمثلة في الشفافية والمحاسبة ومواجهة الفساد واقتصاد السوق المسؤول اجتماعيًا مع مصالحها؛ وأخرى تعبر عن مصالح جماعة الإخوان وأهدافها ولا تمانع في استبدال احتكار باحتكار وسيطرة اقتصادية ومالية وإعلامية بغيرها إن وصلت جماعتها إلى الحُكم.

لم تكن مصر، إذن، إزاء نخب مال وأعمال مؤيدة للديمقراطية، أو مستعدة للتعاطف مع مطالب الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية والإسهام في إنجاح تجربة التحول الديمقراطي.

بطبيعة الحال، كان الانتماء إلى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم قبل ثورة 25 يناير تذكرة دخول مهمة إلى عالم الكبار. مع مطلع الألفية الثالثة، احتل رجال الأعمال وبشكل متزايد وأكثر ظهورًا، مواقع متقدمة في العمل السياسي، وكذلك في الحكومة، والحزب الوطني، ومجلس الشعب. ورأينا رجال مال وأعمال، معظمهم من الصنف محدود الكفاءة، ينتقلون إلى العمل السياسي لكي يعوضوا - عن طريق السلطة- ما فاتهم عن طريق قدراتهم الخاصة، فتصبح السياسة وسيلة للإثراء لمن لا يتمتع بالكفاءة الاقتصادية الكافية

والمنافسة في هذا الميدان[190].

في تلك الفترة، أصبح العمل السياسي لرجل الأعمال مجرد صفقة تجارية أخرى، خاصة في ظل حزب حاكم فضحت ثورة يناير الخواء المطلق وسيطرة مجموعة من المنتفعين والمنافقين عليه بهدف جمع الثروات واحتكار السلع والصناعات.

بعد ثورة يناير، أصبح الانتماء الحزب الوطني هو أقصر الطرق إلى السجن أو الإقصاء والملاحقات القضائية.

أحمد عز، زهير جرانة، أحمد المغربي، رشيد محمد رشيد، حلمي أبو العيش، أدهم نديم، تعرضوا لخسائر معنوية ومالية شديدة، بسبب مصالحهم مع السلطة، انتهت بصدور أحكام قضائية في حقهم، إلا أن استثماراتهم بقيت متماسكة نسبيـًا، في حين تحرك بعضهم للحاق بقطار المصالحات، فيما ترقب آخرون دعم تلك المصالحات، بقانون صريح ينظمها، خوفـًا من ضغوط قد يتعرضون لها من أي اتجاه. حسين سالم، الرجل المقرب من الرئيس السابق، تحوّل إلى هارب في إسبانيا، وجزء غير قليل من ثروته مازال بعيدًا عن أيدي الدولة.

عائلة ساويرس وياسين منصور وحامد الشيتي، انسحبوا "باختيارهم"، ورغم أن علامات الاستفهام التي أثيرت حولهم، والمشكلات التي تعرضوا لها، تم استيعابها، فإنهم قرروا الابتعاد.

واستشعر البعض أجواء ملاحقة وربما تعنت، خاصة في أعقاب إصدار النائب العام السابق طلعت عبدالله، قرارًا بوضع كل من رجليّ الأعمال أنسي ساويرس، رئيس مجلس إدارة شركة "أوراسكوم للإنشاءات والصناعة"، وناصف أنسي ساويرس، المدير التنفيذي للشركة، على قوائم الممنوعين من السفر وترقب الوصول.

قرار النائب العام بهذا الشأن استند إلى الطلب المقدم للنيابة العامة من د. المرسي حجازي، وزير المالية، لتحريك الدعوى الجنائية ضدهما، والتحقيق معهما في ضوء ما هو منسوب إليهما من التهرب من أداء ضرائب مستحقة عليهما تقدر بنحو 14 مليار جنيه، عن أرباح صفقة بيع شركة "أوراسكوم بيلدينغ" إلى شركة "لافارج" الفرنسية، التي حققت أرباحـًا لهما تقدر بنحو 68 مليار جنيه[191].

وانتهى الأمر برفع اسميّ أنسي ونجله ناصف من قوائم الممنوعين من السفر وترقب الوصول، بعد تصالح محاميهما مع مصلحة الضرائب، وتسديدهما 7.1 مليار جنيه على دفعات حتى 2017.



أنهت التسوية النزاع الضريبي عن سنوات الفحص خلال الأعوام من 20 إلى 2010، التي تشمل الفترة التي تم فيها بيع كامل الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية المملوكة للشركة في رأسمال شركة "أوراسكوم بيلدنغ ماتريالز هولدنغ"، الشركة القابضة لقطاع الأسمنت، وذلك خلال عام 2008[192].

محمد أبو العينين، رجل الأعمال المدلل في النظام السابق، رغم نجاحه في تجاوز سيل من الاتهامات التي وجهت إليه، واحتواء موجة الإضرابات التي أصابت شركاته، فإنه يعتبر ضمن من يطلق عليهم مجازًا "الآفلون"، بعد أن خفت النور المشع من حولهم؛ وينضم إلى أبو العينين في هذه القائمة كل من محمد فريد خميس، وجلال الزوربا، رغم محاولاتهما للتقارب مع الإخوان.

وفي دراسة أعدّها مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، يتضح لنا مدى تركُّز السلطة ودوائر صُنع القرار في عهد حُكم الإخوان بيد نحو 72 رجل أعمال ينتمون للجماعة[193]، لعل أبرزهم خيرت الشاطر وحسن مالك. حول رجال الأعمال الكبار في جماعة الإخوان هناك طبقة تالية من التجار الصغار، الذين أفادهم الممسكون بأموال الجماعة من خلال إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة لهم، على هيئة متاجر ومطاعم وورشات، في سبيل تدوير رأس المال، الذي يفقد قيمته أو قوته الشرائية بمرور الوقت نظرًا لارتفاع معدل التضخم، وكذلك جلب المنفعة لقطاعات أعرض من الجماعة، التي توظف المال في مسعاها الدائم والدائب نحو التمكن من المجتمع والدولة[194].

صفوان ثابت، ومحرم هلال، وأحمد العزبي، وحسن راتب، نجحوا في اختراق الطريق الوعر، إلى مؤسسة الرئاسة. كان صفوان ثابت محسوبـًا على جماعة الإخوان المسلمين قبل اندلاع الثورة، وبعد انتخاب مرسي رئيسـًا أصبح أمين سر مكتب رئيس الجمهورية. اقتصاديـًا، يشغل صفوان ثابت منصب رئيس غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية، وهو صاحب شركة "جهينة" للصناعات الغذائية، التي تستحوذ على 70% من سوق الألبان في مصر.

أما العزبي وهلال وراتب فكان لكل منهم طريقه لاختراق الحواجز، فـالعزبي استغل علاقاته بقيادات في نقابة الأطباء وانضم لفريق مؤسسي جمعية "ابدأ"، أما هلال فاستغل علاقاته مع رموز في النظام السابق الذين لعبوا دورًا مؤثرًا في الأحداث، بعد الثورة، رغم أنه كان ضمن قائمة قياديي الحزب الوطني، وشغل منصب أمين الحزب



بمدينة العاشر من رمضان، حتى اندلاع الثورة. أما راتب فاستغل علاقاته ونفوذه وتأثيره في عرب سيناء كما استغل فضائية "المحور" التي يملكها، والتي لعبت دورًا كبيرًا في إعادة تقديمه وكذلك محاولة تجميل صورة مرسي عبر حوار رئاسي بُث فجرًا[195]، فضلاً عن ميول راتب الشخصية للصوفية، رغم ارتباطه بشكل وثيق بقيادات الحزب الوطني المنحل.

وقد لعبت تلك الأسماء دورًا في تمويل حملات يتبناها الإخوان المسلمون؛ ليصبح زيت الحزب الوطني في دقيق الإخوان. فقد شارك في تمويل حملة "معًا نبني مصر" التي سبق أن أطلقتها الجماعة، متبرعون امتلك بعضهم علاقات قوية بالحزب الوطني "المنحل"، ضمهم حسن مالك إلى لجنة "تواصل"، منهم محمد المصري، رئيس اتحاد الغرف التجارية، والمهندس حسين صبور، رئيس جمعية رجال الأعمال، ومحرم هلال، ومحمد السويدي، ونيازي سلام.

دفع المصري وصبور وسلام 10 آلاف جنيه نقدًا، وأحمد السويدي 20 ألفًا، بينما تشير الوثائق إلى اسميّ محمد السويدي ومحرم هلال "تحت التحصيل". وحسب الوثائق المتاحة فإن الجماعة حصلت على مبلغ 25 مليون جنيه تقريبًا خلال 7 اجتماعات عقدتها اللجنة.

لخص عمرو زكي، الأمين المساعد لحزب الحرية والعدالة بالقاهرة، موقف الجماعة من هذا التمويل وهؤلاء الممولين بالقول إن دعم رجال الأعمال المنتمين للحزب الوطني لحملة "معًا نبني مصر" ليس عيبًا[196].

الحاصل أنه في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، بحثت نخب المال والأعمال التي كانت متحالفة مع النظام الحاكم قبل ثورة يناير عن تحالفات جديدة وسعت للتأسيس لشبكات بديلة تتداخل بها مواقع السلطة السياسية مع المصالح الاقتصادية والمالية. ركض البعض باتجاه جماعة الإخوان ونخبتها وطوّع أدوات نفوذه الإعلامي لخدمة أهداف الجماعة في عام رئاسة مرسي، وسرعان ما انقلب عليها وعليه بعد 30 يونيو 2013.

أما نخبة المال والأعمال الإخوانية، فلم تقف طويلاً أمام مبادئ الديمقراطية ومضامين الشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد، وشرعت في استبدال احتكار باحتكار وسيطرة اقتصادية ومالية وإعلامية بأخرى وتداخل بين السلطة والثروة بتداخل بديل. هنا أيضًا، وبعد وصول مرسي إلى الرئاسة وفي تشابه بنيوي مع نظام الرئيس



مبارك، استمر التشوه في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية في ظل احتكارات لم تغب وبانحياز لمصالح القلة وبتجاهل لمتطلبات العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية[197].

وإذا مددنا الخط على استقامته، فسنجد أن مرسي واصل مع حكومته سياسات مبارك في تقليص القطاع العام والإنفاق الاجتماعي في حرب مستمرة على الفقراء والمحرومين في مصر، والذين يشكلون غالبية السكان. وواصل مرسي نهج السياسات النيوليبرالية التي تخدم مصالح الأغنياء والمتنفذين، بما في ذلك اتفاق مع صندوق النقد الدولي لمنح مصر قرض بخمسة مليارات دولار تقريبًا (الذي لم يتم، دون أن يكون عدم إتمامه نتيجة أي تقصير من قبل مرسي الذي قبل بشروط الصندوق كاملة)، والتي من شأنها التوسع في تدابير التقشف القائمة أصلاً والتي تزيد من معاناة الفقراء. كما أنه لم يتقدم بأي مشروع لتغيير قوانين العمل الحالية والقوانين الضريبية التي تحابي الأغنياء على حساب العمال والموظفين من الطبقة المتوسطة والفقراء. كما أنه لم يحاكم البورجوازيين المباركيين الذين أمعنوا سرقة ونهبًا في البلاد لمدة تزيد على ثلاثة عقود[198].

على العكس من ذلك، وكرئيس خرج من رحم الجناح اليميني النيوليبرالي لجماعة الإخوان المسلمين، فقد أبدى مرسي اهتمامًا بإنشاء تحالف بين البورجوازيين الإسلاميين النيوليبراليين، ويمثل خيرت الشاطر أبرز وجوههم، وبين البورجوازية المباركية. إن الكثير من الإسلاميين الأغنياء، وليس جميعهم، كانوا جمعوا ثرواتهم في دول الخليج. وبينما لم يسمح لهم في الغالب بالمشاركة في عملية نهب مصر، التي كانت مقتصرة على رجال الأعمال من أصدقاء مبارك وحلفائه، فقد أرادوا الآن الحصول على حصتهم من عملية النهب الجارية في البلاد.

ويقول الباحث الأمريكي من أصل مصري جوزيف مسعد: إن مرسي بذل ما بوسعه لإقناع البورجوازية المباركية بالسماح للإسلاميين بالمشاركة في نهب مصر، إلا أن بعض رؤوس البورجوازية المباركية رفضوا تلك المطالب رفضًا باتًا، وشنوا عليه حربًا شعواء، بالاستعانة بوسائل إعلام – وخاصة فضائيات- مملوكة لرجال أعمال من العيار الثقيل[199].

ويقدم المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية قراءة كاشفة لما جرى في عهد الإخوان على الساحة الاقتصادية؛ إذ يقول إن صراع جماعة الإخوان مع قطاعات من نخبة رجال الأعمال القادمة من عهد



الرئيس الأسبق حسني مبارك ساهم في إزاحتها عن السلطة، مشيرًا إلى أن قلق رجال الأعمال تزايد في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي بسبب افتقاد الحكومة الخبرة في وضع السياسات الاقتصادية.

ورصدت ورقة بحثية أصدرها المعهد بعنوان "نخبة رجال الأعمال في مصر بعد الثورة: لاعب قوي بين العسكريين والإخوان"، أن معظم نخبة رجال الأعمال المصريين نجحت بعد ثورة 25 يناير في الحفاظ على كل قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، رغم خروج المصريين ضد نظام مبارك، وفساد رجال الأعمال، مشيرًا إلى أن عددًا قليلاً منهم مثل أمام المحكمة، وأضاف أن غالبيتهم استفادوا من الموقف المتساهل من جانب المجلس العسكري الذي تولى الحكم في بداية المرحلة الانتقالية من الاحتيال والفساد.

وأشار البحث إلى أن جماعة الإخوان سارت على نفس درب المجلس العسكري، حيث عقدت تحالفـًا مع نخبة رجال الأعمال، حتى قبل أن يفوز مرشحها في الانتخابات الرئاسية، وتجاهلت مطالب المجتمع المدني في التحقيق في مخالفات رجال الأعمال.

وذكرت الورقة البحثية أن الجماعة وضعت في أولوياتها دمج رجال الأعمال في شبكة قوتها الخاصة، وتبنت سياسات اقتصادية موروثة من عهد مبارك تركز على معدل النمو الاقتصادي، والقطاع الخاص، مشيرة إلى أنه رغم هذه الجهود فإن الجماعة فشلت في استمالة رجال أعمال عهد مبارك، في إطار فشلها في التمدد في البلاد.

ولفتت الورقة إلى أن عددًا قليلاً من رجال الأعمال وافق على شروط الإخوان في حُكم مصر، فيما كانت أغلبية نخبتهم المنتمية في معظمها إلى الأفكار المدنية لا تثق في تيار الإسلام السياسي الذي لا ينتمي لوسطهم الاجتماعي.

وأوضح البحث أن قلق رجال الأعمال زاد في عهد مرسي، بسبب افتقاد حكومته بشكل كبير الخبرة في وضع السياسة الاقتصادية، وبعثت قراراتها رسائل متناقضة بشكل كبير إلى مجتمعهم. ولفتت الدراسة إلى أن صراع الإخوان مع قطاعات من نخبة رجال الأعمال ساهم في فشل الجماعة في أن تعزز وصولها إلى السلطة بعد فوزها في الانتخابات[200].

طوال الفترة التي تلت ثورة 25 يناير، وفي ظل غياب النصوص الدستورية والإجراءات اللازمة على النحو الذي يحافظ على حقوق



العمال، انتهى بنا الأمر إلى إبقاء حال وكرامة العمال على ما هي عليه. بمعنى أنه تم الإبقاء على نفس نوعية علاقات العمل التي شهدها عهد مبارك بين العمال ورجال الأعمال، التي تسمح بفصل مئات العمال فصلاً تعسفيـًا لأنهم تجرأوا، وقاموا بنشاط نقابي، ولا تقوى حتى الأحكام القضائية التي يحصل عليها المفصولون على إعادتهم إلى أماكن عملهم. هكذا يظل رجال أعمال من أمثال محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات (الممثل لقطاع واسع من أصحاب الأعمال) يتعجبون كيف يلتزمون بدفع الحد الأدنى للأجور (1200 جنيه)، في حين يستطيعون أن يأتوا بعمالة من الصعيد تقبل طواعية بـ500 جنيه. وبدون تلك المواد الدستورية الجامعة المانعة والإجراءات الحازمة التي تحفظ حقوق العمال وتحظر فصلهم تعسفيـًا، سيظل أمثال رجل الأعمال فرج عامر، صاحب مصانع "فرجللو" والعضو البارز في الحزب الوطني المنحل، يردد مقولته الشهيرة في وجه العمال المطالبين بحقوقهم "هو ده جزاء المعروف؟"[201].

ربما كان المعروف الذي يقصده فرج عامر ومن في زمرته من رجال الأعمال هو أنهم يقدمون لموظفيهم من أعلى السلم الوظيفي إلى أسفله أجورًا في المتوسط تبلغ 299 جنيهـًا في الأسبوع، على عدد ساعات عمل تبلغ في المتوسط 58 ساعة أسبوعيـًا. وهذا الأجر لم يتزحزح سوى بمقدار 24 جنيهـًا في الأسبوع على مدار عامين كاملين، وهذا يقل كثيرًا عن المعروف الذي تقدمه الحكومة والقطاع العام للعاملين لديهم؛ إذ تقدم لهم أجورًا في الأسبوع تصل إلى 542 جنيهـًا عن 52 ساعة فقط، وهذا الأجر ارتفع بمقدار 136 جنيهـًا خلال نفس العامين. باختصار، ما تقوله النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل، أن متوسط أجر العامل في القطاع العام يزيد على المتوسط المُناظر في القطاع الخاص.

وربما كان المعروف الذي يقصده فرج عامر هو ما حصل عليه هو ورجال الأعمال من رفاق طريقه من دعم تصديري خلال الأعوام التسعة (2004-2013)، والذي زاد على 22 مليار جنيه، بدعوى أنهم يوفرون فرص عمل لملايين العمال. وبفضل عمال فرج عامر وكل من يعمل في قطاع السلع الغذائية، حصل رجال الأعمال في هذا القطاع وحدهم خلال سبع سنوات على 1.9 مليار جنيه كدعم لصادراتهم؛ لأنهم على حد أوراقهم التي يستحيل التحقق منها استطاعوا أن يخلقوا فرص عمل تصل في العام الواحد في المتوسط إلى 165 ألف عامل كفرص عمل مباشرة وغير مباشرة.



ولا أحد يدري هل الابتزاز هو أن تصل أجور 15 ألف عامل لدى فرج عامر إلى 13 مليون جنيه، بما يعني أن متوسط أجر العامل يقل عن 900 جنيه في الشهر؟[202]

حتى مطلع عام 2013، كان 48% من العاملين في القطاع الخاص يحصلون على أجر يقل عن 700 جنيه في الشهر، وكان 24% من عمال مصانع القطاع الخاص يتقاضون أجرًا يقل عن 450 جنيهًا، حسب الأرقام الرسمية لجهاز الإحصاء.

إن نسبة الفقراء في القطاع الخاص وصلت إلى 21.6% من إجمالي العاملين في هذا القطاع في عام 2011، طبقًا لأرقام جهاز الإحصاء الذي رصد أن هذه النسبة كانت أقل من ذلك بحوالي 6% قبل عامين، ولترجمة ذلك نقول إن 21% من الذين يعملون في القطاع الخاص يحصلون على متوسط دخل لا يزيد على 256 جنيهًا في الشهر؛ لأن هذا هو حد الفقر الذي وضعه جهاز الإحصاء للفقراء في مصر، في بحث عن الدخل والإنفاق مطلع عام 2013[203].

وفي بلدٍ تراجع فيه متوسط الثروة للفرد البالغ بنسبة 12% إلى 7.28 دولار، في الفترة من منتصف عام 2012 إلى منتصف 2013، في حين يبلغ إجمالي الثروة في مصر حوالي 0.4 تريليون دولار، ويوجد 6 محظوظين يملك الواحد منهم أكثر من مليار دولار (7000 مليون جنيه)، و22 ألف ثري مصري يمتلكون ما بين مليون و50 مليون دولار أي ما بين 7 ملايين إلى 350 مليون جنيه، وفق تقرير معهد بحوث "كريدي سويس" السنوي الرابع للثروات على مستوى العالم[204]، فإن الصراع بين النخبة التي تملك والغالبية التي تعاني، يحتاج إلى تدخل سريع وفعال على أكثر من صعيد.

وفي ظل هيمنة النخبة الاقتصادية على المشهد، ومقاومتها لتطبيق حد أدنى للأجور أو وضع حد أقصى للأجور، وضغطها لمنع فرض ضريبة تصاعدية على أصحاب الثروات الكبيرة، فإن السياسات الاقتصادية عاجزة عن كفالة حياة كريمة للمواطنين تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر، والمحافظة على حقوق العمال، وتقريب الفوارق بين الدخول من خلال وضع حدين أدنى وأقصى للأجور والمعاشات في أجهزة الدولة وشركات القطاع العام دون أي استثناءات.

للعلم، فإن الأزمة في تطبيق الحد الأقصى لا تتمثل في حصر الراتب الشهري الذي يتقاضاه شاغلو الوظائف القيادية من الجهات



العاملين بها، وإنما تتلخص في حصر الرواتب أو الأجور الأخرى التي يتقاضونها من جهات حكومية مقابل حضور لجان، أو اجتماعات مجالس الإدارة، أو إلقاء محاضرات؛ لأن هذه الدخول عادة ما تكون ضخمة، وهي التي تساهم في زيادة الدخل[205].

الحقيقة الغائبة أن تلك الصفوة الاقتصادية تعرقل بشدة أي إجراءات وقرارات تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات المغبون حقها، التي لم تمتد إليها يد التغيير بعد ثورة 25 يناير؛ لأن تلك التكتلات من الأفراد والعائلات لا تهمها سوى مصالحها الخاصة، في وقت تترك فيه الدولة العمال منزوعي الكرامة في عصمة بعض أصحاب الأعمال ممن ينظرون إلى الأجر ليس كحق خالص نظير أداء عمل، وإنما بوصفه من باب الإحسان والمعروف الذي يتفضلون به على العمال. ولذلك فليس ضروريًا لديهم أن يكون الأجر عادلاً أو أن يكفل لهم حياة كريمة تكفي لتوفير مسكن ملائم، وتغذية صحية وتأمين صحي وملبس مناسب بل وترفيه وتسلية مثله مثل خلق اللّه الآخرين[206].

وينحو البعض باللائمة على عهد مبارك الذي فتح الأبواب على مصراعيها للفساد، وتجاهل استصدار قانون يحظر تعارض مصالح المسؤولين في الدولة، إضافة إلى ما جرى في قانون قطاع الأعمال سيئ الذكر والسمعة، الذي سمح لرجال الأعمال، ولرؤساء شركات من القطاع الخاص بعضوية مجالس إدارات الشركات القابضة، وشركات قطاع الأعمال العام التي يقع نشاطها في نفس نشاط رجل الأعمال أو المستثمر، بدعوى الاستفادة من خبراتهم في تطوير القطاع العام. كان من النتائج المباشرة لتلك الدعوى الخبيثة الإسراع بخصخصة ما يزيد على نصف شركات القطاع العام، و"التخسير" عمدًا لما تبقى من الشركات. وربما حال قطاع الغزل والنسيج الآن هو خير شاهد على ما فعلته خبرة رجال الأعمال الخبيثة في تدمير هذا القطاع.

فقد أتيحت لرجال الأعمال والمستثمرين من خلال عضويتهم في مجالس الإدارات الاطلاع على تفاصيل أوضاع الشركات العامة المنافسة لهم عن قرب، بل والمشاركة في وضع سياساتها الاستثمارية، بما يضمن سيادة القطاع الخاص وخروج العام من السوق[207].

ليس هذا فقط هو الفعل الفاضح، ولكن الأكثر فضحًا لفساد فكرة عضوية ممثلي القطاع الخاص في مجالس إدارات القطاع العام، هو



أن "الشركة القابضة للصناعات الهندسية"، وهي الشركة التي اتخذت قرارًا بخصخصة "شركة المراجل البخارية"، كان من ضمن أعضاء مجلس إدارتها المهندس محمد عبدالمحسن هلال شتا كممثل للقطاع الخاص. تمت عملية البيع بالرغم من أن الشركتين المشتريتين لشركة "المراجل" كان من بين المساهمين فيهما اثنان من أبناء المهندس هلال شتا. ولم يعترض أحد أثناء البيع على فساد الصفقة، بالرغم من تضارب المصالح الواضح والصريح. ولولا أن المحكمة قد فضحت العلاقة بين البائع والمشتري في تلك الصفقة الفاسدة، وأصدرت حكمها التاريخي بفسخ عقد شركة المراجل، وإعادتها للدولة، لما كنا قد انتبهنا إلى هذا الفعل الفاضح الذي تم تحت أعين كل الحكومات السابقة واللاحقة دون أن يخدش حياء أحد.

ومن يطلع على حيثيات الأحكام الصادرة لصالح الدولة عقب ثورة 25 يناير سيجد العجب العجاب. على سبيل المثال، فإن القاضي في الحُكم النهائي الذي رد به شركة طنطا للكتان للدولة، ذكر أن "عملية بيع الشركة قد تدثرت (دون خجل) بثوب من فساد لم يقتصر فقط على الإهدار في قيمة الصفقة. بل امتدت إلى إهدار القيمة الاقتصادية والبشرية. وهذا لا يستدعي فقط تطبيق أحكام التشريعات المصرية، وإنما يخضع في جلاء واضح لحُكم المادة (34) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي انضمت إليها مصر. تلك المادة التي تقضى بحق الدولة في اتخاذ تدابير قضائية لفسخ العقود التي يشوبها فساد"[208].

وقالت المحكمة الإدارية العليا في أسباب حُكمها إن الجمعية العمومية غير العادية للشركة القابضة وافقت على بيع شركة طنطا للكتان في 27 أكتوبر 2004، وتم إبرام العقد في 9 فبراير 2005، وهذا التصرف تم دون غطاء تشريعي، فضلاً عن بطلان التصرف في الشركة بثمن بخس، وإهدار حقوق العمال، وبيع أرض بنحو 39 مليون جنيه، رغم أن ثمنها الحقيقي يقدر بـ95 مليونًا.

في حيثيات حُكمه يقول هذا القاضي إن "صمت القضاء على هذه النوعية من الجرائم، وعدم القضاء بما هو حق، بدعوى الحفاظ على المستثمر، أو بذريعة الحفاظ على مناخ الاستثمار، لا يكون إلا إنكارًا للعدالة، مما يستوجب عقاب القاضي".

لكن لا أحد يقرأ أو يتدبر.

قضية أخرى ذات صلة بالاقتصاد والتنمية البشرية، تتعلق بتضخم

الدولة على حساب المجتمع والفرد.

ولعل أسوأ ما كان في التجربة المصرية خلال العقود الستة الأخيرة هو التضخم السرطاني في البيروقراطية المصرية. وعندما قامت ثورة يوليو 1952 كان عدد موظفي الحكومة 350 ألف موظف، وعند وفاة الرئيس عبدالناصر كان العدد قد قفز إلى 1290538 موظفًا، أي أربعة أمثال ما كان عليه قبل الثورة. وفي عام 1980، فإن عدد موظفي الدولة بلغ 2474459، وتضاعفوا مرة أخرى في عام 1990 عندما بلغوا 41232، وهكذا استمر الرقم في الارتفاع حتى تجاوز عدد الموظفين في البلاد في عام 2013 ستة ملايين، لو أضيف لهم العاملون في الأجهزة الأمنية والمؤسسات العامة لبلغنا رقمًا رهيبًا يزيد على أي حزب سياسي أو جماعة اقتصادية في البلاد[209].

مثال آخر يرتبط بقضية استثمار الأرض والموارد، والحفاظ على هذه الثروة الهائلة التي تعرضت للإهدار حينًا، والاستيلاء عليها دون وجه حق حينًا آخر، واحتكارها واستغلالها على يد فئة معينة تنتمي إلى نخبة نشأت نتيجة المصاهرة المريبة بين المال والسلطة طوال نصف قرن مضى.

هل يمكن أن يصدق أحد أن تكون مساحة مصر نحو مليون كيلومتر مربع، ثم يبقى فقير واحد بيننا؟ وهل يمكن أن يصدق أحد أن نكون كدولة حائزين لـ238 مليون فدان ثم يبقى بيننا ملايين يبحثون عن عمل دون جدوى، فينتظر كل واحد منهم سنوات طويلة في طابور العاطلين؟ وهل يمكن لأحد أن يصدق، للمرة الثالثة، أن تكون هذه المساحة من الأرض مطلة على البحر المتوسط بامتداد ألف كيلومتر، وبمثلها على البحر الأحمر، وبآلاف أخرى من الكيلومترات على النيل والبحيرات ثم يشكو أغلبنا من فقر يحاصره في حياته؟ وهل يمكن استيعاب أن 12 مليون فدان فقط هي التي نزرعها من بين الـ238 مليون فدان، وأن المساحة الباقية متروكة للإهمال كما تراها دون إدارة واجبة وواعية ولا رؤية مفترضة؟!

إننا نسمع كثيرًا عن كيانات تنشأ لإدارة الأزمات، وإذا كان الأمر كذلك فنحن في أشد الحاجة إلى كيان يُنشأ لإدارة الثروات، ومن بينها بل في مقدمتها هذه الأرض التي هي أساس حياتنا[210].

وطبقًا لمختلف التصنيفات المتخصصة تعد مصر "دولة متخلفة"؛ إذ تقع جامعات ومدارس ومستشفيات مصر في ذيل قوائم الترتيب العالمي. ووصل الهبوط لدرجة تقدم دول عربية غير نفطية مثل الأردن



وتونس والمغرب على مصر في مؤشرات جودة التعليم وجودة الصحة العامة. وأشار تقرير التنافسية العالمي، الصادر في أغسطس 2013 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إلى أن مصر احتلت المرتبة الأخيرة بين الدول في جودة التعليم الأساسي بحصولها على الترتيب الـ148 من بين 148 دولة. كما حصلت مصر على ترتيب مرتفع للغاية في "إهدار المصروفات الحكومية": 135 من بين 148 دولة.

هذا التدهور وأمثلة أخرى لا حصر لها، ليس سوى نتاج نخبة كسيحة وسلطة مستبدة.

وفي ظل مواءمة ما بين الطرفين، شهدنا عملية إفقار على مستويات متعددة، ويقصد بهذه العملية "اتساع دائرة الحرمان البشري بمقتضى التدابير والسياسات التي تستهدف الاستبعاد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي إضعاف القدرات البشرية لدى السواد الأعظم من الناس على الانخراط في كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية"[211].

ورغم تاريخ مجيد، واشتهار مصر في العصر الحديث بالسبق في مضمار تنمية البشر عن طريق التعليم والتدريب – كما فعل محمد علي باستحداثه مدارس ومعاهد عليا قبل أن تخرج اليابان بانغلاقها بثورة الميجي- فإن مصر باتت تعاني سوء التنمية البشرية.

لقد تضافرت عقود من إساءة الإدارة الاقتصادية بأشكال متفاوتة، وخاصة في إطار "إعادة الهيكلة" التي بدأت مع الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات؛ والتهميش السياسي والاجتماعي لغالبية الناس تحت دعاوى متباينة؛ وتحريف نسق الحوافز المجتمعي ليعلي من شأن المظهر والمادة والفردية؛ إلى تردي إنتاجية المجتمع المصري، وتدهور نوعية البشر، وانتشار الفقر وتفاقم سوء توزيع الثروة والدخل، وهذه عوامل تناقض التنمية البشرية، وتنذر بتفاقم أزمة التخلف في مصر[212].

باتت التحولات الحادة في المجتمع والشخصية المصرية، امرًا لا تخطئه العين. بدت هذه الأزمة الاجتماعية عامة في العقود الثلاثة (1970-2000)، ولم تعد تقتصر على طبقة بعينها، بل "إن المجتمع ذاته في أزمة، وإن منظومة قيمه شهدت انقلابـًا لم نقرأ بيانه الأول، لكننا نطالع كل مفردات بيانه الأخير.. الجميع يعانون من ثماره وحصاده"[213].

وقبل ذلك، كانت تنمية الموارد البشرية في مصر منذ 1952 وحتى 19 مجرد حلم ناقص، تعثر على أرض الواقع، و"ما حدث في مجال تنمية

الموارد البشرية لم يرقَ إلى ما كان قائمًـا من عناصر هذا الحلم، وما كان يمكن أن يتحقق ما وُجد من عناصر الحلم مثاليًـا. ولعل أهم أسباب ذلك هي أنه كان فقط حلمًـا ناقصًـا وليس رؤية متكاملة. ولذلك، أيضًـا، فإن الارتداد عن كثير مما تحقق لا يكون صعبًـا"[214].

والحل؟

يجب بدايةً إدراك أن المسافة بين النخبة والقاعدة باتت فارغة تمامًـا من شاغلها؛ ولذا يجب تجسير هذه الفجوة المعرفية والإدراكية، وإعادة صياغة خطاب النخبة بالشكل الذي يجعله أكثر قربًـا إلى عقل وذهن المواطن العادي، مع التخلص من رواسب الصور النمطية والذهنية السالبة بين الطرفين، والعمل بروح إيجابية تحرص على الهم العام أكثر مما تنشغل بالهم الخاص. وعلى المجتمع ككل أن ينفض عنه غبار التكاسل والإهمال والإحباط، وأن يعمل بجد في قاعات العلم، ومعامل البحث، والمصانع، والحقول، والشركات، والمؤسسات، ومختلف مواقع الإنتاج. إن المجتمع الذي يعمل وينتج هو المجتمع الذي يعرف كيف يستمتع بحياته، وما نراه في الدول المتقدمة يشير إلى أن ازدهار اللهو جاء نتيجة لازدهار العمل، وليس العكس[215]!

لقد قال محمد علي باشا للدكتور بورنغ، مندوب الحكومة الإنجليزية: "إن أمامي الشيء الكثير لأتعلمه وكذلك شعبي، فأنا مرسلٌ إلى بلادكم أدهم بك (ثاني مدير لديوان المدارس) ومعه خمسة عشر شابًـا مصريًـا ليتعلموا ما يمكن لبلادكم أن تعلمه، فعليهم أن ينظروا إلى الأشياء بأنفسهم وأن يمرنوا على العمل بأيديهم، وعليهم أن يفحصوا مصنوعاتكم جيدًا وان يكشفوا عن أسباب سبقكم ورقيكم، حتى إذا ما أمضوا وقتًـا كافيًـا في بلادهم وعلّموا شعبي"[216].

إن هذا النص المهم يدل على توافر وعي لدى الحاكم بنوعية التعليم الجديد المطلوب، فهو تعليمٌ لا يُكتسب من بطون الكتب وحدها، ولكن لا بدّ من المباشرة والممارسة، وهذا التعليم ليس مجرد إضافة للمتعلم وإنما يجب أن تظهر قيمته الاجتماعية ووظيفته في حركة النهضة وعملية التنمية، من خلال الكشف عن أوجه القصور وأسباب التخلف، والتعلم الجاد من الدول التي تسبقنا في هذا المجال أو ذاك، حتى تنتقل بلادنا إلى زمرة الدول المتقدمة[217].

بدون تعافي الاقتصاد على أسس متينة، وااهتمام بالتنمية البشرية وفق خطط واضحة ومدروسة، ستظل النخب الزائفة في مقعد القيادة، تواصل عبثها وخطاياها في حق الوطن.

---

[186] مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، جـ1، دار المعارف، القاهرة، 1953، ص 91.

[187] ريم عبدالحليم، فقراء الدولة.. ودولة الفقراء، جريدة "الشروق"، القاهرة، 15 نوفمبر 2013.

[188] وائل جمال، مَنْ يحكم مصر بعد 30 يونيو؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 27 أكتوبر 2013.

[189] د. سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، دار ميريت، القاهرة، 2005.

[190] د. حازم الببلاوي، بين المال والسلطة، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 16 أكتوبر 2005.

[191] حازم يوسف، "أنسي وناصف ساويرس" على قوائم الممنوعين من السفر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 مارس 2013.

[192] أحمد شلبي، ومحسن عبدالرازق، إلغاء منع "أنسي وناصف ساويرس" من السفر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 مايو 2013.

[193] عبدالرحمن شلبي ومحمد علي زيدان، "زواج المال بالسلطة".. من مبارك إلى مرسي لم يتغير سوى الوجوه، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، 24 يناير 2013.

[194] د. عمار علي حسن، الإخوان و"الرأسمالية المتوضئة" (2-2)، مصدر سابق.

[195] محمد طه ومينا غالي، كواليس حوار مرسي: عطل فني في "الهارد" يعطل البث 6 ساعات.. ويحرج "الرئاسة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 26 فبراير 2013.

[196] ياسر علي وسعيد علي، "رجال الوطني" يمولون حملة إخوانية والجماعة: "مش عيب"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 مايو 2013.

[197] د. عمرو حمزاوي، النخب المصرية والديمقراطية (2- 2)، جريدة "الشروق"، القاهرة، 14 أغسطس 2013.

[198] جوزيف مسعد، الصراع على مصر: مباركية دون مبارك، جريدة

"الشروق"، القاهرة، 25 يوليو 2013.

[199] المصدر نفسه.

[200] بسمة المهدي، سياسات "الجماعة" الاقتصادية لم تختلف عن "مبارك".. ولا بد من إعادة توزيع الدخول، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 سبتمبر 2013.

[201] أميمة كمال، المنتصرون والمهزومون في دستور 2013، جريدة "الشروق"، القاهرة، 30 أكتوبر 2013.

[202] أميمة كمال، الحكومة الحديدية والرعشة الكدابة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 20 نوفمبر 2013.

[203] المصدر نفسه.

[204] كريدي سويس: الثروات العائلية تزيد بنسبة 4.9% حول العالم، موقع "إيلاف" الإلكتروني، 24 أكتوبر 2013.

[205] محمد أحمد السعدني، 8 آلاف قيادة حكومية تخضع للحد الأقصى للأجور، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.

[206] أميمة كمال، المنتصرون والمهزومون في دستور 2013، مصدر سابق.

[207] أميمة كمال، لبست ثوبًا فاسدًا دون خجل، جريدة "الشروق"، القاهرة، 23 أكتوبر 2013.

[208] شيماء القرنشاوي ومحمد عبدالعاطي، حكم نهائي: "طنطا للكتان" تعود لحوزة الدولة، جريدة "المصري اليوم"، 29 سبتمبر 2013.

[209] د. عبدالمنعم سعيد، الخلاص الدستوري! (3-3)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 24 أكتوبر 2013.

[210] سليمان جودة، أمل اسمه بنك الأرض، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 24 أكتوبر 2013.

[211] د. محمد أبو مندور، الإفقار في بر مصر، كتاب الأهالي، العدد 63، حزب التجمع، القاهرة، نوفمبر 1998، ص 84.

[212] نادر فرجاني، التنمية البشرية في مصر: رؤية بديلة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 14-15.

[213] فهمي هويدي، الذي جرى للمصريين، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 15 سبتمبر 1998، ص 11.

[214] نادر فرجاني، التنمية والموارد البشرية؛ في: د. إبراهيم سعد الدين (محرر)، مصر في ربع قرن (1952-1977).. دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 417-431.

[215] أحمد بهاء الدين، هذه الدنيا، كتاب اليوم، دار أخبار اليوم، القاهرة، فبراير 1997، ص 10.

[216] د. أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، النهضة المصرية، القاهرة، 1938، ص 423.

[217] د. سعيد إسماعيل علي، التعليم في مصر، كتاب الهلال، العدد 539، دار الهلال، القاهرة، نوفمبر 1995، ص 18.



بلد العائلات

"لا بدّ من وقفةٍ للتحذير من الزواج غير المقدس بين السلطة والمال؛ لأن هذا من شأنه أن يحول التاجر إلى حاكم، والحاكم إلى تاجر. وإذا كانت تلك العلاقة شهدت تحالفات وتشابكات وروابط عائلية، فإن ثمرة هذا التداخل لا تقتصر على زيادة الجاه والنفوذ، وإنما تمتد لتصل إلى احتكار هذا الجاه وذلك النفوذ، وإضفاء الحماية والأمان على ذلك كله"[218]

إذا كان الصب تفضحه عيونه، فإن المجتمع تفضحه واجهات مبانيه!

وفي مصر، تبدو واجهات المباني أشبه بإعلانات عن المهنة والوجاهة.. والعائلة.

وسرعان ما تكتشف من قراءة تلك اللافتات الخشبية أو المضيئة أنك أمام عائلات بأكملها تمارس أو تتوارث مهنة ما، سواء في الطب أو التجارة أو القضاء.

لا بأسٍ في ذلك، ما دام عملاً حُرًا شريفـًا يتقاضى عنه المرء رزقـًا حلالاً، لكن الأمر أعمق من ذلك بكثير.

مجتمع "النصف في المئة"!

هكذا صاح الرئيس جمال عبدالناصر، في سياق وصفه لمجتمع ما قبل ثورة 1952، وكان يقصد بذلك تلك المجموعة الضئيلة التي تضع يدها على ثروات مصر وتملك النفوذ السياسي فيها. بل إن ناصر قال في حديث صحفي عام 1965 إن 16 عائلة فقط في مصر كانت تملك السلطة السياسية قبل الثورة، ومن هذه العائلات خرج معظم رؤساء الوزارات والوزراء والكبراء في العهد الملكي[219].

وقد يكون هذا صحيحـًا إلى حد كبير، خاصة أن مصر شهدت في النصف الأول من القرن العشرين توطيد علاقات النسب والمصاهرة بين عددٍ كبير من عناصر الرأسمالية المصرية؛ إذ نجد على سبيل



المثال علاقات مصاهرة ونسب بين العائلات التالية: عائلات خشبة- محمود سليمان- محمد محفوظ - الهلالي؛ والهلالي- عمرو؛ وشعراوي- سلطان؛ ويكن- إسماعيل عاصم- أبو حسين- داود راتب؛ وأبو حسين- عبدالغفار؛ وأحمد عفيفي- المناسترلي- بركات؛ والبدراوي عاشور- سراج الدين شاهين؛ والمكباتي- علي ماهر- أحمد ماهر؛ وعبدالفتاح يحيى- إسماعيل صدقي؛ وإسماعيل صدقي- أباظة؛ والعلايلي- اللوزي؛ والشواربي- علما؛ وعبيد- حنا؛ وويصا- دوس- حبيب شنوده- خياط - ابسخرون- أخنوخ فانوس؛ والغازي- الطويل[220].

بل يذهب المُراقبون، ومنهم عالم السياسة ليونارد بايندر في كتابه "الشريحة الوسيطة"، إلى أنه منذ أول انتخابات نيابية عقب ثورة 1919، فإن هناك حوالي 500 عائلة، من أعيان الريف ووجهاء المُدن، تطفو على السطح السياسي في كل العهود، إن لم تكن بشيوخها، فمن خلال الأبناء، والأحفاد، وأولاد العموم[221]. وكانت هذه الشريحة الوسيطة، هي عماد حزب الوفد في العهد الملكي، ثم الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي في العهد الناصري، ثم الحزب الوطني الديمقراطي في عهديّ السادات ومبارك[222].

أبقت المصاهرة الباب مواربـًا للراغبين في التمتع بالمال والنفوذ معـًا.

خُذ عندك مثلاً المهندس سيد مرعي.

فقد أصبح سيد مرعي من أشهر السياسيين والدبلوماسيين، كثمرةٍ لارتباط المصاهرة والزواج من أربع عائلات من جملة ثلاثة عشر هم أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ويشير الباحث الأميركي روبرت سبرنغبورغ إلى أن رجال الصفوة السياسية في بداية حُكم عبدالناصر يعرفون بروابط المصاهرة بين عائلتي مرعي ومحيي الدين؛ إذ كان "إبراهيم ابن فاطمة وهي كبرى بنات حسنين مرعي متزوجةً من ابنة عمر زكريا محيي الدين، وتزوج جمال شقيق إبراهيم مرعي من سامية محيي الدين شقيقة زكريا، وتزوجت مها شقيقة إبراهيم وجمال مرعي من سيد محيي الدين شقيق زوجة إبراهيم مرعي"[223].

وهذا النموذج من التشابك العائلي عن طريق المصاهرة كان أحد أسباب تعيين سيد مرعي وزيرًا للإصلاح الزراعي في 1956 ثم وزيرًا للزراعة في 1957 و1958 و1967، وفي عام 1970 أصبح نائبـًا لرئيس الوزراء.



بل إن عائلة مشهور مثلاً التي ارتبطت مع أسرة مرعي بروابط المصاهرة استفادت هي الأخرى من هذه الروابط العائلية. وقد كان لمشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس سابقـًا نفوذٌ كبير في عهد السادات. واستفاد سيد مرعي من علاقات المصاهرة العائلية بين عائلته وعائلات خالد وزكريا محيي الدين، كما حرصت العائلة على المصاهرة من عائلة علي صبري وعائلة وجيه أباظة أحد الضباط الأحرار وكذلك بعائلة كمال الدين حسين، وفي مطلع الستينيات تزوج محمد نصير وهو من عائلة مرعي من ابنة عبداللطيف البغدادي.. وتوَّج سيد مرعي هذه الشبكة من العلاقات العائلية عن طريق المصاهرة بزواج ابنه البكر حسن من نهى ابنة الرئيس السادات من جيهان[224].

هذا الملمح العائلي للنفوذ - فضلاً عن الثروات والاستثمارات المختلفة- ظل سائدًا منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن، خاصة أن بعض رجال الأعمال أخذوا يدعمون أنشطتهم من خلال علاقات ومصالح مع كبار رجال النظام أو من خلال موقعهم الاستراتيجي داخل مختلف الهيئات، من مجالس إدارة وهيئات حزبية، ولاحقـًا جمعيات رجال الأعمال[225].

وفي ظل تشابك المصالح وشبكة المصاهرة والقرابة، بدت الصورة في عهد مبارك أكثر تعقيدًا من مجرد الحديث عن رجال أعمال في مواقع السلطة.

نتوقف هنا قليلاً لنشير إلى زواج ابنة رشيد محمد رشيد في عام 20 من أمين، نجل رجل الأعمال عاكف المغربي، وهو بالمناسبة شقيق المهندس أحمد المغربي. دعونا ننوه بأن المغربي هو ابن خالة وزير ثالث هو محمد لطفي منصور، وأن الأمر لا يقتصر على صلة القرابة، وإنما تجاوزه ليصل إلى الشراكة في الكيان الضخم "المنصور والمغربي"، الذي يجمع سلسلة شركات في مجالات كثيرة[226].

وإذا كان محمد لطفي منصور هو زوج عواطف منصور، ابنة وزير الثقافة والإعلام الأسبق منصور حسن[227]، فإن منصور حسن هو زوج ابنة د. محمد عبدالوهاب أستاذ الأشعة الشهير ورئيس مجلس إدارة "دار الفؤاد" و"كايرو سكان"، وهما المؤسستان اللتان كان يعمل فيهما د. حاتم الجبلي وزير الصحة عضوًا منتدبـًا.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى شركة "المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية" التي جمعت بين عائلتي الوزيرين منصور والمغربي، وضمت كُلا من محمد عاكف أمين عبدالمقصود المغربي (رئيسـًا لمجلس



الإدارة)، وأعضاء المجلس ياسين إبراهيم لطفي منصور، ومحمد يونس لطفي منصور، ويوسف منصور لطفي منصور، وإيهاب أمين عبدالمقصود المغربي، وأحمد علاء الدين أمين المغربي، وشريف أمين عبدالمقصود المغربي.

و"المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية" كيان اقتصادي كبير في عالم التوكيلات الأجنبية والسياحة، لكن لم يكن لها نشاط ذو شأن في عالم المقاولات والتطوير العقاري، قبل أن تمتلك 54% من شركة "بالم هيلز للتعمير"، التي تولى رئاستها ياسين منصور، الذي احتل المركز الثالث عشر في قائمة أغنى الشخصيات في إفريقيا للعام 2013، بثروة بلغت ملياري دولار. وتلاه في القائمة المذكورة شقيقه يوسف منصور، بثروة قدرها 1.95 مليار دولار[228].

ويبدو أنه لم يسترع اهتمام كثيرين ما أعلنه تقرير معهد بحوث "كريدي سويس" السنوي الرابع للثروات على مستوى العالم 2013، الذي قال إن حجم الثروات العائلية في مصر بلغ نحو 400 مليار دولار[229].

هذه الخيوط الرمادية، بين وزراء ورجال أعمال وأصحاب نفوذ، ألقت بظلالها على جماعات وتنظيمات سياسية ودينية، مثل الإخوان المسلمين.. ولهؤلاء حكاية تستحق أن تُروى.

من بوابة علاقات النسب والمصاهرات التنظيمية، تشكلت ملامح رئيسية في خارطة نفوذ جماعة الإخوان المسلمين. فقد تزوج القيادي الإخواني سعيد رمضان من وفاء ابنة حسن البنا، وقام في باكستان وأوروبا بدور إنشائي وتنظيمي خطير جعله المنسق العام الدولي للجماعة[230]، وظل عاملاً نشطًا في سويسرا حتى وفاته عام 1995. ويورد الكاتب الأميركي روبرت دريفوس كثيرًا من الشهادات والأقوال الموثقة عن علاقة سعيد رمضان بالأجهزة الأوروبية والأميركية والباكستانية، كما امتد نشاطه إلى فلسطين.

وتزوج د. محمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين بعد خروجه من السجن، من سمية ابنة القيادي الإخواني محمد الشناوي، الطيار السابق وعضو النظام الخاص في عهد البنا، الذي تحوَّل بديع بفضله إلى أحد أخلص رجال مصطفى مشهور، الصديق الحميم للشناوي. ورزق بديع من سمية بثلاثة من الأولاد، (عمَّار، بلال، وضحى)، وثلاثة أحفاد، (رؤى، حبيب، وإياد).

وفي عهد الإخوان في السلطة، أعلن حزب الحرية والعدالة أن وزير التنمية المحلية د. محمد علي بشر تربطه علاقة نسب مع د.



محمود حسين الأمين العام لجماعة الإخوان، الذي تزوج نجله المهندس ياسر من سارة ابنة بشر، وأن د. أسامة الحسيني رئيس "المقاولون العرب" إخواني من عائلة عسكرية، وأنه صديق الرئيس المعزول محمد مرسي وتزاملا في كلية هندسة الزقازيق، بالإضافة إلى أن د. محمد صفوت عبدالدايم أمين عام مجلس الوزراء كان مشرفًا على رسالة الدكتوراه لهشام قنديل رئيس مجلس الوزراء في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي.

كما تبيَّن أن هناك علاقة نسب قديمة بين رئيس مجلس الشورى د. أحمد فهمي ومحمد مرسي؛ إذ إن الأول هو زوج شقيقة الثاني وحمو ابنته.

لقد مرت على جماعة الإخوان موجات عدة من الاعتقالات التي كانت في الغالب جماعية، هذه الاعتقالات تحديدًا كانت فرصة للتقارب العائلي بين أفراد الإخوان، فعادة ما يكون لساحات الزيارة في السجون الفضل في التعارف بين عائلات بالكامل، خاصة في ظل عدم الثبوت في جداول الزيارات، الأمر الذي يجعل الفرصة أوسع في تعارف أكبر قدر من العائلات الإخوانية في ظل وجود الشعور بالمحنة الواحدة والهم المشترك، فالأزمات هي التي تقرب الناس من بعضهم البعض.

المثال الواضح على ذلك ما جرى عقب قضية تنظيم سيد قطب 1965، وهي القضية التي تم إعدام سيد قطب بموجبها، واتهمت فيها الجماعة بتدبير خطة محكمة لقلب نظام الحكم، وهي من أكبر المحن التي مرت على الجماعة.

من هذه القضية خرجت أكبر موجة مصاهرات في تاريخ الجماعة بين قيادات التنظيم الخاص، بمن فيهم المرشد السابق مهدي عاكف والمرشد الأسبق مصطفى مشهور.[231]

ومع ذلك فلم يسمح دعاة المصاهرة داخل الجماعة بترك الموضوع للصدفة أو لفترات الاعتقال لتكفل التعارف بين الإخوان وبعضهم البعض، فقد تبنوا الدعوة وسهلوا التعارف بين العائلات وأشرفوا على ذلك بأنفسهم.

لم يقف الأمر عند ذلك، بل وصل إلى الدرجة التي لم يعد مألوفًا معها أن يقوم أحد افراد الجماعة بزيارة عضو آخر من دون اصطحاب زوجته وأولاده معه لتحقيق مشروع (الإخوان المسلمون.. عائلة واحدة)، وقد حقق ذلك للإخوان نجاحًا منقطع النظير، فقد أصبحت الخارطة العائلية التي رسمتها المصاهرات الكثيرة ترسم الواقع



الحالي للإخوان المسلمين على جميع المستويات داخل الجماعة، وهي الخارطة التي يمكن من خلالها قراءة مواطن القوة والضعف داخل الجماعة.

وفي عهد المرشد مهدي عاكف، ضم مكتب الإرشاد نفسه وعلى رأسه المرشد العام – حينذاك- أربعة أعضاء بينهم صلات مصاهرة، فوفاء عزت زوجة محمد مهدي عاكف هي شقيقة محمود عزت، نائب المرشد، والرجل الذي ظل لسنوات يُحرك بيديه خيوط الجماعة في صمت من وراء الكواليس.

كان عاكف وعزت زميليّ زنزانة في قضية تنظيم سيد قطب 1965، وخرج عاكف من السجن 1974 وعمره 45 سنة، في حين كانت وفاء قد حصلت على الثانوية العامة في العام نفسه.

وعلى الرغم من فارق العمر الكبير بينهما، فقد تم الزواج وسافرت وفاء معه إلى السعودية، حيث كان يعمل مديرًا للندوة العالمية للشباب الإسلامي، ولتنجب له أبناءه الأربعة عاكف وعلي وعلا وعلياء. أما شقيقة محمود عزت الثانية فقد تزوجت من د. محمود عامر، الذي كان رئيس المكتب الإداري للجماعة في المنزلة حتى وفاته.

صلة مصاهرة أخرى داخل مكتب الإرشاد بين خيرت الشاطر نائب المرشد وبين محمود غزلان عضو مكتب الإرشاد، وهي الزيجة التي ظهرت للإعلام بوضوح عقب تشييع جنازة والدة خيرت الشاطر، حيث كتب غزلان مقالاً مطولاً على الموقع الرسمي للجماعة استعاد فيه ذكرياته مع حماته وحميه، الحاج سعد الشاطر، عندما تقدم في بداية الثمانينيات لطلب يد شقيقة صديقه خيرت، ولم يكن وقتها يملك الإمكانات المادية الكافية لإتمام هذا الزواج، فعرض عليه حماه شراء الشقة له ورفض أن يجعله يوقع على مؤخر صداق أو حتى قائمة بالأثاث. ولم يتحرج غزلان من أن يقول إن خيرت ساعده حتى تمت الزيجة على خير.

بيت خيرت الشاطر نفسه مليء بصلات مصاهرة مع قيادات إخوانية قديمة وحديثة. فالزهراء الابنة الكبرى والأشهر لخيرت هي زوجة القيادي الإخواني المهندس أيمن عبدالغني، الذي قضى عقوبة السجن مع خيرت الشاطر في قضية الأحكام العسكرية. تزوج أيمن من الزهراء وأنجب منها أطفاله الأربعة سارة وأنس وسلمان وحبيبة .شغل أيمن منصب نائب رئيس قسم الطلبة بجماعة الإخوان المسلمين، ثم أصبح أمين شباب حزب الحرية والعدالة، وهو شقيق كل من د. محمد



عبدالغني عضو مجلس شورى الجماعة، ومسؤول القسم السياسي السابق بالجماعة، وكذلك د. عمر عبدالغني مسؤول مكتب إداري جنوب القاهرة.

وتزوجت رضوى الشاطر من عبدالرحمن علي - أحد القيادات الشابة بقسم نشر الدعوة بالجماعة- بينما تزوجت ابنته سمية إخوانيـًا بارزًا آخر هو الدكتور الصيدلاني خالد أبو شادي، الذي يشغل منصبـًا قياديـًا في قسم نشر الدعوة والتربية وحقق نجاحـًا منقطع النظير في مجاله، بحيث لا يخلو بيت إخواني من مؤلفاته الدعوية وتسجيلات الإنشاد والأذكار الخاصة به، كما تلقى ندواته إقبالاً بين شباب الإخوان، وهو ابن القيادي التاريخي بالجماعة أحمد أبو شادي، الذي كان مسؤولاً عن قسم الأخوات في بداية نشأته، كما كان مسؤولاً عن منطقة مدينة نصر.

أما عائشة الشاطر فهي زوجة د. محمد الحديدي مسؤول الإخوان المسلمين في ألمانيا لسنوات طويلة، وهو نجل صالح الحديدي أحد أعمدة النظام الخاص في الإخوان. وحفصة الشاطر هي زوجة د. مصطفى حسن، في حين أن مريم الشاطر هي زوجة أحمد علي درويش. أما سارة الشاطر التي عُقد قرانها أثناء وجود والدها خلف القضبان، فهي زوجة المهندس الإخواني عبدالرحمن ثروت.

لم تقف علاقات المصاهرة على مكتب الإرشاد فقط، بل تجاوزته لتشمل كافة مستويات الجماعة، فالدكتور سليم العوا نفسه متزوج من أماني، ابنة حسن العشماوي، أحد أبرز قيادات التنظيم الخاص والذي نجح في الهرب من مصر إلى ليبيا عقب حادث المنشية في أكتوبر 1954[232]، ثم سافر إلى السعودية وظل هناك حتى وفاة الرئيس جمال عبدالناصر. وكان الإخواني منير الدلة متزوجـًا من شقيقة حسن العشماوي.

أما صفوان ثابت، منسق العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة، وعضو الحملة الانتخابية لمحمد مرسي، فهو صهر مأمون الهضيبي مرشد الإخوان المسلمين الأسبق.

هشام الصولي أبرز قيادات الإخوان في الإسماعيلية هو صهر عائلة البنا فوالدته هي شقيقة لطيفة الصولي زوجة حسن البنا، حيث إن المصاهرة بين البنا وعائلة الصولي كان لها الفضل في تحقيق انتشار واسع للجماعة في الإسماعيلية وكذلك في أن تحتكر عائلة الصولي تقريبـًا القيادة الإخوانية في الإسماعيلية.



لم يشذ عن قاعدة المصاهرات الإخوانية إلا د. عصام العريان الذي كان قد تزوج من فاطمة، شقيقة د. صلاح فضل والذي كان أحد المحكوم عليهم في قضية الفنية العسكرية في الوقت الذي كان لم يزل فيه طالبًا بكلية طب القاهرة، وإن كانت ابنة العريان قد تزوجت الدكتور أحمد مصطفى أحد القيادات الإخوانية الشابة بنقابة الأطباء.

حتى التحالفات الاقتصادية داخل الجماعة، كان لعلاقات المصاهرة مفعول السحر فيها.. فحسن مالك رجل الأعمال الإخواني وشريك خيرت الشاطر وزميله السابق في قضية الأحكام العسكرية، متزوج من جيهان عليوة شقيقة رجل أعمال إخواني آخر هو محمد سعد عليوة صاحب شركة "الحجاز لتوظيف الأموال"، وقد أنجب حسن مالك من جيهان أبناءه السبعة: معاذ وخديجة وعمر وأنس وحمزة وعائشة وأحمد، ويعمل ثلاثة منهم - هم معاذ وخديجة وعمر- في إدارة مصانع الأب.

من ناحية أخرى، يعد حسن مالك نفسه حلقة الوصل بين عائلتين من أشهر العائلات الإخوانية هما عائلتا أبو الفتوح والزعفراني، فشقيقته الأولى هي زوجة للدكتور خالد الزعفراني القيادي الإخواني الأسبق وابن عم إبراهيم الزعفراني القيادي الإخواني السابق، أما شقيقة مالك الثانية فهي زوجة لأحمد أبو الفتوح الشقيق الأصغر للدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح رئيس حزب "مصر القوية" وعضو مكتب الإرشاد سابقًا.

بلاد العائلات تتحدث.. وتتحدى أيضًا!

---

[218] د. ياسر ثابت، قصة الثروة في مصر، دار ميريت، القاهرة، 2012، ص 8-9.

[219] محمود مراد، من كان يحكم مصر: شهادات وثائقية، مطابع الأهرام، القاهرة، 1975، ص 35.

[220] د. عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (14-1952)، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص 288.

[221] Leonard Binder, In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt, University of Chicago Press, Chicago, 1978.



[222] د. سعد الدين إبراهيم، هل تم اختطاف ثورة الشباب؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 10 ديسمبر 2011.

[223] Robert Springborg, Family, Power, and Politics; in Egypt: Sayed Bey Marei--His Clan, Clients, and Cohorts, University of Pennsylvania Press, Pennsylvania, 1982.

[224] د. ياسر ثابت، قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية، مرجع سابق، ص 335.

[225] د. ياسر ثابت، قصة الثروة في مصر، مرجع سابق، ص 282.

[226] المرجع نفسه، ص 376.

[227] صفحة الوفيات، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 25 يوليو 2002.

[228] Forbes, Africa's 40 Richest, New York, November 19, 2012.

[229] 400 مليار دولار حجم الثروات العائلية في مصر.. والسعودية تحتل المركز الأول بالشرق الأوسط تليها الإمارات، موقع "صدى البلد" الإلكتروني، 26 أكتوبر 2013.

[230] روبرت دريفوس، لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي، ترجمة: أشرف رفيق، مركز دراسات الإسلام والغرب، القاهرة، 2010، ص 31.

[231] د. ياسر ثابت، زمن العائلة: صفقات الإخوان والمال والسلطة، دار ميريت، القاهرة، 2014.

[232] حسن العشماوي، الإخوان والثورة، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978.



الوطن ليس سلسلة مفاتيح

"باستثناء نجيب ساويرس، أتساءلُ عن سرِّ احتجاب رجال الأعمال وعدم تقدمهم بمشروعات ومبادرات جادة لمستقبل مصر وأبنائها بعد الثورة"[233]

هناك من يظن أن مصر سلسلة مفاتيح، فيستخدم مفتاحًا لإنشاء مشروعات استهلاكية وثانيًا لافتتاح فروع محال تجارية، وثالثًا لإقامة معارض أثاث أو سجاد أو سيراميك، ورابعًا لتشغيل توكيلات أجنبية، وكلها أساليب مشهورة لجني المال في أسواق غير منتجة أو بأسلوب اقتناص الريع، وتداول الأصول المعروضة بدلاً من الإنتاج.

المفتاح الغائب في هذه السلسلة هو ذلك الذي يتعلق بمشروعات وأعمال خيرية تهدف إلى تعليم الناس الصيد بدلاً من إعطائهم سمكة.

لم نسمع، وسط صخب الصراع السياسي واستغاثات خبراء الاقتصاد، عن رجال أعمال يتبنون مشروعات قومية توفر المزيد من فرص العمل وتدعم جهود التنمية، ولم نر من يقيمون مشروعات لتطوير قرى أو أحياء، أو توفير التعليم المهني والصناعي الذي نحتاجه بشدة هذه الأيام، ولم نقرأ عن مبادرات من أصحاب المال والأعمال لدعم المشروعات الصغيرة بتوفير التمويل اللازم وإقامة مؤسسات اجتماعية ومنح قروض بدون فوائد للمساعدة في إقامة ورش ومحال تقلل من معدلات البطالة.

لقد انشغلنا بالصراع عن البناء، وتورطنا في التناحر ونسينا مسؤوليتنا عن التنمية البشرية. والتنمية التي نعنيها لا تقوم على الصدقة التي ندسها في جيب فقير، أو التبرعات لمحتاج، أو المساعدة في تجهيز العرائس، وكل ذلك جهدٌ مشكور، لكنها ليست التنمية التي نقصدها ونتطلع إليها. إنها أوسع نطاقًا من ذلك، وأعم فائدة، ثم إنها أبقى أثرًا.

وربما غفل أصحاب المال والأعمال عن حقيقة وجود شريحة في



المجتمع ليست أصلاً بحاجة إلى كيس أرز أو سكر مما تقدمه الجمعيات الخيرية أو بعض الأحزاب في مواسم الانتخابات، بل هم بحاجة ماسة إلى مساكن تلائم دخلهم المحدود، وتعليم يمنحهم معرفة وأملاً في المستقبل، وفرصة عمل كريمة تساعد على التعفف عن مد أيديهم طلبـًا للمساعدة.

وربما نسي هؤلاء أن المجتمع ليس بحاجة إلى بناء دور العبادة، وهو العمل الخيري المحبب لدى كثيرين، بقدر حاجته إلى تنويع الأعمال الخيرية لتشمل إنشاء عيادات علاج الأمراض المستعصية، ومراكز غسيل الكلى، وعلاج مرضى الكبد، إضافة إلى لجان توفّر الأطراف الصناعية والمستلزمات السمعية والبصرية للمعوقين.

عن المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال نتحدث.

في أواخر عهد مبارك، ومع انسحاب الدولة من قطاعات رئيسة تخدم المجتمع، شهدت مصر ما يوصف باقتصادات السمسرة والإحسان، التي تقضي بإفقار الشعب ثم التصدق عليه. هكذا تبّنى النظام عددًا محدودًا من مليارديرات الربح السريع، لهم نصيب الأسد من الثروات، يتبرعون بين الفينة والأخرى في طقوس احتفالية وإعلانية أقرب إلى المظهرية، بالإعالة والإعانة، تخفيفـًا للضغوط على الفقراء بدلاً من انتشالهم[234].

غير أن حبة الأسبرين لا تشفي مرضى القلب.

ومع شيوع الثرثرة الفكرية والسياسية والاقتصادية في دوائر النخبة المصرية، وعدم المبالاة، وسيطرة ظاهرة يطلق عليها البعض "الأنامالية"، غابت المسؤولية في مدلولاتها العامة المرتبطة بالصالح العام، الذي ينتمي إلى الأمة ككل، لصالح الأثرة في أكثر مدلولاتها سلبية[235]. وأوضح مثال على ذلك هو غياب الدور الاجتماعي لرجال المال والأعمال.

ليس المرء بحاجة إلى أن يُجهد عينيه وعقله؛ للوقوف على الفارق بين أثرياء اليوم والأمس الذي كان. فجولة صغيرة ربما في أصغر قرية مصرية ستكشف عن وجود مسجد أو مدرسة، أو سبيل أو مصحة، بناها أو تكفل بها أحد أثرياء عهودٍ مضت. بل إن كثيرًا من لمسات الجمال والذوق العمراني في القاهرة تنتمي إلى تلك العهود، وثروات رجالها، ممن أطلقوا مبادراتٍ حملت مصر من العجز إلى الإرادة، ومن التوقف إلى المسير، ومن الهروب إلى الإقدام، ومن الجمود إلى التغيير.

لقد تباينت طبائع إنفاق الثروة لدى بعض أشهر أصحاب الثروات في تاريخ مصر؛ فرأينا من أوتي الحكمة (الأمير عمر طوسون صاحب الأيادي البيضاء)، ووجدنا من ينفق على تحرك وطني (الشيخ حسن طوبار ومقاومة الحملة الفرنسية)، أو مشروع أهلي (الأميرة فاطمة إسماعيل وإنشاء الجامعة المصرية)، أو آخر نهضوي (الأمير يوسف كمال وإنشاء مدرسة الفنون الجميلة)، أو عمل خيري (نفيسة البيضاء وإنشاؤها سبيلاً وكُتابًا يحملان اسمها)، مثلما ألفينا من ينفق على الذات.. والملذات[236].

ومن الصنف الأخير، نماذج لا تخطئها العين ولا تغفلها الذاكرة.

على استحياء، شهدت السنوات الأخيرة نشوء مؤسسات تدعم الثقافة وتساند المبدعين مثل مؤسسة ساويرس، التي أسس من خلالها أنسي ساويرس في عام 2001 برنامجًا للمنح الدراسية بالتعاون مع هيئة "أمديست" تعمل على توفير المنح الدراسية السنوية للطلاب المصريين في جامعات هارفارد وستانفورد ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا. كما رعت مؤسسة ساويرس الخيرية مئات الجمعيات والمبادرات المهمة[237].

وظهرت جمعيات أهلية بهدف تقديم المساعدات المالية والعينية لغير القادرين، ورعى فريد خميس إنشاء أكاديمية رعاية الموهوبين، وساهم د. حسن راتب في إنشاء جامعة العريش[238]. وشاركت جمعيات أخرى لرجال الأعمال في توفير مسكن مناسب للشباب، مثل جمعية رجال الأعمال للتكافل برئاسة د. حسام بدراوي[239]، التي سعت إلى دعم الطلبة المتفوقين والتبرع لجمعيات مرضى الأورام والسرطان، وتنمية وتطوير الأحياء الشعبية المتدنية المستوى الخدمي والمعيشي.

غير أن الجهود الفردية المبعثرة لعددٍ من رجال الأعمال ظلت مجرد بذور خيرية محدودة[240]، ولم تتحول إلى مؤسسات متكاملة ومستقلة تواجه الأزمات، مثلما يحدث في المجتمعات الرأسمالية الحقيقية، التي تعتبر العمل المدني والاجتماعي جزءًا من واجب الأثرياء، وتنتظر منهم - على سبيل المثال لا الحصر- لعب دور فعال في حماية البيئة والقضاء على التلوث، وتبني أفكار الموهوبين ودعم الإبداع والابتكار والبحث العلمي، وبخاصة لدى الجيل الصاعد.

وفي تقديرنا أنه يجب على جميع الأثرياء – سواء أكانوا من رجال الصناعة والتجار أو حتى لاعبي الكرة ونجوم الفن- القيام بدور مؤثر



في خدمة قريتهم أو مدينتهم أو حتى المحافظة التي ينتمون إليها، وذلك في إطار المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقهم. ولا بدّ أن تتم معظم هذه المساهمات من خلال الجمعيات الأهلية كما يحدث في أميركا وأوروبا، لضمان الشفافية وحُسن الإدارة وتعميم الفائدة.

في عام 1920، ظهر رجالٌ أمثال طلعت حرب حاولوا تأسيس صناعة وطنية في مواجهة المستعمر البريطاني، فأقاموا بنك مصر.

اليوم، نحتاج هذا الحس الوطني والحرص على رد الجميل للمجتمع والوطن ككل، من أولئك الذين علا صراخهم في أروقة السياسة وعلى شاشات التليفزيون، وخفت صوتهم في عالم العطاء الاجتماعي المطلوب.

---

[233] د. ياسر ثابت، لحظات تويتر: ألف تغريدة وتغريدة، دار العين، القاهرة، 2011.

[234] عزت القمحاوي، عن العقيدة الاقتصادية للدولة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 11 سبتمبر 2012.

[235] نبيل عبدالفتاح، اليوتوبيا والجحيم: قضايا الحداثة والعولمة في مصر، مرجع سابق، ص 23.

[236] د. ياسر ثابت، قصة الثروة في مصر، مرجع سابق، ص 10-11.

[237] نجاد البرعي، كان قعد وخَلص، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 مارس 2013.

[238] أكرم القصاص، طلعت حرب وكبار أثرياء مصر بنوا المدارس والمستشفيات.. وبيل جيتس قدم ثلث ثروته لمشروعات خيرية داخل وخارج أميركا: أموالك وأنت حر فيها.. لكن المجتمع له حق عليك، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، 7 مايو 2009.

[239] د. ياسر ثابت، قصة الثروة في مصر، مرجع سابق، ص 367.

[240] نادر فرجاني، التنمية البشرية في مصر: رؤية بديلة، مرجع سابق، ص 80.



اخترناه!

"ولهذا فإن علينا ألا نعجب إذا عرفنا أن الملك بموجب ألقابه الرسمية "سيد المصريين" أو "ربهم"، وهو أيضًا "السيدتان"، أي ملتقى الإلهتين الحاميتين اللتين تحميان الشمال والجنوب"[241]

المتابع للإعلام المصري - المرئي تحديدًا- لا يملك سوى الشعور بخيبة الأمل في ظل تدهور حرفية ومهنية الإعلام على يد الكثير من "نجومه"، الذين حوّلوا مصر التي يتشدقون بالتغزل فيها من جوهرة ثمينة إلى مجرد سلعة في يد "تاجر خائب". مزاد الكل يسعى فيه لتحقيق أعلى الأرباح حتى وإن كان الثمن النهش في الجسد المريض. رغم أن السباق المحموم من أبجديات العمل الإعلامي، فإنه تحول في مصر من السعي لتقديم "قيمة" للمتلقي إلى ممارسات ساذجة ومراهقة إعلامية عجزت عن التفرقة بين حرية التعبير وبين اللهو بمقدرات وطن يمر بظروف بالغة الدقة[242].

وكلما مارس باحثٌ التفتيش عن الحقائق وسط ركام من أحداث وتغطيات إعلامية لا تنتهي، اكتشف أن غالبية هذه الحقائق تم طمسها بما يشبه العمد، ثم أعيد استعمالها في غير مواضعها، أو إعادة استخدامها بما يفيد مستخدميها، بغض النظر عن الحقيقة التي انتهكت.

هذا حدث، ومازال يحدث، دون أن يطل علينا أحدٌ في وسائل الإعلام لتصحيح وضع أو لتصويب معلومة، وكأن الجميع قد استعذب حالة التزييف الجماعي التي يعيشها الرأي العام في كنف إعلام يمارس جزء كبير منه التضليل يوميًا، ويعمد إلى تزييف الحقائق وتزويرها، بما يعنيه ذلك من إهدار حقوق وتشويه شخصيات.

ومع تعمد النخب المسيطرة اليوم في مصر فرض القيود على حرية التعبير عن الرأي والحريات الإعلامية، جرى تنميط المحتوى الإعلامي (في الصحافة وفي القنوات التليفزيونية) انطلاقًا من مضامين أحادية هي تأييد ترتيبات ما بعد 3 يوليو 2013، وأولوية "الحرب



على الإرهاب"، والتجريم الجماعي للإخوان المسلمين ومؤيديهم وحلفائهم في اليمين الديني، وتشويه المدافعين عن حقوق الإنسان والمطالبين بالتحقيق في الانتهاكات وممارسات الدولة الأمنية[243].

لقد عاش الإعلام المصري أطوارًا عدة منذ ثورة 25 يناير وحتى الذكرى الثالثة لتلك الثورة.

فقد تحول الإعلام بشكل مذهل بعد نجاح الثورة في إطاحة نظام مبارك، وحاول تغيير جلده، وأخذ في الشهور الستة التالية للثورة يتحرى العزف على نغمة الشارع، ويجتهد في نقل همومه ومشكلاته ومطالبه إلى صانع القرار، ويستند بقدرٍ ما إلى الشفافية والعلانية في التعامل مع الأحداث. رأينا الإعلام يُذكّر نفسه باستمرار بأنه أداة للرقابة قبل أن يكون بوقـًا للدعاية، كما لو أنه اكتشف تلك الحقيقة متأخرًا. إلا أن الأمر لم يخل أيضـًا من منغصات كان أبرزها حكاية "الخط الأحمر" في وصف الجيش وأسلوب إدارته للمرحلة الانتقالية.

كان من اللافت للغاية خلال هذه المرحلة اختفاء وزارة الإعلام، حيث تم تشكيل وزارة د. عصام شرف دون أن يكون من بين أعضائها وزير إعلام. تفاءل الشعب بالخطوة – التي كانت الثانية من نوعها بعد اختفاء وزارة الإعلام مؤقتـًا من حكومة د. مصطفى خليل في أكتوبر 1978- وظنها ضربـًا من ضروب الاستجابة لاستحقاق تحرير التليفزيون الرسمي من قبضة السلطة، وتم تعيين د. سامي الشريف رئيسـًا لاتحاد الإذاعة والتليفزيون (أوائل مارس 2011)، غير أن معين التفاؤل نضب وشح مع تسمية المجلس العسكري، المحرر العسكري أسامة هيكل وزيرًا للإعلام (7 يوليو 2011)، لتبدأ أجهزة الإعلام في الخروج من عباءة الثورة لترتدي "السترة الميري"[244].

يومها قال وزير الإعلام الجديد إنه تلقى تكليفـًا محددًا بإعادة هيكلة الإعلام المصري، مشيرًا إلى "أننا في مرحلة حساسة جدًا في تاريخ مصر"[245].

كان دخول أسامة هيكل بوابة ماسبيرو إيذانـًا ببدء الانقلاب من دولة الثوار إلى دولة الجنرالات ودخول الإعلام إلى عالم العسكرة؛ ذلك العالم الذي عرفه هذا الجهاز جيدًا منذ قيام حركة الضباط في يوليو 1952، وكان أهم مؤشر على ذلك صعود دور مراسلي المجلس العسكري.

ويمكن القول إن ليلة (9 أكتوبر 2011) كانت ليلة فارقة في كشف هذا التحول، حين وقعت أحداث ماسبيرو التي راح ضحيتها ما لا يقل



عن 28 مصريًـا غالبيتهم من الأقباط، وأصيب فيها المئات. والكل يذكر كيف تحولت الشاشة الفضية الرسمية يومها إلى شاشة سوداء تدعو المصريين المسلمين إلى حماية جنود الجيش المصري من الهجمة المباغتة التي قام بها مسيحيون ضدهم، وأخذ يتحدث عن سقوط ضحايا من أفراد الجيش المصري، وبدأت الأعصاب تلتهب، والحناجر التليفزيونية تزعق وتدعو وتحرض.

الأدهى من ذلك أن ملايين المصريين فوجئوا ليلتها بقوات الشرطة العسكرية تقتحم استوديوهات الهواء الخاصة بقناة "الحرة" وقناة "25 يناير". وتابعوا بشغف المذيع الذي يرتعد والمذيعة التي تصرخ على الهواء مباشرة رعبًـا من مرأى القوات وهي تشهر سلاحها في وجوه من في الاستوديو. قبل هذه الواقعة بعدة أيام تمت مداهمة مكتب قناة "الجزيرة مباشر مصر" بالقاهرة للمرة الثانية على التوالي من جانب قوات الأمن، وتم إيقاف بث القناة من القاهرة.

كانت الرسالة الواضحة يومها تقول: إن الخطاب الإعلامي أصبح ينتج تحت تهديد السلاح ويتم إعداده في أروقة المجلس العسكري[246]. وقد سبق هذا الحدث بشهر وقوع محاولة اقتحام السفارة الإسرائيلية في 9 سبتمبر 2011، وبدأ مصطلح البلطجة يولد، ومع ميلاده أحيل مصطلح "الفلول" نسبيًـا إلى التقاعد إيذانًـا بوضع الثورة نفسها على رفوف التاريخ. أخذ الخطاب الإعلامي يثير قضية اندساس مجموعة من البلطجية بين المتظاهرين في المواجهات والاحتجاجات الثورية.

عقب أحداث السفارة وموقعة ماسبيرو، خرجت وثيقة د. علي السلمي من الجراب، في محاولة تهدف إلى "دسترة" أوضاع الجيش المالية والتشريعية، وتراوحت نوافذ الإعلام ما بين الترويج لها والهجوم عليها، وكان ذلك قبل الأحداث الفارقة التي شهدها شارع محمد محمود التي سقط فيها ما يزيد على 42 شخصًـا.

خلال هذه الأحداث ازداد تأكيد الخطاب الإعلامي على قصة البلطجة في وصف الثوار، ولم تنس القنوات التليفزيونية والكثير من الصحف أن تسير على هوى المجلس العسكري في الحديث عن أن ضحايا أحداث ماسبيرو ومحمد محمود وقصر العيني- بعد ذلك- تم قتلهم على يد مجهولين. ومع بيان وزير الدفاع - حينذاك- المشير حسين طنطاوي إلى الأمة في 22 نوفمبر 2011، بدأت ساعة الصفر للتشويه الصريح للثورة والثوار، وبدا الخطاب أكثر جرأة عن ذي قبل في الدفاع عن فكرة الحُكم العسكري والترويج لمسألة ترشح المشير

طنطاوي كرئيس للجمهورية.

وبالإضافة إلى التأكيد على بلطجية الثورة والثوار، وأن استمرار المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية ضرورة، بل والتفكير في إهداء كرسي الرئاسة إلى رئيس المجلس، أخذ الخطاب الإعلامي الرسمي وكذا بعض أدوات الإعلام الخاص تلعب دورًا مشبوهًا في خلق نوع من الانقسام بين أفراد الشعب المصري. تواطأت وسائل الإعلام تلك مع نخبة عتيقة محنطة بشكل أدى إلى ممارساتٍ وطنت حالة من صناعة الفرقة وصناعة الانقسام فضلاً عن صناعة الفوضى. بلغ الأمر بإحدى القنوات الخاصة حدًا غير مسبوق حين قدمت خطابًا إعلاميًا "فرعونيًا" يدافع عن العسكر وحُكم العسكر[247].

ومع بيان المشير، بدأ الخطاب الإعلامي ينقسم بين ثوار التحرير المطالبين بتنحي المجلس ورواد العباسية المطالبين باستمرار المجلس. وفي الوقت الذي حاولت فيه الكثير من النوافذ الإعلامية الرسمية والخاصة أن تبدو متوازنة بين الفصيلين، كانت- من حيث تدري أو لا تدري- تجتهد في التسويق لدولة الجنرالات، لتقدم نموذجًا للأداء التعبوي الذي يرتدي الزي العسكري، بما يعتمد عليه بناء الخطاب تحت تهديد السلاح، والدعاية للسلطة القائمة بالحق وبالباطل، والاعتماد على تسفيه واتهام الخارجين على المجلس العسكري والرافضين استمراره، والاستناد إلى رسالة إعلامية مشوشة تستطيع أن تداعب خيال الجمهور المشوش، وتصونه من أي خطاب إعلامي آخر ومغاير يمكن أن يدفعه إلى السير في الاتجاه المعاكس.

أبت بورصة الإعلام أن تصمد كثيرًا على فكرة الترويج لدولة الجنرالات بعد أن بدأت اللحى تملأ شوارع مصر على هامش الانتخابات البرلمانية التي بدأت في 28 نوفمبر 2011. فمع الساعات الأولى لبدء التصويت بالمرحلة الأولى ظهرت مؤشرات تؤكد أن الإسلاميين في صعود، هنا بدأ الإعلام هو الآخر يلتفت إلى ضرورة الارتقاء إلى مستوى الحدث، وكانت الوجوه التي تزينها اللحى هي الأكثر سطوعًا على شاشات التليفزيون وعلى صفحات الجرائد، وأخذ الخطاب الإعلامي في تهيئة الرأي العام للدولة الجديدة "دولة الإسلاميين".

من الأمور الفارقة بصورة كبيرة في أداء الكثير من القنوات التليفزيونية الرسمية والخاصة، أنها حاولت بعد فوز الإسلاميين (حزب الحرية والعدالة وحزب النور) بأغلبية المقاعد في المرحلة الأولى شن نوع من الهجوم على هذه الفصائل في محاولة للتأثير على اتجاهات



الناخبين، ومن عجب أن هذا النمط في الأداء أدى- كما هو معتاد- إلى حصد الإسلاميين للمزيد من المقاعد خلال المرحلة الثانية، ليثبت بما لا يدع مجالاً للشك عجز الإعلام عن التأثير الفاعل في اتجاهات الجمهور، وأن المصريين يتعاملون بقدر كبير من العناد مع توجهات الخطاب الإعلامي؛ إذ ينظرون إليه كمكون من مكونات السلطات الواجب عنادها، وأن الحق دائمًا لا بد أن يكون في الاتجاه الذي لا تروج له السلطة[248].

لقد كانت النخب الليبرالية، التي تحتل مساحات كبيرة وتمول قطاعًا أكبر من النوافذ الإعلامية (الخاصة على وجه التحديد)، تعيش مأزقًا يرتبط بحالة التوجس والقلق التي سيطرت على أفرادها جراء إحساسهم بقرب ساعة اعتلاء الإسلاميين للسلطة، بما يمكن أن يترتب على ذلك من إقصاء لأفراد تلك النخبة كصناع للإعلام من ناحية وكمنتجين للرسالة الإعلامية من ناحية أخرى، وإحلال نخبة جديدة محلهم تبشر بالفكر الجديد الذي يتبناه الإسلاميون حال سيطرتهم على الحُكم.

ورغم اهتمام الإعلام بالأحداث التي شهدها شارع قصر العيني ومجلس الشعب والتي راح ضحيتها 14 شخصًا على الأقل، فإنه لم يربط بينها وبين حالة التخاذل التي تعامل بها الإسلاميون بجميع أطيافهم مع المشهد الثوري. والتفت الإعلاميون بالدرجة الأكبر إلى التعبير عن ذعرهم من الصعود الإسلامي المدوي في الانتخابات وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج تضر بمصالحهم ليباع دم الضحايا رخيصًا مرة أولى برصاص الشرطة العسكرية وثانية بتخاذل الإسلاميين وثالثة بغيبوبة الإعلاميين الذين استغرقوا في التفكير في المستقبل، بالإضافة إلى الاستمرار في العزف على النغمة التي أنتجها إعلام دولة الجنرالات، والتي أصبحت تنظر إلى الثوار كبلطجية.

وكما هو معلوم، فإن الانقسام استمر خلال مرحلتي الانتخابات الرئاسية، حتى وصل محمد مرسي إلى السلطة. بدأ النظام عهده باستدعاء إعلاميين إلى النيابات، كما حدث مع محمود سعد وريم ماجد وإبراهيم عيسى وجمال فهمي، وكان ذلك مجرد مقدمة لما هو أسوأ؛ إذ وقعت اعتداءات على صحفيين أثناء أحداث مختلفة ومنها أحداث قصر الاتحادية، واستدعي باسم يوسف مقدم برنامج "البرنامج" بتهمتيّ إهانة الرئيس وازدراء الأديان، وتم تحويل كل من جابر القرموطي وشيماء أبو الخير إلى النائب العام بتهم مختلفة؛ لتبدأ مرحلة جديدة وقاسية من العصف بالحريات وتكميم الأفواه ومطاردة



الإعلاميين[249].

قاد الإعلام المرئي الخاص حملة واضحة ضد نظام مرسي، وكانت العداوة تتجاوز في كثير من الأحيان أي معيار مهني أو أخلاقي من معايير ومواثيق الشرف الصحفي. وبدا جليـًا أن مصالح مالكي تلك القنوات تتعارض وتتقاطع مع رؤى الإخوان المسلمين وحلفائهم، التي فشلت بدورها في تقديم خدمة إعلامية تستحق الاحترام أو المتابعة سواء في الإعلام المملوك للدولة (ماسبيرو) أو القنوات المحسوبة على التيار الإسلامي، التي سقطت في غالبيتها في مستنقع التطرف والتشدد وتشجيع الفكر الظلامي.

كانت الحرب مفتوحة ومعلنة، حتى أن أنصار الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل حاصروا مدينة الإنتاج الإعلامي في مدينة 6 أكتوبر غير مرة. تصاعدت حدة المواجهة، خاصة خلال معركة تمرير الدستور، ووصلت ذروتها مع بدء العد التنازلي لثورة 30 يونيو.

والشاهد أن حرية الإعلام كانت أولى ضحايا عهد الرئيس مرسي، الذي أخضع أجهزة الإعلام الرسمي لوزير من جماعته، كتم أصوات المعارضين، وبدّل رؤساء تحرير الصحف والمجلات القومية بصحفيين يدينون له بالولاء، أغلق صحفـًا وقنوات تليفزيونية بقرارات إدارية، وقدم إعلاميين للمحاكمة بتهمة إهانته والمساس بهيبته، وعيَّن مجلسـًا أعلى للصحافة يقوده أتباعه، وسمح مشروع دستوره بحبس الصحفيين بعد أن كان دستور 1971 يحظر ذلك.. كانت الطامة الكبرى عندما قرر حلفاؤه الاعتداء على مقر جريدة "الوفد"، وفرض حصار على مدينة الإنتاج الإعلامي التي قرروا تعديل اسمها إلى مدينة الإنتاج الإسلامي[250].

الأنكى من ذلك أن الأشهر الستة الأولى من عهد محمد مرسي شهدت حملة ملاحقات للصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، بلغت أربعة أمثال ما تعرضوا له خلال عهد حسني مبارك الذي استمر 30 عامـًا[251].

ثم جاءت ثورة 30 يونيو، لنشهد في الإعلام بشكل عام حالة من السُعار، يرى البعض أنها كانت انعكاسـًا لحالة السعار التي وُجِدَت على الأرض في جانب من الشارع المصري[252].

بعد أن استفتح المنافقون والشتامون دورهم الخالد خلال ثورة 30 يونيو وفي أعقابها، فُتحت صنابير الحوارات والأغاني عن آخرها في تمجيد القائد والمنقذ، ولم تتوان قنوات التليفزيون ومحطات الإذاعة عن



تكرار الأغاني التي تتغزل في القائد الجديد مرة تلو الأخرى، ونشرت الصحف صوره على صدر صفحتها الأولى أو الأخيرة، كأننا في سباق أينا يكون أقرب إلى قلب القائد الجديد.

وفي السنوات الثلاث الأولى لثورة 25 يناير، لمع نجم عددٍ من المتفوقين في وصلات النفاق والردح الإعلامي، ممن أعادوا أمجاد سمير رجب في جريدة "الجمهورية"، وممتاز القط صاحب مقالة "طشة الملوخية" في جريدة "الأخبار"، وأسامة سرايا الذي كتب مقالة على صدر الصفحة الأولى من جريدة "الأهرام" في 4 مايو 2008 الذي يوافق عيد ميلاد مبارك، جاءت تحت عنوان: "يوم أن ولدت مصر.. من جديد".

من سلالة رجب والقط وسرايا، ذاع صيت قناة الفراعين وصاحبها توفيق عكاشة، وأصبح مرتضى منصور ضيف الضيوف على غرار نجم النجوم، واختير رؤساء تحرير ورؤساء مجالس إدارات صحف، بل ووزراء إعلام لا يجيدون العمل الإعلامي فضلاً عن الكتابة نفسها، وتحول عدد كبير من مقدمي البرامج التليفزيونية - من عمرو أديب ولميس الحديدي إلى محمود سعد وأحمد موسى ويوسف الحسيني ومحمد الغيطي- إلى حديث المصاطب، بعد أن اختلط الأمر عليهم بين دوريّ الصحفي والناشط السياسي.

ليس المرء بحاجة إلى جهدٍ كبير كي يلاحظ أن غالبية الأحداث التي تنشغل بها وسائل الإعلام وتبرزها برامج "التوك شو" هي غالبـًا قضايا واهتمامات بعيدة عن متن الأجندة العاجلة والضرورية التي يحتاجها الوطن والمواطنون، وبالتالي ينشغل الرأي العام بقضايا ليست بالضرورة هي القضايا التي يجب أن ينشغل بها.

وفي ظل ظروف جعلت مصر منذ 25 يناير 2011 تنتقل من مرحلة انتقالية إلى أخرى، وجدنا الإعلام يركز على قضايا ليست بالضرورة هي القضايا الكبرى، التي بات الإعلام ورجال السياسة يُرحلونها إلى فتراتٍ لاحقة، أو تؤجل هي من تلقاء نفسها تحت دعوى تركها للنظام المستقر المستمر، الذي طال انتظاره[253].

بات الإعلام مثل حكومات تسيير الأعمال، يتعامل مع اللحظة الآنية ويقدم أقراص أسبرين لصداع حاد في ملفات السياسة أو الاقتصاد أو الأمن أو الرياضة، لكنه لا يتحرك بشكل مدروس للتصدي لقضايا تتعلق بالمستقبل وسبل النهوض والتقدم على أسس راسخة وسليمة.

حينما تبدأ الأحداث في الخفوت، ويهدأ كل هذا الغبار، ستبدأ



أسئلة المستقبل في طرح نفسها على الرأي العام، ليتنبه المواطنون عندها ويبدأوا بدورهم في السؤال عن مستقبلهم، وماذا يجري -حقيقة- في حاضرهم؛ هنا فقط سيكتشف المواطن الخديعة الكبرى التي تعرض لها على يد إعلام أغرقه بحكايات هامشية ومعارك ثانوية وأحداث يومية، دون أن يساعد في إيجاد تصورات واضحة وحلول فعالة لقضايا المستقبل.

يقول هربرت شيللر "إن تضليل عقول البشر هو، على حد قول باولو فرير، "أداة للقهر". فهو يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى "تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة". فباستخدام الأساطير، التي تفسر وتبرر الشروط السائدة للوجود، بل وتضفي عليها أحيانًا طابعًا خلابًا، يضمن المضللون التأييد الشعبي لنظام اجتماعي لا يخدم في المدى البعيد المصالح الحقيقية للأغلبية. وعندما يؤدي التضليل الإعلامي للجماهير دوره بنجاح، تنتفي الحاجة إلى اتخاذ تدابير اجتماعية بديلة"[254].

شمل التضليل وقائع كثيرة، منها على سبيل المثال أنه في كل مرة يرغب فيها أحدٌ في الهجوم على احتجاجات الشوارع وفي دعم عنف الشرطة أو الجيش تجاه المتظاهرين، يتم استخدام قول منسوب إلى رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، خلال أحداث ومواجهات لندن في أغسطس 2011، نصه: "عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي فلا يحدثني أحدٌ عن حقوق الإنسان".

يقول وائل جمال في مقال مهم يفند تلك الأكذوبة: "والحقيقة أن الاقتباس مزيف ولم يقله كاميرون. وفي 26 سبتمبر 2013 نفت السفارة البريطانية في القاهرة رسميًا أن يكون كاميرون قد قال هذا في خطابه في أكسفورد شاير يوم 15 أغسطس 2011. بل ووزعت السفارة النص الكامل للخطاب على الصحفيين الحاضرين للقاء مع السفير جيمس وات، حسب وكالة أنباء الشرق الأوسط الحكومية المصرية. في الخطاب، يمكنكم الاستماع إليه كاملاً على يوتيوب، يتحدث كاميرون كثيرًا عن تمكين الشرطة من وقف "العصابات" وعن إعطائها الدعم القانوني لمواجهة العنف.. إلخ. لكن ما لا يذكره أحد أن كاميرون تحدث أيضًا عن ضرورة تحليل أسباب نشوء تمرد الشوارع العاصف. أما ذكر حقوق الإنسان الوحيد فجاء في خطاب آخر، قال فيه رئيس الوزراء البريطاني إن "أي ادعاءات زائفة عن حقوق الإنسان لن تمنعه من نشر أسماء المطلوبين على ذمة الجرائم التي ارتكبت أثناء الأحداث"[255].



هكذا أيضًا تداولت المواقع الإلكترونية معلومات زائفة عن امتلاك قطر نسبة من أسهم صحيفة "الغارديان" البريطانية، وتحدث صحفيون وكتاب عن هذه المعلومة الخاطئة في مقالات صحفية وبرامج تليفزيونية، في سياق الرد على انتقادات الصحيفة للسياسات في مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو. واكتملت الصورة بانتقاد أحمد المسلماني، المستشار الإعلامي للرئيس المؤقت، للصحيفة اليسارية، أحد أعرق الإصدارات البريطانية؛ إذ قال إنها "سقطت تمامًا في بئر الكراهية والتحريض"، وإنها "تنقل من مواقع وصفحات الثورة المضادة، وبذلك انضمت الصحيفة إلى الإعلام الأسود المعادي لحق الشعب المصري في حماية ثورته وصناعة المستقبل"[256].

من المضحك حقًا اتهام "الغارديان" بأنها مملوكة لقطر، في حين أن الجريدة ليست كذلك، وإنما تعتمد على نظام الوقف. يقول موقع الجريدة على الإنترنت إنها تنشر من قبل شركة "الغارديان للنشر والإعلام"، وهي النشاط الرئيسي لمجموعة الغارديان الإعلامية التي يمتلكها مساهم واحد فقط هو "ذي سكوت ترست" (أو وقف "سكوت")، الذي أنشئ في يونيو 1936 "ليحمي القيم الليبرالية والحريات الصحفية"، "بضمان الاستقلال التحريري والمالي"[257].

أما اتهام الجريدة بالتحول إلى معسكر الإعلام الأسود أو أنها أصبحت جريدة صفراء، فهو اجتراء يصل إلى حدود الافتراء، لا يقدر عليه إلا أولئك الجهابذة الذين معرفتهم الكاملة بدهاليز العمل في الجرائد المناهضة لمصر والتي تعمل لصالح الاستخبارات الأجنبية والموساد والإسلاميين، وفقًا لنظرية المؤامرة.

إن بيتنا من زجاج؛ إذ تزخر الصحف بالعناوين المضللة أو الاقتباسات المبتسرة، أو تلك التي لا علاقة بالمتن. ولدينا وسائل إعلام تُغذي الإحساس بالمؤامرة. يكشف مثلاً توفيق عكاشة الذي يستمع له الكثيرون في المقاهي والبيوت كيف "ترسل شركة بيبسي العالمية شفرة خطة الإخوان من خلال دعايتها"، ويفسر ذلك بأن إسرائيل تدفع لبيبسي حتى تساعد الإخوان، ويستند إلى إعلان بعينه، مشيرًا إلى الأرقام المكتوبة على فانلات لاعبين كرة القدم في الدعاية، وينبه إلى مؤامرة قادمة يوم 25-1-2014، وذلك بتجميع الأرقام الموجودة في الإعلان. عكاشة أيضًا له جمهوره. والجرائد توزع أكثر وأكثر عندما تنشر مثلاً تقريرًا بالوثائق عن مؤامرة تستهدف العراق ومصر وسوريا، بهدف إعادة تقسيم المنطقة. لا أحد يلاحظ أن الأوراق المنشورة على أساس أنها سُربت من اجتماع سري تم في الفترة ما



بين 16 و 18 أغسطس 2013، بقاعدة عسكرية أميركية في منطقة دارمشتات بألمانيا، سُجلت الدقائق على طرفها باللغة العربية، كما لفتت مجلة "الإيكونوميست" البريطانية، رغم أن المشاركين ليسوا عربًا. وعلق عليها كذلك موقع (www.conspiracywatch.info)، مستغربًا أن المعلومات المذكورة لم تسفر عن أزمات دبلوماسية أو اعتراض رسمي من السلطات المصرية[258].

الشاهد أنه عقب ثورة 30 يونيو، تبنى هؤلاء فلسفة قوامها "التحريض هو أقصر مسافة إلى كل الأهداف"، في حين اختفى مفهوم المحاسبة والمساءلة وفق معايير مهنية، لتدور المكلمة التي تشوه الإدراك وتُغيب الحقائق كما طواحين الهواء.

قامت جوقة تقود الإعلام المصري في كثير من أوعيته بدور، لا يؤدي فقط إلى مزيد من صناعة الكراهية، ولكن يسهم أيضًا في تراكم حالة الالتباس وما ترتب عليها من بناء مواقف تتناقض في مبناها وتتنافر في معناها لتشكل حالة من الازدواجية المقيتة، والتي تجمع في الشخصية الواحدة بين الرأي ومضاداته والحجة ونقيضها. ومن المؤسف حقًا أن يحدث ذلك الانفصام إلى الدرجة التي تتعدد فيها المعايير وتختلف المواقف في ظل اختفاء الميزان الذي يحقق معاني الإنصاف والعدل في الحُكم على مسار الأحداث وعالم الأشخاص وكذلك عالم الأفكار[259].

ساهمت هذه الجوقة بكل نشازها في الترويج للصيغة العسكرية-الأمنية، التي عادت للسيطرة على الدولة والشأن العام وأزمات السياسة، والتي يصعب أن تنتصر للحقوق وللحريات المتساوية أو تُمكِّن فعلاً للدولة المدنية ولمجتمع المواطنة اللذين نحتاجهما جميعًا للنجاة من الأزمات الراهنة ولإنقاذ السلم الأهلي والعيش المشترك ولاستعادة إنسانيتنا الضائعة.

وتورطت أبواق إعلامية من الوجوه القديمة والجديدة في تشويه وتزييف الوعي العام، وعاثت في المساحة العامة ترويجًا لمقولات تبريرية لانتهاكات حقوق الإنسان والانتقاص من الحريات، وغرسًا لمقولات الكراهية، وتغييبًا للمعلومة والحقيقة، ونشرًا للإفك.

على هذا المنوال، أخذ الوزراء والمحافظون يمطروننا بكلمات المديح وبرقيات الولاء في االتصريحات والمناسبات والأعياد، ونافسوا في النفاق سائر وسائل الإعلام.

والحقيقة أن من استفادوا ويسعون للاستمرار من الاستفادة من



الفساد يعرفون جيدًا خطر وجود ديمقراطية وتداول حقيقي للسلطة عليهم، فقد اعتادوا أن ينموا ويكبروا ويتوغلوا في كنف سلطة فاسدة، ولذا وجدناهم يحاولون استعادتها.

يعرف المشتغلون بالمهنة أن الأجهزة الأمنية لها رجالها في مختلف وسائل الإعلام، الذين زرعتهم ورعتهم طوال العقود التي خلت حتى أوصلت بعضهم إلى أعلى المناصب في المهنة. وذلك أمرٌ مفهوم، بل هو إجراء طبيعي في أي دولة بوليسية تحاول التأثير على الرأي العام بتقارير وأخبار مضللة أو تتعمد إخفاء جوانب من الحقيقة[260].

علاقة الأجهزة الأمنية بالإعلام مرت بمرحلتين أساسيتين. في الأولى كانت تلك الأجهزة تحرص على أن تعرف ما يجري في الصحف من خلال رجالها الذين زرعتهم أو جندتهم. وفي نفس الوقت كانت تحاول استمالة الكتاب وأصحاب الرأي بأساليب حذرة وغير مباشرة. في المرحلة الثانية، أصبحت الأجهزة تستخدم الصحفيين في التأثير على الرأي العام من خلال الترويج لأخبار بذاتها أو تبني وجهات نظر تخدم سياسات بذاتها. وما عادت تكتفي باستمالة أصحاب الرأي، وإنما أصبحت تجندهم وتلقنهم بما تريد. وفي المرحلتين، فإن علاقة رؤساء التحرير مع الأجهزة الأمنية كانت قائمة، لكنها في المرحلة الأولى كانت علاقة حوار، وفي المرحلة الثانية أصبحت علاقة تبعية واستخدام.

في المرحلة الأولى كانت الأجهزة الأمنية تستخدم المحررين وكانت اتصالات رؤساء التحرير تتم مع القيادات السياسية. وفي المرحلة الثانية التي تراجع فيها دور أهل السياسة اختلفت الصورة تمامًا، بحيث أصبح الاتصال الأساسي للأجهزة الأمنية يتم مع رؤساء التحرير مباشرة الذين أصبحوا عيونـًا وأعوانـًا لها. وأصبح المحررون يتلقون تلقينـًا شبه يومي من عناصر تلك الأجهزة. وحين أصبح الأمر بهذه الصورة، فإن تبعية الجميع للأجهزة الأمنية أصبحت أمرًا مألوفـًا لا خفاء فيه ولا حياء منه[261].

وفي كل الأحوال، بقي نفرٌ من الصحفيين ممن يكتبون تقارير عن زملائهم لجهات أمنية مختلفة، وما نعرفه "أن بعضـًا من كتاب التقارير صاروا نجومـًا في الصحافة والتليفزيون في الوقت الراهن. وطول الوقت كانت موهبتهم الوحيدة تنحصر في وفائهم للذين زرعوهم ورعوهم حتى أوصلوهم إلى ما وصلوا إليه"[262].

هنا يطوف في الذهن قول الكاتب الصحفي أحمد بهاء الدين:



"وفي صحفنا، لا تخلو صحيفة على الإطلاق من "محررين نشطين" يعكفون على كتابة التقارير إلى أصحاب السلطة مع اختلاف في المستويات: بداية ممن يرتفع مستواه على الكتابة إلى المباحث. وهي كتابات أثرت كثيرًا في حياة الصحافة والصحفيين وعلاقات المهنة بالسلطة"[263].

لا عجب إذن أن تجد إعلاميين تحركهم رؤوس أموال فاسدة وجهات أمنية معروفة يهاجمون أي صوتٍ معارض أو متعقل وسط هذا الكرنفال الصاخب، كما لو أنهم يرفضون هذا التعدد في الآراء ويحاولون وأد التجربة الحزبية الوليدة قبل نموها. استخدم هؤلاء دعايتهم الشعبوية للانتقاص من شأن المعارضين أو من يتحفظون على التأييد الزاعق للسلطة، ولسان حالهم يقول: فليذهب المتعقلون والمخالفون إلى الجحيم، وليعد من يقدمون رشى انتخابية من سلع تموينية وخدمات شخصية مقابل أصوات البسطاء، ولتبق السلطة بيد من بيده السلطة الآن للأبد.

يروج إعلاميو رؤوس الأموال الفاسدة وأجهزة الدولة الأمنية، لمفهوم رشوة الناخبين للحصول على أصواتهم حتى تظل اليد العليا لمن يملك الأموال التي يسرقها من الفقراء، ثم يعيد إليهم فتاتها مقابل أصواتهم ليبقى في السلطة أو موقع النفوذ، فتكتمل دائرة الفساد الجهنمية[264].

ومن أبرز المآخذ على خطاب هذه النخب الإعلامية، والتي تشترك فيها مع كثير من القوى المدنية، احتكار الوطنية؛ إذ إنهم قد يتحدثون عن الوطنية وكأن الله قد اختصهم بها دون سواهم.. ليقعوا في نفس الخطأ الذي وقع فيه بعض الإسلاميين الذين يتحدثون عن الإسلام وكأنهم قد احتكروه دون سائر المسلمين[265].

وفي حقيقة الأمر، فإن أكثر عوام المصريين قد يكونون أكثر وطنية وإسلامًا وتجردًا وإخلاصًا من الطرفين، لو كانوا يعلمون.

في إطار نهج إقصائي كريه، عمد هؤلاء إلى تشويه شخصيات سياسية وثقافية واقتصادية، لا لشيء سوى لأنها ترى الأمور من منظور مختلف عن السائد، ومن ذلك ما جرى مع قامة محترمة مثل د. محمد البرادعي نائب الرئيس، الذي استقال احتجاجًا على استخدام القوة لفض احتجاجات رابعة العدوية والنهضة؛ خشية السقوط في دائرة عنف لا تنتهي. حدث هذا وهو الذي بطبيعة الحال لا يتفق مع عهد محمد مرسي جملة وتفصيلاً، لكن كانت له رؤيته بشأن كيفية



الخروج من الأزمة بعيدًا عن الحل الأمني بتداعياته وكُلفته البشرية الكبيرة.

بلغ الأمر بالإعلام وهو يمارس عملية شيطنة البرادعي أن يزعم أنه ترأس أحد اجتماعات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في الخارج، وأن جدول الأعمال تركز على كيفية إفشال خريطة الطريق. وبعد ذلك زعمت بعض وسائل الإعلام أن قيادات ممن يسمون أنفسهم تحالف دعم الشرعية ذهبت إلى جنيف من أجل تقديم ملف لمفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ضد الرئيس عدلي منصور والفريق عبدالفتاح السيسي، تتهمهما فيه بانتهاك حقوق الإنسان، وأن هؤلاء عرضوا الملف على د. البرادعي من أجل استشارته في تفاصيل إثارته في بعض وسائل الإعلام أو من أجل أن يتولى هو نفسه تقديمه في وسائل أخرى.

ويوم غادر البرادعي مصر، بعد استقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية، قال خبير أمني إنه سافر إلى بروكسل، وإن أعضاء من قيادة التنظيم الدولي للإخوان استقبلوه على سلم الطائرة. قال ذلك على الهواء في أحد البرامج الحوارية. ورغم أن الجميع يعلم أن البرادعي سافر إلى فيينا وليس إلى بروكسل فإن البرامج الحوارية جعلتها مادة لكي تنال منه، وحتى تضعه في موقف العداء للنظام الذي تأسس في 3 يوليو، مع أنه أحد الذين صاغوه وشاركوا فيه.

رأينا مسعى في وسائل الإعلام لتحويل البرادعي إلى العدو الأول للنظام الجديد وللشعب المصري بديلاً عن جماعة الإخوان، ووقف وراء هذه الحملة بقايا نظام ساهم البرادعي في إسقاطه.

بدأت هذه البقايا عملية الانتقام من قبل أن يترسخ وجودها في السلطة؛ إذ خذت تشوه صور البدائل المتاحة لكي تصبح هي المؤهلة لكي تتبوأ السلطة في أعقاب نهاية الفترة الانتقالية. بدت هذه الحملة غير منقطعة الصلة عن ارتفاع خطاب "افرم يا سيسي"، واتهام حكومة د. حازم الببلاوي بارتعاش الأيادي، ذلك الخطاب الذي يدعم الاتجاه القمعي داخل الحكومة بقيادة جناحها الأمني ويهاجم الاتجاه الأكثر ديمقراطية الذي يعمل على إيجاد صيغ سياسية لبناء دولة تستجيب لأحلام الحرية والعدالة الاجتماعية[266].

وهو خطاب ينسحب على كل أشكال المعارضة ويجرمها، سواء كانت من بطل رياضي يرفع إشارة رابعة العدوية مثل محمد يوسف بطل الكونغ فو الذي تم ترحيله بعد أن فاز ببطولة عالمية، أو إعلامي



ساخر مثل باسم يوسف، أو حتى نائب رئيس الوزراء د. زياد بهاء الدين حينما يجرؤ على الاعتراض على قانون التظاهر فتتهمه كاتبة صحفية بأنه "صاحب مشروع إفشال الدولة"[267]- وحسام عيسى، وغيرهما من الوزراء المحسوبين على ثورة 25 يناير، وأبرز اتهام لكل هؤلاء أنهم من رجال البرادعي[268].

بل إن المتحدثين باسم عصر مبارك، الذي انتقص من كرامة المصريين وتسبب في إفقارهم، أخذوا يرددون أن يونيو هو الثورة وليست يناير، ومن ثم فإن قائدنا هو الفريق عبدالفتاح السيسي، وليس الشعب وانتفاضته. حملة الشعلة الإعلامية لعصر مبارك لم يختفوا أصلاً. انتقل هؤلاء من "صباح الخير يا مصر" و"البيت بيتك" و"مصر النهارده"، إلى محطات "سي بي سي" و"التحرير" و"روتانا مصرية" وغيرها، من دون أن تطرف لهم عين. ولم يكن هناك بأس من التضحية ببعض الرموز السياسية في طرة، "لبعض الوقت". تدريجيـًا، أخذت تلتئم أجنحة العصر المباركي سياسيـًا واقتصاديـًا وإعلاميـًا، وتواصل التحليق الذي لم ينقطع بثورة، أو بيان للتخلي عن الحُكم[269].

عمدت "النخبة" الإعلامية إلى التأسيس لميلاد طاغية جديد، أيـًا كان اسمه، غير قابل للنقد تلميحـًا أو تصريحـًا، "دكر" بالتعبير العامي المبتذل، يروض البلد بمن فيها، ويعيد الأمن، فينام الجميع في رحاب الأحلام السعيدة. وفي هذا ترويجٌ لمصطلح "المستبد المستنير" أو "المستبد العادل"، وهو الحل الذي ارتآه جمال الدين الأفغاني حلاً لمشكلات الشرق، ورد عليه كثيرون لاحقـًا[270].

صناعة الطاغية هنا مشهدٌ أو موقفٌ به تكرارٌ لما كتبه صلاح عيسى في مقال له في جريدة "الأهالي" المعارضة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، حين رصد قرب نهاية الفترة الأولى للرئيس مبارك هجمة غواية محكمة من جانب "رابطة صناع الطغاة"، كما وصفهم عيسى وقتها. في هذا المقال، استقرأ عيسى ما حدث لمبارك وعصره المديد فيما تلى ذلك، وهو يتحول إلى طاغية بأيديهم، ربما قبل أن يكون قد حسم أمره.

ثم عاد صلاح عيسى في عام 2012 وكتب تحت العنوان نفسه، منتقدًا "رابطة صناع الطغاة" في عهد محمد مرسي"، التي نظمت حملة البلاغات ضد الصحفيين، وفي ظنها أنها بذلك تحصن الرئيس ضد النقد، وتهدد كل من يفكر في أن يرشه بالماء بأن ترشه بالدم.. فكانت النتيجة أن أساءت إلى الرئيس، ولو كنت منه، لأمرت بأن يلحق هؤلاء

بكتاب الشيخ نكلة لمحو أميتهم السياسية!"[271].

ونخشى أن الصورة القاتمة بقيت كما هي، والدور المشبوه لأعضاء تلك "الرابطة" استمر على حاله، مع تغير الأسماء والعهود.

بالغت تلك الرابطة بممثليها في النخب المختلفة في الصراخ والتضليل، حتى استقطبت كثيرين من العامة إلى أفكارها المشوهة وتصوراتها المضللة.

لا يكل هؤلاء من وضع المصريين أمام خيارين، ومن الإصرار على أن يختار المواطن أحدهما. لقد ساهم هؤلاء في دفعنا نحو العيش في لعنة الثنائيات الأبدية.

خيّرنا هؤلاء المزايدون والمهللون بين أن نشارك في حملة مديح الجيش وتسويق الفريق السيسي أو أن نصمت. وجزاء الذين يفتحون أفواههم بما يخالف هذا السيناريو أن يتعرضوا للتشويه والتخويف والتخوين.

وهؤلاء من الدببة "الذين نصّبوا من أنفسهم حماة للجيش ودعونا إلى تقديسه، فأساؤوا إليه من حيث لا يحتسبون؛ إذ زعموا تارة أنه "فوق الجميع" وحدثونا تارة أخرى عن أنه يمثل "خطًا أحمر" لا يجوز الاقتراب منه ناهيك عن تجاوزه، وقرأنا أن منهم من طالب "بقطع لسان" كل من داس للجيش على طرف أو ذكره بغير المديح والإجلال. وقال قائلهم إن أي ذكر من ذلك القبيل يعد إهانة له وإهدارًا لثوابت الأمة"[272].

في إحدى الفضائيات المصرية، وصف متصلٌ من الإسكندرية باسم يوسف، مقدم برنامج "البرنامج"،بأنه عميل، وقال: لولا القوات المسلحة كان زمانا منداسين بالجزم. وأضاف المذيع من عنده: قلت لكم المرحلة دي عايزة دكر، وللمتغاظين من الكلمة دي، (واتسعت ابتسامته)، أقول لهم عندنا عبدالفتاح السيسي.

أما المتصل فرانسوا فقال إن السيسي هو كل الزعماء في واحد، ناصر وزغلول وعرابي، ومن يتطاول عليه صرصار ندوس عليه.

لا يمكن أن يكون هذا الإعلام محبـًا للفريق أول عبدالفتاح السيسي ولا للقوات المسلحة، ولا نتصور أن تؤدي هذه المبالغات المكشوفة إلى تعزيز الدور الحقيقي للإعلام. وهؤلاء الذين يقمعون في وسائل الإعلام كل من يبدي تخوفه من لعب الجيش دورًا سياسيـًا في مرحلة ما بعد 3 يوليو 2013، لا يكتفون بالدفاع عن



احترام القوات المسلحة وتقدير دورها النبيل في الدفاع عن الوطن، ولكنهم يريدون تحويل الاحترام إلى نوع من التقديس، والاحترام صيغة مسكونة بالمحبة التي تحتمل التفاعل والأخذ والرد في إطار الحرص والثقة. أما التقديس فإنه يقترن بالخضوع والخوف.

إنه دورٌ خطيرٌ ومريب لجماعات المصالح التي تدير وسائل الإعلام وتتكسب من ورائها أموالاً طائلة ونفوذًا كبيرًا ونجومية معيبة بكل المقاييس.

إنهم يكررون أغنية "اخترناه" التي شنفت آذان الرئيس مبارك في أحد الاحتفالات الصاخبة، ويريدون منا أن ننشد معهم أغنية "تسلم الأيادي"، وأن نردد أغنية شعبان عبدالرحيم التي يقول فيها: "دي مشاعري ودي أحاسيسي والكل بعينه خاف.. لو كله زي السيسي إحنا ماكوناش نخاف.. دايمًا تفكيره مبتكر والناس كلها عاشقاه.. صحيح ده راجل دكر والشعب كله وراه".

أغرقنا هؤلاء في سيل من أغنياتٍ مبتذلة لا تخلو من رياء، مع أن الوقت وقت جد؛ لإنقاذ مصر من خراب دام 33 عامًا هي مدة حُكم مبارك والسنوات الثلاث العجاف التي تلت ثورة 25 يناير.

وما هكذا تستقيم الأمور.

---

[241] د. إمام عبدالفتاح إمام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، مرجع سابق، ص 25.

[242] لينا مظلوم، الإعلام المصري.. ومنطق "التاجر الخائب"، موقع "بوابة الوفد" الإلكتروني، 11 نوفمبر 2013.

[243] د. عمرو حمزاوي، هامش للديمقراطية.. مرض البدائية، جريدة "الشروق"، القاهرة، 12 نوفمبر 2013.

[244] د. محمود خليل، الإعلام المصري.. من "الثورة".. إلى "السترة الميري". إلى "اللحية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 يناير 2012.

[245] منصور كامل وأبو السعود محمد ومحاسن السنوسي، أسامة هيكل: الحكومة كلفتني بإعادة هيكلة الإعلام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 يوليو 2011.



[246] د. محمود خليل، الإعلام المصري.. من "الثورة".. إلى "السترة الميري".. إلى "اللحية"، مصدر سابق.

[247] المصدر نفسه.

[248] المصدر نفسه.

[249] خالد السرجاني، باسم يوسف ليس وحده، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 إبريل 2013.

[250] حمدي قنديل، الحريق في مصر كلها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 ديسمبر 2012.

[251] أحمد شلبي ومحمد ماهر وحازم يوسف، "الشبكة العربية": ملاحقات الإعلاميين 4 أضعاف عهد مبارك، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 يناير 2013.

[252] أحمد فاروق، يسري فودة: السيسي شخص لديه قدرة على قراءة الموقف.. ومن حقه الترشح للرئاسة، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 6 نوفمبر 2013.

[253] عمرو خفاجي، الأمل المُرَاوِغ، جريدة "الشروق"، القاهرة، 6 نوفمبر 2013.

[254] هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول: كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام؟، ترجمة: عبدالسلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد 106، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1986.

[255] وائل جمال، الوقائع الصحيحة ثورة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.

[256] المسلماني: ما تنشره "الجارديان" بشأن مصر لا قيمة له، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 أكتوبر 2013.

[257] History of the Guardian, "theguardian" website, http://www.theguardian.com/gnm-archive/2002/jun/06/1.

[258] داليا شمس، "جوجل" يعرف أكثر، جريدة "الشروق"، القاهرة، 3 نوفمبر 2013.

[259] د. سيف الدين عبدالفتاح، الميزان المُنصِف في بناء الموقف، جريدة



"الشروق"، القاهرة، 2 نوفمبر 2013.

[260] Frances Stonor Saunders, The Cultural Cold War: The CIA and the World of Arts and Letters, New York: The *New Press*, 2000.

[261] فهمي هويدي، يصنعون التاريخ ويكتبونه، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.

[262] المصدر نفسه.

[263] أحمد بهاء الدين، "محاوراتي مع السادات"، ط2، دار الهلال، القاهرة، 1987.

[264] زياد العليمي، حتى لا تعود فسادستان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 نوفمبر 2013.

[265] د. ناجح إبراهيم، خطاب القوى المدنية يحتاج إلى مراجعة (1 ـ 2)، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 نوفمبر 2013.

[266] د. رباب المهدي، الأيادي المرتعشة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 6 نوفمبر 2013.

[267] د. غادة شريف، موت يا حمار!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 نوفمبر 2013.

[268] خالد السرجاني، لماذا يصمت البرادعي؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 نوفمبر 2013.

[269] محمد موسى، لأننا نحب جيشنا وقائده، جريدة "الشروق"، القاهرة، 30 أكتوبر 2013.

[270] د. عزت قرني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 30، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيو 1980، ص 39.

[271] صلاح عيسى، رابطة صناع الطغاة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 أغسطس 2012.

[272] فهمي هويدي، الخط الأحمر، جريدة "الشروق"، القاهرة، 31 أكتوبر 2013.



موت "التوك شو"

"أنا قلبي كان شخشيخة أصبح جَرس
جلجلت به صحيوا الخدم والحرس
أنا المهرج.. قمتو ليه خفتو ليه
لا فْ إيدي سيف ولا تحت مني فرس
عجبي"[273]

في مصر، "التوك شو" علينا حق!

فإن كنت من المهتمين أو المضطرين إلى متابعة أي من قنوات التليفزيون في مصر، سواء أكانت حكومية أم خاصة، سياسية أم رياضية، عامة أم دينية، فإن شبح برامج "التوك شو" سيحوم داخل مساحة الشاشة، وينقض عليك كأنه قدرٌ محتوم.

بوسعك طبعًا استخدام جهاز التحكم عن بُعد، لكن "الريموت كونترول" لن يرحمك، وستجد نفسك تتنقل من مضيف إلى آخر، كلهم يجارون السائد ويتحدثون عن الموضوع ذاته، في حين يتنقل الضيوف من هذه القناة إلى تلك، ومن هذا البرنامج إلى ذاك، على اعتبار أن "المصلحة واحدة" و"كله في مدينة الإنتاج"!

في الغالب الأعم، سيكون المحاور أو المضيف جالسًا إلى طاولة ما، ليتحدث نصفه العلوي إلى الجمهور مباشرة، في محاضرة أو عظة أو وصلة ساخرة، وإن لزم الأمر فلا بأس من استضافة ضيف أو أكثر للحوار، مع مداخلة هاتفية وقت اللزوم. ولن يكون بوسعك أن تقاوم الدهشة وربما الضحك حين تجد المضيف الحائر ما بين شهوة الكلام وضرورات الفاصل الإعلاني، يطلب شايًا أو قهوة على الهواء، أو يسأل زملاءه "هل التسجيل جاهز؟"، أو يكلم شخصية غامضة في غرفة التحكم عبر سماعة الأذن طالبًا منه التزام الصمت حتى يسمع ضيفه، أو مقترحًا فكرة أو ضيفًا لحلقة مقبلة، مع الإشارة بين الفينة والأخرى إلى تعليقاتٍ ظريفة يرددها على مسامعه المخرج أو المُعد في غرفة التحكم!



هكذا صنع المصريون آلهة من تمر اسمها "التوك شو" المصري، على نسق "تكلم براحتك"!

ولعل المتابع لأداء وسائل الإعلام، على اختلاف أشكالها وتوجهاتها، يخلص إلى سيطرة الأسلوب الأول، وسيادته على غيره من الأساليب.. فوسائل الإعلام، لا سيما التليفزيون وبرامج التوك شو، أصبحت تعتمد بشكل رئيسي على مجريات الأحداث، وعلى الأخبار اليومية، وتعتمد هذه البرامج في مضامينها على "التساهيل"؛ لذا ترتفع وتنخفض في أدائها حسب الأحداث، ولما تسفر عنه مجريات الأمور.. وقد انتقل هذا الداء إلى كثير من البرامج اليومية، وغير اليومية، بحيث أصبح المشاهد على موعد مع سيل من البرامج المتتالية التي تتناول الموضوعات ذاتها، وبالضيوف أنفسهم، وبالتعليقات نفسها.

المتابع لكثير من القنوات التليفزيونية حاليًا يجد أنها فقدت الهوية المميزة لها، فلا فرق بين قناة وأخرى في تغطية الأحداث اليومية؛ هناك تنويعات في الأشكال، غير أن المضمون واحد؛ هناك اختلاف في مستوى الصوت وطبقته، غير أن البصمة الصوتية والأداء واحد؛ هناك اختلاف في ألوان الملابس والمكياج، غير أن الهيكل البرامجي واحد، وهو ما قد يصيب المشاهدين بقدر غير قليل من النفور، ومن عدم القدرة على الاستمرار في المشاهدة، والمؤكد أنه قد حدثت حالة من تكدير المزاج العام للمشاهدين[274].

وفي حقيقة الأمر، فإن هذا أولاً ليس "توك شو" بالمعايير المتعارف عليها في الإعلام على المستوى العالمي. فلا نحن نقدم شكلاً يقترب مما يقدمه مضيفون مخضرمون مثل ستيف ألن وجاك بار وأوبرا وينفري وإد سوليفان ورش ليمبو، ولا نحن وضعنا ضوابط مهنية لهذا القالب من البرامج. نستطيع القول إن ما نراه الآن في مصر ليس إلا محاولة تجريدية أو حتى تكعيبية لتطوير مفهوم "المصطبة" الشهيرة في الريف، والتي كان الرئيس أنور السادات من عشاقها خلال زياراته المتكررة لقريته ميت أبو الكوم.

الطريف أن برامج "التوك شو" قد بدأت في الغرب في خمسينيات القرن العشرين، وأخذت في التراجع والانحسار تدريجيًا، باستثناء برامج "توك شو" السهرة - ذات الطبيعة الساخرة والاسكتشات الكوميدية- التي يقدمها مضيفون مثل جاي لينو وديفيد ليترمان وجون ستيوارت وجيمي فالون. في الفترة الأخيرة، بدأت تلك النوعية من البرامج تختفي من التليفزيون لتظهر على راديو الإنترنت، والمدونات مثل Baugh Experience .



لكننا في مصر نتعامل مع هذه البرامج كما لو أنها "اكتشاف" العصر، ونفرط في استخدامها كأنها من أحدث القوالب الإعلامية في الراديو والتليفزيون على حد سواء.

والجمهور المغلوب على أمره يتساءل: هل كُتب علينا أن نتخلص من تليفزيون المنوعات ومذيعات الربط وجملة "سيداتي آنساتي سادتي"، لندخل في عصر اللون الواحد كأنه زي المنتخب القومي؟!

أين القوالب الأخرى؟ أين الصحافة الاستقصائية؟ أين القنوات الإخبارية؟ بل أين باقي محافظات مصر من تلك البرامج النائمة في حضن مدينة الإنتاج الإعلامي مركزة على العاصمة، ولا تقدم شيئًا يُذكر من محافظات الدلتا والصعيد والمحافظات الساحلية إلا في مناسباتٍ نادرة، ذرًا للرماد في الأعين.

كثيرٌ من تعليقات الناس، وما تؤكده بحوث المشاهدين، تشير إلى أن الناس أصابتهم تخمة برامجية فأصبحوا لا يقدرون على متابعة وسائل الإعلام، وأصيب البعض منهم بجلطة فكرية، فأصبح لا يقدر على تنفس الأفكار الصحيحة ولا يميز بين الغث والثمين منها، وأصيب البعض منهم بغيبوبة كاملة، فأصبح يعيش في عالم غير العالم الحقيقي. وفي كل الأحوال تأثر المزاج العام للمواطنين.

إن برامج "التوك شو" في مصر لم تكتف بأن تكون "التطور الطبيعي للحاجة الساقعة"، فتستغني من الأصل عن الجمهور - ربما باستثناء برنامج باسم يوسف المُلغى- أو تتحدث بلغةٍ عربية رصينة مفهومة للمشاهد العربي - مثلما يفعل يسري فودة- أو تقدم الخبر دون توابل انفعالات وآراء شخصية - كما يفعل شريف عامر- وإنما قدمت وصفة المضيف المتحدث مباشرة إلى الكاميرا بطريقة خطابية أو لجلجة تجعلك تحار أحيانًا في المعنى المقصود. لا عجب إذن أن يجد بعض رسامي الكاريكاتير والرسوم المتحركة في أمثال هؤلاء وجبة دسمة تستحق تسجيلها وتجسيدها في أعمال فنية.

في برامج "توك شو" السهرة في أميركا مثلاً، قد يستهل المضيف حلقته بحديث مونولوج - عادة ما يكون ساخرًا- ثم يشرع في استضافة ضيوفه واحدًا بعد الآخر أو على شكل مجموعة. نادرًا ما تكون السياسة هي المحور، لكن هذه البرامج تستضيف رؤساء دول وشخصيات عامة ونجومًا من العيار الثقيل، لتتحدث عن جوانب جديدة وخفية من حياتهم ونشاطهم الإنساني أو الخيري.

وإذا كانت برامج "التوك شو" التليفزيونية في أميركا تستضيف



عادة مشاهير لتناول أحدث أعمالهم أو أنشطتهم أو الحديث عن حياتهم الشخصية، وتلك التي في اليابان تنظم جلسات حوار تُدعى "توكو بانغومي" في أوقات الذروة في القنوات الرئيسية الأربع هناك، ويشارك فيها عدد من الكوميديانات والمشاهير.. فإننا في مصر اخترنا أن يكون مضيفو تلك البرامج، ومعظمهم رؤساء تحرير صحف حاليون أو سابقون أو من رموز إعلام غابر – إلا من رحم ربي- ممن لا يمتلكون خبرات حقيقية في عالم التليفزيون، فلا هم يعرفون الكثير عن التصوير أو المونتاج أو باقي تفاصيل هذا العمل. هم فقط جلسوا على الطاولة إياها وتحدثوا. بعضهم أجاد، وكثير منهم وقعوا في الفخ فأطلقوا أحكامًا غير مهنية، ورددوا معلومات سرعان ما يتبين عدم صحتها أو دقتها، مع بروز مثال الصحفي/الناشط السياسي الذي يخلط بين دوره المهني في استقصاء الأخبار والمعلومات أو ما يعتقد أنه يشكل الحقائق النسبية في موضوعه وبين دوره التنظيمي أو السياسي.

وفي هذا السياق، يرصد الباحث القدير نبيل عبدالفتاح حالة من السيولة والإثارة والاستعراضات السياسية واللفظية والمرئية في برامج الحوار السجالية، وانتشار ظاهرة المحاكمات الموازية التي يجريها الإعلام وبعض أهله والبرامج الحوارية والأخرى السجالية الصاخبة على بعض الفضائيات، ما تسبب في إثارة بعض شرائح الرأي العام، وأهالي المجني عليهم ضد قضاء الدولة وقضاتها، على نحو أدى إلى زعزعة الثقة في الجماعة القضائية، وكيل الاتهامات القاسية إلى بعض القضاة[275].

غير أن ما يعنينا هنا هو أن التجارب تثبت مرة بعد أخرى أن هذا الإعلام القائم على "التوك شو" لا يؤمن بحرية التعبير أو تعدد الآراء، بقدر ما يهدف إلى ضمان مصالح معينة لأصحاب المال والأعمال الذين يمولون هذه البرامج وتلك القنوات.

تأمل ما جرى حين حاول باسم يوسف، مقدم برنامج "البرنامج" على قناة "سي بي سي"، أن ينتقد في حلقته الأولى - بعد غياب طويل- المزايدات في الإعلام والسياسة بعد ثورة 30 يونيو.

في الجزء الأول من تلك الحلقة، قال باسم إن المصريين مختلفون حول تسمية ما حدث في 30 يونيو "انقلاب أم ثورة". ولخّص الأحداث في فقرة جاء فيها: "سنة كفاية، سنسحقهم، شرعية شرعية، حرس جمهوري، الإخوان بيقتلوا بعض، الجيش اللي بيموّت بعضه، عجبك اللي حصل في رابعة، ترحيلات أبو زعبل، انقلاب ثورة، انقلاب ثورة، مصر تحارب الإرهاب، مرسي راجع، ضرب في سيناء، آر بي جي في



المعادي، يستاهلوا الحرق، شكلك إخوان، مصر أم الدنيا وهتبقى قد الدنيا، تسلم الأيادي، رابعة رمز الصمود، اللي ماتوا ملهمش ذنب وبتوع الجيش يعني اللي ليهم ذنب، قمع الداخلية رجع تاني، بكرة تشوفوا مصر، إنت مع مين، لازم أبقى مع حد، يا خاين يا عميل يا إرهابي".

وعرض باسم يوسف أغنية "بعد الثورة جالنا رئيس"، وجاءت كلمات الأغنية كالآتي: "بعد الثورة جالنا رئيس.. كان مفكرنا قراطيس.. جاء بالصندوق وسبناه يسوق عشان عايزين مالنهضة ندوق.. والرئيس طلع كداب.. والنهضة كانت فكرة هباب.. خوّف شعبه بالإرهاب.. ساق في غباوته ولم جماعته ولبسنا في الشلة بتاعته.. والشعب قرر يثور.. ياخد جماعته ويغور.. مش عايزين إخوان any more.. حارب الشعب فنزل الشعب حرق للشعب وكمل لعب.. والسيسى طرقع بيان قرر ي... الإخوان.. قاله معاك يومين كمان.. قاله أحيه.. بتعمل كده ليه.. معايا شرعية تمشّيني ليه.. السيسي لعبها صح.. الإخوان ابتدوا بالدح.. حسوا إن الكرسي بح.. اعتصموا في رابعة ونهضة وجيزة والهتافات كانت لذيذة.. أحيه أحيه بتعمل كده ليه معايا شرعية تمشيني ليه.. والسلطة بدأت تضيع.. قفشوا خيرت وبديع.. صفوت اللي طلع فظيع.. عمل سكسوكة هرب في فلوكة.. كان ناقص يلبس باروكة. اعتصموا في رابعة ونهضة وجيزة والهتافات كانت لذيذة.. والإعلام ماسابش حد لو قلت رأيك تتشد.. تبقى إرهابي وتتمد.. تبقى إخوان وعميل وجبان.. وكمان مسنود من الأمريكان".

وفي الجزء الثاني عرض باسم فقرة عن مدى معرفة المصريين بالرئيس المؤقت عدلي منصور، وطرح معلومات عنه. كما تناول بشكل ساخر تعظيم المصريين وعدد من وسائل الإعلام للفريق أول عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع.

قامت قيامة البعض، وتقدم كثيرون ببلاغات إلى النائب العام ضده، واتهموه بـ"العمل على إشاعة الفوضى في البلاد وإثارة الفتنة وتهديد الأمن والسلم الاجتماعي"[276]. كان الهجوم ثلاثيًا من الإخوان المسلمين وحلفائهم، وفلول نظام مبارك وبقايا عصره، وعدد من النُخبة الفاسدة التي لا تعرف أن تعيش وتكنز الأموال والمناصب إلا في كنف نظام استبدادي يقدمون له فروض الطاعة والولاء. اجتمع مُريدو هذا الثلاثي القبيح على كلمة غير سواء تمثلت في هجوم عنيف لا يخلو بعضه من بذاءة ضد البرنامج ومقدمه[277].

كل جريمة باسم يوسف هي أنه استكمل مشوار لفت النظر إلى



السلبيات والثغرات، التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، إلا أن السابحين في العمق من أصحاب المصالح في النظام القديم - ومنهم رجال المال ورجال العمل في الدولاب القديم ومنهم رجال مؤسسات أمنية وتيارات رجعية- كل هؤلاء دخلوا من بوابة 30 يونيو بغرض الخلاص من الفاشية الثيوقراطية التي هددت مصالحهم ومصالح كل الناس.

رأى هذا الحلف الجديد أن انحياز القوات المسلحة بقيادة الفريق أول عبدالفتاح السيسي لثورة 30 يونيو فرصة لكي يسلكوا طريق دعم نفوذ هذا الحلف، وتثبيت مصالحهم، وإعادة الأمر إلى ما كان عليه من سلطة تزاوج المال، وعودة الدولة القمعية الأمنية. عندها اصطنعوا المعارك التي تجعل من القوات المسلحة وقيادتها مادة للاستقطاب وليس للإجماع كما كانت، وتشكل على الأرض فريقا "كمل جميلك" و"السيسي رئيسي" و"مش بمزاجك" وغيرها من التشكيلات التي دخلت صراعًا مع بعض قوى ثورة 25 يناير[278].

ظهر ذلك بوضوح أمام مسرح راديو عندما رُفِعَت صورة السيسي في مواجهة صور باسم يوسف؛ وهذا ما كان يريده الحلف الجديد القديم الذي دخل على الثورة في 30 يونيو. أراد أن يحتمي بالقوة الخشنة التي تثبت أنها الظهير المدافع والمساند للثورة، وهو القادر على الإنجاز الثوري في لحظات الصراع الفاصلة في طريق تحقيق أهداف الثورة. حدثت هذه المزايدات رغم أن السيسي وقف مع المؤسسة العسكرية على مسافةٍ واضحة من هذا الاستقطاب المريب.

هكذا تعرض باسم يوسف لهجوم من الكاتب الصحفي مصطفى بكري، الذي تقدم مدافعًا ومنافحًا عن المؤسسة العسكرية، واتهمته فنانة مثل غادة عبدالرازق بإيذاء مشاعرها وخدش حيائها. وقال اللواء سامح سيف اليزل، الخبير العسكري، إن ما شاهده في الحلقة "يعد هجومًا مباشرًا على القائد العام (للقوات المسلحة، الفريق أول السيسي)، يصب في صالح جماعة الإخوان ومن يساندها، كما أنه يسيء إلى 30 يونيو"[279].

كان بيان قناة "سي بي سي" - التي تتولى عرض "البرنامج" بشكل حصري- تعبيرًا عن رعشة هذا الحلف من صوت لاهب يجسده باسم يوسف. الغريب أنهم لم يتحملوا سوى حلقة واحدة رغم أن مرسي وجماعته تحملوا عامًا كاملاً، رغم ما نعرفه عنهم من ضيق الأفق والتعصب في الرأي.



نأت القناة بنفسها عن باسم يوسف، وأصدرت بيانًا قرأته لميس الحديدي، تضمن رفض مجلس إدارة قنوات "سي بي سي" لبعض ما جاء في الحلقة الأولى من "البرنامج"، حيث أعلن أن الشبكة تابعت ردود الفعل لشعبية على الحلقة الأخيرة من البرنامج، والتي جاءت في معظمها رافضة لبعض ما جاء في الحلقة. وأكد مجلس إدارة القناة أنه سيظل داعمًا لثوابت الشعور الوطني العام ولإرادة الشعب المصري، مشيرًا إلى أن الإدارة ترفض استخدام أية ألفاظ أو إيحاءات أو مشاهد تؤدي إلى الاستهزاء بمشاعر الشعب المصري أو رموز دولته[280].

انتهى الأمر بأن قرر مجلس إدارة القناة إيقاف إذاعة الحلقة الثانية من الموسم الثاني لبرنامج "البرنامج"؛ "لحين حل المشكلات الفنية والتجارية" مع منتج البرنامج ومقدمه، باسم يوسف.

وأصدرت القناة بيانًا قرأه هذه المرة خيري رمضان، وجاء فيه أنه "تأكيدًا على ما جاء بالبيان الصادر من مجلس الإدارة يوم السبت 26-10- 2013 بخصوص الحلقة الأخيرة من برنامج "البرنامج" والتي تمت إذاعتها بتاريخ 25- 10- 2013، وحيث إننا فوجئنا بالمحتوى الإعلامي المسلم لإدارة القناة بحلقة اليوم للبرنامج والذي يخالف ما ورد ببياننا الصادر، ما يعني استمرار إصرار منتج البرنامج ومقدمه الدكتور باسم يوسف على عدم الالتزام بالسياسة التحريرية للقنوات والواردة ضمن وثائق العقد الموقع بيننا مع منتج البرنامج ومقدمه وبعد ردود الفعل الشعبية الغاضبة، رغم أننا وفور إذاعة الحلقة الأخيرة قد لفتنا انتباه منتج البرنامج ومقدمه بضرورة الالتزام بما جاء بالبيان الصادر بتاريخ 26-10- 2013، يُضاف إلى ذلك عدم التزام منتج "البرنامج" بتسليم أعداد الحلقات المتفق عليها رغم استلامه مستحقاته المالية وإصراره على الحصول على مبالغ إضافية لإنتاج حلقات جديدة، ما يمثل إخلالا في العقد المبرم بيننا، وعليه تقرر وقف البرنامج ولحين حل المشكلات الفنية والتجارية مع منتج ومقدم البرنامج، وعلى الله فليتوكل المؤمنون. رئيس شبكة قنوات سي بي سي مهندس (محمد الأمين)"[281].

بدا القرار نوعًا من الغباء، وفيلمًا هابطًا أنتجته مجموعة من المزايدين وأصحاب المصالح، ممن يسيطرون على سوق الإعلام الخاص في مصر. إن حرية التعبير هي أم الحريات، إذا اقتصرت على من نتفق معهم فهي شعار أجوف، والشجاعة هي في الدفاع عنها وليست في قمعها.



حصد البيان سخط محبي "البرنامج" الذين شنوا هجومًا حادًا على القناة ترجموه إلى آلاف التغريدات التي تدعمه وتتضامن معه على تويتر، وعشرات الصفحات التي تطالب بمقاطعة القناة على فيسبوك، وفي المقابل حصد باسم يوسف مزيدًا من الإعجاب، وأغنية سريعة من فريق "تاكسي باند" كتبها ولحّنها مادو تحمل عنوان "باسم يوسف فين؟"، تقول كلماتها "واحد اتنين.. باسم يوسف فين؟ وقفوله البرنامج علشان بيقول إيحاءات، مش ده أيام مرسي، كان ماشي على هواك، قالوا عليه خاين.. وعميل للأمريكان، كان ممكن ليكو يطبّل.. لو كان فعلاً جبان.. ياما فضح الفساد.. لو ناسيين اللي فات ومخافش على نفسه.. واسألوا مرتضى سيديهات"[282].

منْع "البرنامج" كان كاشفًا لأزمة كبيرة في الإعلام المصري. أزمة موروثة من بنية نظام يرى في الإعلام أداة ترويض للشعب، وترويج للثقافة السائدة.

مكان الإعلام لم يتغير وكان إرشادًا مع النظام الاشتراكي (أو مع رأسمالية الدولة...)، وحساسًا للاقتراب من الخط الأحمر لمبارك وزمرته عندما دخلنا عصر (السماوات المفتوحة). النظرة واحدة، الإعلام كتلة واحدة يديرها مملوك خاص في السلطة (يفهم طبيعة المرحلة، من عبدالقادر حاتم إلى صفوت الشريف وانتهاءً بأقلّهم إدراكًا أنس الفقي) ويتابعها مندوبون للسلطة (ضباط، رؤساء تحرير، أصحاب محطات تليفزيونية)[283].

قبل أن تبدأ الألفية الثالثة، تغير شكل ملكية الإعلام، في ظل هجمة من جانب رجال الأعمال بهدف امتلاك أو إصدار وسيلة إعلام، سواء أكانت مرئية أو مطبوعة، ومن ذلك القنوات الخاصة "دريم"[284] (2001)، و"المحور"[285] (2002)، و"الحياة"[286] (2008). وشارك رجل الأعمال أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني الديمقراطي – حينذاك- في شركة "البيت بيتك" بحصة حاكمة (51%)، في إطار اتفاق لتأسيس محطة تليفزيونية فضائية جديدة باسم "البيت بيتك"[287].

وربما يعود ذلك – فضلاً عن أهداف تجارية واستثمارية- إلى الشعور بقوة وتأثير وسائل الإعلام وقدرتها على التأثير في الرأي العام، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بقضايا رجال الأعمال. وعلى حد تعبير د. أحمد بهجت فإن "المالك يتدخل في الإعلام ويبقى عبيط إذا لم يتدخل"[288]. ويقول محمد حسنين هيكل: "كل من يسمي نفسه رجل أعمال يسعى أو سيسعى لامتلاك جريدة. ومن لديه جريدة سيسعى



لامتلاك قناة تليفزيونية. وربما يجمع بين الجريدة والقناة في وقت واحد. وهذا وضع ستكون له توابعه الكثيرة. والهدف من كل هذه الإصدارات أن تكون الصحف والقنوات التليفزيونية منابر للدفاع عنهم والترويج لفكرهم. وتطويع المجتمع لما يريدونه. وأنا دهشتي كبيرة من أحوال رجال الأعمال في مصر"[289].

وفي أروقة الإعلام ومسرح الأحداث في مصر، اختلط الترقب بالخوف؛ إذ إن انفتاح شهية أصحاب الثروة في استثمار أموالهم في صناعة الإعلام، أدخل معايير جديدة جعلت للمكاسب والأرباح قيمة تعلو في بعض الأحيان على القيم المهنية وعلى مبادئ حرية الرأي والتعبير[290].

لكن الإعلام بقي أداة في يد الدولة وأجهزتها المختلفة. ظل للسلطة مفتاح في باب كل وسيلة إعلام، وكان هذا شرط الاستمرار. كان الريموت كونترول في أمن الدولة، حيث كاد الضباط أن يتحولوا إلى معدّين لبرامج التوك شو بها، يديرون أو يتحكمون في إيقاع الغضب والطاعة[291].

ومع انتقال ملكية الحكومة إلى القنوات الخاصة، فإنه كان انتقالاً تحت السيطرة؛ لأنه وضع شرطًا في الملكية يضمن فلترة، وثقة إلى حدود أن أصحاب المحطات كانوا موظفين عند حاشية مبارك، أو من النوع الذي يسمى رجال أعمال وهو مجرد شخص حصل على تصريح بجمع الثروات من مبارك، يعرف أنه وليّ نعمته.

ويلفت البعض الانتباه إلى ضعف مناعة رجال الأعمال أمام السلطة وضغوطها السياسية والاقتصادية؛ إذ يقول حمدي قنديل: "لا يعرف أحد في هذا البلد من أين تأتي الأوامر العليا، سواء كان الأمر يتعلق بالتليفزيون أم بغيره، والأرجح أن هناك دوائر عليا متعددة لكل منها مصالحها وتقديراتها، ولكل منها وزنها أيضًا، وإذا كنت صاحب قناة فضائية فعليك أن تستكشف الطريق الأكثر أمانًا في هذه الغابة متعددة المسالك الحاشدة بالوحوش المتنمرة. أما إذا كانت لديك أعمالك الخاصة فلا بدّ أن تكون أكثر حذرًا وحرصًا حتى تحمي أموالك وقنواتك معًا"[292].

تجلت تلك العلاقة الوطيدة بين رجال الأعمال – من مالكي القنوات التليفزيونية الخاصة- والسلطة في سلسلة حوارات صحفية، قال فيها أحمد بهجت: "يعني لو جالي تليفون قال إقفل قناة "دريم" هاعمل إيه؟ هاقفل قناة "دريم".. هنقدر نعمل إيه.. هنحارب الدولة؟ ما



نقدرش"[293]. وحين سئل عما إذا كان قد فكر يومًا في التخلص من القناة بسبب المشكلات التي تسببها له بعض برامجها رد قائلاً: "مرتين، كنت عايز أقفلها، مرة بعد حديث الأستاذ هيكل في الجامعة الأميركية، وبعد حاجة تانية حصلت من فترة، بس لم أنصح بهذا يعني هما مش مرحبين بأنها تتقفل"[294].

أما نجيب ساويرس فقال ردًا على سؤال عما إذا حدث وأن تضايقت الدولة من برامج تعرضها قناته أون تي في: "الحمد لله لحد دلوقتي أنا ماشي جنب الحيط ومش عايز أزعل حد، بس ممكن حد يطلع يقول حاجة غلط في القناة ويبقى ليها تبعات ونتمنى ده ما يحصلش"[295]. ساويرس أكد أيضـًا أن قناته لا تحقق له ربحـًا ماليـًا: "مافيش نجاح مادي، فشل اقتصادي وصداع ضخم جدًا، وبالتالي في أي لحظة عامل حسابي إن أنا ممكن أقفلها"؛ لذا فهو يبرر هدف إطلاق قناته بالقول: "بالنسبة لي أرى أن بلدي لها فضل عليّا، ومش عايز أبقى ناكر للجميل ولا مقصر، وشايف إن قناة زي كده مستقلة سياسية مهمة جدًا وشايف إن كل ما ييجوا يكلموا قطر عن الجزيرة يقولولها دي قناة خاصة ومالناش دعوة بيها ومش تابعة لينا، طب ماشي إحنا كمان عندنا قناة خاصة عشان لما يغلطوا فينا نغلط فيهم"[296].

ومن الواضح أن الاستثمار في صناعة الإعلام - المطبوع والمرئي- في مصر يواجه مشكلة عويصة، حيث يمكن الضغط على أصحاب رأس المال والمستثمرين من خلال المؤسسات المالية أو الضرائب أو السلطات الأمنية والسيادية، "لإجبارها على تغيير أساليبها والنزول بسقف حرياتها، والتدخل لدى محرريها وكتابها ومقدمي البرامج لمراعاة الحدود والقيود المفروضة، وإلا تعرضت لمضايقات وملاحقات يصعب تجاوزها"[297].

بعد ثورة 25 يناير، لم تتغير بنية الإعلام ولا موقعه، لكنه فقد المملوك الفاهم ومندوبيه المحترفين في الإيقاعات. حاولت الشؤون المعنوية في عصر المجلس العسكري وفشلت، وحاولت المجموعات الإعلامية المحيطة بمحمد مرسي وفشلت أيضـًا، حيث فقدت الإدارة عبر الهاتف فاعليتها.

ومع غياب مركز/ وليّ النعمة خلال فترة ما بعد ثورة يناير، صعد الإعلام وهبط في موضوع الحريات، إلى أن تصورت بقايا الدولة القديمة أن 30 يونيو هو أوان ترميم الدولة القديمة، وإعادة دوران



ماكيناتها كما كانت. وجرى البحث هنا في الإعلام عن مركز يضمن المصالح، ويكون هو الخط الأحمر، وتصورت المحطات أن خطتها الآن هو بناء المركز الذي يحمي مصالحها، وتحميه برسائل إعلامية تعيد زهوة "الترويض/ الترويج"[298].

أرادت الدولة العميقة بروافدها من الفلول الفاسدين والمتملقين القدامى والجدد أن يكونوا هم خيول السلطة الجديدة وحاملو المباخر لها، حتى يأكلوا جزءًا من الكعكة[299].

هنا تصادم القادمون من عالم "النيو ميديا" – مثل باسم يوسف- بحريته، وطموحاته، مع العائدين إلى دولة السيطرة بإرشادها وتصنيعها مركز نظام مملوكي جديد.

الغريب حقًا أن بعض من كانوا يمجدون باسم يوسف وقت انتقاده لسياسات جماعة الإخوان المسلمين، أخذوا يرجمونه بعد أن شعروا أنه ينتقد المزايدات السياسية والإعلامية التي تنافق الفريق السيسي.

في عهد الإخوان، كان السؤال هو: لماذا يخافون من الأراجوز؟

هذا هو السؤال الذي طرحه باسم يوسف أكثر من مرة، متحدثًا عن نفسه في مواجهة "أصحاب مشروع دولة الخلافة".. الذين يحاولون بناء صنم كبير في قلب مدينة مسّتها روح الثورة.

في قصيدة فؤاد حداد بعنوان "الأراجوز"، قد نجد الإجابة:

"أنا والدي مات مبسوط

لأنه عَكَس أمر الملك

أيام ما كان الملك ملك

ومصروف الأمل مضغوط"[300]

سخرية باسم يوسف، الطبيب الذي أطلق برنامجه في البداية على موقع يوتيوب، مبنية على عمل جاد، ومعرفة تجعله صياد مفارقات التقت مع مزاج تكسير الأبوية بثقلها السلطوي.

"هنا تصادم الأراجوز والخليفة مرسي الذي تربى على السلطوية وعاش في ظلها وأصبح له مكان؛ لأنه ابنها البار.. وكلما خضع للسلطوية ترقى في مكانه واتسعت سلطاته.. إلى أن قادته الصدفة لأن يصبح في أعلى هرم السلطوية نفسها. الأراجوز حرم الخليفة من



متعة إعادة بناء صنم الهيبة.. وتألق في اللحظة نفسها التي حشدت الجماعة كل قوتها لإعادة بناء صنمها.

"ولأن باسم في حرب مع بناة الأصنام، تحول كل مكان إلى مسرح للاستعراض من المسرح إلى الشاشة.. ومن المقهى إلى مكتب النائب العام.. كلها مسارح للحرب بين الأراجوز.. والخليفة الذي بدلاً من بناء برنامج سياسي.. يبني هيبته الفارغة.. وفي الحرب بينهما يكسب باسم "وتختاره "تايم" ضمن أهم 100 شخصية مؤثرة" على حساب مرسي الذي تصور أنه يقود الغزوة الكبرى"[301].

صم الإخوان المسلمون وحلفاؤهم آذانهم عن نصيحة من قيادي إسلامي سابق، هو د. ناجح إبراهيم، الذي قال: "إن المادة التي يطرحها باسم هي من إنتاجنا وكلماتنا ومواقفنا وفيديوهاتنا.. ولو أن أصحاب هذه الفيديوهات استفادوا من سخرية د. باسم اللاذعة وصوّبوا خطابهم وصححوا مسارهم أو استفادت مؤسسة الرئاسة أيام د. مرسي من الأخطاء القاتلة التي ذكر بعضها- ما وصلنا إلى ضياع كل شيء"[302].

نسخة مكررة من هذا الخطأ في التعامل مع برنامج باسم يوسف، ارتكبها هذه المرة أصحاب الأعمال والمصالح بعد عودة "البرنامج" في نوفمبر 2013.

وربما كنا في حاجة بحق إلى هذه الحلقة لضرب حالة التجييش، التي يسعى البعض لخلقها من خلال الإعلام "الموجه". النغمة التي أخذت تظهر تدريجيًا، وترتفع نبرتها هي نغمة لا يخطئها كل من يؤمن بالدولة المدنية الحديثة، ويتمنى وجودها. نغمة تكرس لمكارثية وليدة تسطر خريطتها، وتضع قاموسها يومًا بعد يوم. نغمة تعيد خلق "التابو" مستغلة حالة الحنق على الإخوان، وحالة الجزع من كل ما يرتكبونه في الشارع من فوضى إلى إراقة الدماء من سيناء إلى الوراق إلى الإسماعيلية إلى الدقهلية[303].

أدرك باسم الخطر، الذي بدأ يلوح في الأفق فقرر ضربه بسلاح السخرية، ولسان حاله ما قاله "أراجوز" الشاعر سيد حجاب:

"راجل والرجولية لا عضلات

ولا ألابندة وسيما وحركات

الرجولية الحقيقية ثبات



قدام جبونية أي جبان

أراجوز أنا وأحمي أرى أرى إيه؟

أحمي قراريط الناس من مين؟

من الناس الأرى أرى إيه أرى إيه؟

من الناس القراميط الملاعين"[304]

نحن نواجه خطر الإرهاب، ونحن ندفع ثمن هذا في كل لحظة، لكننا لسنا على استعداد لأن ندفع الثمن من مستقبل هذا البلد ليظل يرزح تحت السيطرة الأمنية أو العسكرية؛ لأن لكل من هاتين المؤسستين دورٌ محدد ومكانة معروفة، ينبغي تقديرها دون المبالغة في ذلك على حساب ملامح الدولة المدنية التي نريدها لمصر.

نسي الغاضبون من باسم يوسف وبرنامجه عقب ثورة 30 يونيو أن السخرية كانت – وستظل- أداة وسلاحـًا مصريـًا شهيرًا لتحمل الظلم وللتكيف معه وللتمرد عليه. وتجاهل هؤلاء أن النكتة سلاح معروف في مصر لانتقاد الحكام وبطانة السوء[305]، من أيام جمال عبدالناصر إلى عهد محمد مرسي.

هل ننسى لافتات المعتصمين في التحرير خلال الثمانية عشر يومـًا الخالدة: شاب أشعث الشعر يرفع لافتة تقول "هتمشي هتمشي، إنجز عشان أحلق"؛ رجل يحمل طفله على كتفيه ولافتة تقول "ارحل كتفي وجعني"؛ لافتة أخرى تنادي "ارحل.. الولية عاوزة تولد والولد مش عايز يشوفك"، وأخرى "طبيب أسنان: جاي أخلع مبارك"، ثم وفي يوم الرحيل رفع شابٌ لافتة تقول "ارجع يا ريس، كنا بنهزر معاك"، ممهورة بتوقيع "الكاميرا الخفية". حتى النكتة السائدة "الشعب المصري أبهر العالم في 25 يناير وأسقط مبارك. وحيبهر العالم ويرجع مبارك"، تشير إلى تلك الطبيعة الساخرة لدى المصريين.

إن الإلغاء المفاجئ والغامض للبرنامج لفت الانتباه بشكل كبير إلى مسألة تقييد الحريات الإعلامية في مصر، رغم أن باسم يوسف لم ينتقد السيسي وإنما انتقد المهووسين بتمجيده، في وقتٍ تمتلئ فيه موجات الأثير بالتملق للجيش وقائده.

في ظل سياسة المنع والمنح، والتحكم في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، واصلت برامج "التوك شو" في مصر مسيرة في اتجاه واحد: مديح أهل السلطة، وحماية أصحاب المصالح.



وأصحاب المصالح هؤلاء هم بارونات الإعلام من رجال الأعمال، مثل محمد الأمين وأحمد أبو هشيمة وحسن راتب وأحمد بهجت وصلاح دياب وغيرهم من ملاك وسائل الإعلام والقائمين على إدارتها. هم في نهاية الأمر أصحاب مصالح يبحثون عنها دائمًا، بل إن بعضهم ينشئ تلك الوسائل من أجل دعم مصالحه تلك، التي تكون في الغالب أكبر بكثير من تكلفة الاستثمار في الوسيلة الإعلامية.

وسرعان ما يتحالف رأس المال مع عدد من الوجوه العاملة في حقل الصحافة أو التليفزيون، من أجل توجيه الرأي العام أكثر من تقديم عمل إعلامي مهني يلتزم الموضوعية والدقة، ويدعم حرية الرأي والتعبير. هنا نشأت ظاهرة برامج المصاطب، التي تفتقر إلى كثير من مقومات العمل التليفزيوني وفق معايير متعارف عليها عالميًا.

وهذا غيض من فيض.. يا أهل "التوك شو".

---

273 صلاح جاهين، رباعيات، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

274 د. سامي عبدالعزيز، "ورطة" الإعلام وأزمته الحالية!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 نوفمبر 2013.

275 نبيل عبدالفتاح، النخبة والثورة: الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية، مرجع سابق.

276 أحمد شلبي، النائب العام يأمر بفتح تحقيق مع باسم يوسف، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 أكتوبر 2013.

277 د. طارق الغزالي حرب، وكشف "البرنامج" حلف أعداء الديمقراطية: الإخوان والفلول والفاسدين!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.

278 أمين اسكندر، أراجوز ومصر ميدان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 نوفمبر 2013.

279 داليا عثمان وأكرم عبدالرحيم وباهي حسن ومعتز نادي، "باسم" يفجّر المعارك بـ"الحديث عن الجيش"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 أكتوبر 2013.

[280] أحمد الريدي، قناة "CBC" تعتذر عن "إيحاءات" برنامج باسم يوسف، موقع "العربية نت" الإلكتروني، 27 أكتوبر 2013.

[281] محمد عاشور، إدارة "CBC" تقرر وقف "البرنامج" بعد إخلال باسم يوسف بشروط التعاقد، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، 1 نوفمبر 2013.

[282] حميدة أبو هميلة، أزمة باسم يوسف و" CBC".. أين الحقيقة؟، موقع "التحرير" الإلكتروني، 3 نوفمبر 2013.

[283] وائل عبدالفتاح، ليس مجرد نفاق عادي، موقع "التحرير" الإلكتروني، 4 نوفمبر 2013.

[284] قرر أحمد بهجت إنشاء قناة "دريم" الفضائية، من منطلق دفعه سنويًا نحو 40 مليون جنيه إعلانات في التليفزيون المصري والفضائيات، فقرر استثمار هذا المبلغ في إنشاء المحطة لكي تغطي تكلفة الإعلانات على "دريم" أول قناة فضائية مصرية خاصة في 2001 برأسمال يبلغ تقريبًا 40 مليون جنيه مصري، وهو موزع بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري بحصة تبلغ 10% أي 4 ملايين جنيه، ورجل الأعمال أحمد بهجت بنسبة 90%، الباقية أي 36 مليون جنيه.

[285] تأسست المحور كثاني قناة فضائية مصرية، وذلك في هيئة شركة مساهمة برأسمال مدفوع بالكامل، قيمته 14.115 مليون دولار، مقسمة على كل من: أحمد معروف بنسبة 9.25% أي تقريبًا 1.305 مليون دولار "باع حصته"، واتحاد الإذاعة والتليفزيون بنسبة 5% أي تقريبًا 705 ألف دولار، والشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايل سات" بنسبة 4% أي 658 ألف دولار، ومدينة الإنتاج الإعلامي بنسبة 3.02% أي 426.243 ألف دولار، ومجموعة سما "حسن راتب وآخرون" بنسبة 78.07% أي 11.019 مليون دولار "ارتفعت إلى ما يزيد على 80%".

[286] يمتلك "الحياة" عدد من رجال الأعمال، ويتولى رئاسة مجلس إدارتها رجل الأعمال السيد البدوي شحاتة، عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، ورئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات. تم توجيه ميزانية ضخمة، تصل إلى 70 مليون جنيه، يوضع ثلث الميزانية (25 مليونًا) في إنتاج البرامج الخاصة بالقناة و15 مليون جنيه لشراء أفلام سينمائية جديدة، و20 مليونًا لشؤون القناة الهندسية و5 ملايين جنيه للبرامج الرياضية وحدها، بالإضافة إلى تكلفة الاستوديوهين. تشير التقارير إلى أن د. السيد البدوي يساهم بـ 50 مليون جنيه من ماله لإطلاق



قنوات "الحياة".

[287] منال لاشين، عز ينافس تليفزيون أنس الفقي بنجوم الإعلام الخاص، جريدة "الفجر"، القاهرة، 6 سبتمبر 2010، ص 2.

[288] نعمان الزياتي وزينب إبراهيم ومحمود عبدالعظيم، أحمد بهجت في حوار العمر: قناة دريم قنبلة ذرية، مجلة "الأهرام الاقتصادي"، القاهرة، 14 سبتمبر 2009.

[289] يوسف القعيد، جلسة مع الأستاذ في عيد ميلاده الـ85، جريدة "الدستور الأسبوعي"، القاهرة، 26 سبتمبر 2008.

[290] سلامة أحمد سلامة، رأس الذئب الطائر!، جريدة "الشروق"، القاهرة، 11 أكتوبر 2010.

[291] وائل عبدالفتاح، ليس مجرد نفاق عادي، مصدر سابق.

[292] حمدي قنديل، إعلام "دريم" المحترم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 19 أكتوبر 2009.

[293] شيماء البرديني، الفضائيات والدولة: 8 سنوات من "حروب الهوا" الحلقة الأولى.. أحمد بهجت: لو قالولي اقفلها.. ح أقفلها واطلع من بره، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 19 يوليو 2010.

[294] شيماء البرديني، الفضائيات والدولة: 8 سنوات من "حروب الهوا" الحلقة الثانية.. أحمد بهجت: الإعلام المصري ماشي بسياسة "حط الكوز تحت البزبوز"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 يوليو 2010.

[295] شيماء البرديني، الفضائيات والدولة: 8 سنوات من "حروب الهوا" الحلقة الثالثة.. صاحب قناتي "أون تي في" و"أو تي في" يتحدث عن علاقة الفضائيات الخاصة بالعمل السياسي: (1- 2) نجيب ساويرس: أنا ماشي جنب الحيط. ومش عايز أزعل حد"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 يوليو 2010.

[296] شيماء البرديني، الفضائيات والدولة: 8 سنوات من "حروب الهوا" الحلقة الرابعة.. صاحب قناتي "أون تي في" و"أو تي في" يتحدث عن علاقة الفضائيات الخاصة بالعمل السياسي: (2- 2) نجيب ساويرس: أطلقت القناتين اعترافـًا بجميل البلد.. ومستعد لإغلاقهما في أي وقت، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 يوليو 2010.

[297] سلامة أحمد سلامة، رأس الذئب الطائر!، مصدر سابق.

[298] وائل عبدالفتاح، ليس مجرد نفاق عادي، مصدر سابق.

[299] د. محمد أبو الغار، مستقبل الحريات وباسم يوسف، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 نوفمبر 2013.

[300] فؤاد حداد، الأراجوز: يضرب علي الوجيعة ويلاقي على الطبطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997.

[301] وائل عبدالفتاح، حكايات من القاهرة: الأراجوز والخليفة، جريدة "السفير"، بيروت، 20 إبريل 2013.

[302] د. ناجح إبراهيم، د. باسم.. الشيطان الذي سيهدي التيارات المدنية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 نوفمبر 2013.

[303] كريمة كمال، لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 نوفمبر 2013.

[304] سيد حجاب، مختارات سيد حجاب، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2005.

[305] عادل حمودة، كيف يسخر المصريون من حكامهم، دار سفنكس، القاهرة، 1994.



جماهير الشرفاء!

"إن التاريخ يعلمنا أن الديمقراطية إذا لم تعضدها حركة اجتماعية ثورية حقيقية يمكن أن تؤدي إلى الفاشية. وبعبارة أخرى، فإن كسب الصراع من أجل الديمقراطية رهنٌ بوجود محتوى اجتماعي للديمقراطية، بممارسة الصراع من أجل الديمقراطية بوصفه صراعًا أيديولوجيًا عامًا، وليس محض وصفة نخبوية تحتمي بها طائفة من المثقفين" [306]

موقف الجماهير في مصر مما يجري أمامها أو ما يُراد بها، أمرٌ يستحق الدراسة والتأمل.

لقد عاش المصري القديم وحتى وقت قريب أسير فكرة الشكوى من الظلم، من دون أن يبادر في معظم الأحوال إلى رفع ذلك الظلم عن نفسه وبني وطنه.

ولطالما عبَّر المصري عن ذلك التوجه في أمثاله الشعبية وأشعاره العامية (أزجاله) ومواويله وسيره وملاحمه الشعبية التي يتبدى فيها الشعور بافتقاد العدالة في مراثي أدهم الشرقاوي، وياسين وبهية، وحسن ونعيمة، ومن قبلهم أيوب وناعسة؛ "وبالطبع يلجأ المصري كعادته إلى الخرافة في تخليص حقه من ظالمه، وإلى الشكوى لأولياء الله، والإيمان المطلق واليقيني بأن الله لا بدَّ مُخلصه من ظالمه، ومستخلصًا له حقه من بين أيديهم" [307].

ومع تقديرنا الكامل للوازع الديني، وأهميته كأحد أبرز مكونات الشخصية المصرية، فإن هناك شبهة سلبية نجدها في هذا السلوك الذي هو أقرب إلى التواكل منه إلى التوكل مع الأخذ بالأسباب.

وليس معقولاً ولا مقبولاً أن يكون السكون والاستسلام واليأس والتخاذل، واللجوء إلى الهزل على سبيل التحايل الهروبي من الواقع الأليم، سمة عامة في مجتمع هو أحوج ما يكون إلى الجد والعمل والتفكير والتخطيط والوعي.

وفي بلدٍ كافح شعبه من أجل التخلص من الدكتاتورية ومسرحية الاستفتاء كوسيلة لتولي الرئاسة فترة بعد أخرى، ثم خاض تجربة الانتخابات التعددية الحُرة، إذا بنا أمام مجموعات وقوى تجمع تواقيع لحملة "كمل جميلك" كي يترشح السيسي لمنصب الرئاسة، فضلاً عن نخبة سياسية "مدنية" – تضم مرشحًا رئاسيًا سابقًا- تتبنى مبادرة تدعو إلى تولي منصب الرئاسة "بالتفويض"[308]. نعم، التفويض، وليس الانتخاب ولا حتى الاستفتاء!

ما الذي أوصلنا إلى هذه النقطة الحرجة؟ وكيف الخلاص؟

بداية، لا بدَّ من القول إنه في الفاشيات والنظم الشمولية، تبدو جموع المواطنين المتحولة إلى كتلة الجماهير الصماء أقرب إلى سلوك الفئران المذعورة دومًا والمستسلمة للخوف من التعقب ومن العنف الأيديولوجي والسياسي والمادي والفاقدة للقدرة على مقاومته أو التحايل عليه؛ لذا لا تملك الجماهير إلا الانتظار المتمني لأن يبتعد عنها إعصار التعقب والعنف.

البعض ينتظر في صخب تأييدي باتجاه نخب الحُكم وبتجاهل ضحايا التعقب والعنف بين صفوف الجماهير وبتغييب للضمير ونزع للإنسانية متوقعًا زيفًا أن في هذا رفعًا لاحتمالات نجاتهم الشخصية أو تقليلاً لشعوره بالذعر والخوف. البعض الآخر ينتظر في صمتٍ تفهمه نخب الحُكم قبولاً مقنعًا ويفهمه هو كالفرصة الوحيدة لعدم التورط في تبرير التعقب والعنف ومدركًا أن الإعصار حتمًا مصيبة وأن نجاته الشخصية غير ممكنة.

وحين يقترن حضور نخب الحُكم في الفاشيات والنظم الشمولية بصناعة هالة كاريزمية زائفة حول "الزعيم" أو "القائد" أو "الرفيق الأول" أو "السكرتير العام"، قد تتماهى الجماهير المذعورة مع أقوال وأفعال النخب وتقبل دخول "قفص الطاعة العمياء" في استسلام خاضع وخانع مرحب بالتعقب والعنف كمصير محتوم لا فكاك منه ومعطلة لكافة قدرات الفعل الإرادي ومساحات الاختيار الحر[309].

ساعتها، كما يقول جون ستيوارت مل، "لا يكفي حماية الفرد من طغيان الحاكم وإنما الحاجة ماسة إلى حمايته من طغيان الرأي العام، والشعور السائد، وميل المجتمع لفرض الآراء والمشاعر على الفرد الذي يرفض قبولها.."[310].

أما في النظم السلطوية والنظم المسخ، فإن غالبية الجماهير تنزع مستغلة محدودية الإمكانات المؤسسية والتنظيمية لنخب الحُكم



إلى التحايل على التهديد بالعنف والتعذيب والانتقاص من الحقوق والحريات كالفئران التي تبحث عن فرص البقاء بعد تعقبها واصطيادها. يتحايل البعض بالتأييد الفعال لنخب الحُكم، إما بتبرير التعذيب والعنف كضرورة أو بالتورط في تشويه وعي الناس بترويج مقولات زائفة هدفها دفعهم لقبول الحصار المضروب عليهم والمفرغ للعقل وللفكر وللمعلومة وللحقيقة كواقع لا خلاص منه، ومواضع طائفتي المبررين والمتورطين في تشويه الوعي عادة ما تكون في المساحتين السياسية والإعلامية[311].

هنا يمكن أن نشير إلى اصطناع المصري لشخصية "البهلوان"[312]، كي يحتمي وراءها في مواجهة طغيان الحاكم سواء أكان مصريًا أم محتلاً أجنبيًا. تخّفى مصريون وراء هذه الشخصية المصطنعة لعشرات العقود، إلا أن هذه العهود تركت بعض بصماتها على سلوك المصريين حتى هذه اللحظة التي نعيشها، هذا إلى جانب صفات سلبية أخرى، مثل الاستكانة والتزلف والنفاق والتملق. يلجأ المصري البهلوان إلى وسيلته الوحيدة في البقاء، وهي أن يكون سلبيًا، يحاول أن يغتنم ما يستطيع من الغنائم والفرص بأي وسيلة من الوسائل، بعيدًا عن مبادئه الأصيلة وقيمه الاجتماعية[313].

وهذا من باب المسالمة، التي صارت استسلامًا، كما لو أن الفيلسوف المصري علي بن رضوان كان على حق حين وجه نقده إلى المصريين وسخط عليهم لعدم ثورتهم على الحُكم الفاطمي الذي سامهم صنوف العذاب[314]، قائلاً إن المصريين مثل القمح، يفسدون ويتغيرون بسرعة، فمزاجهم متقلب، وهم في نفس الوقت كأرضهم وجو بلادهم، هادئون، لا يحبون القلاقل والعنف والحروب[315].

النفاق السياسي في بلادنا لصاحب السلطة والنفوذ، سواء أكان رئيسًا أو وزيرًا أو محافظًا، قد يأخذ طابعًا إعلانيًا صاخبًا. فهو لا يكتفي بالدعاء له أو بالتصفيق له عند مروره أمامه، بل أنه يدبج له قصائد المديح وربما يكتب المقالات في الجرائد تأييدًا ومباركة للقرار الفريد أو اللفتة التاريخية لهذا المسؤول أو ذاك؛ "وإذا توفي لهذا الكبير خال أو عمة، وكان صاحبنا من رجال المال والأعمال، فإنه لا يكتفي بإرسال برقية عزاء أو بالمشاركة في تشييع الجنازة، بل لا بدَّ من نشر صفحة أو ربع صفحة للقراء في كبرى الصحف حزنًا على الفقيد أو الفقيدة تكلفه عشرات الآلاف من الجنيهات"[316].

حتى القرارات السياسية أو الاقتصادية القرارات أصبحت نوعًا من



المناسبات التي يتبارى فيها المتبارون – بما في ذلك رموز الأحزاب الورقية وقيادات اللجان والمجالس العليا التي تم تشكيلها في غفلة من الزمن- لتقديم فروض الطاعة والنفاق الفج، بغرض إثبات ليس فقط سلامة القرار وإنما عبقرية توقيته. فنفس الأقلام التي ارتفعت لتأييد الإجراءات الأمنية والبوليسية لملاحقة أعداء الشعب والمتاجرين بمصالحه من التجار وسماسرة العملة، هي الأقلام التي تصفق لأن الدولة قد تخلت عن هذه الإجراءات الأمنية وتعتمد آليات السوق في الترغيب والتحفيز!

فريقٌ آخر من مواطني النظم السلطوية والنظم المسخ، يتحايل بالمشاركة في تطبيق التعقب والاصطياد على أقرانه بين صفوف الجماهير وتنفيذ التعذيب والعنف والتمكين لهما. والمشاهد المرتبطة بالعلاقة المتخيلة بين القطط والفئران وبأفعال الفئران هي مشهد الفأر السجان الذي يمارس القمع على أقرانه السجناء، ومشهد الفأر السياف الذي ينفذ أحكام الإعدام في أقرانه ومشهد الفأر البهلوان أو المهرج الذي يُسري عن القطط الحاكمة في مجالسها ويجعلها تتلذذ بالتعذيب والمهانة الواقعة على أقرانه. ومواضع السجانين والسيافين والمهرجين بين صفوف الجماهير هي مجددًا في قلب مساحتي السياسة والإعلام في النظم السلطوية والنظم المسخ.

ونفرٌ قليل من الجماهير، مستغلاً غياب الرؤية الأيديولوجية الحاكمة عن النظم السلطوية ونظم المسخ وضعف إمكاناتها المؤسسية والتنظيمية، قد ينزع إلى مقاومة التعقب والاصطياد ومواجهة التعذيب والعنف بهدف الفكاك منهما وتغيير ما يروج له كمصير محتوم، وإن كلفهم ذلك هلاكـًا سريعـًا أو بعض الأخطار الإضافية. هكذا ثار العبيد على الأسياد، والمستعمرون على المستعمرين، والمظلومون والمقموعون على السلط الظالمة والقامعة، وهكذا ثار المصريون[317].

ونحن في مصر، عشنا منذ منتصف القرن العشرين في كنف أنظمة تسعى للسيطرة على المجتمع وضبط المواطن، لدرجة أنها تنزع عن هذا المواطن هويته الفردية حتى يُعرف هو وأقرانه جميعـًا كجماهير أو حشود.

وسط طوفان مصطلح "المواطنين الشرفاء"، سقط منا الكثير. أدمنا اختزال السياسة في الأشخاص، وغالينا في ترديد هتافات ومواقف وشعارات، بل وأحيانـًا كتابة بذاءات على الجدران، وظننا خطأً أن تغييرَ الأشخاص، أو حتى محاكمتهم يعني - وحده- تغيير الأنظمة

"إلى ما نريد".. ولم يكن ذلك صحيحًا بأي حال[318].

في الفترة ما بين ليلة التاسع من يونيو 1967 ومساء العاشر منه، اندفع المصريون في شوارع رئيسية كثيرة في العاصمة المصرية القاهرة وعدد كبير من مدنها، وتجمعوا حتى في القرى، ليهتفوا مطالبين بعودة الرئيس جمال عبدالناصر، الذي لحقت البلاد في عهده اكبر هزيمة منذ معركة "التل الكبير" عام 1882، قبل أن يعلن تنحيه عن السلطة وتوريثها لرفيق السلاح والسلطة زكريا محيي الدين. عاد هؤلاء المحتشدون إلى بيوتهم غانمين، حين أعلن عبدالناصر، أو "الريس"، كما كانوا يسمونه، تراجعه وقبوله الاستمرار في السلطة[319].

كيف اندفعت الجماهير لتأييد نظام حاكم كان في أضعف لحظاته[320]، بعد أن نقل الناس فجأة من قمة النشوة بنصر كاسح منتظر وعد بها الزعيم صراحة إلى ظلمات كارثة مروعة؟

هذا هو لب المأساة.

بعد ثورة 23 يوليو، تراوح مفهوم الديمقراطية ما بين صيغة "الزحف المقدس" التي افترضت تنظيم الشعب بأكمله في زحف بقيادة الضباط، بعد تطهيرات مارس وإبريل 1954، وصيغة تحالف قوى الشعب العامل بعد تأميمات 1961، التي تفترض، على العكس، استمرار وجود رجعية متربصة يجب تنظيم الصفوف لمواجهتها على مدى طويل[321].

واقع الأمر أن الضباط الأحرار شكّلوا تنظيمهم من البداية بمنطق "الدفاع عن الشعب"، الذي كان ثائرًا - حينذاك- على الملك ووزاراته. وكان متصورًا أن الضباط سيتولون السلطة بشكل مؤقت إلى حين تسليم الحُكم للشعب وفق التقاليد الديمقراطية التي لم تكن قد نُسيت بعد. وكان هذا ما أعلنه اللواء محمد نجيب بالضبط في البيان الثاني للضباط الأحرار.

غير أنه بعد الاستيلاء على السلطة، أخذ الضباط الأحرار في ترسيخ سلطتهم المستجدة "كسلطة مستبدة باعتبارها سلطة الشعب ككل، بل وكسلطة مدنية. وبالتالي لا تتحقق "حرية" الشعب، أو بالأحرى مصالحه وأمنه، إلا بضمان حرية الضباط، أي انفرادهم بالسلطة"[322].

كان مفهوم الديمقراطية غائمًا وغائبًا عن أذهان رجال الحُكم بعد حركة 23 يوليو، التي اختير لها بعد فترة اسم "ثورة"؛ لذا ذابت كل



السلطات والصلاحيات في شخص القائد أو الزعيم، وأصبح الجميع، بمن فيهم رفاق السلاح القدامى، مهددين بالإقصاء والسجن والتعذيب والنفي والتشريد. يقول د. حسين مؤنس: "ودخلنا في دولة الناصرية، وتحول الحُكم إلى استبدادية عسكرية، وفرضت الرقابة على الصحف، وكل صورة من صور حرية الرأي، وأصبح لمصر سيدٌ واحد. وكان الإخوان أول الأمر شركاء شيعة عبدالناصر، فلما تم له النصر عصف بهم، فلم يستثن إلا الشيخ الباقوري الذي أعلن انفصاله عنهم قبل أن يدخل الوزارة!"[323].

مع ذلك، ظل انقياد الغالبية العظمى للقائد قائمـًا، حتى وافته المنية، وحل مكانه السادات، الذي غيّر قليلاً من قواعد اللعبة، واختار لنفسه صفة الأب ورب العائلة، الذي يصبح انتقاده ضربـًا من "العيب".

أما مبارك، فقد أوقف عقارب الزمن، ودخل قصره، ونام ثلاثين عامـًا، معتمدًا على جيش من الأعوان والبصاصين والمتملقين في كل موقع وهيئة ومكتب. صار المواطنون مرة أخرى هم الضحايا والجناة معـًا.

في أول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير، رأينا ناخبين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع بعد سبعة عشر شهرًا كاملة مستنزفين ومرهقين ومضطرين للاقتراع، استبعادًا لمن لا يريدون، وليس رغبة فيمن يريدون حقـًا.

ويمكن القول إن اعتصامات رابعة العدوية وعملية فض تلك الاعتصامات شوهت المجتمع وقسمته بين فريقين؛ الأول يرى أن رابعة هي مرتع الإرهابيين والمنبوذين ومواطني الدرجة الثانية، والثاني يقدس الأرض والمكان والذكريات والرموز، ففيها قضى أيامـًا في عالمه الخاص بعيدًا عن الدولة التي يراها ظالمة؛ تيار أصبح يغتاظ من رؤية كف اليد الأصفر الشهير ويسخر منه ومن أصحابه، وتيار آخر يقدس الشعار ويعتبره وسيلته السلمية الوحيدة للتنفيس عن آلامه وأوجاعه والتذكير بما جرى في 3 يوليو[324].

الشرخ الاجتماعي الذي أصاب المصريين بعد ثلاث سنوات من الثورة شرخ عميق وصلت تداعياته إلى قطع الأواصر الأسرية في العائلة الواحدة وانهيار علاقات الجيران وأبناء الشارع الواحد مع نفوس وقلوب مشحونة باحتقان منفجر وصل بالناس إلى درجة الرغبة في الانتقام من الآخرين والتشفي فيما يحدث لهم. هناك كارهون للإخوان يفرحون بإراقة دماء الإخوان، وهناك مؤيدون للإخوان يشمتون في



مقتل جنود مصريين وحوادث الإرهاب وفي هزيمة مصر في منافسة رياضية، بل إن بعضهم يتحدث عن تفكيك الدولة.

تحت وطاة الانقسام المجتمعي لأسباب سياسية، أصبحت كلمة المصالحة ذات مدلول سيء لدى خصوم الإخوان ولدى أعضاء وشباب الإخوان أنفسهم الذين يرون أن أي حديث عن مصالحة هو خيانة للدماء وتنازل عن المبادئ، وأكدت المزايدات والحملات الإخوانية على بعض رموز الإخوان الذين تحدثوا عن المصالحة أن الجرح عميق وأن التنظيم قد قارب على فقد السيطرة على أعضائه بما ينذر بكارثة.

أما الجانب الآخر فقد صار يرى الإخوان جماعة متطرفة يجب سحقها لإنقاذ مصر من شرورها. وبين هؤلاء وهؤلاء تتجلى المأساة في شعب انقسم ولم يعد شعبـًا واحدًا بأي حال من الأحوال ولا حتى شعبين كما قالت أغنية علي الحجار الملغومة "إحنا شعب.. وانتو شعب" التي أثارت انتقادات واسعة[325]. نحن الآن أمام أربعة شعوب في مصر. الشعب الأول مؤيدو السلطة ممن يناصبون الإخوان العداء، والثاني مؤيدو الإخوان وكارهو السلطة، والثالث كارهو الإخوان ومعارضو تجاوزات السلطة، والرابع وهو الأكبر وهو شعب ملّ من الجميع وكفر بهم[326].

وكما هو معلوم، فإن نظم الحُكم الشمولية والسلطوية والنظم المسخ، لا تعدم المدافعين عنها والمبررين لانتهاكات حقوق الإنسان والانتقاص من الحريات باسم المبادئ والقيم الأخلاقية. ومع أن هذه النظم تركن إلى الأدوات الأمنية والقيود القانونية والسياسية للسيطرة على الدولة وضبط المجتمع والمواطن، فإنها تحتاج أيضـًا لبعض الأصوات وبعض الأقلام وبعض الكيانات السياسية التي تقدم تبريرًا أخلاقيـًا لسياساتها وممارساتها الرديئة.

وهكذا تتحول انتهاكات حقوق الإنسان - في نظر قطاع كبير من المواطنين- إلى أفعال مبررة أخلاقيـًا ولا بديل لها ترتبط بمواجهة الدولة ومؤسساتها للعنف وللإرهاب وللتهديدات التي يتعرض لها أمن الوطن، وكأن إمكانية القضاء على هذه الظواهر السلبية حين تحضر في الواقع المجتمعي والسياسي مستحيل دون تجاوز للقانون وتجاهل ضمانات حقوق الإنسان.

وهكذا يتحول المجتمع زيفـًا إلى "جماهير المواطنين الشرفاء" الذين يبدون الاقتناع بحتمية مواجهة العنف والإرهاب دون اعتبار للحقوق وللحريات أو لسيادة القانون، وبضرورة حماية الجبهة الداخلية



دون اعتبار للعدل، وإلى "أقليات" تدافع عن حقوق الإنسان والحريات وحلم الديمقراطية دون تأييد مجتمعي أو سياسي واسع[327].

ونستطيع القول إنه بين عاميّ 1952 و2011، استهدفت نخب الحُكم المصرية إما إبعاد المواطن عن المساحة العامة عبر انتهاك حقوق الإنسان والانتقاص من الحريات والعنف الرسمي أو التهديد بتوظيفهم حال الخروج المعارض والمستقل إلى الشارع (بناء جدار الخوف)، أو ضبط حضور المواطن عبر استدعائه في جموع للتأييد – للمبايعة- للتفويض- لإضفاء شرعية القبول الشعبي، ثم صرف الجموع فورًا بعد انتهاء "المهمة"، ومن ثم احتكار الشارع لمصلحة النخب وبقائها وتمرير سياساتها وإخضاع المواطن لإرادتها. تواكبت الممارسات والإجراءات هذه مع تمرير صياغات دستورية وقانونية استبدادية جرمت الخروج السلمي للمواطن المعارض والمستقل إلى الشارع وحضوره الاحتجاجي أو الرافع لراية العصيان في المساحة العامة وحولتهما (بعبارات فضفاضة) إلى أفعال تهدد الأمن القومي والسلم الأهلي والتماسك الوطني والجبهة الداخلية لا يتورط بها إلا أعداء البلاد في الداخل والخارج.

على الرغم من ذلك، تحدى المواطن ممارسات وإجراءات وقيود النخب وتعددت وتصاعدت اختراقاته للمساحة العامة، خاصة في السنوات بين 2003 و2011، إلى أن هدم جدار الخوف وانتزع حق الخروج المعارض والمستقل إلى الشارع والبقاء به، وأسقط في ثورة يناير رأس نخبة الحكم التي قمعته وسعت إلى إخضاعه واستتباعه، وألغى الصياغات الدستورية والقانونية المقيدة؛ لذا، ومنذ 2011، والمجموعات التي تعاقبت على الحُكم، من المجلس العسكري مرورًا بالإخوان وحلفائهم في اليمين الديني إلى المكون العسكري- الأمني بعد 3 يوليو 2013، تحاول بجدية شديدة استعادة السيطرة على المساحة العامة وضبط حضور المواطن بها عبر استراتيجية مزدوجة تستهدف تهجير المواطن المعارض – المستقل- المناوئ – المحتج - الرافض من الشارع والاستدعاء اللحظي والمقيد زمنيـًا للجموع المؤيدة – المبايعة – المفوضة - السابغة لشرعية القبول الشعبي[328].

ولتفعيل الاستراتيجية المزدوجة هذه منحنى بياني صاعدٌ خلال السنوات الثلاث (يناير2011- يناير 2014)، كما أنها ترتبط بإحياء وإعادة إنتاج الممارسات القمعية والإجراءات الإخضاعية والصياغات القانونية المقيدة. منذ 2011، وانتهاكات حقوق الإنسان تتراكم والانتقاص المنظم من الحريات يتكرر دون مساءلة أو محاسبة، من كشوف العذرية



وماسبيرو ومحمد محمود 1 ومجلس الوزراء وبورسعيد في فترة المجلس العسكري، مرورًا بمحمد محمود 2 والاتحادية في عام حُكم محمد مرسي، إلى فض الاعتصامات بالقوة وجرائم تعذيب موثقة واعتقالات عشوائية بعد 3 يوليو 2013.

والنتيجة السياسية المجتمعية المستهدفة لهذه الممارسات القمعية هي إعادة بناء جدار الخوف الذي هدمته الجموع الغفيرة في ثورة يناير، إن باتجاه من تنظر إليهم النخب والمجموعات الحاكمة دومًا كفئات مستضعفة وتتوقع بشأنهم فاعلية سريعة للممارسات القمعية - المرأة والأقباط- أو باتجاه المصنفين كمعارضين ومستقلين ممن تصنع لهم وتركب عليهم الصورة النمطية "لأعداء الوطن" - الأصوات الداعية إلى عدالة انتقالية يحاسب بمقتضاها جميع المسؤولين عن الانتهاكات وإراقة الدماء دون تمييز والأصوات المدافعة عن الحقوق والحريات دون معايير مزدوجة أو حسابات سياسية - أو لمن للأجهزة الأمنية معهم ثأر قديم منذ 2011، لكونهم تصدروا اختراقات المصريات والمصريين المتصاعدة للمساحة العامة - حركة 6 ابريل وروابط الألتراس الكروية.[329]

منذ 2011، والإجراءات الإخضاعية التي تطبقها المجموعات الحاكمة تمكن للتعبئة والحشد، بهدف نزع شرعية القبول الشعبي عن الخروج السلمي للمواطن المعارض والمستقل المصنف "كعدو للوطن"، ولكي يضفي ذات الشرعية على الحكام وعلى سياساتهم وأفعالهم حتى حين تتسم بطبيعة غير ديمقراطية صريحة. الأمثلة تتنوع من دعوة المشير محمد حسين طنطاوي "للمواطنين الشرفاء" للخروج إلى الشارع وإنهاء سيطرة "العناصر غير الوطنية" عليه، مرورًا بالحشد الموازي لجماعة الإخوان وحلفائها حين بدأت تظاهرات واحتجاجات قطاعات شعبية واسعة ضد محمد مرسي في نوفمبر والتي اختزلها مكتب إرشاد الإخوان إلى نشاط أتباع نظام مبارك وفعل قلة مندسة، إلى دعوة وزير الدفاع الفريق عبدالفتاح السيسي "جماهير الشعب المصري" إلى الخروج إلى الشارع لمنحه تفويضًا لمواجهة الإرهاب وتكرر دعوة القوات المسلحة للمصريات وللمصريين للاحتشاد لتأييد تحالف "الشعب والجيش والشرطة" في مرحلة تتكرر بها انتهاكات حقوق الإنسان والانتقاص من الحريات.

ومع ضياع القيم الأساسية والدخول إلى عالم الممارسات الزائفة الديكورية، دون تبني مسار ديمقراطي جاد وحقيقي، وعدم تفعيل ضمانات الحقوق والحريات مثل إقرار منظومة للعدالة الانتقالية



واعتماد برنامج للإصلاح الهيكلي للأجهزة الأمنية، يروج في الوطن ما يمكن تسميته بصناعة الإذعان، أو الرضا الكاذب[330].

ويرى د. عمرو حمزاوي أنه منذ 2011، ومساعي إحياء أو إقرار صياغات قانونية مقيدة لحق المواطن في الخروج السلمي والمعارض إلى الشارع تتوالى. من حالة طوارئ استمرت إلى 2012 ثم عادت حكومة ما بعد 3 يوليو 2013 لإعلانها (حتى منتصف نوفمبر 2013)، إلى مقترحات قوانين تفتقد للمضامين الديمقراطية مثل مقترح قانون التظاهر الذي أعد في عام حُكم محمد مرسي وأعيد تدويره في حكومة د. حازم الببلاوي، ومقترح قانون الإرهاب، الذي يرتب بالفعل تجريم الخروج السلمي للمواطن، ويُحول وجوده بشكل سلمي في المساحة العامة للتعبير الحُر عن الرأي والانتصار لمبادئه وقناعاته إلى عمل ضد الدولة ومهدد الأمن القومي والمصالح الوطنية، ويغل يد المنظمات الحقوقية والأصوات الديمقراطية في الدفاع عن الحقوق والحريات وحماية ضحايا الانتهاكات والمطالبة بمحاسبة المتورطين بها، ويطلق يد مؤسسات وأجهزة الدولة لتعقب وملاحقة المواطن دون رقيب[331].

إن النظام الذي يسعى البعض لتأسيسه في مصر، في ظل إعلام متهافت وتوجه سياسي مرتبك، وانقياد شعبي وراء شعار "السيسي رئيسي" أو "افرم يا سيسي" أو ما شابه، يعتمد على استخدام القوة بدون وجود رؤية سياسية مصاحبة بشقيها الأيديولوجي والاقتصادي؛ لأن العداء للإخوان ورفض حُكمهم وحده لا يشكل رؤية سياسية.

أما الشرط الثاني الذي لم يعد متوافرًا لضمان استمرار وسيطرة دولة القوة فهو اللحظة التاريخية؛ إذ جرت مياه كثيرة في النهر حتى أنها غيرت مساره كلية. ففي حين كانت الأنظمة المشابهة في الخمسينيات والستينيات تبني دولتها في لحظة نمو اقتصادي عالمي سهلت لها مهمة إنتاج وتوزيع الثروة، فإن أي نظام حالي عليه أن يواجه معضلة النمو وتوزيع الثروة في ظل لحظة انكماش عالمية وسيطرة رؤوس الأموال بشكل غير مسبوق وانتهاء زمن الحرب الباردة الذي كان يسمح بالاستفادة من صراع القوى بين القطبين لخلق استقرار اقتصادي - سياسي.

وفي حين كانت اللحظة السابقة لحظة بناء مؤسسات جديدة (حتى وإن كانت قمعية وسلطوية)، فإن اللحظة الراهنة هي لحظة تعميد انهيار هذه المؤسسات بجدارة، وبالتالي فإن محاولة استعادتها بشكلها السابق أو ترميمها كما يحدث الآن (مؤسسة الشرطة مثلاً) ما



هو إلا محاولة لإحياء كائن مات إكلينيكيـًا. أما المتغير الأخير الذي لا يدركه هؤلاء ولم يدركه من قبلهم مبارك أو الإخوان المسلمون فهو أن وجود كتلة دعم شعبي هي عامل متغير وليست معطى ثابتـًا؛ فمن ظنوا أنهم يمتلكون الشارع أو صناديق الانتخابات وأن معارضيهم هم بعض الأصوات الضالة أو التافهة أعداء الدين أو الوطن لم ينتبهوا إلى أن توقعات الناس اختلفت ولم تعد فكرة إعطاء صك على بياض أو تفويض دائم ممكنة، بل على العكس فقدرة الناس على التحول ونفاد صبرهم بسرعة متزايدة أصبحت سمة مميزة لمجتمع ما بعد يناير 2011[332].

الجماهير التي يريدون أن تبقى مجرد صيغة مبهمة في بيانات رسمية أو عسكرية تحت مُسمى "المواطنين الشرفاء"، بدأت تراجع مواقفها وتحاول الخروج من قفص لطالما احتجزت فيه. وهي في سعيها إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السليمة، بدات تتململ من بقائها على مقاعد المتفرجين في مباراة حاسمة اسمها: المستقبل.

---

[306] د. شريف يونس، سؤال الهوية: الهوية وسلطة المثقف في عصر ما بعد الحداثة، دار ميريت، القاهرة، 1999.

[307] د. عزة عزت، التحولات في الشخصية المصرية، كتاب الهلال، العدد 598، دار الهلال، القاهرة، أكتوبر 2000، ص 68- 69.

[308] د. منار الشوربجي، ما لا أذن سمعت!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 13 نوفمبر 2013.

[309] Elias Canetti, Crowds and Power, Carol Stewart (Translator), Op. cit.

[310] John Stuart Mill, Utilitarianism, Indianapolis: Hackett Publishing Company, 2002, p. 68.

[311] د. عمرو حمزاوي، حين تنهار الديمقراطية.. نخب الحُكم والجماهير، مصدر سابق.

[312] كلمة فارسية الأصل، اكتسبت في العامية المصرية معنى الفهلوي، الذي يلعب بالبيضة والحجر.



[313] د. عزة عزت، التحولات في الشخصية المصرية، مرجع سابق، ص 48- 49.

[314] د. أحمد عرفات القاضي، الفيلسوف المصري علي بن رضوان: الجزء الأول - مذهبه الفلسفي، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006.

[315] د. أحمد عرفات القاضي، الفيلسوف المصري على بن رضوان: الجزء الثاني - فكره المنطقي مع نص كتابه "المستعمل من المنطق في العلوم والصنائع"، تحقيق ودراسة، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006.

[316] د. حازم الببلاوي، وماذا عن النفاق؟، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 5 يونيو 2005.

[317] المصدر نفسه.

[318] أيمن الصياد، على هامش "المحاكمة"، جريدة "الشروق"، القاهرة، 3 نوفمبر 2013.

[319] د. شريف يونس، الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكل عبادة ناصر، مرجع سابق، ص 13.

[320] صلاح عيسى، مثقفون وعسكر، مكتبة مدبولي، القاهرةن 1986، ص 504-505.

[321] د. شريف يونس، الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكل عبادة ناصر، مرجع سابق، ص 24.

[322] المرجع نفسه، ص 28.

[323] د. حسين مؤنس، باشوات وسوبر باشوات: صورة مصر في عهدين، مرجع سابق، ص 64.

[324] د. أحمد عبد ربه، "كف رابعة" ومستقبل الوطن، مصدر سابق.

[325] د. منار الشوربجي، عفوًا علي الحجار، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 11 سبتمبر 2013.

[326] د. مصطفى النجار، أسطورة المصالحة وأربعة شعوب، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.



[327] د. عمرو حمزاوي، هامش للديمقراطية.. ولا تنصتوا إلى هؤلاء أيضًا، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.

[328] د. عمرو حمزاوي، مصر بعد 3 يوليو 2013.. المساحة العامة بين تهجير المواطن الفرد واستدعاء الجموع المؤيدة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 16 نوفمبر 2013.

[329] المصدر نفسه.

[330] د. سيف الدين عبدالفتاح، وما هو بالهزل، جريدة "الشروق"، القاهرة، 16 نوفمبر 2013.

[331] د. عمرو حمزاوي، مصر بعد 3 يوليو 2013.. المساحة العامة بين تهجير المواطن الفرد واستدعاء الجموع المؤيدة، مصدر سابق.

[332] د. رباب المهدي، الأيادي المرتعشة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 6 نوفمبر 2013.



التغريبة المصرية: جذور الشقاء

"في الأغلب الأعم من تاريخها، لم تصدر مصر الرجال، وإنما أعمالهم والحضارة. لم تكن مصر، بعبارة أخرى، منطقة هجرة خارجة، على العكس، كانت بوجه عام منطقة هجرة داخلة. فبقدر ما كانت منبعًا للحضارة، كانت مصبًا للبشر... العالم كله كان يأتي إلى مصر وينظر إليها ودائمًا لا يملك إلا أن يهتم به، ولكن المصريين كانوا إلى حدٍ ما قليلاً ما يذهبون إلى العالم الخارجين واهتمامهم به في حدود العلاقات التاريخية المباشرة"[333]

كان هذا حتى عام 1960، أو بعد ذلك بقليل.

كان المصري، عاشق الاستقرار، في أغلب الأحوال ملتصقًا بأرضه وأهله، مكتفيًا بخيرات وطنه، حتى أن ابن الكندي يقول في كتابه "فضائل مصر المحروسة":

"أهل الدنيا مضطرون إلى مصر، يسافرون إليها ويطلبون الرزق بها، وأهلها لا يطلبون الرزق في غيرها، ولا يسافرون إلى بلدٍ سواها حتى لو ضرب بينها وبين بلاد الدنيا، لغني أهلها بما فيها عن سائر بلاد الدنيا"[334].

لم يكن المصري من محبي السفر بشكل عام؛ إذ كان يكره الغربة، فإن دفعته ظروفٌ ما إلى الهجرة المؤقتة أو الدائمة، فإنه يتملكه شجنٌ خفيّ ورغبة دفينة في العودة إلى وطنه، مرددًا عبارة شهيرة مفادها أن "مصر رغم كل شيء لها حلاوتها"[335].

يحصي جمال حمدان الحالات النادرة من الخروج الجماعي للمصريين إلى الخارج عبر التاريخ، لتتضح من ذلك السمات المشتركة بين ملابسات هذا النزوح: الكوارث، والقحط، والوباء، والسخرة، والابتزاز والقسر. "كان المصريون يتجهون في العادة إلى الشام أو إلى برقة وأحيانًا إلى المغرب والحجاز واليمن. أما في الأحوال والظروف العادية، فإن المصريين قد انتشروا أيضًا، ولكنهم لم ينتشروا انتشارًا

كبيرًا في الخارج.. ولكن كحالاتٍ محدودةٍ غالبًا"[336].

غير أن الهجرة المصرية إلى الخارج شهدت قفزة خلال العقود الأربعة الأخيرة، ليس فقط بسبب الطفرة البترولية في دول الخليج والحاجة إلى أيدٍ عاملة في الدول العربية المجاورة، وإنما أيضًا نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي عاشها المصريون في العقود الأخيرة، والازدحام السكاني فوق 5% فقط من مساحة مصر[337]، وارتفاع معدلات البطالة، التي بلغت 14% في العام 2001/2000[338].

لقد ارتفع عدد المصريين العاملين في الدول العربية من 70 ألف فرد في عام 1975 إلى مليون وخمسين ألف فرد في عام 1980، ثم إلى حوالي المليونين في أغسطس 1990[339]. وفي عام 1983، كان عدد المصريين خارجها حوالي 3.5 مليون مواطن، أي 7.6% من تقدير سكان مصر في ذلك العام، ومثلت القوة العاملة بينهم نسبة تتراوح بين 15% و25% من إجمالي القوة العاملة في مصر كلها[340].

أما اليوم، فإن عدد المصريين المقيمين في الخارج لا يقل بأي حال من الأحوال عن 10 ملايين فرد.

تركزت هجرة المصريين المؤقتة على دول الخليج، وهي ظاهرة حديثة تجاوزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة تدفقات المهاجرين هجرة دائمة إلى أوروبا وأميركا الشمالية، ويمكن أن نطلق عليها "استمرارية الهجرة المؤقتة"[341]. كانت تلك الهجرة المؤقتة مقصورة ومحدودة في سكان الريف الذين ينتقلون إلى المدن، لكن بعد الطفرة المعمارية في دول مجلس التعاون الخليجي وما واكبها من تطور تكنولوجي وانتقال إلى المدنية الكاملة بكل أركانها ومقوماتها أصبحت تلك الدول تطلب العمالة المصرية التي أقبلت على السفر إلى دول الخليج في سبيل البحث عن عمل، خصوصًا في ظل أعداد العاطلين عن العمل. كانت أنظار هؤلاء تتجه إلى منطقة الخليج، بحثًا عن ظروف وأجواء أفضل للعمل، بالإضافة إلى التقدير المادي والأدبي وتحقيق الذات والفرص المتاحة للترقي.

وكما يقول د. محمود عبدالفضيل في مقال بعنوان "موسم الهجرة إلى الخليج":

"أصبحت قضية الهجرة إلى الخارج في طليعة المسائل التي تهم كل بيت وكل أسرة مصرية، وأصبح حلم كل شاب أو مهني أو حرفي هو الحصول على عقد عمل في بلد بترولي غني، ويا حبذا لو كان بلدًا

خليجيًا"[342].

وحسب إحصائيات عام 2001، فإن إجمالي عدد العمالة المصرية التي تُصنف ضمن مصطلح "الهجرة المؤقتة" بلغ 2.7 مليون فرد[343]، بينهم 1.9 مليون فرد في دول الخليج، موزعين جغرافيًا كالتالي: السعودية 923.600 بنسبة 48.3%، والكويت 190.550 بنسبة 10%، والإمارات العربية المتحدة 95.000 بنسبة 5%، وقطر 25.000 بنسبة 1.3%، وعُمان 15.000 بنسبة 0.8%، والبحرين 4.000 بنسبة 0.2%[344].

أصبحت موجة الخروج الجماعي من مصر هائلة، حتى أنها شملت كل الخبرات الفنية في مصر، وفي ذلك يقول جمال حمدان:

"إن الموجة باتت جامعة مانعة مهنيًا وحرفيًا، بمعنى أنها تطوي أو تنطوي على قطاع عرضي كامل من السلم الوظيفي برمته من القمة إلى القاعدة، ومن العمل العقلي إلى العمل العضلي، ومن الآلي إلى اليدوي، ومن الإدارة والوظائف التوجيهية والخدمات الاجتماعية إلى المهن الحرة والحرف الفنية، ومن الصناعة والتجارة والنقل إلى التكنولوجيا والزراعة والخدمة الشخصية.. إلخ. كذلك الحال مع الأعمار وفئات السن سواء الهامشية أو الوسطى ابتداء من الأحداث إلى الشيوخ، وإن كان الشباب من عصبها، وذلك أيضًا من الذكور والإناث، وإن كانت الهجرة ذكرية أكثر أو أساسًا... من أعلى مراحل التخصص إلى الأمية المطلقة.. من كل العواصم والمدن والبنادر إلى أعمق أعماق الريف والقرى والكفور"[345].

فتحت الظروف الاقتصادية والسياسية بابًا لهجرة جماعية غير منضبطة، كان لها تأثير بالسلب على الاقتصاد والمجتمع وإنتاجيته وعاداته الاستهلاكية وعلى قيمة العمل فيه. وساعدت الهجرة إلى بلدان النفط على ترسيخ قيم التطلعات الاستهلاكية سواء لدى المصريين المقيمين في تلك الدول، أو المصريين الذين لم يسافروا للعمل هناك. وارتبط بذلك خللٌ جسيمٌ في أنساق القيم الاجتماعية، فطفت القيم الفردية والأنانية على القيم الجماعية والغيرية وقيم الاستسهال والارتزاق والكسب بدون جهد والثراء السريع[346].

وبدا لكثيرين ممن يتطلعون إلى الهجرة أنهم يقيمون في مصر كما لو أنهم في حالة "ترانزيت"، إلى أن تسنح له فرصة السفر أو الهجرة. ويمكن أن نتصور أثر هذا على إنتاجية هذا المواطن المصري وعلى فاعلية العلاقات المؤسسية[347].

هكذا فإن "الطريق الأيسر والأسرع لزيادة دخل الفرد المنتج لم



يعد مربوطـًا برفع إنتاجيته وبالتنمية الشاملة للمجتمع المصري، وإنما بمجرد الحصول علي تذكرة سفر وتأشيرة دخول إلى قُطر نفطي مجاور. وفي هذا القُطر المجاور لن يحصل على دخل أعلى بسبب انتظامه في علاقات إنتاج متطورة، وفي مؤسسات منظمة ذات إنتاجية عالية، فهو يحصل على حفنة من المال النفطي المتاح لا أكثر. فالعامل الماهر، أو الفني المصري لا يحصل على أجر أعلى في الدولة النفطية لأن إنتاجيته اختلفت، بل إن إنتاجيته قد تنخفض أحيانـًا.. لم يحدث فقط أن أهدرت قيمة العمل الاجتماعي داخل مصر، ولكن – بالإضافة إلى ذلك- اهتز التصور لطبيعة العلاقات بين أصل المنتج بشكل عام وبين الدخل"[348].

وقد أثبت تقرير عبدالباسط عبدالمعطي[349] عن الدراسة الميدانية التي أجراها جهاز تنظيم الأسرة والسكان عن دوافع وآثار الهجرة العربية على القرية المصرية أن غالبية المهاجرين من القرية لم يعملوا أثناء هجرتهم بالزراعة، ولكنهم عملوا في مهن وحِرفٍ أخرى كأعمال الهدم والبناء، وعند عودتهم فإنهم لا يفضلون العمل بالزراعة. وينطبق ذلك على معظم الحرفيين الذين يتجهون إلى أعمال البيع بعد عودتهم. ولما كانت القوى العاملة التي تهاجر إلى البلدان العربية في حالة دوران، أي أن أفرادًا يذهبون ثم يعودون ويذهب غيرهم، فإن معنى ذلك أن القوى العاملة تفقد أعدادًا متزايدة كل عام تتحول إلى أعمال غير إنتاجية[350].

وكما هو معلوم، فإن جزءًا كبيرًا من تحويلات المصريين المقيمين في الخارج ظل لعقود على هيئة سلع استهلاكية، كما أن جزءًا آخر استخدم استخدامـًا استهلاكيـًا بواسطة أسرة المقيم في الخارج أو بواسطته عند عودته؛ جزء ثالث ذهب إلى الاستيراد بدون تحويل عملة عن طريق تجارة العملة، وعادة ما يكون هذا الاستيراد لسلع استهلاكية ترفيهية، أما الباقي فإن نزرًا يسيرًا منه استثمر استثمارًا إنتاجيـًا يدعم الاقتصاد المصري ويساهم في تطويره[351].

والحديث يطول عن التأثيرات السالبة لتلك الهجرة غير المنضبطة على القيم الاجتماعية في مصر، وعلى ظهور عدد من المشكلات الحادة "مثل انتشار التفكك الأسري وتعاطي الأحداث والشباب للمخدرات وإدمانهم وانحرافات الأحداث والفساد والرشوة... إلخ"[352]. وقد بينت الدراسات السيوسولوجية التي أجريت على هذه الظاهرة عددًا من الآثار السالبة على الأسرة والمجتمع، لعل من أهمها تفكك الروابط الاجتماعية وتخلخل البناء الاجتماعي والتضخم[353].



بدا أن الخط "غير المرئي في ظروف العافية"، على حد تعبير الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل، "يتحول.. إلى علامة ظاهرة أشبه ما تكون بخيط أو شعرة.. وتتحول العلامة إلى مساحة واضحة تباعد بين ناحيتين.. ويتحول الفاصل إلى خط، ويتحول الخط إلى شرخ، ثم إلى فلق، ثم إلى ما يشبه الكسر"[354].

فضلاً عن ذلك، فإن عددًا كبيرًا من العائدين إلى مصر بعد فترة من العمل في الخارج، يشعر بالندم والحسرة على أيام الغربة التي كان مُقدرًا فيها أو تتوافر له إمكانات وخدمات غير متاحة أو ليست على نفس المستوى في وطنه الأم. يتحسر هؤلاء على الشوارع الفسيحة، النظافة، والحدائق والمتنزهات، ومراكز التسوق الفخمة، والسيارات الحديثة، والخدمات المتطورة، وعدم انتشار الرشوة في البلاد التي عاشوا فيها زمنـًا، سواء أكانت بلادًا عربية أو غربية، ويعقدون مقارنات دائمة بين الجانبين، كما لو أنهم يقارنون بين الجحيم والجنة[355].

على صعيد الدولة، فقد رحبت لعقودٍ بهجرة المصريين للعمل في الخارج، باعتبار ذلك موردًا سهلاً للعملاتِ الأجنبية التي ظلت لفترات كثيرة عزيزة المنال. وكان من شأن ذلك أن تضخمت تحويلات العاملين لتعادل نسبة كبيرة من الكميات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات النقد الأجنبي، وقيمة الواردات، وأصبحت التحويلات أهم قنوات تأثير الهجرة على الاقتصاد والمجتمع[356].

في عام 1992، بلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين في الخارج ما يعادل 6.1 مليار دولار، وفي عام 1994، كان إجمالي تحويلات هذه العمالة يعادل أكثر من 75% من الصادرات السلعية في مصر[357]. وفي عام 20001 بلغ إجمالي هذه التحويلات 2.876 مليار دولار[358].

بدا العدد الكبير من المصريين العاملين بالخارج، نتيجة منطقية للسياسات الرأسمالية الساعية إلى الاتجار بهذه العمالة كوسيلة من وسائل الخروج من الأزمة الاقتصادية. ومنذ بدايتها، كانت سياسات تشجيع هجرة العمالة واضحة في مضمونها الطبقي وضوحـًا لا يحتمل اللبس، ولعل أصدق مثل على هذا المضمون هو أحد تصريحات ممدوح سالم رئيس الوزراء المصري (1975- 1978)، وهي الفترة التي شهدت بدء السياسات الرامية لزيادة هجرة العمالة، والذي يقول فيه "لا بدَّ أن يكون هدفنا بالنسبة لتصدير القطن والأرز، وأن نكسر الكلام الخاص بتقييد الهجرة وعدم تصدير البشر"[359].

تصدير البشر كسلعة كان- ومازال - الحل الذي لجأت إليه



الحكومات المصرية المتعاقبة للحصول على العملة الصعبة ولتخفيف حدة البطالة، تصدير البشر والمتاجرة فيهم كشكل مختلف من أشكال استغلال العمالة. هذه التجارة انعكست في ارتفاع أرقام تحويلات المصريين من الدول العربية، والتي وصلت إلى 2664.8 مليون جنيه مصري عام 1984، وزادت إلى 9763.7 مليون جنيه مصري في الفترة 1989 – 1990.

غير أن العمل خارج الاقتصاد المحلي لم يكن كله خيرًا، بسبب التقلبات الشديدة والمفاجئة، لأسباب سياسية واقتصادية[360]، فضلاً عن تأثر ذلك بمستوى العلاقات بين مصر وتلك الدولة أو غيرها، كما شهدنا في حالتيّ العراق وليبيا على سبيل المثال لا الحصر.

وفي مطلع نوفمبر 2013، بذلت وزارة القوى العاملة جهودًا مكثفة تُبذل لتدارك مسألة ترحيل أعداد كبيرة من العمالة المصرية، بعد إعلان الحكومة السعودية نيتها عدم تمديد مهلة توفيق أوضاع العمالة المخالفة لقوانين الإقامة بها، ما يعني ترحيل نحو 900 ألف عامل[361] بينهم نسبة كبيرة من المصريين، ونشر الحكومة الأردنية قائمة بأسماء 98 ألف عامل، منهم أكثر من 61 ألف مصري، انتهت تصاريح عملهم[362].

وما بين نار الغربة، ونار العودة، يكتوي المصريون مرتين، لتظهر شروخٌ في العلاقة بالوطن، تهز الولاء، وتؤثر على الشعور بالانتماء، في ضريبةٍ قاسية ومكلفة للتغريبة المصرية.

---

[333] د. جمال حمدان، شخصية مصر: عبقرية المكان، جـ1، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2013، ص 131- 132.

[334] ابن الكندي، فضائل مصر المحروسة، تحقيق: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.

[335] د. عزة عزت، التحولات في الشخصية المصرية، مرجع سابق، ص 465.

[336] د. جمال حمدان، مرجع سابق، ص 137.

[337] Ayman Zohry & Barbara Harrell-Bond, Contemporary Egyptian

,Migration: An Overview of Voluntary and Forced Migration
Forced Migration and Refugee Studies Programme, American University in .Cairo, Cairo, December 2003, p. 5

[338] Ayman Zohry, Rural-to-Urban Labor Migration: A Study of Upper .Egyptian Laborers in Cairo', Ph.D. dissertation, University of Sussex, 2002

[339] **نهلة صلاح، العمالة المصرية المهاجرة، موقع "مركز الدراسات الاشتراكية- مصر" الإلكتروني، يونيو 1997.**

[340] **د. سمير نعيم أحمد، أهل مصر: دراسة في عبقرية البقاء والاستمرار، جـ1، بدون ناشر، المنصورة، 1993.**

[341] Farrag, M., 'Emigration Dynamics in Egypt'; In: R. Appleyard (ed.), Emigration Dynamics in Developing Countries, Volume 4: The Arab Region, .IOM and UNFPA, 1999, p. 55

[342] **د. سمير نعيم أحمد، مرجع سابق، 146.**

[343] .Ayman Zohry & Barbara Harrell-Bond, Op. cit., p. 9

[344] CAPMAS 2001, The Permanent Migration of Egyptians, Cairo, 2000

[345] **د. جمال حمدان، مرجع سابق، ص 146.**

[346] **د. سمير نعيم أحمد، مرجع سابق، 147.**

[347] **عادل حسين، الاقتصاد المصري: من الاستقلال إلى التنمية، دار الحكمة، بيروت، 1981، ص 566.**

[348] **المرجع نفسه.**

[349] **د. عبدالباسط عبدالمعطي وآخرون، السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 284.**

[350] **د. سمير نعيم أحمد، مرجع سابق، ص 145.**

[351] **المرجع نفسه، ص 146- 147.**

[352] **د. سمير نعيم أحمد، أثر التغييرات البنائية على أنساق القيم الاجتماعية في المجتمع المصري مجلة "العلوم الاجتماعية"، القاهرة، مارس 1983، ص 113-130.**

[353] المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1985.

[354] محمد حسنين هيكل، عن المسلمين والأقباط في مصر، مجلة "وجهات نظر"، القاهرة، العدد 14، مارس 2000، ص 6.

[355] د. عزة عزت، التحولات في الشخصية المصرية، مرجع سابق، ص 465.

[356] نادر فرجاني، سعيًا وراء الرزق، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

[357] International Monetary Fund (IMF), Balance of Payments Yearbook, Washington DC, various issues, 1990-2002.

[358] Ibid.

[359] نهلة صلاح، العمالة المصرية المهاجرة، مصدر سابق.

[360] نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983.

[361] غادة حمدي ومحمد رأفت ووكالة الأنباء الفرنسية، السعودية ترحل 900 ألف عامل أجنبي.. وتتوعد بملاحقة المخالفين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 نوفمبر 2013.

[362] محمد عزوز, العمالة المصرية تواجه "التهجير" عربيًا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 نوفمبر 2013.



تاريخ الملائكة

"لا تحيا مصر، ولا يحيا الشرق بدوله، وإماراته، إلا إذا أتاح الله لكل منهم رجلاً قويًا عادلاً يحكمه بأهله على غير التفرد بالقوة والسلطان"[363]

التقديس آفة البشر، وسمة رابطة صناع الطغاة.

ونحن لا نعرف حقًا الشخصيات التي شكلت وجدان المصريين ولعبت دورًا مؤثرًا في تاريخنا بشكل أو بآخر.

معظم ما نعرفه عنهم هو ما أوردته مناهج دراسية تحتاج إلى مراجعة، وكتب ترى التاريخ وترويه بعين واحدة، إما المديح المريح أو القدح الصريح، فلا تجد من يقول لك عن هؤلاء حقيقة ما جرى في كثير من شؤون حياتهم الخاصة والعامة.

ولذا، نجد الأعمال الفنية والسير الذاتية والتراجم التي تتناول حياة هؤلاء، منزوعة الدسم، تخفي الحقائق، وتداري النقائص، كما لو أنه من العيب أن نرى الجانب البشري من تلك الشخصيات دون تأليه أو تقديس.

نحن ننسى أن هؤلاء بشر، وليسوا ملائكة، فإن أصابوا استحسنا عملهم وإن أخطأوا تعين أن نشير إلى هذه الأخطاء حتى يدركها من يأتي بعدهم.

يتجاهل كثيرون مثلاً حكاية مرشد الإخوان المسلمين حسن البنا وفصله صديقه أحمد السكري - الذي يُقال إنه كان المؤسس الحقيقي لجماعة الإخوان المسلمين- بعد توجيهه اتهامات للبنا، منها التستر على التهمة التي نُسبت إلى صهره عبدالحكيم عابدين، من تهمة التحرش بعضوات الجماعة. خرج السكري وكتب سلسلة مقالات هاجم فيها البنا بعنوان "الشيخ الكذاب"، في حين بقي عابدين، على الرغم من إدانته في تحقيق داخلي أجرته جماعة الإخوان المسلمين. وبلغ الأمر بأن خاطبه الشيخ مصطفى نعينع بعد فصله من الجماعة مذكرًا



بموقفه من جريمة صهره، قائلاً: "وها هي البراهين الدامغة التي تثبت ما ارتكبه (عبدالحكيم عابدين) من آثام اعترف بها وأدان نفسه، واعترفت أنت بها وأدنته، وواجب مكتب الإرشاد فصله، وبعد ذلك أبقيته - لسرٍ لا نعلمه- وضحيت برجال الدعوة الأخيار"[364].

لم يكن قد انقضى على تشكيل الإخوان المسلمين خمس سنوات حين وصف حسن البنا عام 1933 الملك فؤاد بأنه "ذخر للإسلام"، وفي حين كانت شوارع مصر تغلي ضد الملك فاروق عام 1937، وصفه البنا بقوله إنه "ضم القرآن إلى قلبه ومزج به روحه". وعندما طالب مصطفى النحاس باشا، زعيم حزب الوفد، بالحد من سلطات الملك غير الدستورية وخرجت جموع المصريين تهتف "الشعب مع النحاس"، تصدى لهم الإخوان بمظاهرات "الله مع الملك"، وفي مارس 1938 نادت صحف الإخوان بالملك فاروق خليفة للمسلمين، وردد الإخوان يمين الولاء للملك فاروق في ميدان عابدين في فبراير 1942 "نمنحك ولاءنا على كتاب الله وسنة رسوله".

على امتداد سنوات النظام الملكي، وقف الإخوان المسلمون ضد حزب الوفد وهو صوت الحركة الوطنية، ووصل الصراع بين الجانبين إلى ذروته في يوليو 1946، فلجأ الإخوان المسلمون إلى العنف وألقوا بالقنابل على أنصار الوفد في بورسعيد، ما أسفر عن مقتل أحد الوفديين وإصابة العشرات، فغضب الأهالي وأشعلوا النار في دار الإخوان والنادي الرياضي ببورسعيد[365]. وعندما شن إسماعيل صدقي، رئيس الوزراء القريب من الاحتلال الإنجليزي في ذلك الوقت، حملة اعتقالات لمئات المثقفين والطلبة والعمال عام 1946، وأغلق عشرات الصحف، نشرت صحف الإخوان الرسمية أن الظروف تحتم ذلك؛ لأن سلامة المجتمع وحرية الأمة فوق كل شيء، وخرج أحد قياداتهم مصطفى مؤمن، زعيم الإخوان بالجامعة، وخطب تأييدًا لإسماعيل صدقي مستشهدًا بالآية الكريمة "واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبيا".

ولا يدري الناس كثيرًا عن الكتابات والقصائد المجهولة التي نشرها سيد قطب.

فقد امتدح قطب الملك فاروق في قصيدة عام 1938 حين تزوج فاروق من الملكة فريدة، وامتدحه مرة ثانية عام 1947 حين استضاف الأمير عبدالكريم الجزائري، ووصف الملك في هذه القصيدة بأنه "راعي العروبة الأول".



وقد كتب في عام 1951، أي في عز مجد جماعة الإخوان المسلمين، قائلاً: "الفتاة.. تعرف جيدًا موضع فتنتها الجسدية، في العين الهاتفة والشفة الظامئة والصدر الناهد والردف المليء والفخذ اللفاف والساق الملساء وهي تبدي هذا كله ولا تخفيه، والفتى.. يعرف جيدًا أن الصدر العريض والعضل المفتول هما الشفاعة التي لا ترد عنه كل فتاة".

أما قصة زعيم الأمة سعد زغلول مع القمار، فهي من الأمور المسكوت عنها.

في إبريل عام 1913، يقول سعد زغلول: كنتُ قبل 12 سنة أكره القمار، وأحتقر المقامرين، وأرى أن اللهو من سفه الأحلام واللاعبين من المجانين، ثم رأيت نفسي لعبت وتهورت في اللعب، وأتى عليّ زمان لم أشتغل إلا به ولم أفكر إلا فيه ولم أعمل إلا له ولم أعاشر إلا أهله، حتى خسرت فيه صحة وقوة ومالاً وثروة.

ويقول سعد زغلول الذي وقع تحت طائلة ديون كثيرة بسبب لعبه القمار: "ما كنت أصغي لنصائح زوجتي ولا أرق لتألمها من حالتي ولا أرعوي عن نفسي"، ويضيف في الجزء الثامن من مذكراته التي حققها د. عبدالعظيم رمضان: إني أوصي كل من يعيش بعدي من لهم شأن في شأني، أني إذا مت من غير أن أترك اللعب ألا يحتفلوا بجنازتي ولا يحدوا علي ولا يجلسوا لقبول تعزية ولا يدفنوني بين أهلي وأقاربي وأصهاري، بل بعيدًا عنهم وأن ينشروا على الناس ما كتبته في اللعب، حتى يروا حالة من تمكنت في نفسه هذه الرذيلة وبئست العاقبة"[366].

أما زعيم الوفد مصطفى النحاس، فقد كان شديد النظافة إلى حد الوسوسة من الميكروبات، حتى إنه لم يكن يلمس الدواء بيده وإنما ينقله بمشبك بعد تطهيره في كل مرة قبل تناوله.

ومع أواخر صيف 1951، كان مصطفى النحاس باشا غائبًا في عالم خاص به وصفه السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون يوم 1 يونيو 1951 في خطاب إلى هربرت موريسون وزير الخارجية البريطاني قائلاً:

"إن النحاس (باشا) لا يقوم بأي عمل على الإطلاق، ويبدو من كل ما أسمعه أنه يقضي معظم يومه في الحمام، فقد أُصيب بمرض النظافة، ويضيّع ساعات في العناية ببدنه، والواقع أن برنامجه كما بلغني من أقرب الناس إليه أنه منذ استيقاظه وحتى الساعة الحادية

عشرة والنصف موجود في غرفة النوم أو في الحمام"[367].

بلغت وساوس النحاس الصحية أشدها، حتى إنه عندما كان يضطر إلى الخروج من بيته لمناسبة لا يستطيع أن يتخلف عنها، كان يتبعه باستمرار سكرتير (وأحياناً ضابط من حراسته الخاصة)، يحمل زجاجة كولونيا لكي يغسل بها الباشا يديه.

هناك صمتٌ مطبق حول دور الرئيس جمال عبدالناصر في فتح السجون أمام معارضي النظام - حتى أنه صدر في عهده نحو 14 ألف أمر اعتقال- وممارسة جرائم التعذيب في المعتقلات، وكذا تدبير حادث الاعتداء بالحذاء على رئيس مجلس الدولة عبدالرزاق السنهوري باشا. وقد قال خالد محيي الدين في مذكراته "والآن أتكلم" إن عبدالناصر أبلغه بأنه هو الذي حشد هذه الجموع الغاضبة في أحداث أيام مارس الأخيرة للتعبئة ضد المسار الديمقراطي المقترح، "وقال بصراحة نادرة: لما لقيت المسألة مش نافعة قررت أتحرك، وقد كلّفنا الأمر أربعة آلاف جنيه"[368].

ولما علمت رائدة تحرير المرأة، هدى شعراوي، بزواج ابنها الوحيد، محمد علي شعراوي، من المطربة فاطمة سري، ثارت ثورة عارمة واتهمت ابنها بأنّه يحاول قتلها بهذا الزواج، وحاولت الضغط على المطربة بما لها من نفوذ وعلاقات واسعة، بالتهديد بتلفيق ملف سري في شرطة الآداب يتهمها بالدعارة.

وفي الفترة من 27 ديسمبر 1926 إلى 25 إبريل 1927 نشرت فاطمة سري مذكراتها في مجلة "المسرح" الأسبوعية، قائلة إنها "عادت إلى العمل لكي تربي وتطعم حفيدة السيدة الجليلة هدى هانم شعراوي والمرحوم علي باشا شعراوي"[369].

وتقول فاطمة سري في مذكراتها "ولا يدهشني أكثر من أنها (هدى شعراوي) تقف مكتوفة الذراعين أمام ابنها وهي ترى سيدة تطالب بحقها وحق ابنتها، في حين أنها تملأ الصحف المحلية والأجنبية بدفاعها عن حق المرأة".

كثيرون تسمروا أمام الشاشة التليفزيون، اثناء عرض مسلسل عن حياة سيدة الغناء العربي أم كلثوم بين ديسمبر 1999 ويناير 2000، من تأليف محفوظ عبدالرحمن وإخراج إنعام محمد علي، لكن المسلسل بدا كما لو أنه يرسم صورة تخفي الجانب الخاص من حياة "الست".



لا أحد مثلاً يعرف بالضبط من هم أزواج كوكب الشرق أم كلثوم.

وإذا كان الثابت أنها تزوجت من طبيبها د. حسن الحفناوي عام 19، فإن هناك من يؤكد زواجها قبل ذلك من الملحن محمود الشريف في نهاية عام 1946.

وتعتبر الكاتبة الصحفية نعم الباز نفسها شاهد إثبات على حقيقة زواج مصطفى أمين من أم كلثوم؛ إذ تقول: "نعم أم كلثوم تزوجت من مصطفى أمين، ولقد شاهدت رسائل غرامية أرسلتها أم كلثوم إلى مصطفى أمين كانت بدايتها تقول "إلى زوجي العزيز مصطفى أمين"، والإمضاء في النهاية "المخلصة أم كلثوم – فاطمة" ومؤرخة لسنة 194، حيث أن اسمها الحقيقي هو فاطمة بنت إبراهيم السيد البلتاجي، وكانت حوالي قرابة العشرين خطابـًا وكانت هذه الخطابات مدونة على ورق فندق سيسل الشهير بمدينة الإسكندرية"[370].

وكانت أم كلثوم في ذلك العام تصور بعض مشاهد فيلم "فاطمة" في مدينة الإسكندرية، والذي ألف قصته الكاتب مصطفي أمين وعُرض عام 1947.

وتضيف الباز قائلة: "لم أستطع أن أكمل تصفح محتوى الخطابات لأسباب متعلقة باحترامي الشديد لخصوصية الآخرين وأنني لا أحِبُّ التلصص على حياة الناس الخاصة، وكانت هذه الخطابات في درج مكتب الصحفي الكبير مصطفى أمين وذلك وقت جرد المكتب الخاص به بعد إلقاء القبض عليه في قضية التجسس الشهيرة عام 1965، وكان شاهدًا على ذلك معي الدكتور علي إسماعيل امبابي والذي كان يشغل منصب مدير مكتب كمال الدين رفعت- المشرف على جريدة "أخبار اليوم" عقب القبض على مصطفى أمين"[371].

بدورها، أكدت المؤرخة الموسيقية د. رتيبة الحفني - في ندوة عقدت في مكتبة الإسكندرية في 21 فبراير 2005- زواج أم كلثوم من الصحفي الكبير مصطفى أمين، قائلة إن زواجهما غير المعلن دام 11 عامـًا[372].

ونشرت جريدة "الأهرام" في ملحقها يوم الجمعة الموافق 28 يناير 2000، تحقيقـًا تحت عنوان "نغم مصر الجميل"، قال فيه ابن شقيق أم كلثوم، سمير خالد إبراهيم: نشأت مع أم كلثوم – عمتي- في بيتها بالزمالك, وأذكر أن والدي وافق على زواجها من أحد كبار الصحفيين، وقد تزوجته لمدة عشر سنوات[373].



كما نشرت "الأهرام" مقالاً للكاتب والناقد رجاء النقاش تحت عنوان "بين أم كلثوم ومصطفى أمين"، أعيد نشره مع مقالات أخرى ضمن كتاب بعنوان "لغز أم كلثوم" من إصدارات مكتبة الأسرة عام 2009[374].

في الكتاب، يروي لنا النقاش قصة سمعها من مسؤول كبير سابق لم يأذن بذكر اسمه ولم يفصح عن الظروف التي ساعدته على معرفة حقيقة زواج أم كلثوم من الصحفي الكبير. يقول النقاش: روى لي المسؤول الكبير السابق - الذي أثق في صدقه وأمانته- أنه في إحدى المناسبات - التي لم يشأ هذا المسؤول أن يحددها- وقعت في يده بعض الأوراق الخاصة بالكاتب الصحفي الكبير مصطفى أمين.

ووجد هذا المسؤول الكبير بين هذه الأوراق عقد زواج رسميـًا، وليس عرفيـًا بين مصطفى أمين وأم كلثوم. كما وجد مجموعة من رسائل أم كلثوم إلى مصطفى أمين تخاطبه فيها بقولها "زوجي العزيز". وكان وقوع هذه الأوراق في يد المسؤول الكبير السابق، وهو من عشاق أم كلثوم سنة 1960. ويواصل المسؤول الكبير روايته فيقول: حملت هذه الأوراق على الفور وقدمتها كما هي إلى الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، الذي أمسك بها ونظر إليها وابتسم دون أن يعلق على شيء، ثم وضعها في جيبه ولم تـظهر هذه الأوراق على الإطلاق ولم يطلع عليها أحد[375].

وهناك أيضـًا من تحدث عن أن أم كلثوم تزوجت من قريب لها في بلدتها طماي الزهايرة، قبل أن تأتي إلى القاهرة وتحصد كل هذا النجاح والشهرة. إلا أننا نظن أن عدم ذكر الحقائق، أو التحقق من المعلومات، نوعٌ من التعامل المبجل مع الشخصيات، خاصة إذا كانت شخصية عامة!

وإذا كان التاريخ لا ينكر دور نبوية موسى في مجالات التعليم والتربية، فإن رؤاها السياسية كانت مثيرة للدهشة والتعجب، ومن ذلك قولها في مجلتها الشهيرة "الفتاة" ما نصه: "أما في بلاد كمصر لم يسبق لها عهد بالدستور، فإن الحُكم الدكتاتوري خير لها من الحُكم النيابي، خصوصـًا إذا كان الدكتاتور لا ينتمي إلى حزب من الأحزاب".

هذه بضعة أمثلة على تاريخنا المسكوت عنه، ما كان أحوجنا إلى أن نعرفه بصدق وأمانة، حتى تكتمل الصورة.

[363] جمال الدين الأفغاني، خاطرات الأفغاني، إعداد وتقديم: سيد هادي خسرو شاهي، الآثار الكاملة جـ 6، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.

[364] جريدة "صوت الأمة"، القاهرة، 19 نوفمبر 1947.

[365] عبداللطيف المناوي، جماعة قررت الانتحار إلى الأبد، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 أكتوبر 2013.

[366] سعد زغلول، مذكرات سعد زغلول، تحقيق: د. عبدالعظيم رمضان، جـ 8، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.

[367] محمد حسنين هيكل، سقوط نظام!: لماذا كانت ثورة يوليو 1952 لازمة؟، دار الشروق، القاهرة، 2003.

[368] خالد محيي الدين، والآن أتكلم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.

[369] د. ياسر ثابت، قصة الثروة في مصر، مرجع سابق.

[370] منى مدكور، "لغز" الزواج من مصطفى أمين يلاحق أم كلثوم في ذكرى ميلادها، موقع "العربية نت" الإلكتروني، 29 ديسمبر 2009.

[371] المصدر نفسه.

[372] وكالة الأنباء الفرنسية، أم كلثوم تزوجت مصطفى أمين وتركت عقد الزواج عند جمال عبدالناصر، 22 فبراير 2005.

[373] نغم مصر الجميل، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 28 يناير 2000.

[374] رجاء النقاش، لغز أم كلثوم، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2009.

[375] المرجع نفسه، ص 132.



آذان الأخ الأكبر

"يجتهد الطاغية حتى تكون لديه معلومات منتظمة حول كل ما يفعله رعاياه أو يقولونه"[376]

في أكتوبر 2013، تداول البرازيليون نكتة تعليقًا على فضيحة التجسس الأميركي على هاتف رئيستها ديلما روسيف. تقول النكتة إن روسيف وجدت أن أسرع طريقة لإبلاغ الرئيس الأميركي باراك أوباما بقرارها إلغاء زيارتها إلى واشنطن هي بإرسال رسالة نصية إلى هاتفها الشخصي؛ لأن أوباما يراقب هواتف الرؤساء الآخرين أكثر مما يراقب هاتفه الشخصي[377].

لعلها مجرد نكتة، لكنها تكشف مدى انعدام الثقة الذي أصبح قائمًا بين إدارة أوباما وحلفائها، ليس في البرازيل ودول أميركا اللاتينية فقط، وإنما في العواصم الأوروبية الحليفة، مثل برلين وباريس ومدريد، وصولاً إلى مصر وباقي دول الشرق الأوسط، بعد أن اعترفت وكالة الأمن القومي الأميركية بأنها تنصتت على اتصالات خاصة لحوالي 35 من زعماء العالم.

وقد ثبت من وثائق هيئة الأمن القومي الأميركي، التي سربها إدوارد سنودن، أن مصر على رأس الدول التي كثفت الولايات المتحدة التجسس عليها وجمع البيانات منها. وفي يوليو 2013، نشرت صحيفة "الغارديان" البريطانية تقريرًا عن إحدى الوثائق المسربة، ضم خريطة تكشف بوضوح أن مصر واحدة من أربع دول هي الأكثر استهدافًا من جانب وكالة الأمن القومي الأميركية للتجسس على شعوبها منذ 2007[8]

وتكشف وثائق مسرّبة أن وكالة الأمن القومي الأميركية تجسست، خلال يناير 2013، على حوالي 125 مليار اتصال هاتفي ورسائل نصية غالبيتها على دول في منطقة الشرق الأوسط. وقال موقع Cryptome، المتخصص في نشر الوثائق السرية، في تقرير نقله موقع "العربية نت" الإلكتروني، إنه جرت 1.9 مليار عملية تجسس على الاتصالات في مصر، فيما وصل عدد عمليات التجسس على



السعودية إلى 7.8 مليار اتصال، ومثلها في العراق، مقابل 1.6 مليار اتصال في الأردن[379].

في الوقت نفسه أخذ المهندس عاطف حلمي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يكابر ويصر على أن "شبكات المحمول في مصر لم تتعرض لاختراق، ولدينا من الوسائل والتقنيات الكافية ما يحمي الأمن القومي لمصر".

ولمزيد من الطمأنة، تحدث حلمي عن تنسيق الوزارة مع جهات سيادية في هذا المجال، لضمان الحفاظ على سرية البيانات، ومنع أي محاولات للقرصنة عليها أو اختراقها، مشيرًا إلى أن مركز الأمن السيبراني "سيرت" – في القرية الذكية- يمارس نشاطه بفاعلية واحترافية لمنع أي محاولات للقرصنة على قواعد البيانات في مصر، وأي محاولة يتم رصدها والتعامل الفوري معها[380].

في المقابل، تعاملت الجهات السيادية مع الفضيحة بواقعية أكبر من الوزير، حيث طالبت - في مخاطبات تحمل صفة "سري للغاية"- الوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات والشخصيات التنفيذية في الدولة بعدم استخدام أجهزة التليفون المحمول الحديثة، المزودة ببرامج تعمل خارج شبكة الاتصالات المحلية ويمكنها تسجيل ما يدور خلال الاجتماعات التي تخص شؤون الدولة، من أجل الحفاظ على سرية الاجتماعات والقرارات، وعدم اختراقها، من خلال أجهزة المحمول المستوردة من الخارج، خاصة من الولايات المتحدة. كما دعت هؤلاء المسؤولين إلى إغلاق تلك الأجهزة ونزع الخطوط والبطاريات منها، حتى لا تتعرض للاختراق[381].

غير أن لمصر تاريخًا طويلاً مع قصص التنصت على المكالمات الهاتفية، سواء من الداخل أو الخارج.

لنتذكر ما جرى على متن الطائرة التي أقلت الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك بعد فشل محاولة اغتياله في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في يونيو من عام 1995. فقد أجرى مبارك اتصالين هاتفيين، الأول مع رئيس الحكومة – حينذاك- د. عاطف صدقي والثاني مع ابنه الأكبر علاء مبارك. كان علاء قد طلب من والده أن يتصل به عند وصوله إلى أديس أبابا.. واتصل مبارك به من الطائرة، وكان رد علاء قبل أن يخبره الرئيس المصري بما جرى:

- الحمد لله على سلامتك يا بابا.

ضحك الرئيس قائلاً: أنا راجع.

- راجع إزاي؟

- يا بني كانت هناك محاولة فاشلة للاعتداء عليّ.. الحمد لله.

- ألف سلامة يا بابا.

- يا علاء.. اتصل بوالدتك تليفونيًا قبل أن تذيع شبكات التليفزيون الخبر فتنزعج.. قل لها الحمد لله مفيش حاجة خالص[382].

وكانت سوزان مبارك قرينة الرئيس المصري تعالج آنذاك في إحدى مصحات تشيكوسلوفاكيا سابقًا؛ إذ كانت تشكو من آلامٍ في العمود الفقري.. لكنها عادت فورًا إلى القاهرة وأجرت من الطائرة اتصالاتٍ أخرى قام بها أحد رجال مكتب الرئيس والدكتور أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري.. وكان صفوت الشريف وزير الإعلام – حينذاك- ممن تلقوا بعض هذه الاتصالات. التقط القمر الصناعي الإسرائيلي الاتصال الأخير.. وهو ما جعل الإذاعة الإسرائيلية تسبق الإعلام المصري في إذاعة النبأ بدقائق[383].

ولا شك أن تنصت المخابرات الأميركية على تليفون حسني مبارك أثناء حادثة "أكيلي لاورو" قصةٌ تستحق أن تُروى. ففي السابع من أكتوبر عام 1985 اختطف أربعةٌ من مقاتلي جبهة التحرير الفلسطينية السفينة الإيطالية "أكيلي لاورو" غداة انطلاقها من ميناء الإسكندرية. طلب الخاطفون من إسرائيل إطلاق سراح 50 عنصرًا من القوة 17. في اليوم التالي، قتل الخاطفون راكبًا أميركيًا مقعدًا تبين أنه يهودي يُدعى ليون كلينغهوفر. وفي 9 أكتوبر، سلّم الخاطفون أنفسهم للسلطات المصرية، وتم الاتفاق على سفر الخاطفين وإنهاء الأزمة بهدوء.

وحسب رواية الصحفي الأميركي بوب وودوارد[384]، فإن الرئيس مبارك كان يكره نظام تأمين الاتصالات الذي أمدته به الولايات المتحدة، فقد كان جهاز التليفون مزودًا بزرٍ يتعين الضغط عليه في أثناء الحديث بحيث لا يستطيع الشخص الذي على الطرف الآخر أن يتكلم وهو يستقبل المكالمة.. وكان ذلك يجعل من الصعب مقاطعة المتحدث الذي على الطرف الثاني؛ لذا كان مبارك يستخدم أجهزة التليفون العادية ويميل إلى التحدث على الخطوط الأرضية، خاصة في وقتٍ كانت هناك أوامر في واشنطن بتشديد وزيادة العمليات الأميركية لجمع معلومات استخبارية عن مصر بواسطة وكالة الأمن القومي والأقمار الصناعية.



وفي وقتٍ مبكرٍ من صباح يوم الخميس الموافق 10 أكتوبر 1985 تم التقاط مكالمة للرئيس مبارك.. وخلال نصف ساعةٍ كانت المعلومات قد وصلت إلى غرفة العمليات في البيت الأبيض في رسالة شفرية سرية للغاية.. وكانت تسجيلاً قصيرًا لمحادثة دارت بين مبارك ووزير خارجيته – حينذاك- عصمت عبدالمجيد.

كانت المعلومة العلنية أن فريق الخاطفين غادر مصر، لكن محادثة مبارك كانت تقول شيئًا آخر؛ إذ يقول وودوارد في كتابه: "كان التسجيل يحكي قصةً أخرى.. ففي المحادثة التي تم التنصت عليها كان الرئيس يقول للوزير إن الخاطفين مازالوا في مصر.. وقال صائحًا إن جورج شولتز - وزير الخارجية الأميركي- يكون مجنونًا إذا اعتقد أن مصر يمكن أن تسلم الخاطفين إلى الولايات المتحدة كما تطلب واشنطن.. وقال الرئيس مبارك: إن مصر في النهاية بلدٌ عربي ولا يمكن أن تدير ظهرها لأشقائها في منظمة التحرير الفلسطينية"[385].

أما المثير فهو ما يرويه عبدالله كمال[386]؛ إذ يقول: "كانت آذان المتنصتين بكل ما معهم من أجهزة تكنولوجية عالية الدقة ذات حس مرهف.. وكان الصوت واضحًا.. وكانت المعلومات ثمينةً.. ففيها ذُكِرَتْ تفاصيلُ الرحلة السرية.. والتقط الأميركان رقم الطائرة ونوعها ومكانَ الإقلاع.. وهكذا وصلت برقية إلى واشنطن تقول إن الطائرة تابعةٌ لشركة مصر للطيران وإن رقمها "بوينغ 737" وإنها سوف تقلع من مطار ألماظة الجوي".

ويضيف وودوارد من جهته قائلاً إنه "في أثناء فترة ظهر اليوم نفسه قدمت وكالة الأمن القومي الأميركي نصوص عشر مكالماتٍ تم التقاطها لمبارك وهو يناقش الخطة النهائية لنقل الخاطفين. وبالنسبة للكولونيل أوليفر نورث – بطل فضيحة "إيران كونترا"- والأدميرال جون بويندكستر - نائب مستشار الأمن القومي الأميركي- فإن الأمر بدا كما لو أنهما موجودان في مكتب الرئيس مبارك". وحسب الرواية نفسها فإن وكالة الأمن القومي قدمت للبيت الأبيض توقيت وصول الخاطفين الأربعة إلى الطائرة ورقم الرحلة الجوية ومسار الطائرة في رحلتها إلى الجزائر.. حيث كان مقررًا أن تتسلمهم منظمة التحرير الفلسطينية.

وكانت نتيجة عملية التنصت على تليفون الرئيس مبارك أن اعترضت طائرات "اف - 14" الأميركية طائرة مصر للطيران رقم 2843 وأجبرتها على الهبوط في قاعدة سيغونيلا بصقلية بمن فيها من الخاطفين الأربعة مع محمد عباس "أبو العباس" الأمين العام للجبهة، الذي كانت واشنطن وتل أبيب تعتقدان أنه العقل المدبر لخطة الخطف.



وفي 28 أكتوبر 1985، في ذروة أزمة السفينة "أكيلي لاورو"، نشرت مجلة "تايم" الأميركية لأول مرة – وآخر مرة حتى وقوع ثورة 25 يناير- صورة مبارك على غلافها، إلى جانب الرئيسين الأميركي رونالد ريغان والفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإيطالي بتينو كراكسي، ووضعت تحت صورة مبارك مقولته الغاضبة على استحياء من واشنطن: "لم نتوقع هذا الهجوم على يد صديق".

وفي الوثائق السرية الخاصة بمفاوضات كامب ديفيد، التي أفرجت عنها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ووقعت في 1400 صفحة، نكتشف أن واشنطن تجسست إلكترونيًا على المحادثات السرية التي كان يجريها الرئيس المصري أنور السادات مع فريقه التفاوضي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن مع فريقه، داخل الغرف المغلقة. وورد فى سياق إحدى الوثائق المفرج عنها أن المطلوب تحقيق جاد ومتابعة مستمرة ودقيقة للسادات وبيغن.

غير أن مسؤولي المخابرات الأميركية نفوا بشكل قاطع التنصت على القادة المصريين والإسرائيليين، وأوضحوا أن الوثائق اعتمدت على توضيح البيانات الشخصية وميول القادة التي جرى تجميعها من مسؤولين حكوميين ومن مسؤولين في القطاع الخاص وشخصيات كانت على اتصال شخصي كبير، إضافة إلى التقارير السرية[387].

وربما كانت مكالمات لوسي آرتين الشهيرة مع عددٍ من المسؤولين في مجالات السياسة والأمن والقضاء سببًا في فضيحة شهيرة أدت إلى الإطاحة بعدد كبير منهم وعزلهم من مناصبهم.

ولكن لنبدأ القصة من البداية، ففي عام 1984 تزوجت لوسي آرتين من برنانت هواجيم. وبالرغم من أنهما بعد عامٍ واحد أنجبا طفلتهما الأولى، فإن المشكلات دبت بينهما. وعندما جاءت الابنة الثانية في 1987 كانت الخلافات بين الزوجين قد وصلت إلى طريق مسدود، وبدأت بينهما سلسلة من المحاضر والقضايا.

استغلت لوسي في معركتها أسلحة ثقيلة، تركزت في علاقتها بكبار رجال الدولة، بغرض النيل من عائلة زوجها بأي طريقة. هكذا اتصلت في ديسمبر من عام 1991 بشخصية مهمة في رئاسة الجمهورية، تبين لاحقًا أنه د. مصطفى الفقي الذي كان يشغل - حينذاك- منصب سكرتير الرئيس لشؤون المعلومات، وقدمت نفسها له باسم مستعار، ثم كشفت عن اسمها الحقيقي وقالت إنها مصرية وليست أجنبية وإنها تعرف المشير معرفة عائلية وإنه في مقام عمها.



وكان البلاغ الذي أرادت لوسي أن يصل إلى المسؤولين هو أن والد زوجها الثري وصاحب مصنع للدخان، متهرب من ضرائب استهلاك في حدود 35 مليون جنيه.

وفي إحدى الأمسيات الرمضانية في نهاية سبتمبر من عام 2007، تحدث د. مصطفى الفقي مع محمود سعد في برنامج "البيت بيتك"، قائلاً إن سبب دفعه إلى ترك منصبه في الرئاسة هو تلقيه اتصالاً من سيدة كانت تتقدم بشكوى، وإن خطأه الوحيد هو أنه أخذ يستمع إلى شكواها دون أن يدري أن جهاتٍ أخرى تتابع الموضوع عن كثب وترصد المكالمة.

ثم عاد الفقي فـي لقائه بأعضاء نادي روتاري مصر الجديدة ليقول: "كان فصلي من الرئاسة بسبب قضية لوسي أرتين، أيوه كانت بتكلمني فـي التليفون، وكانت بتكلم المشير، لا أنكر، وهو خطأ إداري بحت، لكن ماكنشي فيه بيني وبينها حاجة"[388].

وفي 16 مارس 1993 كانت مقاعد مجلس الشعب المصري كاملة العدد استعدادًا لسماع طلب الإحاطة الذي تقدم به النائب كمال خالد نائب دمياط، وبدأه بالقول إن "موضوع الطلب أولاً هو موجه للأستاذ الجليل عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء عن انتشار الفساد والرشوة واستغلال النفوذ وانعدام الرقابة الجادة والمخلصة وترك الحبل على الغارب لكبار المسؤولين في الدولة لينفلت الكثيرون منهم عن جادة الصواب، ويعيثون في الأرض فسادًا وإفسادًا لكل القيم والمعاني الأصلية في الشعب المصري.. لدرجة أن فاحت رائحة الفساد والرشوة والوساطة والمحسوبية واستغلال النفوذ وانتشرت الشائعات بين الشعب عن العديد من الوقائع والأحداث التي تؤكد هذا الانحراف الذي استشرى في ظل إهمالٍ جسيم وتسبب في زعزعة الثقة في نزاهة الحكم ويؤثر في الاستقرار والأمن، وهو الأمر الخطير الذي يتعين معه إحاطة الحكومة وعرضه في أقرب جلسة".

وهكذا استمع النواب لطلب إحاطة يكشف بوضوح عن العلاقة بين المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة و"حسناء بيانكي" الأرمنية لوسي آرتين - قريبة الفنانتين نيللي ولبلبة- والتي تبين أن العلاقة بين أبو غزالة - الذي كان قد ترك موقعه كوزير للدفاع في 16 أبريل 1989 وأصبح مساعدًا لرئيس الجمهورية- ولوسي كانت أوثق مما ينبغي.

وفي إحدى تلك المكالمات بين أبو غزالة ولوسي، والتي نشرت نصها جريدة "الأهالي" آنذاك، يدور الحوار التالي:

- لوسي: أنت تعرف المشكلة بيني وبين زوجي وقد حصلت على حُكم يلزم أباه بدفع النفقة.. لكنه استأنف الحكم وهو راجل واصل بفلوسه.

- أبو غزالة: هي قضيتك قدام مين من القضاة؟

- لوسي: أمام قاضي الأحوال الشخصية!

- أبو غزالة: والقاضي ده بلده إيه؟

- لوسي: السويس.

- أبو غزالة: طيب أنا أعرف اللواء تحسين شنن اللي كان محافظ السويس وحأكلمه يمكن يعرف حد على معرفة بالقاضي يكلمه ويطلب منه أن يراعي الله في قضيتك.

بعد أيام تحدث أبو غزالة مع لوسي مرة ثانية، وقال لها:

أنا كلمت صديقي تحسين المحافظ السابق وقال لي إنه يعرف واحد اسمه مصطفى موظف كبير في محافظة السويس وبالمصادفة يسكن في بيته وممكن تروحي تقابليه تكلميه عشان يكلم القاضي[389].

قابلت لوسي الموظف الكبير الذي قابلها بالقاضي. وفي أول لقاء قال لها: اسمعي أنا راجل مش مرتشي ولا أجامل أحد.. لكن تأكدي لو كان ليكي حق في هذه القضية حتاخديه مهما كان نفوذ خصمك.

كان هذا حُكم أول لقاء ومنطقه؛ بعد ذلك تعددت اللقاءات.

وفي المحكمة قدم رئيس النيابة مذكرةً في قضية كفالة الأب من خمس صفحات، جاء فيها أن الحكم بالزام والد الزوج بدفع النفقة باطل ومخالف للقانون، كما أن الأب لم يكن ممثلاً في الدعوى الأصلية وبالتالي لا يجوز إلزامه بالكفالة. وانتهت المذكرة بقبول الاستئناف وإلغاء الحكم، لكن حدثت تدخلاتٌ مريبة كانت نتيجتها سحب المذكرة من ملف القضية وإخفاؤها تمامًا بعيدًا عن سير الدعوى. تم تقديم مذكرة أخرى، لكن صورة المذكرة وصلت إلى والد الزوج الذي استخدمها للتدليل على اختراق الدائرة القضائية.

وفي جلسة مجلس الشعب المذكورة، عرض النائب كمال خالد نص حواراتٍ هاتفية ساخنة بين مساعدي وزير الداخلية آنذاك وهما اللواءان حلمي الفقي وفادي الحبشي. تضمنت التسجيلات أحاديث عما يدور في غرف النوم وأنواع وألوان الملابس الداخلية وشكل



الأوضاع الجنسية[390].

وفي مجلة "روز اليوسف" - أيام عادل حمودة– نشر وائل الإبراشي على جزأين نص مكالمات لوسي آرتين مع كبار رجالات الدولة؛ ليصعق القارئ بتفاصيل هذه الأحاديث المسجلة الهاتفية المحمومة وعبارات الغزل الملتهبة التي تداولها أبطال الفضيحة.

ما يهمنا هنا هو أن نشير إلى أن تلك الفضيحة اكتُشفَت أولاً بطريق الصدفة المحضة؛ إذ كانت الرقابة الهاتفية موضوعة أساسـًا على موظفة في الشهر العقاري اسمها فاتن - كانت لوسي ترشوها للعبث بإخطارات الشهر العقاري المرسلة إلى عائلة زوجها- رصدت الرقابة الإدارية عليها ملامح الثراء السريع فأخذت تراقب تصرفاتها وهاتفها، لكن الرقابة وقعت على الصيد الثمين والتقطت الخيط سريعـًا لتتضح أمامها فصولٌ مثيرة وغريبة للعلاقات المتعددة التي جمعت بين لوسي آرتين وعددٍ من الشخصيات المرموقة.. بعد أن كانت مجرد سيدةٍ تطالب بحقوقها ونفقتها لدى زوجها الذي تراكمت عليه النفقات المستحقة فقرر السفر إلى أستراليا، لتصفه لوسي في الأوراق الرسمية بأنه هاربٌ وممتنع عن تنفيذ حكم النفقة.

ويشير البعض إلى أن رئيس المخابرات العامة سابقـًا عمر سليمان كان عاملاً حاسمـًا في قضية المشير أبو غزالة ولوسي آرتين، حيث كان هو من حمل إلى الرئيس مبارك التسجيلات التي دارت بين المشير وفاتنة بيانكي، وبعد مقابلة سليمان مع مبارك، صدرت إشارة البدء لإبعاد المشير أبو غزالة عن مواقع المسؤولية[391].

تلك القضية كانت وجبة دسمة على مائدة الحوار فـي شوارع مصر ومنازلها ومكاتبها، بعد أن شملت الفضيحة قائمة طويلة ممن وقعوا فـي شباك هذه المرأة.

لم يكن المشير أبو غزالة وحده هو الذي وقع فـي شباكها.. كان هناك الرجلان الثاني والثالث فـي وزارة الداخلية بعد الوزير، اللواء حلمي الفقي واللواء فادي الحبشي.. إضافة إلى ثلاثة قضاة سهّلوا لها كل شيء.

كل هؤلاء أوقعتهم امرأة على عتبات أنوثتها.

وعندما ألقي القبض عليها مع قاضٍ ورئيس محكمة آنذاك، هو المستشار عبدالرحيم علي محمد، بإحدى الشقق فـي هليوبوليس بحي مصر الجديدة فـي 13 فبراير 1993، لم تنكر علاقاتها بهذه



الشخصيات الكبيرة، لكنها كشفتهم وعرتهم أمام الرأي العام، وقالت فـي التحقيقات: "الرجال الكبار اتجننوا.. كلهم وقعوا فـي حُبِّي.. دول بيعيشوا حالة مراهقة على كبر.. وبعدين أنا ذنبي إيه"[392]!

لكي تحتفظ بالقدرة على القمع أو التهديد به، تنزع الدولة ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة في الفاشيات والنظم الشمولية والسلطوية والنظم المسخ إلى معرفة كل وأدق التفاصيل عن المواطنات والمواطنين وتوظف لذلك أدواتها الأمنية والاستخباراتية.

يُراقب المواطن، وتُراقب أنشطته الشخصية والأسرية والمهنية والاجتماعية والسياسية، تُراقب المكالمات والمراسلات الصادرة عنه أو الواردة إليه تنصتـًا وتجسسـًا وتلصصـًا؛ تُراقب آراؤه وأفكاره وقناعاته وطرائق التعبير عنها، ولو كانت تمتلك الأدوات الأمنية والاستخباراتية الإمكانات التقنية لمراقبة حوارات الذات وأحلام اليقظة وخيالات فترات النوم لفعلت.

تتضخم الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بانتظام للاضطلاع بمهمة معرفة تفاصيل حياتنا ومراقبتنا، وأيضـًا للاضطلاع بمهام أخرى، مثل تقييد الحريات وتنفيذ الإجراءات القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان وتشويه وتزييف الوعي العام[393].

من هنا أصبح التنصت على المعارضة والشخصيات العامة أمرًا مألوفـًا منذ عام 1952، حتى بلغ ذروته في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك.

قصص التنصت وحكايات ضحاياها من الشخصيات العامة والمواطنين البسطاء أكثر من أن تضمها بضعة سطور. ولا أحد بالطبع يعترض على وضع كل الإمكانات، التي تمكن أجهزة الأمن المختلفة، من القيام بدورها في حماية الأمن الوطني والأمن الاجتماعي، والكشف عن الجواسيس والمتآمرين والإرهابيين والفاسدين وتجار السموم والبلطجية ولصوص المال العام.

غير أن أجهزة الأمن دأبت لعقود على التنصت على الشخصيات العامة والمواطنين العاديين، لتكون في خدمة السياسة وأهل السلطة، بدلاً من أن تركز على دورها الأساسي في خدمة الأمن الجنائي.

دعونا نشير إلى أن شيخ المحققين العلاّمة محمود شاكر تعرض للسجن عام 1959 لمدة تسعة شهور بسبب مكالمة تليفونية جمعته



بالأديب الكبير يحيى حقي، يروي تفاصيلها الشيخ أحمد حسن الباقوري في مذكراته بوصفه شاهدًا عليها، حيث يقول إن حقي أخذ يشكو في التليفون لشاكر من نقله إلى موقع لا يناسبه في وزارة الثقافة التي كان يعمل بها، فقام شاكر تضامنًا مع صديقه بإطلاق شتيمة قبيحة في حق عبدالناصر وضباط يوليو. يروي الباقوري أنه كان وقتها يصلي وأنه بعد أن فرغ من الصلاة أنكر الشتيمة على شاكر، دون أن يدرك الاثنان أن المكالمة تم تسجيلها، وأنها ستلقي بشاكر في السجن دون محاكمة عادلة، بل ستكون سببًا في أن يستدعي ناصر الباقوري بعدها بأيام ليقول له: "بلغني أنك تحضر مجالس تنتقد الثورة التي أنت علم من أعلامها"، ثم يُسمعه تسجيلاً للمكالمة التي كانت سببًا في استقالة الباقوري في الصباح التالي من منصبه كوزير للأوقاف.[394]

يؤكد صحة هذه الرواية الكاتب خالد محمد خالد، كما نشرها الكاتب رجاء النقاش في كتابه "رجال من بلادي"، وشهد له بصحتها د. ثروت عكاشة وزير الثقافة الأشهر في تاريخ مصر وأحد رفاق عبدالناصر حين قال لرجاء النقاش إن عبدالناصر استدعاه وأسمعه تسجيل المكالمة وطلب منه أن يفصل طرفها الثاني يحيى حقي[395]، لكن ثروت عكاشة استغل علاقته القوية بعبدالناصر ليقنعه ببراءة الأديب الكبير، الذي لا يجوز أن يتحمل ذنب غيره، ولولا هذه الوساطة لشارك حقي صديقه في دفع ثمن تلك المكالمة المهلكة[396].

يعلق عكاشة على هذه الواقعة بقوله: أدركت أن التجسس على الوزراء وإحصاء تحركاتهم وسكناتهم وأسرارهم الشخصية كان أمرًا يتساوى مع التجسس على المجرمين والخارجين على القانون[397].

في كتابه "الحكومة الخفية في عهد جمال عبدالناصر"، يكشف المؤرخ العسكري جمال حماد تفاصيل مثيرة عن التنصت في تلك الفترة؛ إذ يقول:

"كان شعراوي جمعة وسامي شرف هما اللذان يتحكمان وحدهما في فرض الرقابة على الأشخاص في مصر كلها، وكان من سلطة أي منهما أن يصدر أمرًا شفويًا بوضع أي شخص في مصر تحت الرقابة، مهما كان هذا الشخص ومهما كان منصبه أو مركزه، وبدون الرجوع إلى أية جهة قضائية. وكانت عملية الرقابة بمختلف أنواعها تتم بواسطة جهازين في الدولة هما جهاز المخابرات العامة التابع لـ"سامي شرف"، وجهاز المباحث العامة التابع لشعراوي جمعة. ولم تكن هناك أية قواعد أو أسس موضوعة لاتباعها قبل إصدار أوامر



المراقبة"[398].

ووفقًا لاعترافات سامي شرف في التحقيق، كانت هناك ثلاثة أساليب للمراقبة، إحداها الطريقة التقليدية للمراقبة الشخصية، أما الطريقتان الأخريان فهما:

أولاً: تسجيل الأحاديث التليفونية. وكان ذلك يتم في قاعة خاصة بالسنترال المركزي بمبنى هيئة التليفونات، بشارع رمسيس، بمعرفة جهاز المخابرات العامة والمباحث العامة، وكانت تفريغات شرائط التسجيلات التليفونية ترسل بواسطة المخابرات إلى سامي شرف وبواسطة المباحث العامة إلى شعراوي جمعة، للاطلاع عليها، ثم تحفظ بعد التأشيرة عليها بما يتبع في ملفات خاصة للرجوع إليها والاستفادة منها عند الضرورة.

ثانيًا: نظام التنصت وهو عبارة عن وضع أجهزة حساسة للتنصت (ميكروفونات غاية في صغر الحجم) في منزل أو مكتب الشخص المطلوب مراقبته، ويمكن بهذه الوسيلة الاستماع إلى كل ما يدور لديه من أحاديث وأقوال، وتسجيلها في نفس الوقت بواسطة أجهزة تسجيل موجودة في أماكن أخرى بعيدة إما سلكيًا أو لاسلكيًا.

كانت هناك وسيلتان لوضع أجهزة التنصت خفية في المكاتب والمنازل دون أن يشعر أصحابها؛ الوسيلة الأولى: هي قيام أفراد متخصصين من أجهزة الأمن بدخول البيوت أو المكاتب بمفاتيح مصطنعة بعد التأكد من خلوها من أصحابها، ووضع أجهزة التنصت في أماكن مخفاة لا يمكن اكتشافها. والوسيلة الثانية: هي تجنيد بعض الأشخاص - عن طريق الإغراء بالمال أو التهديد بالإيذاء- ممن لا يثير دخولهم هذه الأماكن أية شبهات، مثل عمال التليفونات وسعاة المكاتب وخدم البيوت والسائقين الخصوصيين وبعض الحرفيين، أمثال عمال السباكة والكهرباء والبياض والنقاشة، وتوكل إلى هؤلاء بعد تدريبهم مهمة وضع أجهزة التنصت في الأماكن التي تُحدد لهم خفية دون أن يثير دخولهم بالطبع أية شكوك بحُكم ترددهم الطبيعي على هذه الأمكنة لمزاولة أعمالهم.

وصل الأمر إلى أن رئيس الجمهورية لم يسلم بيته في الجيزة من وضع أجهزة التنصت به، وقد أعلن الرئيس الراحل السادات هذه الحقيقة المذهلة في بيانه الشهير الذي أذاعه على الشعب يوم 14 مايو 1971 عن طريق الإعلام. فقد ذكر ما يلي بالحرف الواحد: "فيه وزراء قالوا لي بيتك فيه تسجيل عليك! بيت رئيس الجمهورية الخاص!



كنت بقول لهم بلاش كلام فارغ، مين يجرؤ يعمل حاجة زي دي؟ مين حيعملها سامي ولا شعراوي؟ ويؤسفني أن أقرر أنه اتضح أن أودة مكتبي في بيتى، في بيت رئيس الجمهورية، وجدنا فيه جهاز امبارح بالليل؛ لأن بعد اللي جرى بعت جبت جهاز إلكتروني اللي يبحث ووجدت الجهاز في غرفة مكتبي أنا شخصيًا"[399].

تبين خلال التحقيق في أحداث 15 مايو 1971 أن سامي شرف قد ثبت بعض أجهزة التنصت في أماكن مختلفة في الاتحاد الاشتراكي؛ لتنقل إلى أجهزة الاستماع والتسجيل في مكتبه كل ما يدور في هذه الأمكنة من أحاديث وأسرار.

كشف الستار عن هذه الحقيقة المجهولة التقرير الذي قدمه المهندس عبدالسلام خليل وكيل الإدارة العامة لتشغيل استوديوهات التليفزيون وقتئذ، الذي كلفته النيابة العامة بمعاينة مكتب سامي شرف بالطابق الثاني عشر بمبنى الاتحاد الاشتراكي وفحص أجهزة التسجيل التي كانت مخفاة داخل دولاب صاج بحجرة المكتب. وكانت هذه الأجهزة تتصل بأسلاك تمتد داخل الجدران إلى أماكن بالمبنى. وقد ورد في تقرير المهندس عبدالسلام خليل أنه لم يتمكن من متبعة الأسلاك لمعرفة الأماكن التي تؤدي؛ إليها لأنها داخل الجدران.

وكانت تفريغات تسجيلات التنصت وتقارير المراقبة الشخصية يتم حفظها في مكتب تابع لـ"سامي شرف" يرأسه موظف يُدعى توفيق عبدالعزيز. وكانت هذه السلطة المطلقة التي يتمتع بها كل من سامي وشعراوي فرصة بالطبع كي تستغل الأغراض شخصية ولمعرفة أسرار بعض الشخصيات المعروفة، وقد اتضح بالفعل من تفريغات بعض الشرائط التي ضُبطت بعد أحداث 15 مايو أن بعضها كان يحوي أمورًا شخصية بحتة أو يختص بعلاقات نسائية، ومنها ما كان يتعلق ببعض الممثلات والراقصات المعروفات، وقد صدر الأمر ذات مرة بتصوير إحدى السيدات الوارد حديثها في التسجيلات (ربما بسبب عذوبة صوتها)[400].

يقول جمال حماد: "ولا يمكن بالطبع الاقتناع بما ذكره سامي وشعراوي في التحقيق من أن المراقبة على الأشخاص كانت لمصلحة الأمن والنظام، وإلا كيف يمكن تفسير السر في وضع تليفونات شخصيات قيادية مرموقة تحت المراقبة، بينما أصحابها يعدون وقتئذ من دعائم ذلك النظام ومن أبرز رجالاته، أمثال حسين الشافعي وسيد مرعي وعلي صبري وعزيز صدقي ولبيب شقير وضياء داود وأمين هويدي ومحمد أحمد وفريد عبدالكريم ومحمد

إبراهيم دكروري.

"وقد اتضح من معاينة شرائط التسجيل التي ضبطت بعد أحداث 15 مايو أن أحد الشخصيات القيادية بالاتحاد الاشتراكي كانت له علاقة غير شريفة مع زوجة أحد أصدقائه. وقد احتفظت المباحث العامة بشريط تسجيل تضمن حديثـًا متبادلاً بينه وبين هذه السيدة، حوى عبارات وألفاظـًا فاضحة غاية في البذاءة بين الطرفين، مما دعا شعراوي جمعة إلى إصدار أمره بالتحفظ على هذا الشريط وعدم مسحه كوسيلة لاستغلاله بالطبع ضد هذا المسؤول الكبير في حالة عدم انقياده له أو محاولة التمرد عليه"[401].

وقد علق الرئيس الراحل السادات على هذا النوع من شرائط التسجيل الذي ضبط منه عدد وفير، فقال في الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الشعب في 20 مايو 1971 ما يلي:" فيه مسائل في أشرطة التسجيل ستهدم بيوت في هذا البلد، هل هي أخلاق؟.. نمسك ذلة، ونذل الناس ونقول أنا ماسك لك، وطلع المتآمرين كل واحد فيهم ماسك ذلة على الثاني إيه ده؟"[402].

في عهد حكومة د. أحمد نظيف الثانية التي تشكلت عام 2005، قامت قيامة البعض على تصريح عفوي أدلى به وزير الإسكان الأسبق أحمد المغربي لعادل حمودة رئيس تحرير جريدة "الفجر"، الذي قال فيه: ارجع لتقارير الأمن التي ترصد تليفوناتنا، ستجد أنني أقل الوزراء اتصالاً برئيس الوزراء أحمد نظيف.

كان المغربي يدافع عن نفسه وينفي كونه من أصحاب الحظوة لدى رئيس الوزراء، لكنه أوقع نفسه في مأزق بتصريحه العفوي. وعندما فتحت الصحافة الحكومية نيرانها عليه، حاول أن يلطف التصريح بأنه لا يقصد التسجيل الصوتي ولكن التسجيل بمعنى الرصد والتدوين، وأنه لم يقصد التسجيلات الصوتية.

تراجع الوزير الأسبق كان سياسيـًا وأمنيـًا، وهو معذور في ذلك، فقد تردد حينها أن وزير الداخلية حبيب العادلي غضب بشدة من هذا التصريح، ولا ندري ما الذي أغضب العادلي وهو نفسه الذي قال قبل ذلك: "اللي خايف ما يتكلمش"، في إشارة إلى أن كل شيء مسجل وربما يكون بالصوت والصورة أيضـًا.

وفي لقاء جمعه بأعضاء نادي "روتاري كايرو رويال،" في 23 ديسمبر 2008، قال وزير الاتصالات د. طارق كامل – حينذاك- ردًا على سؤال من صحيفة "البديل"، إن وزارته تسمح لأجهزة الأمن بالتنصت



على مكالمات المواطنين الشخصية، سواء عبر الهاتف المحمول أو الأرضي، بحكم أن ذلك يحدث في العالم كله، ولو لم نفعل ذلك، لما جاء إلينا أحد المستثمرين!

وهذا بالطبع هزل في موضع الجد؛ إذ من المفترض والمنطقي أن يُقبل المستثمرون على البلاد التي تتوفر لديها ضمانات الحريات والحقوق العامة كلها، ومن بينها ضمان حرية وسرية الاتصالات التي تتعلق بأنشطتهم الاقتصادية، حتى لا تتسرب إلى منافسيهم، وتضر -بالتالي- بمصالحهم.

استطرد الوزير المذكور قائلاً: إن التنصت على الهواتف يحتاج إلى إمكانيات تكنولوجية خاصة، وأن الحكومة لا تملك القدرات على التنصت على 40 مليون مشترك في خدمة المحمول، ولذلك فإن هناك قواعد تحكم عملية التنصت.

إلا أن الوزير لم يحدد إذا كانت هذه القواعد دستورية وقانونية، أم مجرد قواعد تكنولوجية!

ولو كان الوزير يهتم بالدستور، كما يهتم بتكنولوجيا الاتصالات، لجاءت إجابته أكثر مدعاة لطمأنة المستثمرين، ومن قبلهم عموم المواطنين؛ إذ إن دستور 1971 نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة 45 منه، على أن "للمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفقـًا لأحكام القانون".

ولو كان الوزير طارق كامل يهتم بالقانون لعرف أن القانون في مصر يحرم التجسس والتنصت على المكالمات الهاتفية وأنه يجرم تسجيل مثل تلك المكالمات، والوقوف على الأسرار الخاصة التي تجرى فيها دون ثمة رضاء من الطرف الآخر. ليس هذا فحسب، بل إن استراق السمع أو التقاط أو نقل أو تسجيل المحادثات أو الإشارات التي تتم في مكان خاص أو في مجلس أو اجتماع، هو من الأمور المخالفة للقانون، ويستوي في ذلك أن تكون الوسيلة المستخدمة في التنصت أو التجسس سلكية أو لاسلكية.

وفي عالم مثالي، فإن إجراءات الرقابة على الهواتف، تبدأ ببلاغ يتقدم به جهاز الأمن المختص إلى النيابة العامة، يتضمن معلومات عن جريمة محددة، يرتكبها شخص أو أشخاص محددون، يطلب في نهايته الإذن له بوضع هواتف هؤلاء تحت الرقابة، وتسجيل ما يدور بينهم من



اتصالات لها صلة بالجريمة، فإذا اقتنعت النيابة العامة بجدية التحريات، طلبت من القاضي الجزئي إذنـًا بذلك، لمدة تحددها، لا تتجاوز في العادة شهرًا، لا بدَّ أن يتقدم بعدها الجهاز الأمني للنيابة العامة بتفريغ للمكالمات التي سجلها، فإذا تبين للنيابة أنها تحمل مؤشرات على ارتكاب الجريمة، تجدد الإذن بالطريقة ذاتها.. وللمدة نفسها، إلى أن تتجمع الدلائل الكافية ضد المشتبه فيهم، ويجري - بإذن من النيابة طبعـًا- ضبطهم.

ومعنى الكلام أنه ليس من حق وزارة الاتصالات - الأمينة على ضمان سرية الاتصالات الهاتفية والبريدية والبرقية - ولا شركات الاتصالات الخاصة التي تعمل في هذا المجال حسب قواعد مهنية، ولتعاقدات مع المشتركين تنص على صيانة سرية اتصالاتهم، أن تتنصت بنفسها ولحسابها، أو أن تأذن لأي جهاز من أجهزة الأمن بالتنصت على هواتفهم، دون الحصول على إذن من القاضي المختص، وإلا كانت بذلك تنتهك الدستور والقانون وتتجاوز اختصاصاتها وتفرط في القيم المهنية التي تحكم هذه الأمور.

وليس من حق أجهزة الأمن التي تسجل المحادثات الهاتفية، بهدف اكتشاف جريمة، أن تستخدم ما لا صلة له بهذه الجريمة، مما ورد في هذه المحادثات، ويدخل في نطاق حق المواطن - حتى لو كان متهمـًا في جريمة - في صيانة حرمة حياته الخاصة، أو أن تبيحه للاطلاع العام.

وفي أواخر فبراير 2009، أثار النائب سعد خليفة القضية أمام مجلس الشعب. ولأن الوزير كان من ضمن الحاشية التابعة لرئيس الوزراء د. أحمد نظيف، التي تفضل الترفع عن مخالطة بعض النواب، فقد طلب رئيس المجلس د. أحمد فتحي سرور من د. مفيد شهاب وزير المجالس النيابية الرد بصفته ممثل الحكومة بالمجلس. تلفت د. شهاب حول نفسه، فالرجل الذي يدافع عن الحكومة في كل الأحوال لم يتوقع أن يطلب منه الدفاع عن مثل هذه الشطحات المحرجة.

استخدم مفيد شهاب سرعة البديهة في استبعاد أن يكون قد صدر عن وزير الاتصالات مثل هذا الكلام، قائلاً إنه "لا يتصور" أن يسمح وزير الاتصالات أو غيره من الوزراء لنفسه بقول مثل هذا الكلام، فهي تصريحات لا يمكن أن يصدقها عقل، ولا يمكن أن يقبل وزير أو غيره ممن يقدرون حقوق الإنسان بهذا الكلام. وعاد ليكرر: ولو حدث أن صدر مثل هذا التصريح من وزير في الحكومة فإنه يكون مخالفة صريحة للدستور، لا يمكن أن نسمح بها، بل ونخضع بسببها للمساءلة[403].

وبالرغم من أن د. شهاب اشتهر بالدفاع عن الحكومة باستماتة وتبرير الكثير من أفعالها وقراراتها، فإنه استشعر الحرج في دفاعه عن طارق كامل. أقر د. شهاب وقتها بأن هذا لو حدث فإنه يكون مخالفًا للدستور، الذي ينص في مادتيه 45 و57 على أن لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقًا للأحكام.

غير أن القانون والدستور شيء، وعمليات التنصت على المصريين على مر العهود الرئاسية شيء آخر.

نشير هنا إلى أن القانون المصري يعطي جهات معينة الحق في مراقبة أي تليفون بشرط الحصول على إذن نيابي مسبق. وهناك بالفعل 8 جهات على الأقل تقوم بتسجيل المكالمات، من بينها على سبيل المثال، الرقابة الإدارية، ومباحث التليفونات، والمخابرات العامة، والمخابرات الحربية، وسلاح الإشارة، ووزارة الداخلية بأجهزتها المختلفة، وكان أكثرها عملاً في هذا المجال مباحث أمن الدولة – التي ورث مهامها قطاع الأمن الوطني- ومباحث الأموال العامة ومباحث الآداب.

وحتى سنوات قليلة مضت، كان القانون يشترط للمراقبة الحصول على إذن من قاضٍ جزئي، لكن وُجِدَ أن ذلك يعرقل عمل هذه الجهات فتم الاكتفاء بالحصول على إذن من النيابة.

هذه الجهات الرقابية والأمنية تعمل جاهدة على تطوير أدواتها للقيام بوظيفتها على أكمل وجه، ولن يكون غريبًا أن تعرف أن لدى الرقابة الإدارية قدرات هائلة، منها مثلاً ما يوجد في الطابق الحادي عشر بمبنى الرقابة الإدارية في شارع النزهة؛ إذ يقول الكاتب الصحفي محمد الباز إن هذا الطابق مجهز بسنترال بالغ الدقة سعته مليون خط على الأقل، وفي إمكانه رصد اتصالات مليون مواطن دفعة واحدة، ولا فرق في ذلك بين تليفون أرضي أو محمول؛ الأرضي يمكن تعليقه عن طريق السنترالات الأرضية والمحمول عن طريق تقنية خاصة متصلة بمحطات التقوية التي تديرها شركات المحمول الثلاث، وهذه القدرات التكنولوجية العالية ليس لها سوى معنى واحد وهو أن مصر كلها تحت المراقبة المباشرة من هيئة الرقابة الإدارية[404].

لنتحدث قليلاً عن عملية "بلغاريا".



ففي عام 1979 وعشية انتخابات مجلس الشعب، فوجىء عددٌ كبيرٌ من السياسيين بالقبض عليهم، بينهم مرشحون لمجلس الشعب وصحفيون، واتهموا بالتخابر مع دول أجنبية وتقاضي مبالغ مالية بهدف تسريب معلومات تضر بأمن البلاد. تضمنت قائمة المتهمين - بناء على ما ورد في تقارير مباحث أمن الدولة- أحمد طه عضو مجلس الشعب المستقل ونبيل زكي رئيس تحرير جريدة "الأهالي" سابقـًا والصحفية ليلى الجبالي، التي كانت تعمل – حينذاك- جريدة "الجمهورية". كان دليل الإدانة الأول والأهم هو تسجيلات تمت من خلال التليفونات، وانتهت القضية ببراءتهم جميعـًا، بعد أن حيل بينهم وبين الترشح للانتخابات في ذلك العام. أما قضية "التفاحة" فكانت إحدى الأزمات المهمة التي تعرض لها عددٌ من مثقفي اليسار في مصر وكثيرون منهم ينتمون لحزب "التجمع".

ففي أعقاب حملة سبتمبر 1981 وبعد أن ألقى الرئيس أنور السادات القبض على مجموعة كبيرة من السياسيين، اتهم بعضهم بالتخابر لحساب الاتحاد السوفيتي، وكان المتهم الرئيسي في القضية هو محمد عبدالسلام الزيات الذي كان السادات قد عينه نائبـًا لرئيس الوزراء عقب أحداث مايو 1971 واستمر في الوزارة طوال عام حتى نشب الخلاف بينه وبين السادات وأقيل الزيات من الوزارة فأصبح بعدها رئيسـًا لجمعية الصداقة المصرية السوفيتية.

بعد معاهدة كامب ديفيد، أصبح منزل الزيات مكانـًا لتجمع المعارضين اليساريين يتبادلون فيه وجهات نظرهم ويتحدثون عن معارضتهم للسادات. وتكونت مجموعة من عبدالسلام الزيات وقباري القاضي ومحمود القاضي وحسين عبدالرازق وفؤاد مرسي ومحمد أحمد خلف وكمال الإبراشي وصبري مبدى وفريدة النقاش ولطيفة الزيات ومحمد عودة وأمينة رشيد وآخرون.

في هذه الأثناء، تم وضع أجهزة تنصت داخل المنزل ووضعت تليفونات المجموعة كلها تحت المراقبة، وبدأت المخابرات في مراقبتهم وتسجيل العملية تحت اسم كودي هو"قضية التفاحة".

تم الكشف عن القضية عقب أحداث سبتمبر 1981، ليتم القبض على الجميع بتهمة التخابر مع الاتحاد السوفيتي، وأخذت الصحف، خاصة جريدة "مايو" الناطقة بلسان الحزب الوطني، في كيل الاتهامات للمقبوض عليهم، ولم تتورع عن وصمهم بالعمالة والخيانة.

بعد تحقيقات المدعي العام الاشتراكي أحيلت القضية إلى النيابة

العامة. وعلى الرغم من أن تفريغ التسجيلات التي قيل إنها ملأت دولابًا من المستندات قد تكلفت مليوني جنيه، فإن النيابة لم تجد فيها ما يدل على حدوث الجريمة، فتم حفظ القضية.

في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، حصل حزب "التجمع" على جهاز مكّن مسؤوليه من اكتشاف أجهزة تنصت زرعت في أماكن متعددة من مقر الحزب الرئيسي، ومقر جريدة "الأهالي". تبين أن المقر كله - وكان وقتها في شارع عبدالخالق ثروت- ملغمٌ بأجهزة تنصت، فيما عدا الطرقات ودورات المياه. الغريب أنه في غرفة الأمانة العامة التي كانت تحوي أجهزة تنصت شهدت اجتماعًا خطط فيه الحزب لبيان مقاطعة الجناح الإسرائيلي في معرض القاهرة للكتاب عام 1981، وكان لدى لطيفة الزيات، رئيس اللجنة، إحساس عالٍ بالتنصت؛ لذا أدارت جزءًا من الحوارات والمناقشات في البلكونات أو الباحة المواجهة لمقر الحزب. وهكذا فوجئت أجهزة الأمن بالناشطين والمعارضين وهم يوزعون المنشورات التي تدعو للمقاطعة في معرض الكتاب.

ويروي صلاح عيسى كيف اتصل رئيس الحزب خالد محيي الدين بوزير الداخلية حسن أبو باشا، وقال له:

- أنتم تتنصتون علينا وهذا أمر لا نخشاه، لأننا لا نخالف القانون، وإذا كنتم تستخدمونه لحماية الأمن القومي للبلاد.. فلا اعتراض لدينا.. أما أن تقدموا أسرارنا الحزبية، للحزب الوطني، وهو حزب منافس لنا، فهذا ما نعترض عليه؛ إذ لا صلة له بأمن البلد[405].

من أغرب قضايا التجسس اكتشاف أن كل غرف الاتحاد الاشتراكي بها أجهزة تجسس وذلك بعد أحداث 15 مايو 1971، وقيل إن سامي شرف – مدير مكتب الرئيس عبدالناصر لشؤون المعلومات- كان المسؤول عن هذه الأجهزة.

ويمكن أن نعيد إلى الأذهان قضية تسجيل اجتماع مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين- في مقر الإخوان بالتوفيقية- لانتخاب مجلس الإرشاد عام 1994 والذي تم تصويره كاملاً صوتًا وصورة، وعلى إثره تم القبض على 82 عضوًا من الجماعة والتحقيق معهم. كما كان التنصت مكونًا أساسيًا في واقعة ثانية شهيرة تخص جماعة الإخوان المسلمين، وهي ما اصطلح على تسميتها قضية "سلسبيل" التي عرفتها مصر في عام 1992، وكان خيرت الشاطر، نائب مرشد الجماعة ورجلها القوي، أحد أبطالها الرئيسيين.



وفي عام 1987، قدم مختار نوح استجوابًا في مجلس الشعب حول سوء استخدام قانون الطوارئ والتسجيل بدون إذن، إثر إعلان وزير الداخلية زكي بدر عن تسجيله مكالمة تليفونية تخص الشيخ صلاح أبو إسماعيل – والد القيادي السلفي حازم أبو إسماعيل- يتفق فيها على بيع ريالات سعودية وكذلك مكالمات النائب السابق أيمن نور مع الضباط حول مجموعة صور ملفقة، وعرض ذلك علنًا على مجلس الشعب. وبطريقته الاستعراضية، زعم زكي بدر تسجيله لفؤاد سراج الدين في غرفة نومه، وأنه يتم التسجيل لكل قادة المعارضة، وهو ما استفز النائب طلعت رسلان، أمين عام حزب الوفد في محافظة الشرقية، ودفعه إلى محاولة صفع زكي بدر وتهديده بالحذاء، في واقعة شهيرة كانت مذاعة تليفزيونيًا على الهواء مباشرة.

ومن بين ما يُروى في هذا السياق، وعلى خلفية الصراع بين وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي ورئيس المخابرات العامة عمر سليمان على من يكون هو الرجل الأقرب إلى مبارك، وفي إطار محاولات تكسير بعضهما البعض، كان العادلي قد سجل بعض المكالمات الخاصة والحفلات لبعض أقارب عمر سليمان، وأرسلها إليه، فما كان من عمر سليمان إلا أن أرسل إلى العادلي مكالمات خاصة جدًا لمقربين منه، وهي المكالمات التي يعتقد البعض أنها كانت سببًا مباشرًا في انتقام حبيب العادلي من رضا هلال، الصحفي في جريدة "الأهرام"، الذي لا يزال مصيره مجهولاً حتى الآن.

وقبل ثورة 25 يناير، اتهمت "الحملة الشعبية لدعم البرادعي" جهات أمنية بزرع أجهزة تنصت في مكتب منسقها العام عبدالرحمن يوسف، بشارع 26 يوليو في وسط القاهرة. قالت الحملة، في بيان إنها "اكتشفت أجهزة تجسس متطورة مزروعة في أماكن متفرقة من مكتب منسق الحملة". وأكدت الحملة في بيان لها وجود مخطط أمني لاختراق الحملة من الداخل وتفجيرها ذاتيًا كما اعتاد النظام – حينذاك- في التعامل مع القوى السياسية والحركات المعارضة عبر تفجيرها من الداخل[406].

ووسط زحام الحديث عن إعادة هيكلة وزارة الداخلية، دعا اللواء عبدالهادي بدوي مساعد وزير الداخلية الأسبق إلى ضرورة إعادة هيكلة قطاع الأمن الوطني، سواء عن طرق سن قانون خاص باختصاصات الجهاز وصلاحياته ومسؤولياته ونطاق مهامه، وإلغاء أعمال التنصت الهاتفي وأدواته وآلياته والقسم المختص بذلك[407].

وتحفظ الذاكرة أنه بعد ثورة 25 يناير بخمسة شهور، قال اللواء



حامد عبدالله، مساعد أول وزير الداخلية لقطاع الأمن الوطني، إن أمن الدولة ارتكب العديد من الأخطاء والسلبيات وتدخل في حريات المواطنين، وتعقب وتلصص على نشطاء سياسيين، لكن كان أساسه فسادًا مؤسسيـًا في جميع أجهزة الدولة. وأضاف أن قطاع الأمن الوطني الذي نشأ على أنقاض جهاز أمن الدولة يرفع شعار "لا ظلم ولا خوف بعد ثورة 25 يناير"، مؤكدًا أن القطاع يدعم المواطن ولن يتجسس عليه، أو يتعقب اتصالاته، ولن يعمل مرة أخرى لخدمة أي نظام[408].

غير أن الشكوك ظلت قائمة في وقوع أعمال تجسس وتنصت لأسباب سياسية وأمنية.

غذَّى هذه الشكوك تصريح للقيادي الإخواني عصام العريان بشأن قيام رئاسة الجمهورية بتسجيل المكالمات واللقاءات المتعلقة بالرئاسة لاعتبارات أمنية. على الفور بدأ المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام حينذاك، تحقيقـًا فيما قاله عصام العريان، وأرسل خطابـًا إلى رئيس ديوان رئاسة الجمهورية طلب فيه موافاته ما إذا كان العريان يشغل وظيفة برئاسة الجمهورية تتصل اختصاصاتها بإجراء هذه التسجيلات من عدمه[409].

وطلب النائب العام من رئيس الديوان موافاته بسند إجراء هذه التسجيلات، مؤكدًا أن قانون العقوبات يُجرم هذا الفعل حماية لحرمة الحياة الخاصة للمواطنين إذا تم بغير إذن من القضاء أو النيابة العامة، ويكون بمنزلة ارتكاب جريمة، كما أنه لم يرد بنص قانون العقوبات أي استثناء لأي جهة أو شخص من العقوبة الواردة بنص التجريم إذا ثبت قيامها بتسجيل المكالمات دون إذن قضائي[410].

اضطرت رئاسة الجمهورية إلى إصدار نفي رسمي لما تردد حول قيامها بتسجيل الاتصالات الهاتفية التي تتم بينها وبين المسؤولين والأفراد. وقال د. ياسر علي، المتحدث باسم رئاسة الجمهورية، إن "الكلام الذي تردد في هذا الشأن غير صحيح تمامـًا، وإن رئاسة الجمهورية لا يمثلها في الحديث للرأي العام إلا رئيس الجمهورية أو نائبه أو المتحدث الرسمي"[411].

وعلى حسابه الخاص على موقع تويتر، تراجع العريان ونفى تصريحه بأن الرئاسة تتنصّت على مكالمات النائب العام، قائلًا: "إلى الكذابين الذين يتنفسون كذبًا لم أقل إن الرئاسة تتنصّت على مكالمات النائب العام، بل طالبتها بتوثيق كل مكالماتها الرسمية التي يصدر



عنها قرارات "[412].

وفي إبريل 2013 اتهمت الدعوة السلفية مؤسسة الرئاسة بالتجسس على قياداتها، ومراقبة نشاطهم وتليفوناتهم، بعد الخلافات التي تفجرت بينهما حينذاك. وأكدت قيادات سلفية أن هناك حالة من الغضب في أوساط الدعوة السلفية وحزب النور، بسبب وجود تأكيدات لديهما بأن رئاسة الجمهورية تقوم بمراقبة نشاط وتليفونات قادتهما، بعد الخلافات السياسية التي تفجرت بين الجانبين في الفترة الأخيرة[413].

في محاولة لتوضيح الصورة، يقول د. عبدالرحيم علي، مدير المركز العربي للبحوث والدراسات والخبير في حركات الإسلام السياسي، إن "الإخوان لم يأتوا بأجهزة تسجيلات؛ هم يراقبون الاتصالات عن طريق أحد 4 أجهزة في مصر تتمكن من ذلك، والإخوان سيطروا على أحد هذه الأجهزة، وهناك ضابط سهّل لهم ذلك، وكان مفصولاً قبل الثورة ثم عمل مستشارًا للدكتور محمد محسوب أثناء توليه الوزارة، والجهاز يسجل لكل الناس لصالح الإخوان"[414].

التنصت وصل إلى مكتب النائب العام.

ففي أغسطس 2013، انتدب مجلس القضاء الأعلى أحد مستشاري محكمة الاستئناف، كقاض للتحقيق مع المستشار طلعت عبدالله النائب العام الأسبق والمستشار حسن ياسين النائب العام المساعد السابق والمستشار أيمن الورداني المحامي العام الأول لنيابة استئناف طنطا السابق، في البلاغ المقدم ضدهم بشأن وجود "أجهزة تنصت وكاميرات مراقبة" بمكتبي النائب العام والنائب العام المساعد، كان قد تم تركيبها داخل المكتبين بشكل سري، خلال فترة تولي المستشار طلعت عبدالله منصب النائب العام.

جاء ذلك في ضوء بلاغ تلقاه مجلس القضاء الأعلى يفيد وجود تلك الأجهزة على نحو مخالف للقانون، حيث طالب (البلاغ) بالتحقيق في شأن السماح بوجود تلك الأجهزة على هذا النحو، وتحديد من قرر تركيب تلك الأجهزة وتحديد مدى مسؤوليته القانونية عنها وعن عمليات التصوير والتسجيل السرية التي كانت تجري داخل المكتبين.

كانت رياح الأحداث قد حملت خبر اكتشاف أجهزة تسجيل وكاميرات مراقبة "سرية" داخل مكتبي النائب العام والنائب العام المساعد، تقوم بتصوير وتسجيل كل ما يدور داخل المكتبين من حوارات ومقابلات بصورة سرية ودون علم من يقومون بالدخول



والخروج من المكتبين[415].

وفي مقابلة مع برنامج "الحياة اليوم"، نفى وزير الاتصالات، عاطف حلمي، أن يكون تلقى بعد ثورة 30 يونيو طلبًا بمتابعة معلومات أو أي محتوى على شبكة الإنترنت أو مراقبة هواتف أرضية أو هواتف محمولة.

إلا أنه قال إنه كان يرفض ذلك بشكل بات عندما طُلب منه أكثر من مرة من النظام الذي سبق ثورة 30 يونيو – ويقصد عهد محمد مرسي- وأشار في الوقت ذاته إلى أنه كان يُصرّ على وجود أمر قضائي في هذا السياق[416].

ويبدو أن قيادات جماعة الإخوان بدأوا يتجرعون بعد ثورة 30 يونيو من الكأس نفسها التي اتُهموا بأنهم أذاقوها لغيرهم. وليس مستبعدًا أن تلعب الاتصالات الهاتفية المسجلة للرئيس المعزول محمد مرسي دورًا خطيرًا خلال وقائع محاكمته وعدد من ورموز نظامه، في قضايا التخابر وقتل المتظاهرين وأحداث قصر "الاتحادية"، التي بدأ مسلسلها في معهد أمناء الشرطة بطرة في 4 نوفمبر.

هذه الورقة، ربما تكون مرجحة في القضية؛ في حال ثبوت تفاصيل مكالمات منسوبة إلى مرسي مع قيادات من جماعة الإخوان أو القوى الإسلامية والمتشددة التي تحالفت مع الجماعة خلال عامها الأول والأخير في حُكم مصر، خاصة إن تضمنت تلك المكالمات المسجلة ما يشين مرسي أو يدينه على مستوى تعريض أمن مصر القومي للخطر في سيناء أو أي بقعة أو موقع آخر في المحروسة.

ويمكن الإشارة إلى وجود تقرير في نيابة أمن الدولة العليا به نصوص مكالمات أجراها مرسي نفسه في يومي 26 و27 يناير 2011 مع قيادات إخوانية في الخارج بعد تسجيلها عبر جهات أمنية.

ولكل من في السلطة أو المعارضة، تبدو رسالة التحذير واحدة: انتبهوا.. "الأخ الأكبر" معكم دومًا على الخط!

---

[376] د. إمام عبدالفتاح إمام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، مرجع سابق، ص 21.

[377] إلياس حرفوش، انتبهوا... أوباما يراقبكم!، جريدة "الحياة"، لندن، 29



أكتوبر 2013.

[378] د. منار الشوربجي، لا تستخفوا بعقول المصريين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 أكتوبر 2013.

[379] وثائق تكشف تجسس أميركا على مليارات الاتصالات في الشرق، موقع "العربية نت" الإلكتروني، 27 أكتوبر 2013.

[380] يسري الهواري ووكالات الأنباء، واشنطن تجسست على 1.9 مليار اتصال بمصر.. و"الاتصالات": "شبكتنا لم تُخترق، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 28 أكتوبر 2013.

[381] يسري الهواري ومحمد السيد سليمان، جهات سيادية تطالب المسؤولين بعدم استعمال "موبايلات حديثة" منعًا لاختراقها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 أكتوبر 2013.

[382] عادل حمودة، لعبة السلطة في مصر، دار الشروق، القاهرة، 1995.

[383] د. ياسر ثابت، قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية، مرجع سابق، ص 32.

[384] بوب وودوارد، الحجاب: الحروب السرية للمخابرات الأميركية، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

[385] المرجع نفسه.

[386] عبدالله كمال، التجسس على عصر مبارك، دار سفنكس للطباعة والنشر، القاهرة، 1995.

[387] محمد البحيري، "سي آي إيه" تجسست على السادات وبيجين خلال المفاوضات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 نوفمبر 2013.

[388] جريدة "البديل"، القاهرة، 24 يوليو 2008.

[389] د. ياسر ثابت، فيلم مصري طويل، مرجع سابق، ص 125.

[390] المرجع نفسه، ص 126.

[391] محمد الباز، التجسس على الرئيس مرسي في القصر الجمهوري، جريدة "الفجر"، القاهرة، 30 أكتوبر 2012.

[392] د. ياسر ثابت، فيلم مصري طويل، مرجع سابق، ص 121.



[393] د. عمرو حمزاوي، هامش للديمقراطية.. الدولة تعرف والمواطن لا يعرف، جريدة "الشروق"، القاهرة، 6 نوفمبر 2013.

[394] أحمد حسن الباقوري، بقايا ذكريات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988.

[395] رجاء النقاش، رجال من بلادي، أطلس للنشر، القاهرة، 2011.

[396] بلال فضل، المكالمة المهلكة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 20 أكتوبر 2013.

[397] د. ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، دار الشروق، القاهرة، 2004.

[398] جمال حماد، الحكومة الخفية في عهد جمال عبدالناصر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1986، ص 33.

[399] المرجع نفسه، ص 34-35.

[400] المرجع نفسه، ص 35.

[401] المرجع نفسه، ص 36.

[402] المرجع نفسه.

[403] رفعت رشاد، وزير كي جي وان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 مارس 2009.

[404] محمد الباز، مصدر سابق.

[405] صلاح عيسى، آخر نكتة: التنصت على التليفونات.. يجلب الاستثمارات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 ديسمبر 2008.

[406] علي زلط، "حملة البرادعي" تتهم الأمن بزرع أجهزة تنصت في مكتب منسقها، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 6 نوفمبر 2010.

[407] عبدالهادي بدوي، "أسباب انهيار الجهاز الأمني ومراحله ووسائل المعالجة"؛ في: عبدالخالق فاروق (محرر)، كيف نعيد بناء جهاز الأمن، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، 2012، ص 61-62.



[408] يسري البدري، رئيس قطاع الأمن الوطني: لن نعود إلى تجاوزات أمن الدولة والفساد المؤسسي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 16 يونيو 2011.

[409] د. ياسر ثابت، رئيس الفرص الضائعة: مرسي بين مصر والجماعة، دار اكتب، القاهرة، 2010.

[410] أحمد شلبي، النائب العام يحقق في واقعة تسجيل "الرئاسة" مكالمات الأشخاص ولقاءاتهم، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 18 أكتوبر 2012.

[411] "الرئاسة" تنفي تسجيلها المكالمات الهاتفية مع المسؤولين والأفراد، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 18 أكتوبر 2012.

[412] بسام رمضان، "العريان": لم أقل إن الرئاسة تتنصّت على مكالمات "النائب العام"، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 19 أكتوبر 2012.

[413] ياسر علي وسعيد علي ومحمود العمري، الدعوة السلفية تتهم الرئاسة بالتجسس على قادتها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 إبريل 2013.

[414] أحمد الخطيب، عبدالرحيم علي: عضو بـ"الإرشاد" يقدم تقارير دورية عن الإخوان لـ"السفارة الأميركية" مقابل راتب شهري، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، 1 يوليو 2013.

[415] التحقيق في التنصت على مكتب النائب العام، موقع "بوابة الوفد" الإلكتروني، 29 أغسطس 2013.

[416] وكالة أنباء الشرق الأوسط، وزير الاتصالات: رفضت طلبات من نظام مرسي بمراقبة الإنترنت والهواتف، موقع "بوابة المصري اليوم"، 12 نوفمبر 2013.



موقعة كوماسي: هوامش على دفتر الشماتة

"في مصر الآن، التاريخ نائم بعمق على الأريكة، والجغرافيا تشاهد الفضائيات بدهشة، والبشر منقسمون بين أحرار وصامتين ومتواطئين وعسكر"[417]

لا حديث في مصر منذ أول أيام عيد الأضحى المبارك، الموافق 15 أكتوبر 2013، إلا عن موقعة كوماسي.

لم تكن هذه هي "العيدية" التي كان المصريون ينتظرونها بفارغ الصبر.

الكل ساخطٌ وناقمٌ، وربما شامتٌ كما فعل أنصار الإخوان المسلمين بطريقة تفتقر للذوق إن لم يكن الحس الوطني.

على المقاهي وفي المنازل، الكل يحلل أسباب الهزيمة المهينة، ويهاجم المدرب واللاعبين، ويتحسر على الفرصة الثمينة الضائعة، ويتحدث عن العار الذي لحق بالكرة المصرية بعد الخسارة المذلة التي تعرض لها منتخب مصر الكروي على يد نظيره الغاني بنتيجة 1/6 في ذهاب المرحلة النهائية للتصفيات الأخيرة المؤهلة لكأس العالم 2014 بالبرازيل، ليفقد عمليـًا فرصة المنافسة، تاركـًا تذكرة التأهل للمونديال لمنتخب النجوم السود.

الخسارة أمرٌ طبيعي في عالم الرياضة ووفق مفهوم التنافس، وحتى الهزيمة الثقيلة أمرٌ وارد بالنسبة لأفضل اللاعبين وأعتى الفرق والمنتخبات. غير أن دلالات وتداعيات ما جرى في ملعب بابا يارا في كوماسي تجاوزت ذلك بكثير.

اتسمت ردود الفعل على تلك المباراة بأربع خصائص، لعل أهمها أنها المرة الأولى التي نشهد فيها روح شماتة في صفوف قطاع من أبناء الوطن، وسخرية تنبعث منها رائحة التشفي العطنة. وكل من تابع رد فعل عددٍ لا يستهان به من أنصار جماعة الإخوان المسلمين على نتيجة المباراة[418]، سواء في الملعب أو على مواقع التواصل



الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك أو في التعليقات الصادرة عن قوى[419] وشخصيات محسوبة على التيار الإسلامي[420]، شعر بالاستياء من هذا الموقف الشائن، والتصرف غير الأخلاقي، الذي ينم عن غلٍ وكراهية لمجرد الاختلاف في الرأي أو بسبب الصراع على الحُكم أو نتيجة عقدة شرعية محمد مرسي المستحكمة في نفوس هؤلاء منذ ثورة 30 يونيو.

أن يسقط مصريون في مستنقع الشماتة، فهو أمرٌ جدُ خطير، وظاهرة تستحق الدراسة والتأمل. إننا هنا بصدد مصريين ينأون بأنفسهم عن الشعور الوطني العام، ويميلون إلى تسييس نتيجة مباراة كرة قدم وتوظيفها لمصلحة آرائهم التي لا يوافقها عليها التيار المصري الرئيسي بأي حال من الأحوال.

ولا يجوز بأي حال أن يتشفى مواطنون من وطنهم بسبب الخسارة في مباراة كرة قدم؛ ذلك أن الذين سعدوا بالهزيمة من بين الإخوان المسلمين كان عليهم أن يفهموا أن المنتخب الذي خسر ليس فريق الحكومة، ولا هو فريق الرئيس عدلي منصور، ولا هو بالطبع فريق عبدالفتاح السيسي، وإنما هو فريق مجرد من كل اسم إلا اسم مصر، وقد كان يلعب باسم كل واحد من المصريين، ويسعى إلى تحقيق نتيجة جيدة أمام منتخب غانا، وأن يتأهل إلى كأس العالم، لولا أن ظروفـًا كثيرة لم تسعفه.

كتبت الصحف المصرية في عناوينها الرئيسة ما يلي: "الإخوان يعايرون المصريين لهزيمتهم أمام غانا".. انهزم المنتخب، وحزن المواطنون، وفرح الإخوان، وساندوا الخصم بشغف وحماس، وعايروا المصريين بالهزيمة، وتمنوا لهم هزائم مروعة أخرى.

يتعين الإشارة إلى أن سياسة (كيد العواذل) التي اتبعها أنصار الإخوان أصبحت نهجـًا متكررًا، وهو ما يفسر الفرح في مقتل جنود مصريين في سيناء، والشماتة في هزيمة المنتخب، والتنكيد على الشعب في ذكرى حرب أكتوبر، والسعادة لإحراق كنائس وإزهاق أرواح مسيحيين.

وهكذا، فإن جماعة الإخوان تحصل على الفرصة بعد الفرصة، لتثبت من خلالها أنها جماعة مصرية، وليست خارجة على المصريين، ولكنها تفشل في الاختبار في كل مرة، وتخرج من كل اختبار بنتيجة واحدة: الرسوب.

وما سلوك الإخوان المستهجن إلا دليلٌ إضافي على أنها جماعة تعيش خارج العصر مرة، وخارج اللحظة مرات.



بعضهم راح يسخر ليس من المنتخب وأعضائه، وإنما من البلد نفسه، وبعضهم وجدها فرصة ليطلق النكات الساخرة على وطنه، وكأن هذا الذي راح يسخر ويتشفى، لا يحمل جنسية هذا الوطن في بطاقته الشخصية، أو كأن الجنسية التي يحملها مجرد كلمات مرسومة في بطاقة لا روح فيها، ولا مضمون![421]

الملاحظة الثانية تتصل بموضوع التسييس بشكل أو بآخر. فقد انهالت الطعنات والشتائم على الأميركي بوب برادلي المدير الفني للمنتخب المصري، وأخذ كثيرون يطالبون على مواقع الإنترنت بإقالته وطرده من منصبه، مع العلم بأن مهمة الرجل تنتهي بعد مباراة الإياب أمام غانا، وليس من الحكمة إقالته والسقوط في كمين الشرط الجزائي الضخم، لنكرر خطيئة وقعنا فيها من قبل مع المدير الفني الأسبق للمنتخب جيرارد جيلي عام 2000. الأهم من ذلك، أن برادلي رجلٌ عمل بدأبٍ وفي صمت، وتحمَّل كل الظروف الضاغطة، من توقف النشاط الكروي وإلغاء الدوري للموسم الثاني على التوالي، والذي أثر بالسلب على مسيرة المنتخب واللياقة البدنية للاعبين، وغياب فرص اكتشاف مواهب ووجوه شابة لتجديد دماء المنتخب. وافق برادلي على الاستمرار في مهمته الصعبة، وتبرع براتبه لصالح ضحايا مصريين في مناسبةٍ واحدة على الأقل، ولم يتركنا بعد أن تدهور المشهد الكروي كما فعل المدير الفني للنادي الأهلي مانويل جوزيه مثلاً.

تركنا هذا كله، واكتشفنا فجأة أن بوب برادلي، أميركي الجنسية، وأنه مدرب متواضع المستوى، وما إلى ذلك من ترهات. بدت السياسة هنا محاولة للتنفيس عن غضب مكتوم، وشحنة من الإحباط كان لا بدَّ أن تنفجر في وجه أحدهم، ولذا كان من الجيد أن يكون الشخص المستهدَف أميركيـًا!

ولو كان برادلي قاد المنتخب إلى تحقيق نتيجة جيدة في غانا، لرفعناه إلى عنان السماء، وتغنينا بموهبته وعبقريته الفذة في عالم الكرة.

هكذا نتعامل دائمـًا: بالقطعة!

وهكذا نتصرف باستمرار: نرفع إلى عنان السماء، أو نخسف في الدرك الأسفل من نار غضبنا.

ولأننا في الرياضة نشبه أنفسنا في الحياة اليومية، فإن الخطايا تتكرر، والصورة تضيع ملامحها، ولا يبقى أمامنا في كل مرة نواجه فيها



الحقيقة، سوى تحطيم كل ما نملكه، سواء أكان بطلاً أو بطلاً.. من ورق!

إننا نكرر بشكل أو بآخر خطيئة ما جرى من تسييس وسوء إدارة، خلال اللقاءات الحاسمة – وأبرزها المباراة الفاصلة- أمام منتخب الجزائر في التصفيات المؤهلة لمونديال جنوب إفريقيا؛ إذ إنه منذ نوفمبر 2009 تحول الخلاف إلى محنة أصابت العلاقات بين الشعبين المصري والجزائري بصدع يحتاج رأبه جهودًا كبيرة ووقتًا ليس بالقصير. مواجهة كروية انحرفت عن معناها الرياضي لتؤسس لعداوة بين الشعبين، وعاصفة غضب مرتبطة أساسًا بالأقدام، لكنها أضاعت العقول وأساءت إلى كرامة دولتين كبيرتين.

في ظل هذا الجو الغوغائي، انتقلت أزمة مباراة في الكرة من جمهور المدرّجات إلى كواليس الحكام، ومن اللعب إلى السياسة، في تسييس مراوغ يدغدغ عواطف الغوغاء وغرائز القتال لدى جماهير لا تستمع إلا إلى هدير عواطفها الغاشمة[422].

وإذا كانت تلك الأزمة كشفت عن اتجاه الدولتين نحو تسييس الرياضة - خصوصًا لعبة كرة القدم- وهو اتجاه يضر بالاثنتين معًا، السياسة والكرة، فإن الأزمة كشفت أيضًا عن مخزون من الغضب والإحباط لدى شريحة عمرية من الشعبين المصري والجزائري (الشباب)، كانت مباراة الكرة فقط فرصة للتفريج عنها ولكنها مختزنة ويمكن أن تنفجر في أي وقت[423].

وهو ما كان بعد 13 شهرًا بالضبط. وذلك في ثورة 25 يناير 2011.

صحيح أن الانفعالات الكروية – سواء بالفرح أو الغضب- تنفجر في كل مكان، غير أن الحالة المصرية ترتبط أكثر من غيرها بالسياسة.

فالمواطن المصري بات يرى فريقه، سواء المنتخب أو النادي، "مشروعه القومي، وجماعته الخاصة"، كما يقول الناقد الكروي حسن المستكاوي، ففوز النادي أو المنتخب انتصار له، وخسارته تعني هزيمته.. "وهو يرى نتيجة مشاركته في هذا المشروع القومي الذي هو المنتخب فورًا، يرى النتيجة في الحال، ويعتبر نفسه صاحب الانتصار، ويعتز بذلك ويفخر به ولو لم يعلنه. والمواطن المصري يرى أنه لا يخسر في الانتخابات السياسية؛ لأنه لا يشارك فيها أصلاً، فكيف يخسر شيئًا لم يفعله، وهو أيضًا لا يفوز في الصحة أو في التعليم، ولا ينتصر في عمله على أنصاف المواهب وأصحاب الواسطة.. وهو يرى الفريق ملكًا له. وبقدر ما في قلبه من انتماء لمصر إلا أنه لا يجد



حدثًا عامًا يحرك هذا الانتماء سوى كرة القدم.. وهذا هو الفارق"[424].

ويبدو أن مصر فقدت الإنجازات التي تجعل المصريين يلتفون حول هدف محدد، وهذا ناتج عن غياب الدولة والرعاية الاجتماعية التي تجعل الإنسان شغوفًا مهتمًا بتحقيق الهدف، وكرة القدم هي الشيء الوحيد الذي له شعبية ويتم الالتفاف حوله. والمشكلة محورها أن الشعب المصري ظل لعقود طويلة لا يلتف أو يبتهج ولا يهتم ولا يحزن ولا يحشد نفسه ولا يجيش شبابه ولا يحقق ذاته إلا من أجل كرة القدم؛ لأن كل شيء غير كرة القدم غير محقق[425].

في عهد مبارك، أخذت الدولة تشجع التحزب الكروي بتجنيد أجهزة الإعلام والأمن التي تحت سيطرتها لهذا الغرض[426]. ولعقود طويلة، كان الفريق القومي يقوم بما تقوم به مصر كلها طوال الوقت، وهو أن نبقي الأمور على حالها، وعندما نسعى إلى تغييرها فإننا نفعل ذلك مصاحبًا بقدر غير قليل من الاعتذار[427]. وما بين الحماس وخيبة الأمل يصيبنا الإعياء، فتسقط مصر مثل الثمرة الناضجة إلى أرض تجربة عقيمة أخرى.

وهناك من يؤرخ لبداية ما يسمى "الاستخدام السلبي للرياضة" بصعود مصر إلى كأس العالم 1990؛ إذ كانت مصر وقتها في حاجة لمشروع يلتف حوله الجمهور بعد سلسلة من الإخفاقات والتغيرات الاجتماعية التي أثرت على المصريين، بالإضافة إلى حالة الجمود السياسي التي بدأت تظهر.

وعلى يد منتخب محمود الجوهري جاء الحل عندما اهتم الناس بشكل تلقائي بالمنتخب والتفوا حوله، فظهرت لأول مرة مطبوعة رياضية حكومية تؤصل للاهتمام وتدعمه، وهي "أخبار الرياضة"، وبعدها بدأ عدد كبير من المطبوعات الرياضية في الصدور، وبدأ الجمهور في الاهتمام بالرياضة كبديل لأي مشروع سياسي أو اجتماعي، وهو ما لاقى قبولاً عند النظام فدعمه، من خلال مظاهر عدة تطورت في 2009، لأكثر من قناة فضائية رياضية، ووزراء يسافرون خلف منتخب الكرة، أكثر من الوزراء الذين زاروا موقع حادث مثل عبّارة "السلام 98" أو الانهيار الصخري في الدويقة[428].

أما الملاحظة الثالثة فهي أن الهزيمة في موقعة كوماسي تبدو تاريخية بحجم الفارق في النتيجة النهائية، حتى أنها انضمت إلى نتائج مماثلة في سجل أسوأ الهزائم في تاريخ الكرة المصرية، فقد خسر المنتخب المصري من السعودية 5-1 في بطولة كأس القارات 1999،



كما سقط الفراعنة أمام فرنسا بخماسية نظيفة وديًا عام 2003. وكانت النتيجة الأكبر التي سقط بها منتخب مصر في أوليمبياد أمستردام 1928، حين خسر منتخب مصر بأكبر نتيجة ثقيلة من إيطاليا 11-3.

غير أن الموجع حقًا هو ذلك الفارق الهائل في الأداء في الملعب بين منتخبي مصر وغانا؛ إذ بدا الأول ضائعًا ومرتبكًا، يفتقد اللياقة والمهارة وقوة الالتحام وحُسن التغطية الدفاعية. والحقيقة أن من انهالوا بالهجوم على دفاع المنتخب، تجاهلوا حقيقة مفادها أن كل المؤشرات كانت تدل على أن العاصفة آتية، سواء أكان اسمها منتخب غانا أو منتخب كوت ديفوار أو حتى نيجيريا. لقد بدا خط الدفاع مفككًا وغير قادر على حماية شباكه في المباريات التمهيدية في تلك التصفيات، رغم أننا كنا نواجه منتخبات التصنيف الثالث في إفريقيا، مثل غينيا وزيمبابوي. كنا نفرح ونحتفل بالفوز، أو بالعلامة الكاملة في التصفيات، دون أن نستمع إلى أصوات كبار خبراء كرة القدم وهم يتحدثون عن الفجوة في خط الدفاع، وأخطاء مدافعين مثل وائل جمعة ومحمد نجيب وحجازي وآدم العبد وأحمد شديد قناوي.. إلخ.

خرجنا بعد مباريات بعينها ونحن نتساءل: من كان الليبرو؟

لم يكن هناك التزام خططي، ولا أداء قوي يحتفظ بنظافة شباكنا أمام فرق متواضعة المستوى.. وكان منطقيًا أن يرسب دفاع المنتخب في أول اختبار جاد له أمام منتخب بقوة ومهارة غانا.

وقس على ذلك أداء خطي الوسط والهجوم.

ولأن كرة القدم لم تعد مجرد فرجة، بل صارت محل دراسة وتحليل بالأرقام والإحصاءات، فإن تلك البيانات تقول إن المهاجم محمد صلاح كان أغزر اللاعبين فقدًا للكرة (9 مرات)، في حين بينما مرر شيكابالا الكرة بدقة 50% فقط، وصلاح 69% ، ثم المدافع أحمد شديد قناوي بدقة 72%. وكانت لدى المنتخب المصري عمومًا مشكلة في التمريرات الخاطئة، التي بلغت 50 كرة، وهو رقم كبير، انعكس أيضًا على نوعية التمريرات المقطوعة، حيث مرر وائل جمعة كرة أمامية غير دقيقة مبكرًا كادت تتسبب في اهتزاز الشباك في الدقيقة الأولى، تلتها تمريرة خاطئة للخلف من أحمد فتحي بعدها بعدة دقائق تسببت في خطورة فائقة.. وكانت تمريرة وليد سليمان إلى الخلف بشكل خاطئ سببًا مباشرًا في إحراز غانا هدفها الثاني بعد قطعها من منتصف الملعب[429].



الملاحظة الرابعة هي خفوت الأمل؛ إذ إنه لم يُسمع لكثيرين صوتٌ عن مباراة الإياب في مصر، وضرورة التماسك والنظر إلى الأمام واستخلاص الدروس المستفادة استعدادًا للعب مباراة جيدة، ولو على سبيل تعويض الهزيمة الثقيلة، ورد الاعتبار أمام منتخب غانا.

وحسنًا فعل د. حازم الببلاوي رئيس الوزراء حين دعا الشعب المصري إلى الوقوف خلف المنتخب الوطني ومساندته، مؤكدًا أنه في كرة القدم لا يوجد مستحيل، وأن الرياضة عادة فيما منتصر ومهزوم[430].

ونضيف فنقول إنه يجب في هكذا ظروف تحويل الهزيمة إلى انتصار، وأن تكون هناك وقفة مراجعة، تسهم في استقراء المشهد كاملاً والاهتمام بالرياضة بصفة عامة وليس كرة القدم فقط.

غير أن ما جرى هو أن اليأس دب في نفوس العامة والخاصة، قبل مباراة الإياب؛ وهذه هزيمة للذات أسوأ من الهزيمة أمام منافس.

فقد المنتخب أنيابه، وفقد الجمهور شعلة الأمل.

أخذ الموضوع يكبر ليصبح قضية أحد بنودها الخيبة.. ولا أعني هنا خيبة الأمل، وإنما الخيبة والفشل في عمل أي شيء بصورة صحيحة.

الخيبة هنا سببها أن هناك من تعمد بيع الوهم للمصريين طوال شهورٍ مضت دون أن يقولوا الحقيقة المُرة وهي أن مصر لم تكن تملك أي فرصة في هذا السباق. كان هناك من يحقن المصريين بحقن زائفة ملؤها الثقة في قدرة المصريين على التأهل لمونديال البرازيل، في بلدٍ لم تنتظم فيه بطولات الدوري العام منذ قيام ثورة 25 يناير وطوال السنوات الثلاث التالية. فلا فوز بدون مباريات واحتكاكات.. ولا فوز بدون هدوء واستقرار للاعبين والمدربين، وأمن وأمان في الملاعب وخارجها.

في تقديرنا أن الطريق إلى الهزيمة في كوماسي بدأ من مأساة استاد بورسعيد، مساء يوم الأربعاء الموافق 1 فبراير 2012.

يومها عاش المصريون الصدمة على الهواء مباشرة.

فما إن أطلق الحكم صافرة نهاية اللقاء الكروي الذي جمع بين ناديي المصري والأهلي، حتى انفتح باب الجحيم. انتهت المباراة بفوز درامي مثير لصاحب الأرض بنتيجة 3-1. فوز عريض كان يفترض به أن يطلق أجواء الفرح في الاستاد. بدلاً من ذلك، سالت بحور من الدماء في كارثة راح ضحيتها 72 شخصًا على الأقل.

استقر في يقين الألتراس أن مجزرة بورسعيد هي ثمن دورهم



في ثورة 25 يناير وتحديهم للداخلية، حيث تصوروا أن انتصار الثورة هو نهاية لدورهم السياسي في الميدان، وأنهم سيعودون إلى عشقهم الأبدي بتشجيع كرة القدم، لكنهم لم يعلموا أنها بداية لدوامة كبيرة لا نهاية لها، فكانوا على رأس قائمة "الداخلية والمجلس العسكري وفلول الحزب الوطني" للانتقام منهم[431]، كما أوردت بياناتهم.

في الطريق إلى القصاص، نظمت جماعات "ألتراس أهلاوي" مسيرات واعتصامات ووقفات، واقتحمت مقر النادي الأهلي ومنشآت رياضية وأخرى عامة، وأوقفت حركة مترو الأنفاق أكثر من مرة، وأحرقت مبنى اتحاد كرة القدم "الجبلاية"[432]، والأهم من ذلك كله، منعت استئناف النشاط الكروي قبل صدور أحكام قضائية صارمة بحق الجناة الذين نفذوا مذبحة استاد بورسعيد أو حرضوا عليها. وقبل 26 يناير 2013، يوم النطق بالحكم في القضية، نفذت مجموعات الألتراس ما وصفته بـ"قرصة أذن"، من خلال إيقاف حركة القطارات في محافظات عدة، وإيقاف حركة المترو والسيارات فوق جسر 6 أكتوبر. وحاصر الآلاف من شباب "ألتراس أهلاوي" عددًا من المنشآت الحيوية، أبرزها: البورصة ومجمع التحرير ومحطات المترو، إضافة إلى قطع كوبرى 6 أكتوبر[433].

في تلك الصورة العبثية، تم تأجيل الدوري العام الممتاز في مصر مرة تلو الأخرى – حتى عاد رسميًا في 2 فبراير 2013 تحت مُسمى "دوري الشهداء"[434] قبل أن يتوقف بالسكتة القلبية- وسط اتهامات بأن ألتراس الأهلي هم السبب؛ لأنهم لا يريدون عودة الدوري قبل القصاص لضحايا مجزرة استاد بورسعيد.. وبالتالي أصبح ألتراس الأهلي بالنسبة للبعض نموذجًا للأعداء قساة القلوب عديمي المشاعر، الذين لا يكترثون بخراب بيوت وقطع أرزاق الذين تمثل لهم كرة القدم الوظيفة ومصدر الدخل وآمال الحياة وأيامها.. واستراح هؤلاء الكثيرون لذلك وأعلنوا الحرب الدائمة على ألتراس الأهلي من دون أدنى التفات للأسباب الحقيقية، الأمنية والاجتماعية والسياسية، التي منعت عودة نشاط كرة القدم.

بل إن البعض يرى أن محنة كرة القدم في مصر بدأت قبل ذلك، وتجلت - على سبيل المثال لا الحصر- في الأحداث المؤسفة التي شهدها لقاء الزمالك والإفريقي التونسي على استاد القاهرة في 2 أبريل 2011، والتي سميت إعلاميًا موقعة "الجلابية"، حين اجتاح الآلاف من مشجعي الزمالك أرضية الملعب قبل نهاية الوقت المحتسب بدل الضائع من المباراة عندما كان فريقهم متقدمًا في



النتيجة بهدفين لواحد، وهي نتيجة لم تكن لتؤهله إلى دور الستة عشر في دوري أبطال إفريقيا لكرة القدم بعد أن خسر الفريق الأبيض ذهابـًا 4/2[435].

ولشهور طويلة، وصل بنا الأمر ليس فقط إلى إيقاف المباريات المحلية الرسمية بصورة شبه تامة، بل إننا لم نستطع حتى إقامة مباريات ودية، حيث لا يضمن أحد سلامة اللاعبين أو المتفرجين.

وحتى بعد 30 يونيو، استمر مسلسل الأزمات التي لا محل لها من الإعراب، بين وزير الرياضة طاهر أبو زيد ومجلسي إدارة ناديي الأهلي والزمالك، في اشتباكات تُسوِّد بحبرها صفحات الصحف، من دون أن تقدم حلولاً لواقع كروي ورياضي مُزرٍ.

طوال تلك الأزمات، بدا البلد مرهقـًا مثقلاً بالإهمال والعنف والحوادث التي تبدو قدرية، لكنها تكشف الضعف البالغ في إدارة شؤون الدولة، خاصة مع ماكينة دعاية مضللة تنسب ما يحدث من كوارث لنظام سابق أو للدولة العميقة، بدلاً من أن ترى مواطن الخلل، وتبادر إلى العلاج السليم[436].

الأسوأ من هزيمة كوماسي هو إنكار الحقائق وركوب أمواج الوهم.

ومن ذلك ما نشرته الصحف عن إعداد أسعد هيكل، المتحدث الرسمي باسم لجنة حريات المحامين، مذكرة قانونية مرفق بها مستندات للتقدم بها إلى الفيفا لإلغاء نتيجة موقعة كوماسي، بدعوى احتساب ركلة جزاء مشكوك في صحتها ورفع لافتات عنصرية في المدرجات، وتأكيده أن اللجنة سوف تسعى لدى الفيفا لتحديد جلسة عاجلة لنظر هذه القضية، معربـًا عن ثقته في "إلغاء نتيجة المباراة وإعادتها على ملعب محايد في دولة أخرى أوروبية"[437].

فتأملوا!

إن من يحب مصر يجب أن يملك الشجاعة كي ينادي بإصلاح حقيقي للواقع بدلاً من البكاء على اللبن المسكوب. إن الهزيمة يجب أن تكون عبورًا للانتصار، وينبغي ألا تنحصر طموحات وفرحة الشعب في الكرة فقط كما كان الأمر في عهود سابقة.

انسوا الماضي قليلاً، وفكروا في الحاضر؛ لتصنعوا المستقبل.

[417] د. ياسر ثابت، لحظات تويتر: ألف تغريدة وتغريدة، مرجع سابق.

[418] محيي وردة وهاني الوزيري ومجدي أبو الليل وإمام أحمد وعمرو حامد وحسن حسين وأحمد عبدالباسط، "الوطن" تكشف "فضيحة الإخوان" في كوماسي، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، 17 أكتوبر 2013.

[419] سعيد علي، بيان مضحك للجماعة الإسلامية: لاعبو المنتخب خاضوا مباراة غانا "تحت التهديد بالاعتقال"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 18 أكتوبر 2013.

[420] محمد طلعت داوود وسعيد علي وعمر خالد، شماتة "إخوانية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 أكتوبر 2013.

[421] سليمان جودة، سقط الإخوان.. لا المنتخب، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 أكتوبر 2013.

[422] وائل عبدالفتاح، دول الغرائز، جريدة "الأخبار"، بيروت، 2 ديسمبر 2009.

[423] د. حمدي صالح، الأزمة وصوت العقل، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 28 نوفمبر 2009.

[424] حسن المستكاوي، لماذا تنفجر حالة الانتماء عند المصريين في مباريات كرة القدم؟!، جريدة "الشروق"، القاهرة، 17 نوفمبر 2009.

[425] فاطمة أبو شنب، خبراء: الالتفاف حول كرة القدم يعكس فراغ المصريين.. والحل في "مشروع قومي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 18 نوفمبر 2009.

[426] د. حسن حنفي، الكرة والسياسة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 مارس 2012.

[427] د. عبدالمنعم سعيد، لا تهنوا.. ولا تحزنوا، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 29 يونيو 2009.

[428] أحمد رجب ومحمد غريب، كرة القدم.. حكايات اللعب السياسي وترويج "النظام الحاكم"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 18 نوفمبر 2009.



[429] عمرو عبيد، بالأرقام: غانا "6" بامتياز.. ومصر "1" بإفلاس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 أكتوبر 2013.

[430] صفية حمدي، الببلاوي: لا يوجد مستحيل.. ولا بد أن نساند المنتخب.. وأمامنا جولة أخرى، موقع "بوابة التحرير" الإلكتروني، 16 إبريل 2013.

[431] ميساء فهمي، شعار "دولة الألتراس" في مصر: القصاص أولاً، جريدة "الشروق"، القاهرة، 25 أكتوبر 2012.

[432] د. ياسر ثابت، دولة الألتراس: أسفار الثورة والمذبحة، دار اكتب، القاهرة، 2013.

[433] المرجع نفسه.

[434] محمد الشرقاوي وهشام أبو حديد، الدوري يعود بعد عام من الغياب، جريدة "المصري اليوم"، االقاهرة، 3 فبراير 2013.

[435] د. ياسر ثابت، حروب كرة القدم، دار العين، القاهرة، 2010.

[436] كريم عبدالسلام، "الألتراس" تاني، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 23 يناير 2013.

[437] يارا حلمي، حريات المحامين تستقبل منتخب مصر بالورود.. ويرفع مذكرة إلى الفيفا لإلغاء نتيجة مباراة غانا، موقع "بوابة التحرير" الإلكتروني، 16 أكتوبر 2013.



حروب بلا وثائق

"الوصول إلى تداول حقيقي للمعلومات في مصر سيكون هو بوابة التحديث لمصر صاحبة أقدم حكومة"[438]

القاعدة الأولى لدى الطغاة وفي عائلة الطغيان: المواطن يجب ألا يعرف!

وفي مصر، لدينا عقدة اسمها: الأمن القومي.

والحقيقة أنه عقب ثورة 23 يوليو، وفي ظل مناخ التهديدات الخارجية التي واجهت مصر خلال خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين، نما الحس الأمني وتبلورت فكرة الحفاظ على الأمن القومي وهو شيء محمود في دولة كانت طرفًا مباشرًا في أربع حروب خلال ربع قرن (1948، 1956، 1967، 1973). إلا أن مصطلح الأمن القومي تغلغل في ثقافة المصريين بشكل مبالغ فيه وتسلل من ثم وعلى نطاق واسع إلى مفرداتهم.

هذا التوسع في استخدام كلمة الأمن القومي أفقد الكلمة معناها وجعل كثيرين لا يأخذون الكلمة مأخذ الجد حتى وإن صدرت عن الأجهزة المسؤولة عن حماية الأمن القومي، والتي ربما توسعت في المفهوم بشكل لا يخلو من مبالغة تضر أكثر مما تنفع. والأهم من ذلك أن مفهوم الأمن القومي لم يطرأ عليه تطور يضاهي التغير في طبيعة المخاطر التي تواجه مصر ولا في الأدوات التي تهدد الأمن القومي، ليس في مصر وإنما عالميًا. وليس خافيًا أن المعلومات التي كانت سرية في الستينيات أصبحت في متناول لوحة مفاتيح جهاز الحاسوب لأي هاو، فما بالنا بأجهزة مخابرات الدول المعادية أو المنافسة.

والشاهد أن الاستخدام المبالغ فيه لاعتبارات الأمن القومي عطَّل كثيرًا من المشروعات وأضاع أو أجل فرصًا لتحقيق نمو للاقتصاد المصري بصورة غير مبررة. ونذكر في هذا الخصوص تأخير الموافقة على تشغيل خدمة الهاتف المحمول وتأجيل إدخال خدمة الـ"جي بي اس". تأخير وصل لعدة سنوات، حتى أصبحت مصر من الدول القليلة



في العالم التي لا يستخدم مواطنوها هذه الخدمة. الأغرب من ذلك تأجيل الموافقة على إدخال خدمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول لأكثر من عامين. ومثل هذا التأجيل ـ والذي يجعلنا دائمًا في مؤخرة الدول بدون مبرر ـ يُضيع على الوطن الاستفادة من فرص العمل التي يمكن أن تخلقها هذه المشروعات والضرائب التي ستدفعها الشركات العاملة في هذا المجال للدولة، كما يُقلل من تنافسية مصر على المستويين الإقليمي والعالمي، وهو بالتالي يضر بالأمن القومي أكثر مما يفيده[439].

وربما كانت حرب أكتوبر 1973 نموذجًا آخر لندرك تداعيات هذه العقدة المستحكمة.

لقد مرت على حرب أكتوبر 40 سنة، وطوال هذه المدة ونحن نستمد معلوماتنا الأولية عن هذه الحرب من إسرائيل، في حين تفرج إسرائيل بشكل مستمر عن وثائقها، السياسية منها وغير السياسية، بل والسرية أيضًا. أما نحن فلا يسع أي من مؤرخينا سوى الاعتماد على وثائق أجنبية لكتابة تاريخ موثق عن هذه الحرب المهمة. فوزارة الدفاع لا تفرج عما بحوزتها من وثائق مهما طالت المدة التي تفصلنا عن حرب معينة. ودار الوثائق القومية، وهي أرشيفنا القومي الذي يجب أن تودع فيه الوثائق القديمة، لا تحتوي على أية وثائق ذات صبغة عسكرية تتعلق بأي من حروبنا مع إسرائيل. وكانت النتيجة أن كُتبنا العربية المتعلقة بحروبنا مع إسرائيل لا تعتمد على وثائقنا نحن بقدر ما تعتمد على وثائق أجنبية، إما أميركية أو سوفييتية أو فرنسية أو بريطانية، أو حتى إسرائيلية. "والنتيجة أن أجيالاً من شبابنا يستقي معلوماته عن صراعنا مع إسرائيل إما من كتب غير موثقة (أي غير معتمدة على وثائق رسمية)، أو من كتب موثقة ولكن أغلب وثائقها إسرائيلية بينما وثائقنا المصرية ما زالت حبيسة الأدراج"[440].

في تبريرها لرفضها الإفراج عما لديها من وثائق تاريخية، تقول وزارة الدفاع (ومعها كل مؤسسات الأمن القومي التي اصطلح على تسميتها بـ"الجهات السيادية") إنها تحمي الأمن القومي وإن الإفراج عن هذه الوثائق التاريخية سيهدد الأمن القومي. ولكن أية معلومات عسكرية تلك التي تعود لأربعين سنة والتي يمكن الإفصاح عنها الآن أن يضر بالأمن القومي؟ "هل خططنا العسكرية وأسلحتنا وطريقة إدارتنا للمعارك لم تتغير منذ أربعين سنة (أو أكثر إذا كنا نتناول حرب يونيو أو حرب السويس أو النكبة)؟ فإذا كانت خططنا العسكرية قد تغيرت فما ضير الإفراج عن هذه الوثائق التاريخية؟ أما إذا كانت خططنا



العسكرية وعقليتنا القتالية لم تتغير منذ أكثر من أربعين سنة فتلك إذن مصيبة أخرى. هل هذا هو السبب وراء عدم الإفصاح؟ هل لدى الأجهزة السيادية ما تخشاه ويدفعها إلى الاحتفاظ بما لديها من معلومات قديمة؟"[441].

في ظل غياب الوثائق التي ترسم ملامح الصورة كاملة، تتعدد الحرب بين مُعظم لها ومُقلل لشأنها. فهي عظيمة بالنسبة للخداع العسكري، والعبور، والساتر الصاروخي الذي حمى سلاح الطيران أثناء العبور لدك مواقع الإسرائيليين في سيناء، وهي عادية بالرغم من "الرجل في مواجهة الدبابة"، مقارنة بالحرب العالمية الثانية ومعارك الدبابات والإنزال البريطاني على الساحل الأوروبي وموقعة العلمين غرب مصر. وقد يصل التعظيم إلى حد المعجزات من الجانب المصري في عبور القناة وخط بارليف أو الأفعال الفريدة التي لا تتكرر أو المساعدة الإلهية من السماء بجنود روحانية لم ترها الملوك الأرضية "وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا"، مما منع النقد الذاتي لبعض أوجه التقصير التي أدت إلى ثغرة الدفرسوار؛ وطوال عقود، ظلت مسألة "الثغرة" حقلاً من حقول الألغام لحرب أكتوبر لا يجوز الاقتراب منه أو حتى مجرد السؤال عنه، بل لا يريد أحد تحليل أسبابها كما فعلت إسرائيل بتكوين لجنة أغرانات لمعرفة أسباب التقصير في الحرب أو كما فعلنا نحن بعد هزيمة 1967، التي عُزيت إلى تقصير الطيران والتدخل العسكري الأميركي[442].

في مصر، تتعدد روايات الحرب طبقًا لمراكز القوى. فمن في السلطة هو مخططها الأوحد، كما شهدنا في عصر السادات. وبعد أن أصبح قائد القوات الجوية في السلطة أصبح هو الصانع الوحيد لضربة الطيران، وتم تهميش الآخرين، مثل قائد أركان الجيش، وقادة الجيوش البرية والاستخبارات الحربية التي قامت بعملية الخداع الحربي. والمنتصر لا يحتاج إلى معرفة فيما قصّر. يمكن فقط معرفة أسباب انتصاره.

على أرجوحة عدم اليقين، كل شيء جائز.

ولعل أخطر ما يقدمه في مذكراته الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان القوات المسلحة المصرية خلال حرب أكتوبر 1973، أنه لم تكن هناك خطة هجوم حتى عام 1971 وأن ما ذكره الفريق محمد فوزي وزير الحربية خلال الفترة من 1968 إلى 1971 عن وجود خطة هجومية غير صحيح؛ "كانت هناك خطة دفاعية هي الخطة 200 وكانت هناك خطة أخرى تدعى "جرانيت" لكنها لم تكن خطة هجومية"[443]. وبعد



قدومه لمنصب رئاسة الأركان تم وضع خطة أطلق عليها "المآذن العالية" كأول خطة هجومية، إلا أن تنفيذها كان يتطلب موافقة الاتحاد السوفيتي على توفير السلاح اللازم بأسرع وقت؛ وفيما بعد، يخبرنا الشاذلي أن تلك الخطة تم تطويرها لتصل إلى الشكل النهائي الذي جرى في حرب أكتوبر 1973 وأطلق عليها الخطة "بدر".

يطرح الفريق الشاذلي سؤالين مهمين: 1- هل كان من ضمن نوايانا قبل بدء العمليات أن نصل بقواتنا إلى المضايق؟ 2- هل كان في استطاعة قواتنا أن تصل إلى المضايق بعد نجاحها في عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف؟[444].

يطرح الشاذلي السؤالين للرد على ما جاء في كتاب المشير محمد عبدالغني الجمسي، رئيس هيئة العمليات أثناء حرب أكتوبر "يوميات حرب أكتوبر" - الذي نُشر لأول مرة عام 1992- والذي يقول فيه إنه كان من الممكن أن يتم تطوير الهجوم نحو المضايق بنجاح لو أنه تم يوم 9 أو 10 من أكتوبر[445].

وقتها كان رأي الجمسي أن تواصل القوات تقدمها نحو منطقة المضايق طبقـًا للخطة الموضوعة استثمارًا للنجاح الذي تحقق، في حين كان رأي المشير أحمد إسماعيل التوقف لفترة لالتقاط الأنفاس وتهيئة الجيش لصد هجمات العدو المتوقعة. ويبدو أن الجمسي رضخ لوجهة نظر القائد العام وهو وزير الحربية ومعه معظم القادة العسكريين.

يقول الشاذلي إن الحقائق التاريخية في الحروب لا تتأكد إلا من خلال ثلاثة مصادر؛ المصدر الأول، هو الوثائق الرسمية التي لا تثار الشكوك حول تزييفها؛ والمصدر الثاني هو إجماع الشهود أو الغالبية العظمى من الشهود الأقرب إلى المعلومة التي يدور البحث حولها؛ والمصدر الثالث إجماع الخبراء أو اتفاق الغالبية العظمى منهم على صحة المعلومة نتيجة التحليل السياسي والعسكري.

تحت عنوان الوثائق الرسمية، يشير الشاذلي إلى أهم الوثائق التي لم تُنشر حتى الآن، وهي الوثيقة التي أصدرتها القيادة العامة إلى قادة الجيوش قبل بدء العمليات. ويعلق قائلاً إنه لو تم نشر هذه الوثيقة لعلم العامة والخاصة أنه لم يكن من ضمن خطتنا أن تتقدم قواتنا نحو المضايق سواء يوم 9 أو 10 أكتوبر أم قبل ذلك أم بعده. بعد ذلك يوضح الشاذلي الأسباب قائلاً: أما لماذا لم تتضمن الخطة عملية تطوير هجومنا نحو المضايق، فإن ذلك يرجع إلى أسباب عسكرية



كثيرة، أهمها هو ضعف قواتنا الجوية وعدم توافر صواريخ مضادة للطائرات خفيفة الحركة تستطيع مرافقة قواتنا البرية المتقدمة وحمايتها ضد هجمات العدو الجوية.

يواصل الشاذلي تأكيد وجهة نظره بالحديث عن المسار الفعلي للهجوم المصري فيقول: "لقد نجحت قواتنا البرية في اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف، بينما كانت كتائب صواريخ الدفاع الجوي من طراز سام 2 وسام 3 تحمي سماء قواتنا المهاجمة من مواقعها الثابتة غرب القناة وكانت هذه الصواريخ توفر لقواتنا الحماية ضد هجمات العدو الجوية حتى مسافة 10 - 15 كيلومترًا شرقي القناة، وحيث إن احتلال المضايق كان يحتم علينا التقدم عبر سيناء حوالي 50 كيلومترًا فإن التقدم عبر هذه المسافة من دون حماية جوية ودون توافر وسائل الدفاع الجوي الذاتي الحركة التي تتحرك على جنزير وترافق القوات البرية أثناء تحركها، سوف يعرض قواتنا البرية للتدمير بواسطة القوات الجوية المعادية.. حيث إن المعركة في هذه الحالة ستكون معركة غير متكافئة، بل معركة من جانب واحد: معركة بين قوات جوية تملك قدرات هائلة للتدمير وبين قوات برية لا تستطيع أن تدافع عن نفسها ضد هذه الهجمات"[446].

كلامٌ خطير من الفريق الشاذلي، نابعٌ من دوره خلال الفترة ما بين مايو 1971 و13 ديسمبر 1973، خلال توليه رئاسة أركان الجيش. والفريق الشاذلي له وزنه وثقله في المؤسسة العسكرية، ويكفي أن نشير إلى توجيه الجيش المصري، التحية له، في الذكرى الثانية لرحيله، ووصفه بأنه الرأس المدبر للهجوم الناجح في حرب أكتوبر. كما قال العقيد أركان حرب أحمد محمد علي، المتحدث العسكري للقوات المسلحة، إن "الفريق الشاذلي يعد أحد أبرز القادة العسكريين في تاريخ مصر الحديث، من حيث البطولة والشجاعة وقدرات التخطيط"[447].

وفي 28 فبراير 2013، عاد اسم الشاذلي ليرفرف في أجواء الجيش، حين أطلق الفريق أول عبدالفتاح السيسي اسمه على إحدى الدفعات بالكليات العسكرية وكرّم أسرته، وعرض فيلمًا يعيد الاعتبار إليه[448].

ولكن، إذا كان الشاذلي وهو الرجل الثاني في القيادة العسكرية - آنذاك- بعد الوزير المشير أحمد إسماعيل يؤكد أنه لم يكن في نيتنا تطوير الهجوم والتقدم للممرات، إذن فمن أين جاء الجمسي - وهو الرجل الثالث في القيادة العسكرية- بفكرة أنه لو تم تطوير الهجوم يوم 9 أو 10 من أكتوبر لنجح الأمر، وهل يُعقل أن يخترع الجمسي الفكرة من



فراغ وهو في صلب القيادة؟!

يفاجئنا الفريق الشاذلي بالحديث عن وثيقة مزورة أصدرتها القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية قبل الحرب بناء على أوامر من القيادة السياسية، وهذه الوثيقة هي التي تفسر فكرة الجمسي. تُرى ما الذي يجعل القيادة العامة تصدر وثيقة مزورة وماذا تتضمن؟ يجيبنا الشاذلي عن السؤال بقوله: "كان الهدف من هذه الوثيقة هو إقناع السوريين بدخول الحرب إلى جانبنا في المعركة القادمة وذلك بإخطارهم بأن هدف القوات المسلحة المصرية هو الوصول إلى المضايق وليس التوقف على مسافة 10- 15 كيلومترًا شرق القناة كما في الخطة الأصلية وهذه الوثيقة المزورة لم تكن أبدًا تمثل نوايانا الحقيقية"[449].

يقول باحث وأكاديمي مرموق إننا "في مواجهة كلام شديد الخطورة يستحق منا أن نحسمه ونتوصل إلى وجه الحقيقة فيه لنعرف إذا كنا حقًا قد قمنا بخداع أشقائنا السوريين كما يفهم من شهادة الشاذلي أم أننا كنا ننتوي من البداية تطوير الهجوم والوصول إلى المضايق وأن الأمر كان سينجح لو تم مبكرًا يوم 9 أو 10 من أكتوبر بدلاً من التأخر فيه إلى يوم 14 أكتوبر كما حدث وانتهى إلى الفشل"[450].

نقطة أخرى مهمة في حرب أكتوبر، هي: الثغرة.

ففي 11 أكتوبر، طلب المشير أحمد إسماعيل تطوير الهجوم، لكن الشاذلي اعترض تمسكًا بفكرة عدم تحرك قوات برية بدون غطاء جوي. ألح وزير الحربية تحت ضغوط من الرئيس السادات بهدف تخفيف الضغط على الجبهة السورية، وكان رأي الشاذلي أن تطوير الهجوم بدون قواعد دفاع جوي قد يؤدي إلى تدمير جزء كبير من القوات البرية. اتفق مع رأي الشاذلي الفريق سعد مأمون قائد الجيش الثاني، بل إنه هدد بالاستقالة، وكذلك اللواء عبدالمنعم واصل قائد الجيش الثالث الميداني[451].

ويرى كمال حسن علي قائد المدرعات – حينذاك- أن قرار تطوير الهجوم كان خطأً؛ إذ يقول في مذكراته: "في رأيي أن القرار لم يجانبه التوفيق، ليس في التوقيت فحسب، وإنما في استخدام الاحتياطيات المدرعة في القيام بهذا الهجوم الجديد، فالمعروف من المبادئ الأولية لاستخدام المدرعات؛ أن الدبابات ليست أنسب الأسلحة لمهاجمة النقاط المحصنة؛ إذ إنها بهذه الطريقة سوف تفقد أهم خاصية في استخدام المدرعات، وأقصد بها استغلال خفة حركتها وقدرتها على



الاندفاع والاختراق للوصول إلى عمق دفاعات العدو لإرباكه بعمليات التطويق والالتفاف حول مؤخرة خطوطه الدفاعية، ولذلك؛ يجب دفع الدبابات لمهاجمة المناطق الضعيفة لا المناطق المحصنة؛ ما يعرضها لنيران كثيفة تكبدها خسائر فادحة"[452].

ويشرح الشاذلي كيف كان على القوات المصرية التي تضم 400 دبابة فقط، مواجهة 900 دبابة إسرائيلية في المكان الذي تحدده طبقـًا لطبيعة الأرض، لتدور معارك طاحنة خسرت مصر فيها 250 دبابة، وهو رقم أعلى مما خسرته مصر خلال الأيام الثمانية الأولى للمعركة؛ وقتها أصيب اللواء سعد مأمون بأزمة قلبية ونُقل إلى المستشفى.

في شهادته على ما جرى، يقول اللواء أركان حرب أحمد أسامة إبراهيم[453]، الذي صدر له أمر مباشر بالاسم من القيادة العامة للقوات المسلحة متخطيـًا الفريق الشاذلي لوقف تقدم القوات الإسرائيلية نحو الإسماعيلية، إنه حتى يوم 9 أكتوبر لم تكن فكرة تطوير الهجوم موجودة لدى الرئيس السادات، بل إنه كان رافضـًا لها على الإطلاق، وظل على هذا الوضع ما بين يوم 10 و13 أكتوبر، وكان الخلاف كبيرًا حول التنفيذ. وفي يوم 14 أكتوبر صدر القرار بتطوير الهجوم.

ينتقد اللواء إبراهيم تدخُّل السياسة في العسكرية خلال حرب أكتوبر، ويصف هذا التدخل بأنه خطيئة بكل المقاييس أدت إلى تضاعف خسائر القوات المصرية في وقت قياسي. يشدد اللواء إبراهيم على صحة التقديرات العسكرية للموقف لدى الفريق الشاذلي، ويؤكد أن تطوير الهجوم غير المدروس هو الذي أدى إلى حدوث الثغرة، وأن الخلاف بين الرئيس السادات والفريق سعد الدين الشاذلي حول هذا التطوير هو ما تسبب في تقدم مدرعات الجنرال الإسرائيلي أرييل شارون.

ويضيف أن الثغرة كانت حتمية بعد تطوير الهجوم؛ لأن كل الأوضاع كانت ثابتة أمام القوات الإسرائيلية، كما أن طائرات استطلاع أميركية نقلت المشهد العسكري المصري كاملاً إلى واشنطن وتل أبيب.

في تلك الشهادة المهمة، يرى اللواء أحمد أسامة إبراهيم أننا "بمجرد خروجنا خارج مظلة الدفاع الجوى انكشفنا على الفور. وقام الطيران الإسرائيلي والمدفعية المضادة للدبابات بتدمير ما يقرب من 2 دبابة مصرية في أقل من 5 ساعات. وهنا اختل التوازن الدفاعي.. وبدأ تنفيذ الثغرة بموقعها المحدد. وبالتالي أصبحت القوات الإسرائيلية في مواجهة الفرقة 16 مشاة بالجيش الثاني، وتتكون من 3 ألوية أولها



اللواء 16 مشاة، وأحد قادة كتائبها المقدم حسين طنطاوي. وهذه الكتيبة أزيلت تقريبـًا بالكامل؛ لأن الطيران الحربي الإسرائيلي وجه كل طاقته نحو جزء محدد لإحداث الثغرة منه.. وقد تم بالفعل"!

بعد خسائر مصر في تلك المعركة، سُحبت غالبية القوات الاحتياطية غرب القناة لتدعيم خطوطها، وأصبح هناك لواء واحد غرب القناة، الأمر الذي يسهل على إسرائيل اختراقه. إن الشاذلي يؤكد أن خطط القيادة المصرية توقعت الثغرة، وحددت موقعها قبل بدء الحرب، لكنها حشدت دبابات في منطقتها للقضاء على أي محاولة اختراق إسرائيلية لخطوط الجيش المصري، لكن تطوير الهجوم أدى إلى سحب تلك الدبابات واختلال الموقف الدفاعي.

وحسب شهادة معظم من كتبوا عن حرب أكتوبر – ربما باستثناء السادات- فقد أصر المشير أحمد إسماعيل بإلحاح من السادات على اتخاذ قرار بتطوير الهجوم، وقد تأجل القرار حتى 14 أكتوبر. ولا شك أن الشاذلي يعتبر هذا القرار بداية الأخطاء التي أدت إلى الثغرة، ودخول أرييل شارون بقواته إلى الضفة الغربية لقناة السويس.

في يوم 15 أكتوبر، اقترح الشاذلي إعادة تجميع الفرقة 21 والفرقة الرابعة مدرعة غرب القناة؛ لإعادة التوازن للوضع الدفاعي؛ إلا أن المشير أحمد إسماعيل رفض تمامـًا بدعوى أن ذلك قد يؤثر على الروح المعنوية للجنود، عندما يتصورون أن هناك حالة انسحاب.

في تلك الليلة بدأت الثغرة؛ إذ تسللت بضع دبابات إسرائيلية زادت بسرعة كبيرة حتى وصلت إلى 200 دبابة خلال أيام قلائل، واقترح الشاذلي على إسماعيل سحب الفرقة 4 واللواء مدرع 25 لتصفية الثغرة خلال الليل بمشاركة اللواء مشاة 116، ورفض الوزير للمرة الثانية. وكان اللواء عبدالمنعم واصل يفضل سحب اللواء مدرع 25، وأن تُوجه الضربة ضد الثغرة من الغرب، وأبلغه أن قائد اللواء يشاركه ذلك الرأي.

وعندما وصل الرئيس السادات إلى المركز 10، وشرح الشاذلي خطة مواجهة الثغرة؛ صرخ فيه "أنا لا أريد أن أسمع منك هذه الاقتراحات الخاصة بسحب القوات من الشرق، وإذا أثرت هذا الموضوع مرة أخرى سأحاكمك". وقتها فكر الشاذلي في الاستقالة، لكن عزّ عليه أن يترك القوات المسلحة خلال المعركة؛ إنه وقت شدة ولا يمكنه الهرب مهما كان السبب[454].

ويقول المؤرخ العسكري جمال حماد إن تدخل السادات في



الشؤون العسكرية قد ازداد خلال تلك الفترة، وإنه بدأ يتعامل كما لو كان قائدًا عسكريًـا كبيرًا، وإن حالة عصبية انتابته بعد أنباء الثغرة، ودفعته إلى التورط في مسؤولية القرارات التكتيكية التي كانت تصدر من مركز العمليات إلى التشكيلات الميدانية. وقد وصلت به الحال إلى الاتصال لاسلكيًـا ببعض قادة الفرق في الميدان بقصد تقوية روحهم المعنوية.

كما يرى حماد أن السادات بأعصابه الثائرة صنع جوًا من الرهبة داخل مركز القيادة، ما جعل بعضهم يؤثرون الصمت ولا يفصحون عن وجهة نظرهم[455].

في هذه الأثناء، واصلت القوات الإسرائيلية تسللها عبر ثغرة الدفرسوار، وأصبحت لها فرقتان لا فرقة واحدة، وأخذ الموقف يزداد تدهورًا، وطلب الشاذلي سحب أربعة ألوية من الشرق لمواجهة الفرقتين اللتين دخلتا في معركة غير متكافئة مع لواء مصري واحد، وهو ما يهدد بتدميره خلال ثلاثة أو أربعة أيام على الأكثر. وحدث الاختلاف الثالث بين المشير أحمد إسماعيل والشاذلي، وطلب الأخير استدعاء رئيس الجمهورية لإقناعه بالأمر[456]، ليحضر السادات بالفعل ويتحدث إلى جميع القادة باستثناء الشاذلي، حتى أنه لم يعطه الكلمة، قائلاً في إصرار "لن نسحب أي جندي من الشرق"[457].

ويرى الشاذلي بوضوح أن السادات كان - وهو السياسي الذي أصر على ارتداء الملابس العسكرية- مسؤولاً عن ثغرة الدفرسوار وما أدت إليه من خسائر بقراره السياسي بتطوير الهجوم يوم 14 أكتوبر، كما أنه كان مسؤولاً عن حصار الجيش الثاني برفضه جميع المقترحات التي قدمها الشاذلي لتصفية الثغرة.

على الجانب الآخر، حاول السادات تحميل الشاذلي المسؤولية عن خطأ ارتكبه، إذ يقول في مذكراته:

"في يوم 16 أكتوبر؛ أرسلت الجنرال سعد الشاذلي رئيس الأركان للتعامل مع الثغرة، وكان من السهل جدًا التعامل معها في ذلك اليوم"؛ ولكنه أضاع الليلة بأكماها في جمع المعلومات وإنشاء قيادة له ينافس بها غريمه الجنرال إسماعيل، وكانت قوات الصاعقة قد تقدمت إلى الدفرسوار ووصلت بالفعل، ولكن الشاذلي أعطاهم الأمر بالانسحاب إلى أن يجمع المعلومات.

"وفي يوم 19 أكتوبر عاد الشاذلي منها، وقال إننا لا بد أن نسحب قواتنا من شرق القناة؛ لأن الغرب مهدد، وهو ما يريده الإسرائيليون؛

فأعطيت الأمر الذي أعتبره أهم من قرار الحرب، وهو ألا ينسحب جندي واحد ولا بندقية واحدة ولا أي شيء على الإطلاق"[458].

ويكرر السادات بشيء من التفصيل اتهام الشاذلي بالتسبب في الثغرة، والانهيار التام وعدم القدرة على التعامل معها، في ذكرياته التي سجلها أنيس منصور؛ فيقول:

"في يوم 19 أكتوبر في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل؛ فوجئت بالقائد العام أحمد إسماعيل يطلبني لأمر مهم، وفهمت منه أن الأمر سياسي وعسكري معًا، وأنه لا بد من الحضور فورًا، وكان ذلك شيئًا خطيرًا وراحت الأفكار تدور في رأسي وتدور به..

"فقد رأيت في حياتي الكثير من المواقف الصعبة والمشكلات المعقدة والأزمات الحادة، وقد اورثني ذلك أن أكون في مواجهتها هادئًا حتى لا يزداد الخطأ فداحة، وحتى لا تهتز الصورة أمامي. وقبل أن أحضر إلى القيادة؛ كان المرحوم أحمد إسماعيل مريضًا اشتد عليه مرض السرطان، ثم إن الموقف خطير ولا يستطيع أن يبدي فيه رأيًا؛ لأن القرار الذي يجب اتخاذه ليس عسكريًا فقط وإنما سياسي. وتقلب الرجل في فراشه وأراد أن يطلبني وهو في الوقت نفسه يخشى من وقع هذه المكالمة على نفسي، ولكن حسني مبارك أصر على ضرورة الاتصال بي؛ ليقف كل إنسان عند حده؛ فسعد الشاذلي قد جاء من الجبهة يطلب الانسحاب الكامل من سيناء، ولكن حسني مبارك يرى أننا منتصرون، ومحمد علي فهمي يرى كذلك.

"وعندما دخلت مقر القيادة وجدت الصمت الرهيب، وكان الأطباء قد أخبروني أن حالة أحمد إسماعيل لا تؤهله كي يحمل هذه الأعباء؛ فآلام السرطان مروعة، ثم إن كمية الكورتيزون التي يتعاطاها تجعله غير قادر على التفكير السليم واتخاذ القرار..

"ونهض أحمد إسماعيل من فراشه وسألته: خير إن شاء الله؟

"فقال: والله يا أفندم عاد رئيس الأركان سعد الشاذلي من الجبهة ويقول إن من الضروري أن نسحب الجيشين الثاني والثالث من سيناء؛ لأن اليهود قد دخلوا الثغرة وأنهم سيطوقون الجيشين، وأن شيئًا مروعًا من الممكن أن يحدث، ولا بد من الانسحاب حفاظًا على القاهرة.

"قلت لأحمد إسماعيل: هات القادة جميعًا..

"وجاء القادة وتكلموا، وبعدها قلت:

"أولاً: لا انسحاب لعسكريّ أو بندقية من الضفة الشرقية.

"ثانيـًا: سوف نتعامل مع الثغرة على مستوى القيادة.

"ثالثـًا: يُعزل سعد الشاذلي رئيس الأركان ويُعين عبدالغني الجمسي بدءًا من الواحدة صباح 20 أكتوبر رئيسـًا للأركان، ولا يجب أن يشعر الشاذلي بذلك ويُجنب"[459].

وإذا كان الشاذلي يُكذِّب تلك المزاعم، فإن المشير محمد عبدالغني الجمسي يؤيد صحة موقف رئيس الأركان، حيث يقول في مذكراته:

"في مثل هذا الموقف المعقد الذي كانت تواجهه قواتنا؛ تتعدد الآراء وتتباين وجهات النظر، وعندما يتخذ القائد العام قراره؛ فلا بد أن تلتزم قيادته وقواته بالتنفيذ. لقد عاصرت الفريق الشاذلي خلال الحرب، وقام بزيارة الجبهة أكثر من مرة، وأشهد أنه عندما عاد منها يوم 20 أكتوبر لم يكن منهارًا كما وصفه السادات.. لا أقول ذلك دفاعـًا عن الفريق الشاذلي لهدف أو مصلحة.. ولكنها الحقيقة أقولها للتاريخ"[460].

ويفند المؤرخ العسكري جمال حماد مزاعم السادات عن الشاذلي، ويقدم براهين على أن الشاذلي لم ينشئ قيادة له في الإسماعيلية لمنافسة المشير أحمد إسماعيل؛ لأنه لم يمكث في الإسماعيلية سوى 44 ساعة، كما أنه لم يصدر قرارات لفريق الصاعقة بالانسحاب، وهو ثابتٌ من شهادة علي هيكل، قائد المجموعة 129 صاعقة.

ويتحدث حماد باستفاضة عن أن قرار عزل الشاذلي لم يصدر في أكتوبر؛ وإنما بعد ذلك بشهرين، ويستدل على ذلك بمشاركة الشاذلي في اجتماعين للمجلس الأعلى للقوات المسلحة يوميّ 25 أكتوبر و21 نوفمبر 1973.

كما يشير إلى أن قصة إرسال الشاذلي يوم 16 أكتوبر للتعامل مع الثغرة قصة وهمية؛ لأن الثابت أن الرجل كان في القاهرة في ذلك اليوم ولم يتوجه إلى الإسماعيلية إلا يوم 18 أكتوبر، وكان من الواضح أن غرض السادات من ذلك تحميل الشاذلي وحده مسؤولية الثغرة[461].

غير أن السادات أصر على روايته، فقد نقل الكاتب الصحفي موسى صبري عن السادات الرواية نفسها، والإشارة إلى أنه أرسل الشاذلي إلى الجبهة يوم 16 أكتوبر، وأنه كان يريد سحب جميع القوات من سيناء، وحكاية عزل الشاذلي سرًا يوم 20 أكتوبر، ثم تعيينه سفيرًا



لمصر في لندن على سبيل التكريم؛ لأن الرجل – بتعبير السادات- عبر واخترق خط بارليف، وكان نظام المرور في سيناء أفضل من نظام المرور في القاهرة[462].

والواضح أن موسى صبري نفسه كان يعلم الحقيقة، ويعلم أن قصة السادات مختلقة تمامًا. وقد التقى صبري مع الشاذلي بعد ذلك، عندما كان الأخير يشغل منصب سفير مصر في لندن، ويبدو أن ذلك كان في نهاية العام 1974، وعاتبه الشاذلي على نشره مزاعم السادات بدون تمحيص، ورد صبري بأنه سأل ثلاثة ممن حضروا اجتماع غرفة العمليات يوم 19 أكتوبر، وأكدوا له أن كلام السادات غير صحيح، وقال له الشاذلي: لماذا لم تنشر ذلك، فقال: لا أستطيع[463].

ويؤكد حماد أن الشاذلي لم يقل أبدًا بسحب القوات التي عبرت، وإنما اقترح سحب أربعة ألوية فقط منها لم تكن في حالة مواجهة مباشرة مع العدو لتصفية الثغرة تمامًا[464].

أما د. محمد الجوادي فيقول إن إقالة الشاذلي تمت في 12 ديسمبر 1973 - وليس في أكتوبر كما يذكر السادات- وذلك بعد حوار صحفي أجراه الصحفي أرنولد بورشغريف من مجلة "نيوزويك" مع الفريق الشاذلي، واتخذه السادات ذريعة لإقالة الشاذلي[465].

ويبقى السؤال الأساسي: لماذا يجب السماح للجمهور بالاطلاع على وثائقه العسكرية القديمة؟ أظن أن الجواب واضح: للتعلم من الماضي والاتعاظ من تجاربه. إن وثائق الحروب والمعارك القديمة مثلها مثل الصندوق الأسود للطائرة المنكوبة الذي يُبذل الجهد المضني للعثور عليه بعد سقوط طائرة، بهدف دراسة المعلومات التي يضمها لمعرفة أسباب الكارثة، وبالتالي العمل على تلافي وقوعها في المستقبل[466].

ونحن لا نجاوز الحقيقة حين نؤكد أن "أمة بلا وثائق صحيحة هي أمة بلا تاريخ يقوم على الحقائق، ومثل هذه الأمة تصبح ألعوبة بأجيالها في أيدي أعدائها ودعاياتهم وفي أيدي الشهادات غير الرسمية أو الجزئية"[467].

فهل ينتبه أحدٌ إلى تلك المأساة التي ترتدي ثوب الملهاة؟



[438] د. ماجد عثمان، حرية تداول المعلومات والأمن القومي في الدستور الجديد، جريدة "الشروق"، القاهرة، 3 نوفمبر 2012.

[439] المصدر نفسه.

[440] د. خالد فهمي، كيف نكتب تاريخنا الحربي؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 12 إبريل 2013.

[441] المصدر نفسه.

[442] د. حسن حنفي، أكتوبر.. ذكرى أم تذكِرة؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 أكتوبر 2013.

[443] سعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، دار رؤية للنشر، القاهرة، 2011.

[444] المرجع نفسه، ص 528.

[445] محمد عبدالغني الجمسي، حرب أكتوبر 1973، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2003.

[446] سعد الدين الشاذلي، مصدر سابق، ص 529.

[447] داليا عثمان، الجيش لـ"الفريق الشاذلي": أنت الرأس المدبر لـ"أكتوبر"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 12 فبراير 2013.

[448] محمد البحراوي، بروفيل.. سعد الشاذلي فارس القوات المسلحة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 28 فبراير 2013.

[449] سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص 530.

[450] د. إبراهيم البحراوي، هل حقًا خدعنا السوريين 1973، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 13 نوفمبر 2012.

[451] مصطفى عبيد، الفريق الشاذلي: العسكري الأبيض، ط 2، الرواق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 120.

[452] كمال حسن علي، مشاوير العمر: أسرار وخفايا 70 عامًا من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة، دار الشروق، القاهرة، 1994، ص 225.

[453] شريف عارف، قائد "المهمة المستحيلة": "ثغرة الدفرسوار"



خطيئة تدّخُل السياسة في العسكرية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 19 أكتوبر 2013.

[454] سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص 351- 360.

[455] جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية 1973، الزهراء للإعلام، القاهرة، 1992، ص 418- 419.

[456] سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص 376-377.

[457] أنور السادات، البحث عن الذات، مرجع سابق، ص 273.

[458] المرجع نفسه.

[459] أنيس منصور، من أوراق السادات، ط 4، دار المعارف، القاهرة، 2010، ص 367- 368.

[460] محمد عبدالغني الجمسي، مرجع سابق، ص 421.

[461] جمال حماد، مرجع سابق، ص 654- 662.

[462] موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، ط 4، أخبار اليوم، القاهرة، 1977، ص 259- 260.

[463] سعد الدين الشاذلي، أربع سنوات في السلك الدبلوماسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 34.

[464] جمال حماد، مرجع سابق، ص 853- 929.

[465] د. محمد الجوادي، النصر الوحيد، دار الخيّال، القاهرة، 2000.

[466] د. خالد فهمي، كيف نكتب تاريخنا الحربي؟، مصدر سابق.

[467] د. إبراهيم البحراوي، هل حقًا خدعنا السوريين 1973، مصدر سابق.



سيرة موجزة

- ياسر ثابت، صحفي مصري، من مواليد ألمانيا عام 1964.

- حاصل على درجة الدكتوراه في الصحافة عام 2000.

- عمل مديرًا للأخبار في قناة سكاي نيوز عربية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (2011)، ومنتجًا أول للأخبار في قناة الجزيرة في قطر (2002)، ورئيسًا لتحرير غرفة الأخبار في قناة الحرة في الولايات المتحدة (2007)، ورئيسًا للتحرير في قناة العربية في دبي، الإمارات العربية المتحدة (2007).

له مؤلفاتٌ عدة، بينها:

- "رئيس الفرص الضائعة: مرسي بين مصر والجماعة" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "حروب العشيرة: مرسي في شهور الريبة" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "دولة الألتراس: أسفار الثورة والمذبحة" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "محاكمة الرئيس: البحث عن القانون الغائب" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "أيامنا المنسيّة" (منشورات ضفاف، بيروت/ منشورات الاختلاف، الجزائر 2013)
- "شهقة اليائسين: الانتحار في العالم العربي" (دار التنوير، القاهرة 2012)
- "قصة الثروة في مصر" (دار ميريت، القاهرة 2012)، (طبعة ثانية، مكتبة الأسرة، القاهرة 2013)
- "هيا بنا نلعب: عن الأوطان والأوثان" (دار اكتب، القاهرة 2012)



- "فضة الدهشة: تغريد على غصن تويتر" (دار العين، القاهرة 2012)
- "لحظات تويتر: ألف تغريدة وتغريدة" (دار العين، القاهرة 2011)
- "جرائم بالحبر السري" (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010)
- "حروب كرة القدم" (دار العين، القاهرة 2010)
- "فتوات وأفندية" (دار صفصافة، القاهرة 2010)
- "فيلم مصري طويل" (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010)
- "كتاب الرغبة" (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010)
- "جرائم العاطفة في مصر النازفة" (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009)
- "يوميات ساحر متقاعد" (دار العين، القاهرة 2009)
- "قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية" (كتاب ميزان، القاهرة 2008)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة 2013)
- "جمهورية الفوضى: قصة انحسار الوطن، وانكسار المواطن" (كتاب "ميزان"، القاهرة 2008)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة 2013)
- "ذاكرة القرن العشرين" (الدار العربية للكتاب، القاهرة 2001)
- "موسوعة كأس العالم" (مدبولي الصغير، القاهرة 1994).



صناعة الطاغية

هذا كتابٌ عن اللبنة الأولى في صناعة الطغاة: النخب الكسيحة ..
تلك النخب التي تخضع للاستبداد ، وتروج للطاغية ، وتتماهى مع أفكاره الشمولية وقراراته السلطوية، وتصمت عن تعسفه وبطشه ، وهي تتمنى ألا يصيبها بعضٌ من رذاذه ، في تواطئهم أو خضوعهم ، يكون هؤلاء أصابع الطاغية وذراعه الباطشة ، ويصبحون بمشيئتهم أو على غير إرادتهم جزءًا من صناعة الاستبداد وعائلة الطغيان ..

في مختلف مواقع المسؤولية وصنع القرار ، تتضامن تلك النخب الزائفة لحماية مصالحها ، وتزين للطاغية ومسوخه المستنسخة عنه سوء عملهم وتدفع الوطن باتجاه تكرار إخفاقات الماضي ، وكل ذلك من أسباب نكبتنا . ستجد هؤلاء ، من بطانة السوء وحملة المباخر والمتحالفين بالتواطؤ ، خلف الميكروفونات وأمام عدسات المصورين وفي الكواليس ، غارقين في لعب دور الجناة والضحايا على حد سواء ..

ويمكن أن ترى أشباههم وأشباحهم في ساحات السياسة ، وقاعات الاجتماعات ، وأقسام الشرطة، وأبراج رجال الأعمال ، واستوديوهات التليفزيون ، ومراكز الأخبار ، وملاعب الكرة ، ومواقع التصوير السينمائي ، وجلسات الجماعات التي ترتدي مسوح الدين كي تكبل الحاضر وتلغي المستقبل . إن بيننا جهلة ومدعين ومستغلين . يُنسبون إلى مفهوم "النخبة" . وهذا الثلاثي قاتل وقد تركناه يستشري كثيرًا . وحان وقت إسقاط الأقنعة الزائفة عن هذا الثلاثي غير الظريف ..

تصميم الغلاف: محمد كامل



دار اكتب للنشر والتوزيع
DAR OKTOB PUBLISHING HOUSE